

# جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة

قسم العلوم السياسيّة والدراسات الدوليّة

## سياسة الجزائر تجاه النزاع في مالي

بين الفرص والقيود

دراسة تقويمية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة

تخصص: دراسات أفريقيّة

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد شلبي

إعداد الطالبة

أمينة بوعرعور

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن خليف رئيساً

الأستاذ الدكتور محمد شلبي مشرفاً ومقرراً

الدكتور محمد مجدان مناقشاً

الدكتور فاتح شيباني مناقشاً

1436هـ/2015م

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة

قسم العلوم السياسيّة والدراسات الدوليّة

# سياسة الجزائر تجاه النزاع في مالي

بين الفرص والقيود

دراسة تقييمية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة

تخصص: دراسات أفريقية

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد شلبي

إعداد الطالبة

أمينة بوعرعور

2015/1436هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وَإِنْ طَافَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ قَاتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا

الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ} [المحجرات:9]

صدق الله العظيم

# شكر وتقدير

قال رسول الله ﷺ: { لَمْ يَشْكُرِ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ } (حديث صحيح)

إلى الأستاذ الدكتور محمد شلبي، كفاءاً مُسَاعِدَتِهِ الكَبِيرَةَ فِي إِنْجَازِ هَذَا البَحْثِ، وَحُسْنِ تَوْجِيهِهِ،

وَصَبْرِهِ، وَتَفَهُّمِهِ ...

إِلَيْكُمْ أَسْتَاذِي: شُكْرِي، وَتَقْدِيرِي، وَعِرْفَانِي... جَزَاكُمُ اللَّهُ خَيْرًا.

خَالِصُ الشُّكْرِ وَالْعِرْفَانِ إِلَى مَنْ حَمَلْتَنِي وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ... وَالِدَتِي، وَكُلُّ أَفْرَادِ عَائِلَتِي.

## قائمة المحتويات

أ.....	شكر وتقدير
ب.....	قائمة الجداول والأشكال
ب.....	قائمة الخرائط
خ.....	قائمة الاختصارات
1.....	مقدمة
5.....	مدخل منهجي ومفهومي ونظري
5.....	أولاً: مدخل منهجي
10.....	ثانياً: الإطار المفهومي والنظري
31.....	<b>الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: سماتها، سياقها، صناعتها</b>
34.....	المبحث الأول: السمات المذهبية والشخصية للسياسة الخارجية الجزائرية
35.....	المطلب الأول: تزوج المبادئ والمصلحة في السياسة الخارجية الجزائرية
43.....	المطلب الثاني: أثر الطابع الشخصي في السياسة الخارجية الجزائرية
48.....	المبحث الثاني: سياق السياسة الخارجية الجزائرية
49.....	المطلب الأول: السياق الخارجي للسياسة الخارجية الجزائرية
54.....	المطلب الثاني: السياق الداخلي للسياسة الخارجية الجزائرية
66.....	المبحث الثالث: وحدات صناعة السياسة الخارجية الجزائرية
67.....	المطلب الأول: الوحدات الرئيسية لصناعة السياسة الخارجية الجزائرية
72.....	المطلب الثاني: الوحدات الثانوية لصناعة السياسة الخارجية الجزائرية
76.....	<b>الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، مظاهره وانعكاساته</b>
78.....	المبحث الأول: النزاع في مالي: مصادر فعلية ومفتعلة
80.....	المطلب الأول: فشل البناء الوطني في مالي

104.....	المطلب الثاني: انتشار اللااستقرار الأمني الإقليمي: حالة ليبيا
114.....	المبحث الثاني: المظاهر الأمنية والإنسانية للنزاع في مالي
115.....	المطلب الأول: تمرد الطوارق: بين التطور التاريخي والتجليات الراهنة
125.....	المطلب الثاني: تفشي الإرهاب والجريمة المنظمة في مالي وخارجها
137.....	المبحث الثالث: انعكاسات النزاع المالي على الوضع الإقليمي والدولي
138.....	المطلب الأول: انعكاس النزاع في مالي على منطقة الساحل الأفريقي
148.....	المطلب الثاني: انعكاس النزاع في مالي على الساحة الدولية ومساعي حله
157.....	<b>الفصل الثالث: آليات الجزائر في حلّ النزاع في مالي</b>
161.....	المبحث الأول: التصور الجزائري للنزاع في مالي: المنطلقات والمضمون
162.....	المطلب الأول: منطلقات التصور الجزائري للنزاع في مالي
172.....	المطلب الثاني: مضمون التصور الجزائري للنزاع المالي وتداعياته
182.....	المبحث الثاني: الجهود الجزائرية السياسية والأمنية للتعامل مع الأزمة في مالي
183.....	المطلب الأول: تشجيع الحل السياسي والوساطة الدولية لحلّ النزاع المالي
193.....	المطلب الثاني: الجهود المشتركة لمواجهة التحديات الأمنية في مالي والساحل
202.....	المبحث الثالث: الجهود الجزائرية الاقتصادية والاجتماعية للتعامل مع النزاع
203.....	المطلب الأول: المبادرات التنموية الخاصة بالجنوب الجزائري
209.....	المطلب الثاني: المبادرات التنموية الخاصة بشمال مالي
212.....	<b>الاستنتاجات</b>
217.....	الملاحق
231.....	قائمة المراجع
264.....	الملخص باللّغة الإنجليزيّة

## قائمة الجداول والأشكال

أ- قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفهم الشعبي للديمقراطية في مالي	85
02	أهم المساعدات المالية المبرمجة لدولة مالي سنتي 2013-2014	88
03	التوزيع السكاني على الإقليمي المالي	94
04	توزيع الطوارق على الدول الساحل والصحراء	114
05	عدد الخاضعين لتهديد أمني أو إنساني في الساحل سنة 2011	139
06	قرارات مجلس الأمن حول النزاع في مالي بين 2012 و 2014	146

ب- قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نظرية الدور ومصادر السلوك الانساني	23
02	تطور سعر البترول الخام طبقا لبورصة لندن	59

## قائمة الخرائط

الصفحة	العنوان	الرقم
58	الموقع الإقليمي الجزائري	01
80	الموارد الأساسية في مالي	02
95	المناطق المكوّنة للإقليم المالي	03
98	السّاحل منطقة ضعيفة السكان	04
102	اتجاهات انتقال الأسلحة من ليبيا نحو السّاحل والصحراء	05
105	الوضع الأمني لدول السّاحل منذ سقوط النظام الليبي	06
107	اتجاهات تفكك الإقليم الليبي	07
111	تبيين توزيع الطوارق على دول السّاحل الأفريقي	08
125	مناطق توجد القاعدة في بلاد المغرب الإسلاميّ	09
127	عمليات الجماعة الإرهابية في مالي منذ 2012	10
136	الحركات الإرهابية الناشطة في أفريقيا	11
142	عدد اللاجئين والنازحين في مالي والسّاحل الأفريقي لسنة 2015	12
143	المنظّمات الإقليمية في السّاحل الأفريقي والصحراء لسنة 2012	13
162	طرق الهجرة غير الشرعية لسنة 2012	14



## قائمة الاختصارات

ADC	<b>Alliance Démocratique du 23 Mai pour le Changement</b>
Africom	<b>United States Africa Command</b>
AQMI	<b>Al Qaida dans le Maghreb Islamique</b>
UA	<b>Union Africaine</b>
CEMOC	<b>Comité d'Etat Major Operationnel Conjoint</b>
ECWAS	<b>Economic Community of West African States</b>
EDF	<b>European Development Fund</b>
FLN	<b>Front de Libération Nationale</b>
GPRA	<b>Gouvernement Provisoire de la République Algérienne</b>
GSPC	<b>Groupe Islamique pour la Prédiction et le Combat</b>
MCMC	<b>Mission de Coopération Militaire et de Défense</b>
MNLA	<b>Mouvement National pour la Libération de l'Azawad</b>
ONU	<b>Organisation des Nations Unies</b>
MUJAO	<b>Mouvement Pour L'Unité et le Jihad en Afrique de l'Ouest</b>
MINUSMA	<b>United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali</b>
MISMA	<b>Mission Internationale de Soutien au Mali (sous conduite Africaine)</b>
OUA	<b>Organisation de l'Union Africaine</b>
PADDECK	<b>Programme d'Appui au Développement Décentralisé de la Région Kidal</b>
PIRIN	<b>Programme d'Urgence pour la Réduction de l'Insécurité et la lutte contre le terrorisme au Nord Mali</b>
PSPSDN	<b>Programme Spécial pour la Paix, la Sécurité et le Développement du Nord</b>

## مقدمة:

يحتل موضوع السياسة الخارجية باهتمام الدارسين والمنظرين، والممارسين والمقررين. ومرجع ذلك إلى أهمية السياسة الخارجية في السياسات العامة للدول، من حيث كونها تساهم في تنمية البلد واستقراره وأمنه. لذلك يعد موضوع السياسة الخارجية بالغ الأهمية في حقل تدريس العلوم السياسية، كما يلقي اهتمام المختصين وصناع القرار ويندرج ضمن السياسة العليا، وتخصص له الإمكانيات المادية والمالية والبشرية واللوجستية لإنجاز متطلبات السياسة الخارجية.

ويتنوع الاهتمام بموضوع السياسة الخارجية ومكانتها من بلد إلى آخر، وتلعب مجموعة من المصادر والتصورات أدواراً في تقرير أنماط السياسات الخارجية. فهناك من البلدان من تستخدم سياستها الخارجية لجلب الموارد المالية وتحسين أوضاعها الاقتصادية والتنموية، وانجاز مستلزمات أمنها واستقرارها. وهناك من البلدان من تسخر سياستها الخارجية للبحث عن المكانة الإقليمية والدولية. وهناك من البلدان من تستخدمها لحل النزاعات الدولية والإقليمية. وعموماً تتعدد مهمات السياسة الخارجية من بلد إلى بلد، ومن ظرف إلى آخر.

ويأتي اهتمام الجزائر بموضوع السياسة الخارجية لاعتبارات عديدة، منها تاريخية وجغرافية تعود إلى عصور قديمة، حيث لعبت دوراً كبيراً في ظل الدولة العثمانية، في علاقاتها مع دول العالم الموجودة في ذلك الوقت. وكذلك اعتبر قادة الثورة الجزائرية السياسة الخارجية كأداة أساسية في عملية التحرير. إذ تظهر أهمية السياسة الخارجية الجزائرية في قيامها على مجموعة من المبادئ والأسس التي كرست منذ بيان أول نوفمبر 1954 وعبر كل المواثيق والداستير الجزائرية. حيث اعتبرت منذ الاستقلال، أحد نماذج العالم الثالث الرائجة على المستوى الدولي. فالسياسة الجزائرية تجاه الخارج عرفت أسسها خلال ثورة التحرير بفضل

## مقدمة

النشاط الذي قامت به كل من جبهة التحرير الوطني (FLN) والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) لا اعتبارات سياسية واستراتيجية تمثلت في: إلزام الاستقلال كأفق سياسي لا مفر منه؛ واكتساب الشرعية الدولية؛ وفرض قيادة الثورة كفاعل دولي؛ والحصول على الدعم الدولي والتأييد الدبلوماسي.

وقد سمح الإرث الثوري ومواقف الحكومة المؤقتة ما بين 1958 و1962 برسم ملامح السياسة الخارجية الجزائرية لاحقاً؛ ليكون التاريخ الجزائري مصدر استلهام لكل السياسات المتبعة خارجياً إلى اليوم؛ وتكون المواقف الجزائرية الكبرى دولياً من تصميم الحكومة المؤقتة لا من صنع الدولة المستقلة. وتكون التزامات هذه الدولة وقراراتها في المحافل الدولية، كمنظمة الأمم المتحدة (ONU) ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) مأخوذة قبل الاستقلال لا بعده.

وكان للدبلوماسية الجزائرية حضورٌ قويٌّ في المحافل الدولية، سواءً تعلق الأمر بحركات التحرر أو تنمية بلدان العالم الثالث وتطويرها، والسعي إلى بناء نظام دولي جديد يستجيب لاحتياجات دول الجنوب. كما كان لها دور فاعل في حلّ الكثير من النزاعات الدولية كالنزاع العراقي الإيراني، والنزاع الأمريكي الإيراني بشأن أزمة الرهائن، وأيضاً النزاع الألباني الألباني. وهذا ما أكسب الدبلوماسية الجزائرية رصيداً تقنياً كوسيطٍ فاعلٍ ذا صورة إقليمية ودولية معتبرة.

ولا شك أن الجزائر كغيرها من البلدان تتأثر لما يجري على حدودها من صراعات تتهدد أمنها الوطني، ومصالحها المختلفة، وتتحمّل تبعات مختلف هذه الصراعات من تهريب، ومهاجرين ولاجئين، واتجار غير مشروع بالسلاح، وإرهاب، وأمراض معدية وهذا ما ينعكس سلباً على اقتصاد الجزائر وأمنها واستقرارها السياسي والاجتماعي. ومن ثمّ يتوجب عليها الاهتمام بما يجري في محيطها الإقليمي وعلى حدودها.

ويأتي النزاع في مالي من بين اهتمامات السياسة العليا لدى القيادة الجزائرية. وذلك لآثاره السلبية على الجزائر في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهو ما يفرض على القائمين على الشأن الجزائري صياغة سياسات واستراتيجيات ملائمة لمواجهة التحديات المتولدة من النزاع المالي. خصوصاً وأنّ الجزائر تتصور أن لها دوراً قارياً أفريقياً وإقليمياً ينبغي أن تؤديه، ويزداد وزن هذا الاهتمام حينما يكون النزاع على حدودها ويتهدد مصالحها.

حيث يعتبر النزاع في مالي من بين أكبر النزاعات التي تشهدها القارة الأفريقية حدةً وأكبرها تحدياً بالنسبة للجزائر. ص ما جعل الكثير من المحللين للموضوع يرون أنّ تعامل الجزائر معه يمثل نقطة حاسمة في تقييم مبادئ السياسة الجزائرية الخارجية ومدى قدرتها على حماية مصالحها من جهة وفرض قوتها على المستوى الإقليمي من جهة أخرى. خاصة وأنها تعد فرصة مواتية بالنسبة للجزائر لاسترجاع مكانتها في ظل التذبذب الذي عرفته. فبعدما شهدت مرحلة نشاط دبلوماسي مكثف، عرفت تراجعاً كبيراً في ظل تدهور الأوضاع الأمنية التي عاشتها في بداية الثمانينات، فضلاً عن أنّ التقارب الجغرافي بين الدولتين يجعل من الأزمة تمثل تهديداً مباشراً على الأمن الوطني الجزائري. فما عرفته مالي في 2012 لا يعبر إلا على جدور نزاع، جمع الطوارق والسلطة المركزية في مالي، وسيء حله والتعامل معه بشكل حاسم. الأمر الذي جعله يعاود الظهور في كل مرة ما إن توفرت شرارات داخلية أو إقليمية لذلك.

لذلك تسعى الدراسة إلى معرفة التصوّر الجزائري للنزاع في مالي من حيث كيفية التعامل معها والحلول الموضوعية لها، كلّ ذلك بين الفرص في نجاحها والقيود التي تشكل إعاقة لها. وفي إطار ذلك قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول مبيّنة على النحو التالي:

يقوم **الفصل الأول** بإلقاء الضوء على محددات السياسة الخارجية الجزائرية؛ من خلال تحديد سماتها العامة والخاصة التي تجعل الجزائر نموذجاً مستقراً بذاته في الساحة الدولية. ودراسة السياق الداخلي والخارجي، إقليمي ودولياً، اللذان يؤثران في هذا النموذج. وكيفية صناعتها عبر تحديد المؤسسات الرسمية الدستورية وغير الدستورية، وكذلك الوحدات غير الرسمية المسؤولة عن السياسة الخارجية الجزائرية والمؤثرة في مسار صناعتها.

أمّا في **الفصل الثاني**، فستتم معالجة الأزمة المالية من خلال تحديد أهم المصادر التي أدت إلى بزوغها من جديد. وهي في غالب الأحيان مصادر فعلية وأخرى مفتعلة إقليمي ودولياً. وتحديد أهمّ المظاهر التي تبرز في شكلها أي أزمة الطوارق، تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة في مالي وانتشار تداعيات الأزمة الليبية إلى مالي في إطار ما أسمى The Emerging Chaos الفوضى الناشئة والتي تتبأ عديد الباحثين الأنجلوسكسونيين أنها ستتمس كامل الساحل الأفريقي وعلى الخصوص مالي، ثم الانعكاسات الناجمة عن الأزمة المالية على جوارها الإقليمي وعلى الدول المهتمة بها.

وفي **الفصل الثالث**، سيتم معالجة الآليات المستعملة من قبل الجزائر في إدارة النزاع المالي ابتداءً من مارس 2012. مع الرجوع إلى ما قبل هذه السنة لرصد وتوضيح تطور في التصور الجزائري للنزاع المالي منذ بدايته. كما يتم البحث في أهمّ الحلول المقترحة من خلال تقسيمها إلى آليات سياسية/أمنية وأخرى اقتصادية/اجتماعية. وتركيز الجهد البحثي على المقاربة الجزائرية للأمن في الساحل والتي تربط حل أزمة مالي بتوفيق المواقف الوطنية والإقليمية لتجاوز المعضلة الأمنية المطروحة.

## مدخل منهجي ومفهومي ونظري

### أولاً: مدخل منهجي:

يتضمن المدخل المنهجي خمسة عناصر يمكن تفصيلها كآلاتي:

#### 1- المشكلة البحثية:

يعد النزاع في مالي مشكلة تترك صناع السياسة في الجزائر لآثاره السلبية المختلفة، وهو ما يستدعي

البحث عن آليات مواجهته. وفي هذا الإطار يمكن طرح السؤال التالي:

على أي أساس تنقرر السياسة الجزائرية تجاه النزاع في مالي؟ وما هي محدداتها والأساليب

المنتهجة لحل هذا النزاع؟

#### الأسئلة الفرعية:

- ❖ كيف ينظر صناع السياسة الخارجية الجزائرية إلى النزاع في مالي؟
- ❖ كيف يحددون مصادرها؟ وينظرون إلى أطرافه؟
- ❖ وما هي الاستراتيجيات المناسبة التي يضعونها لإدارة هذا النزاع؟ وما هي فرص نجاحها وقيودها؟

#### 2- مجالات الدراسة:

##### أ- المجال الزمني:

يتحدد المجال الزمني للدراسة منذ نهاية الحرب الباردة وإلى يومنا هذا؛ فعلى الرغم من اهتمام

الجزائر بمنطقة الساحل خلال الثمانينيات ومساهماتها في حل الأزمات التي تعيشها المنطقة، إلا أن تكثيف

النشاط الجزائري تجاه النزاع في مالي، جاء مزامناً للأوضاع المتأزمة التي تعرفها منطقة الساحل الأفريقي

والارهاب الذي عرفته الجزائر. وعلى الرغم من أن جوهر المذكرة يكمن في محاولة التعرف على السياسة الجزائرية تجاه الأزمة الأخيرة التي عرفتها دولة مالي؛ إلا أنه لا يمكن الاقتصار على فترة ما بعد 2012. فالأزمة المالية الأخيرة في جزء من نزاع يجمع السلطة المركزية بسكان الشمال، وخاصة الطوارق، منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا.

### ب- المجال المكاني:

يضم الإطار المكاني للدراسة من جهة السياق الداخلي للسياسة الخارجية الجزائرية بما يعرفه من بيئة داخلية ومن مؤسسات وأجهزة رئيسية وثانوية. كما يضم السياق الخارجي لهذه السياسة، أي البيئة الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية. ومن جهة أخرى يضم مالي، أحد دول الساحل الأفريقي الأكثر تأزماً، والتي عرفت حسب عديد الباحثين كـ "منطقة كل الأخطار" وكمنطقة "رمادية"، والتي تحتاج، كونها منطقة محايدة للجنوب الجزائري، لاهتمام بالغ من قبل السلطات الجزائرية باعتبارها تمثل "العمق الاستراتيجي الجزائري".

### ت- المجال الموضوعي:

تهتم الدراسة من حيث الموضوع بكل ما له صلة بالسياسة الجزائرية تجاه النزاع في مالي. فسواء تعلق الأمر بمحددات السياسة الخارجية الجزائرية كمتغير مستقل، أو مخرجات السياسة الجزائرية تجاه هاته الأزمة كمتغير تابع، أو وحدة صناعة السياسة الخارجية الجزائرية كلها تصب في صميم البحث. فالموضوع المدروس ينصب أساساً على دراسة بنية وديناميكية السياسة الجزائرية تجاه إحدى دول جوارها الإقليمي، والتي تمثل أساساً عمق الجزائري الاستراتيجي. وعليه فإن الموضوع في شق كبير منه يهتم بالبعد الأمني

للسياسة الجزائرية تجاه دولة مالي عموماً والنزاع القائم منذ استقلال هاته الدولة بشكل خاص.

### 3- الفروض العلمية:

**الفرضية الأولى:** هناك ارتباط بين القرب الجغرافي ومستوى الاهتمام بموضوعاته.

فالقضايا التي تحدث على الحدود أو في البلدان المجاورة للدولة يزداد مستوى الاهتمام بها.

**الفرضية الثانية:** هناك ارتباط بين تصور الدور وأداء الدور.

بمعنى أن سلوك صانع السياسة الخارجية يتوقف على تصوره لدور بلده اقليمياً ودولياً والمكانة التي ينبغي أن يحتلها.

**الفرضية الثالثة:** هناك ارتباط بين نزاهة الوسيط ومخرجات الوساطة.

فكلما كان الوسيط نزيهاً غير منحاز كلما تمكن من الحصول على المصداقية لدى المتصارعين.

**الفرضية الرابعة:** هناك ارتباط بين مستوى التنمية ومستوى الاستقرار السياسي. فكلما حققت الدول تنمية

متوازنة تراعي احتياجات مختلف الأطراف كلما تحقق الأمن والاستقرار.

**الفرضية الخامسة:** هناك ارتباط بين نمط الهندسة السياسية المؤسسية ومستوى الاستقرار السياسي.

فالبلد الذي يبني على مؤسسات تراعي مختلف المكونات الاجتماعية تميل إلى أن تكون أكثر استقراراً من

البلدان التي لا تراعي ذلك.

### 4- الأهداف العلمية والعملية:

#### أ- الأهمية العلمية:

إن دراسة السياسة الجزائرية تجاه منطقة الساحل الأفريقي عامة، ومالي على وجه الخصوص



تكتسب أهمية بالغة كونها تسلط الضوء على أحد أهم المواضيع بالنسبة لدارسي الشؤون الأفريقية. ذلك أن السياسة الخارجية هي المجال الذي يسمح من التعرف على سلوك ودور الدولة في البيئة الإقليمية والدولية، خاصة وأن الجزائر رسميا تحصر على انتماءها إلى منطقة الساحل الأفريقي معتبرة أنها بوابة الغرب لأفريقيا، وأن المشاكل والنزاعات في الساحل الأفريقي تهمها مباشرة. وهو ما يمكن التحقق من الأطر النظرية التي ينتمي إليها النموذج الجزائري على مستوى تحليل السياسة الخارجية وإدارة النزاعات ذات الطابع الإقليمي والإنساني.

### ب- الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية لموضوع السياسة الجزائرية تجاه أزمة مالي في كونه يفيد المهتمين بالسياسة الخارجية الجزائرية والقائمين عليها بالتعرف على أبعادها وآليات تعاملها مع أحد أهم الفضاءات الإقليمية نظرا لقربها الجغرافي. فمن جهة، تؤكد الجزائر على انتماءها إلى منطقة الساحل الأفريقي وتبنيها لمنظور استراتيجي يقتصر المنطقة على دول الميدان. ومن جهة أخرى، فكون الساحل الأفريقي معرفا ك "منطقة رمادية"، "منطقة كل الأخطار"، "منطقة متفجرة"، ومنطقة بلا قانون" تجعل دولة مالي مركز لكل الاهتمامات، ومنه تساهم دراسة الموضوع بتزويد الدوائر القرارية بأبحاث علمية.

### 5- المناهج والاقترابات:

تستدعي الاجابة على المشكلة البحثية، والأسئلة الفرعية، والتحقق من صحة الفروض العلمي تبني المناهج البحثية الملائمة. في هذا الإطار، وجب الاعتماد على مجموعة من المناهج والاقترابات التي تقوم عليها الدراسة، والتي يمكن إيضاحها بالشكل التالي:

أولاً منهج دراسة الحالة، الذي يسمح بالكشف عن حقيقة الظاهرة المدروسة عبر جمع البيانات المتعلقة بها، ثم دراسة مرحلة معينة من مراحلها أو جميع التي مراحل التي تمر بها. ذلك أنه يفرض التعمق في دراسة وحدة واحدة بغرض الالمام بها وإدراك جزئياتها.<sup>1</sup> وتتضوي دراسة السياسة الجزائرية تجاه النزاع في مالي ضمن دراسة السياسة الخارجية لدولة تجاه قضية معينة أو دولة أخرى. حيث يمكننا منهج دراسة الحالة من التعرف على السياسة الجزائرية تجاه مالي من جانب النزاع الذي عرفته في أولى مراحل استقلالها. دون تعميم النتائج المتحصل عليها على باقي دول الساحل التي تعرف نفس الأزمات من حيث المسببات والمظاهر، وإن كانت تختلف نتائجها. ذلك أن منهج دراسة الحالة في العلوم الإنسانية عموماً لا يمنح قابلية تعميم النتائج بداع تفرد كل ظاهرة عن غيرها من الظواهر وإن تشابهت في بعض جوانبها.

ثانياً منهج متعدد المستويات والمتغيرات<sup>2</sup> يمنح إمكانية فهم السياسة الجزائرية تجاه النزاع في مالي في إطارها الواسع، من خلال التطرق إلى المستوى الدولي، المستوى الإقليمي ومستوى الدولة القومية، وكذلك دراسة المتغيرات الداخلية والخارجية وأثرها على السياسة الخارجية الجزائرية تجاه هذا النزاع، والطرق والآليات التي تطور عبرها.

---

<sup>1</sup> محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي - المفاهيم، المناهج، الإقتربات، والأدوات (الجزائر: دار المطبوعات الجامعية، 1997) ص ص. 86-88.

<sup>2</sup> Serie McDougal, "African Foreign Policy: A Question of methodology," *The Journal of Pan African Studies*, vol. 2, no. 9 (March 2009), pp. 64-75.

ثانيا: الإطار المفهومي والنظري:

1-تحديد المفاهيم:

أ- السياسة الخارجية:

حسب "كرستوفر هيل" Christopher Hill فإن السياسة الخارجية هي "العلاقات الرسمية الموجهة نحو الخارج التي يقودها فاعل مستقل"، إذ أن الدولة هي الفاعل الوحيد المصمم للسياسة الخارجية والضامن لتحقيقها<sup>1</sup>؛ كما أنها وظيفة تنفرد بها الدولة القومية من أجل تحقيق مصلحتها الوطنية المصممة داخليا، والتي تعتبر محرك ومرجعية كل القرارات الموجهة نحو المستوى الخارجي<sup>2</sup>؛

وقد عرف "داريو باتيستيللا" Dario Batistella، السياسة الخارجية على أنها الأداة التي تحاول الدولة من خلالها تشكيل فضاءها السياسي الدولي، بهدف الحفاظ على الظروف الدّولية الملائمة لها وتغيير تلك غير الملائمة<sup>3</sup>؛ فهي مجموعة المواقف والنشاطات والسلوكيات التي تتخذها الدول راميةً إلى الدفاع عن مصالحها الوطنية في المحيط الخارجي<sup>3</sup>؛

كما عرفها "جيمس روزنو" James Rosenau بمجموعة المخططات وترتيبات الفعل الدولي، وهي مخططات والتزامات تتطور في خضم توجهات السياسة الخارجية للدولة، التي يقع على عاتقها تحمل مسؤولية التزاماتها وعلاقاتها مع غيرها من الدول. فهي بالأساس عملية واعية تحاول الدولة عبرها التأثير

<sup>1</sup> Christopher Hill, *The Changing Politics of Foreign Policy* (New York: Palgrave Macmillan, 2003), pp. 3-5.

<sup>2</sup> *Ibid.*, pp. 10-11.

<sup>3</sup> Dario Battistella, *Théories des Relations Internationales* (Paris : Les Presses de Sciences Po, 3<sup>e</sup> édition, 2009), p. 256.

على بيئتها الخارجية أو التأقلم معها.<sup>1</sup>

وفقاً لهذا المنطلق، تعتبر السياسة الخارجية أداة لتجسيد جملة العلاقات القائمة بين منظومة العلاقات الدولية والوحدات السيدة المكونة لها، وقراراتها هي أداة الربط بين المجتمعات الوطنية وفضائها الخارجي، في نفس الوقت، هي أداة لإعادة هيكلة هذا الفضاء المكون من منظومة العلاقات الدولية. ومن تمّ فعلمية صنع القرار في السياسة الخارجية للدول تتبوأ مكانة بالغة الأهمية في جميع المحاولات التحليلية التي قُدمت لوصف أو تفسير السياسة الخارجية. ولعل هذه الأهمية تبرز أكثر عند فهمها كاستراتيجية متبعة من قبل صانع القرار - سواء كان شخصاً واحداً، جماعةً أو ائتلاًفاً - لتحديد البدائل المتاحة لاعتراض مشكلة أو موقف معين من الضروري الحسم فيه.

ومن ثم فإن السياسة الخارجية في تعريفها الهيكلي هي الإطار الذي تعبر فيه الدول عن مصالحها الوطنية وتحاول من خلاله حمايتها في محيطها الخارجي، حيث تضم مجموعة التحالفات والقرارات التي تتخذها الدول في شكل مواقف و/أو نشاطات تجاه غيرها من الدول. كما تنظم السياسة الخارجية تفاعل الدول مع بعضها البعض، وعلاقتها بمنظومة العلاقات الدولية التي تنتمي إليها.

### ب- الأمن الوطني / الأمن الاقليمي:

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم نسبية وغموضاً في العلاقات الدولية، مثلما أكد "باري بوزان" Barry Buzan في كتابه "الشعوب، الدول والخوف" People, States and Fear، مشيراً أن تعريف "أرنولد والفرز" Arnold Walfers "للاأمن" من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من

<sup>1</sup> James N. Rosenau, *World Politics, an Introduction* (New York: the Free Press, 1976), p. 16.

وجهة النظر الذاتية يعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للمخاطر" غير كاف لأنه لا يشمل مواصلة التحرر من أي قيد.<sup>1</sup>

وقد ظهرت مستويات متعددة للأمن مع تطور جوهر القضايا الأمنية بعدما ظل مفهوم الأمن لأكثر من ثلاث قرون يقتصر على الحماية العسكرية لإقليم دولة من التهديدات الخارجية. ليصبح التمييز بين ثلاث مستويات للأمن هي الأمن الوطني، والأمن الإقليمي، والأمن الدولي. والشأن هنا هو تعريف مقتضب للأمن الوطني والأمن الإقليمي نظرا لخصوصية القضايا الأمنية في أفريقيا خاصة في مناطق الأزمات.

### • الأمن الوطني:

أكدت "بينيلوب هارتلاند ثنبرغ" Penelope Hartland Thunberg أن "الأمن الوطني هو قدرة الدولة على حماية مصالحها الوطنية، كما تراها هي في أي مكان في العالم".<sup>2</sup>

والأمن الوطني طبقا لتعريف "والتر ليبمان" Walter Lippmann هو "غياب عرضة الدولة لخطر يستدعي التضحية بالقيم الأساسية لتقادي الحرب، والقدرة على صون الدولة لقيمها في حال تعرضها لحرب".<sup>3</sup>

أما "فرانك تراغر" Frank N. Tager و "فرانك سيموني" Frank Simonie فيران أنه "نلك الجزء من

<sup>1</sup> Thierry de Balzacq, « la Sécurité: Définitions, Secteurs et Niveaux d'Analyse, » *Fédéralisme/Régionalisme*, vol.04 (2003), pp.180-204.

<sup>2</sup> Penelope Hartland Thunberg, *National Economic Security: Interdependence and Vulnerability* (New York : Tilberg, 1982), p.50.

<sup>3</sup> Mohammed Ayoob, "Security in the Thirld World: The Worm about to Turn?" *International Affairs*, vol. 60, no. 1 (winter 1983-1984), pp. 41-51.

السياسة الحكومية الهادفة أساساً إلى توفير الظروف الوطنية والدولية الضرورية لحماية القيم الوطنية الحيوية وتوسيعها ضد المعارضين الفعليين أو المحتملين".<sup>1</sup>

ووفقاً لهذين التعريفين، فإن الأمن الوطني يتخذ بعداً واقعياً (\*)، يمكن تلخيصه في عنصرين أساسيين، حيث يتعلق الأول بمنطلقات الأمن الوطني، ملخصة فيما يلي:<sup>2</sup>

- الدولة القومية كوحدة مرجعية حصرية للأمن: حيث هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.
- الفوضى: يبررها اتساع النظام الدولي بالفوضى، بسبب غياب سلطة عليا قادرة على فرض الأمن دولياً.
- الاعتماد على الذات: نتيجة الفوضى التي تسود منظومة العلاقات الدولية، حيث يصبح من واجب الدولة الاعتماد على نفسها لضمان أمنها وحماية سيادتها.
- ميزان القوى والمعضلة الأمنية: حيث الخوف وعدم الثقة في الآخر هما الموجهان لسلوكيات الدول، وبموجبها تدفع الرغبة في تحقيق أكبر قدر من الأمن بالدول إلى التسلح خالقة بذلك ما يعرف بالمعضلة الأمنية.

<sup>1</sup> Giacomo Luciani, "The Economic Content of Security," *Public policy*, vol.08, no.02 (1989), pp.110-151.

\* جاءت المدرسة الواقعية لتلقي الضوء على بعد واقعي عملي لمفهوم الأمن في إطار نظري محدد، بعدما كان قائماً بذاته منذ قرون ومطبقة على أرض الواقع. وفي المواجهة طورت النظريات الحديثة/ النقدية للأمن أبعاداً أخرى تتجاوز الجانب المادي منه.

<sup>2</sup> Paul Roe, *Ethnic Violence and Societal Security Dilemma* (New York: Routledge, 2005), p.42.

أما العنصر الثاني فيتعلق بمضمون الأمن الوطني والذي يمكن تلخيصه في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- الأمن الوطني هو أمن الدولة: حيث وحدها الدولة قد تتعرض لتهديد أمنها.
  - مصدر التهديد: فضلا عن كونها المعنية بالأمن الوطني، فإن الدولة هي مصدر التهديد الوحيد للأمن الوطني لأية دولة أخرى.
  - طبيعة التهديد عسكرية: التهديدات الأمنية هي تهديدات عسكرية بحتة ولا يوجد أي نوع آخر من التهديد قادر على المساس بسيادة الدولة.
  - الرد على التهديد: بأن الرد على التهديد العسكري الآتي من دولة أخرى لا يتم إلا بالوسائل العسكرية.
- انطلاق من كل ما سبق، يتوضح أن مفهوم الأمن الوطني مرتبط بمستويين، حيث الأول دولي خارجي وهو الذي يدخل في نطاق اختصاص الدولة، في حين أنّ الثاني داخلي، ليس على قدر كبير من الأهمية. ذلك أن ما يحدث داخل الدولة لا يمكن أن يتعدى إلى خارجها وهذا بسبب الانفصال الموجود بين السياسة الداخلية والخارجية؛ أي بين ما هو داخلي وخارجي.<sup>2</sup>

لكن التحولات الدولية التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة، كالصراعات الداخلية على مستوى الدول، فضلا عن زيادة المطالب الانفصالية والاستقلالية للأقليات العرقية. كل هذا أكد على قصور المعالجة التقليدية لمفهوم الأمن والحاجة إلى فتح المجال أمام المنظرين لتقديم تعاريف وأبعاد جديدة للأمن بعد أن

---

<sup>1</sup> Alex Macleod, Isabelle Masson, David Morin, « Identité Nationale, Sécurité et la Théorie des Relations Internationales, » *Etudes Internationales*, vol. 35, no. 1 (2004), pp. 7-24.

<sup>1</sup> مرابط رابح، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الحاج لخضر: كلية العلوم السياسية، 2009)، ص.40.

أثبتت الصراعات العرقية قدرتها على الانتشار من جهة، وما رافقها من تهديدات أمنية جديدة غير عسكرية من جهة أخرى. ففي نهاية الثمانينات دعا "كين بوث" Ken Booth إلى ضرورة التركيز على التهديدات الاقتصادية، الأمراض والخلافات العرقية التي أصبحت أكثر خطورة بالنسبة للدول من التهديدات العسكرية.<sup>1</sup> أما "باري بوزان" Barry Buzan فقد جاء تعريفه للأمن على النحو التالي "ينصب النقاش بالنسبة لمسألة الأمن حول تفادي التهديد، ففي سياق النظام الدولي يشير الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على استقلالية وسلامة هويتهم الوظيفية" (ويقصد بها الهوية التي تميزهم عن غيرهم من المجتمعات والتي تفصل الدولة عن باقي الدول).<sup>2</sup>

### • الأمن الإقليمي:

يعرف الأمن الإقليمي على أنه مجمل التفاعلات الأمنية التي تتم في رقعة جغرافية محدودة تشغلها مجموعة من الدول متجانسة جغرافياً، تجمع بينها مجموعة من المصالح إما متوافقة أو متناقضة. ولقد أبعاد هذا المفهوم لتصب إجمالاً في "خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها".<sup>3</sup>

كما عرفه "مارك هيلر" Mark Heller على أنه عبارة عن "سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري-أمني لدول الإقليم، لمنع أية قوة أجنبية من التدخل

<sup>1</sup> Roe, *op. cit.*, p.42.

<sup>2</sup> Barry Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era* (New York: Rienner Publishing Company, 1991), p.65.

<sup>3</sup> Keith Krause, "State-making and Region-building: the Interplay of domestic and Regional Security in the Middle East," *Journal of Strategic Studies*, vol. 26, no. 3 (Jun. 2010), p.p. 94-124.



في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية".<sup>1</sup>

تبعاً لذلك يعمل نظام الأمن الإقليمي، على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها. بما يكفل لها الأمن والاستقرار. إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة، أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة ضمن نطاق إقليمي واحد. انطلاقاً من: توافق الإيرادات، والمصالح الذاتية، والمصالح المشتركة.<sup>2</sup> ولفهم الأمن الإقليمي كأسلوب تعاوني (\*)، يمكن الإشارة إلى بعض النماذج:

- الأنظمة الأمنية التي عرّفها "روبرت جرفيس" Robert Jervis بأنها "تعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتغادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن";
- الجماعات الأمنية التي عرفها "كارل دويتش" Karl Deutsh كمجموعة بشرية من أصبحت مندمجة، أي تولد لديها الشعور بالجماعة وضرورة حل كل المشكلات المشتركة سلمياً؛
- الأحلاف التي تركز على البعد التعاقدى بين الدول الذي يقتضي الحل السلمي للمنازعات

<sup>1</sup> Mark Heller, "Prospects for Creating a Regional Security structure in the Middle East," *Journal of Strategic Studies*, vol. 26, no. 3 (Jun. 2010), p.p. 125-136.

<sup>2</sup> سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته، صيغته، تهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، ع. 19 (2008/7)، ص ص. 9-30.

\* الأمن التعاوني/ التعاضدي، الأمن الإقليمي، غالباً ما يتم الخلط بين هذين المفهومين إلا أنهما لا يدلان على نفس المعنى وإن كانا يصبان في نفس الاتجاه. فالأمن التعاوني أو التعاضدي (Cooperative Security)، هو مفهوم عرف راجا واسعا بعد نهاية الحرب الباردة. إذ وصف آنذاك على أنه نموذج يكرس السلام وإن كان مثالياً، ذلك أنه يقوم على أربع ركائز تعمل على دعم "حلقات الأمن" (Rings of Security) تتمثل في: الأمن الفردي، الأمن الجماعي، الدفاع الجماعي وتعزيز الأمن. وهو ما تعمل الجزائر على تكريسه في المنطقة المغاربية-الساحلية التي أصبحت تشكل وحدة أمنية من حيث التهديدات المعترضة؛ ينظر:

Richard Cohen, Michael Mihalka, "Cooperative Security: New Horizons for International Order," *The Marshall Center Papers*, European Center for Security Studies, no. 3 (April 2001), pp. 1-80.

والحروب طبقاً لما أسماه "جون سوليفان" John Sullivan الانحياز غير الرسمي؛

- الكتلة الدّوليّة التي تعني إتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة الدفاعية و/أو التجارية. وغالباً ما تكون ضد مجموعة أخرى من الدول؛<sup>1</sup>

### ت- التفرقة بين مستويي الأزمة والنزاع:

ما تعيشه مالي اليوم تعود جذوره إلى فترة ما قبل الاستعمار. وهو واقع متعدد الأبعاد جاء لتلقي الضوء على سوء التسيير والحوكمة السيئة اللتان قادتا إلى إعادة احياء الانقسامات الاثنية والدينية الداخلية. وللتعرف على حقيقة ما تعيشه مالي اليوم وجب التفرقة بين مستويي الأزمة والنزاع، مع العلم أنه سيتم تبني مصطلح النزاع عموماً، ومصطلح الأزمة في بعض أجزاء البحث للدلالة على ما حدث في عام 2012 من تمرد ثم انقلاب سياسي.

#### • مفهوم الأزمة:

يعتبر مفهوم الأزمة من المفاهيم شائعة الاستعمال في كافة مجالات الحياة، هذا ما أدى إلى صعوبة وضع تعريف شامل لها. وهو ما عبر عنه "شارلز ماكليلاند" Charles McLelland بالقول: "يصعب أو يتعذر وضع تعريف شمولي لمعنى الأزمة بسبب الكم الهائل من الدراسات التي نشرت خلال الأعوام الماضية حول مدلول الأزمة والتي حاولت معالجة هذا المدلول من مختلف زواياه دون جدوى".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> لخميسي شيببي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية -فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008) (الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010)، ص.ص. 24-27.

<sup>2</sup> محمد جاد الله، إدارة الأزمات (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015)، ص. 35.

إن الأزمة لغة تشمل على أكثر من معنى فهي وفقا لتعريف "مختار الصحاح": الشدة والضيق، والفعل منها أزمَ بمعنى إشدَّ الأمر وضاق<sup>1</sup>. أما عن أصل الكلمة فتشير الدراسات الأنجلوسكسونية إلى أن مصطلح الأزمة يعود إلى جذورٍ إغريقيةٍ، تُشتق فيها كلمة الأزمة من كلمة (Krino) والتي تعني وسائل الإدارة و/أو موضوع يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم. إلا أن هذه الكلمة تستخدم بشكل عام للإشارة إلى الحالة المتسمة بالخطر والترقب والقلق<sup>2</sup>. ويردُ مصطلحُ الأزمة في اللغة الصينية، جامعا بين معنيين تشملهما كلمة (wetji) أي الخطر (wet) وفرصة درئه (ji).<sup>3</sup>

مما لا شك فيه، أن الاختلاف حول تحديد معنى الأزمة نابع من اختلاف المستويات التي تحدث فيها الأخيرة. إذ يستخدم مصطلح الأزمة بشكل واسع في عديد المسائل (أزمة اقتصادية، نقدية، غذائية...). في حين أن البعض منها لا يمكن حلها أو احتوائها والسيطرة عليها بما يعني أنها تتحول إلى مستوا أعلى (نزاع).<sup>4</sup>

أما الأزمة الدوليّة باعتبارها مصطلحا سياسيا، فقد كانت محل اهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدوليّة؛ والذين حاولوا وضع تعريف محدد وواضح لها. ولكن اختلاف الرؤى الفكرية للباحثين أدى إلى تعدد التعاريف الموضوعية للمصطلح. إذ انقسم الباحثون في هذا الصدد إلى ثلاث مدارس فكرية، تقدم الأولى

---

<sup>1</sup> محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، *مختار الصحاح*، "مادة الأزمة" (بيروت: دار الكتاب العربي، 1986)، ص. 6.  
<sup>2</sup> سامي الصمادي، *إدارة الأزمة بين نقطتي التحول والغليان* (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001)، ص. 13.

<sup>3</sup> وليد محمد سعيد الأعظمي، "الأزمة الدولية"، *مجلة العلوم السياسية*، ع. 03 (تشرين الثاني 1998)، ص. 28-39.

<sup>4</sup> فاضل زكي محمد، "الأزمة الدولية بين مقتربات ومفترقات المصطلحات"، *مجلة أم المعارك*، ع. 8-9 (1996)، ص. 41-53.

## مدخل منهجي ومفهومي ونظري

تعريفًا نسقيًا، وتعتمد الثانية على مقارنة صناعة القرار، بيد أن الأخيرة تحاول التوفيق بين المنهجين السابقين. وللتلخيص فالمدرسة التوفيقية تقر بوجود أربعة ظروف لقيام الأزمة، حددها "مايكل

بريتشر" Michel Brecher فيما يلي:<sup>1</sup>

- 1- تهديد القيم والمصالح العليا؛
- 2- تغيير في البيئة الداخلية والخارجية؛
- 3- احتمال استخدام العنف والقوة العسكرية؛
- 4- ضيق الوقت ومحدوديته عند الاستجابة.

تجدر الإشارة بالنسبة لمظاهر الأزمة أنها ترتبط عند حدوثها بمجموعة من العناصر التي تميزها

عن غيرها من الحالات. وقد اتفقت الآراء على أن مظاهر الأزمة البارزة ثلاث:<sup>2</sup>

- 1- تهديد المصالح والقيم العليا؛
- 2- المفاجئة؛
- 3- ضيق الوقت المتاح للمفاجئة.

في حين أن أسباب الأزمة، قد تكون جيوسياسية، اقتصادية، سياسية، ومفتعلة؛ أي على الشكل

---

<sup>1</sup> Michael Brecher, "Toward a Theory of International Crisis Behavior: A Preliminary Report," *International Studies Quarterly*, vol. 21, no. 1 (Marsh 1977), pp. 39-74.

<sup>2</sup> Brecher, *op. cit.*, p. 39-74.

التالي: <sup>1</sup>

- الأسباب الجيوسياسية: نزاع حدودي خاصة في أفريقيا بسبب مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار ورفض بعض الدول للترسيم الاستعماري للحدود.
- الأسباب الاقتصادية: التمسك بالأهداف والمصالح الاقتصادية والتي تعتبر في عصرنا من المصالح العليا التي لا يمكن المساومة فيه والتفاوض حولها.
- الأسباب السياسيّة: التي تشير إلى رفض التدخل في الشؤون الداخلية من قبل دولة أخرى أو مجموعة دول عن طريق نشر أيديولوجية أو قيم مغايرة لقيم الدولة المعنية.
- الأسباب المفتعلة: أي افتعال الأزمة للحفاظ على وضع داخلي أو إقليمي معين أو تغييره، وقد يكون الهدف هو تحقيق مصالح استراتيجية مع دولة المستهدفة في الأزمة المفتعلة.

قد تكون للأزمة أسباب إنسانية كذلك مرتبطة بحقوق الأقليات المضطهدة والعنف ضد جماعات بعينه أو شعب بأسره. وقد تكون هذه الأسباب الإنسانية مرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الأفراد والجماعات. إلا أن الأسباب الإنسانية للأزمة غالباً ما تكون مرتبطة بأسباب أخرى مثل سبق ذكره. وهو الحال بالنسبة لمالي، حيث مثلت أزمة 2012 وضعية إنسانية حرجة، مرتبطة بظروف سياسية واقتصادية داخلية؛ وظروف أمنية إقليمية.

<sup>1</sup> حامد الحدراوي، "أسباب نشوء الأزمات وإدارتها - دراسة استطلاعية لآراء عينة أعضاء مجلس النواب العراقي-"، مجلة الكوفة، عدد 5 (2010)، ص ص. 192-214.

### • مفهوم النزاع:

يعد مفهوم النزاع من المفاهيم المعقدة التي عرفت أدبيات العلاقات الدوليّة على المستوى التنظيري والممارساتي. ومرد هذا التعقيد الأسباب الآتية:<sup>1</sup>

- من حيث التطور: عرفت طبيعة النزاعات الدوليّة تطورات تاريخية كثيرة، حيث تعاقب عديد أجيال النزاعات لكل منها خاصيته وميزاته؛
- من حيث الأطراف: تغيرت سواء من ناحية أطراف النزاع أو الأطراف المتدخلة لعله. فالدول لم تعد الأطراف الوحيدة فيها (الأمر بالنسبة لمالي). وحلها لم يعد مقتصرًا على الدول عبر سياسة القوة أو الدبلوماسية؛
- من حيث أساليب فضها: إن ظهور المتدخلين الجدد في فض النزاعات الدوليّة أدى إلى تكريس أنماط ومناهج جديدة، غير تلك التي كرستها سياسة القوة والدبلوماسية.

فقد "نيال فرجسون" Niall Ferguson توصل إلى أن النزاع الدولي يبدأ عند ما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وفي الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى ان بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد اتجاه الدولة الأولى التي بدأت بالمبادرة بالفعل وعليه فغن الوضع يدل على أننا أمام دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Dario Battistella, *Paix et Guerres au XXI<sup>e</sup> Siècle* (Paris : éditions des Sciences Humaines, 2011), pp. 25-31.

<sup>2</sup> Niall Ferguson, *The War of the World: Twentieth-Century Conflict and the Descent of the West* (New York: Penguin Books, 2007), p. 30.

كما يعرف النزاع بأنه تعارض وتصادم بين اتجاهات أو عدم توافق في المصطلح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بها مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره. ويرى "روبرت نورث" Robert North أن النزاع بين الدول من سياسات دفاعية وأفعال وتحركات لحماية أمنها السياسي والاقتصادي، تفهمه الدول الأخرى على أنه تهديدا لأمنها، وكرد فعل منها تقوم هي الأخرى باتخاذ إجراءات مماثلة لحماية أمنها وهو ما يثير حفيظة الدول الأولى فتتخذ تدابير وقائية إضافية وترد الثانية عليها بالمثل وهكذا في سلسلة من الفعل ورد الفعل ونتيجة لذلك يحدث النزاع بالرغم من أن كل دولة حاولت تجنبه<sup>1</sup>.

وعليه يمكن القول بأن النزاع أو الصراع هو تنازع الإدارات الوطنيّة وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي إلى تعارض الأحداث والمواقف ويؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق<sup>2</sup>.

وقد ميز "جون بورتن" John Burton بين حل النزاع وإدارته وتسويته؛ فإدارته تتم من خلال اختيار مهارات لحل الخصام وبإمكانه حصر النزاع أو الحد منه، أما التسوية فهي من خلال طرق ديكتاتورية وقانونية ويمكن أن يفرض من خلال النخب. أما حل النزاع يعني إنهاء النزاع من خلال طرق تحليلية التي تؤدي إلى أصل وجذور المشكل وحل النزاع هو في نظر الأطراف المشتركة والمتورطة هو حل دائم للمشكلة<sup>3</sup>.

أما "جيمس ستيورت" James G. Stewart فيرى أن إدارة النزاع تركز نمطيا على المظاهر المادية

<sup>1</sup> *Ibid.*, p. 32.

<sup>2</sup> إسماعيل صبري مقلد، *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات* (الكويت: منشورات دار السلاسل، ط 4، 1985) ص. 233.

<sup>3</sup> مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، *تسوية المنازعات الدولية* (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1996)، ص. 9.

والمسلحة للنزاع، خاصة لإنهاء الاقتتال ومدى انتشار النزاع وأن النزاع يكون أكثر طموحا عندما يتوقع أن الأطراف تبحث عن طريق للعيش مع النزاع أو تدويله. فمنطق إدارة النزاع هو ضيق إن تعبير إدارة النزاع نفسه غير ملائم وهو ربما يتضمن نظريات مثل تحويل النزاع التي تذهب بعيدا عن منطق الإدارة، وفي ظل نقص وجود دليل.<sup>1</sup>

أما عما تشهده مالي منذ استقلالها، فيصنف ضمن النزاعات المسلحة غير الدولية. التي عرفها "روجيه بينتو" Roger Pinto على أنها كل عمل عدائي موجه ضد الحكومة الشرعية إذا كان يمثل طابعا جماعيا وحداً أدنى من التنظيم.<sup>2</sup> وقد جاء في البرتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف الأربعة (1977) الذي أعدته "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" أن النزاعات المسلحة غير الدولية لا تندرج ضمن المادة الثانية من اتفاقيات جنيف لـ: 12 آب 1949، والتي تنطبق على ما يلي:<sup>3</sup>

- النزاعات المسلحة التي تقوم بين القوات الحكومية نفسها؛
- النزاعات المسلحة بين القوات الحكومية والمتمردين؛
- النزاعات المسلحة بين قوات مغتصبة للسلطة وقوات منظمة من الشعب لمقاومتها؛
- النزاعات المسلحة بين أحزاب مختلفة دون أن تكون قوات الحكومة طرفا فيها.

<sup>1</sup> James G. Stewart, "Towards a Single Definition of Armed Conflict in International Humanitarian Law: A critique Internationalized Armed Conflict," *International Review of Red Cross*, vol. 85, no. 850 (June 2003), pp. 313-350.

<sup>2</sup> Roger Pinto, « Les règles du droit international concernant la guerre civile, » *Le Monde Diplomatique*, Avril 1967, p. 17.

<sup>3</sup> Philippe Bretton, « Les Protocoles de 1977 additionnels aux Conventions de Genève de 1949 sur la protection des victimes des conflits internationaux et non internationaux 10 ans après leur adoption, » *Annuaire Français de Droit International*, vol. 33, no. 33 (1987), pp. 540-557.



ث - الخريطة المفهومية للدولة:<sup>1</sup>

وضعت هذه الخريطة المفهومية من أجل التفرقة بين الدول وتصنيفها على أساس مدى اكتمال البناء الدولي فيها. حيث فرق "روبرت كوبر" Robert Cooper بين ثلاث أصناف من الدول على الشكل الآتي:

• دول ما قبل الحداثة:

هي دول لم تنته من مسار بناءها الوطني. وهي ناتجة عن الفوضى الداخلية وعدم التحكم في العنف المادي المشروع الذي تحتاجه السلطة في تعاملها مع الشعب. وقد أعطى الباحث مثالي: الصومال وأفغانستان؛ إلا أن سنأخذ مفهوم دولة ما قبل الحداثة في معناه الواسع لا الضيق ليشمل الدول الأفريقية التي لا تتحكم في مجمل ترابها الوطني ولا تدير مؤسساتها وهيكلها بشكل وظيفي فعال. هنا نجد أن مالي من أكثر الدول التي ينطبق عليها الوصف؛ فهي تعيش أزمة ثقة وأزمة ولاء داخليا. أما سياستها الخارجية فقد تكاد تنحصر في معالجة الأزمات الأمنية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية الداخلية.

• دول الحداثة:

والتي تمثل الدولة في معناها التقليدي طبقا للنموذج الوستقالي. ذلك أن الدولة تحتفظ باحتكار العنف المادي المشروع وتتميز بالاعتراف بسيادتها. أما بالنسبة لطبيعة النظام السائد فهو قائم إما على توازن القوى أو على وجود دولة أو مجموعة دول مهيمنة، وترى في الوضع القائم *statue quo* ضرورة

<sup>1</sup> Robert Cooper, *The Post-Modern State and the Word Order* (London: Demos, 2<sup>nd</sup> éd., 2000), pp. 15-22.

للحفاظ على مصالحها. وقد استحدثت الأمم المتحدة في هذا الفضاء لخلق الاستقرار بين الدول القائمة، لا لبناء نظام جديد، من خلال إحلال سلطة القانون التي تقلل من نسبة الفوضى في الساحة الدولية.

### • دول ما بعد الحداثة:

والتي تتميز بانهايار نظام الدول وميلها إلى النظام التشاركي بين الدول السابقة. في هذا السياق أوروبا ما بعد الحداثة تنشأ بفضل معاهدين: معاهدة روما (1957) ومعاهدة ماستريخت (1991). إذ أن احتكار العنف المادي المشروع يكون محدودا دوليا بشكل اتفاقي. والسيادة تكون فيه غير مطلقة. حيث تطمح هذه الدول إلى القفز إلى مرحلة ما بعد الدولة القومية وإحداث نمط سياسي جديد لتنظيم المجتمعات التي تضمها، رغم أن الأمر لم يحسم بعد بين المتمسكين بالحفاظ على الدولة القومية كوحدة مرجعية في العلاقات الدولية، وبين المتطلعين إلى إرساء قواعد النموذج الاندماجي.

## 2- الإطار النظري:

### أ- نظرية الدور:

تمر دراسة السياسة الجزائرية تجاه النزاع في مالي وفقا لهذه النظرية من خلال فهم الدور الوطني الذي تحدده الجزائر لذاتها في فضاءها الاقليمي. وهو الأمر الذي يعطي لسياستها الخارجية تناسقا ووضوحا طبقا لما بيّنه نظريا "ك. ج. هولستي" K. J. Holsti إذ أكد أن جميع الدول بغض النظر عن قوتها وإمكاناتها تلعب أدوارا في الفضاء الدولي، محددة إراديا و/أو حتميا.

وقد عرف "شارل فرانسوا دوران" Charles François Doran الدور الوطني على أنه يتضمن

## مدخل منهجي ومفهومي ونظري

بصفة رسمية "مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة"<sup>1</sup> كما يشمل الدور الوطني أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار. فالدور الوطني يرتبط بسياق صناعة القرارات السياسيّة الخارجية للدولة المعنية.<sup>2</sup>

حيث تقتضي نظرية الدور، حسب "هولستي" و"ستيفن والكر" Stephen Walker، في تحليل السياسة الخارجية، الإجابة على التساؤلات التالية: (\*)

- ما هي مصادر تصورات وإدراكات صناع القرار السياسي الخارجي حول أدوارهم الوطنيّة في الفضاء الدولي؟
- ما هي طبيعة الظروف التي نشأ وتكون فيها إدراك صانع القرار حول الأدوار الوطنيّة التي يتوجب على دولته تبنيها؟
- ما هي العناصر المحددة لسلوكيات ونشاطات الدولة في الفضاء الخارجي التي تنشط فيه؟
- ما مدى توافق اتخاذ قرارات السياسة الخارجية للدولة المعلن عنها والسياسة المنفذة والمتبعة من قبل الدولة خارجياً؟

<sup>1</sup> Charles François Doran, *System in Crisis* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p. 30.

<sup>2</sup> جيوفر روبرت، أليستر إدوارد، *المعجم الحديث للتحليل السياسي*، تر: عبد الحليم الجبلي (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999) ص. 399.

\* يتفق الباحثان حول النقاط المذكورة أعلاه؛ ينظر:

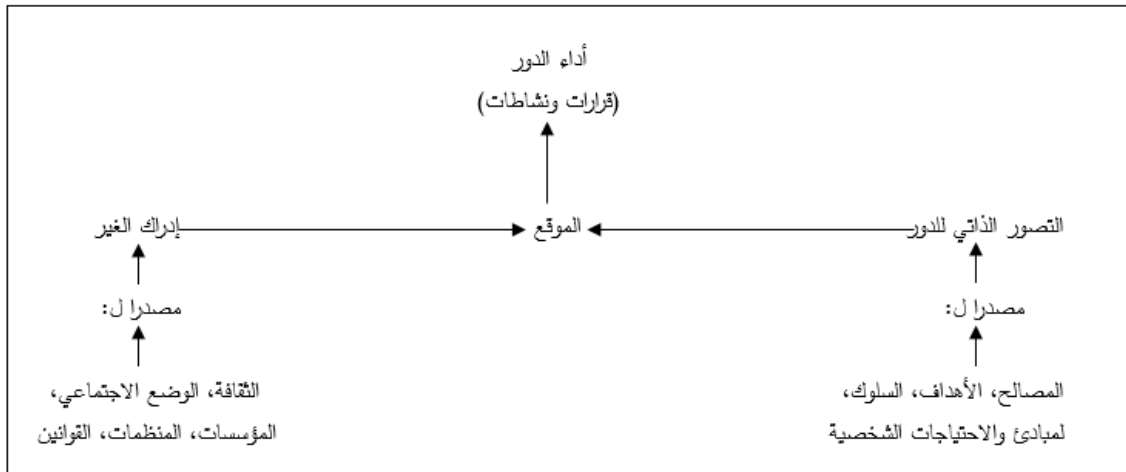
K. J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy," *International Studies Quarterly*, vol. 14, no. 3 (September 1970), pp. 233-309.

Stephen G. Walker, "The Correspondence between Foreign Policy and Behavior: Insights from Role Theory and Exchange Theory," *Behavioral Science*, vol. 26, no. 3 (July 1981), 272-280.

## مدخل منهجي ومفهومي ونظري

بهذا تكتسب نظرية الدول أهمية بالغة في تحليل السياسة الخارجية للدول، ذلك أن مفهوم الدور مفهوم سيكولوجي يتعلق بالمنظومة الإدراكية والمعرفية لصانع السياسة الخارجية.<sup>1</sup> وهذا ما ينطبق على صناعة السياسة الخارجية في دولة مثل الجزائر ضمن سياقها الأفريقي التي تلعب فيه دورا هاما منذ الاستقلال.<sup>2</sup> ويوضح هذا الشكل مجموعة المفاهيم التي تحدد أداء الدور الوطني، حيث يتوجب النظر إلى كل هاته المفاهيم كمراحل يتشكل فيها الدور الوطني. وفقا لهذا الطرح، تقتضي نظرية الدور توضيح جملة الأدوار التي تتبناها الدولة في الفضاء الخارجي. والتي يرتبط البعض منها بالشؤون الداخلية<sup>3</sup> كدور المستقل النشط، صانع التنمية الداخلية ودور الحامي للسيادة.

شكل رقم (01): نظرية الدور ومصادر السلوك الانساني



المصدر: .Stephan Walker, *Op.cit.*, pp. 4-5.

<sup>1</sup> بهجت قرني، علي الدين هلال، *السياسات الخارجية للدول العربية* (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص. 30.

<sup>2</sup> Stephan G. Walker, *Role Theory and Foreign Policy Analysis* (Durham: Duke University Press, 1987), p. 3.

<sup>3</sup> Bertrand Badie, Marie Claude Smouts, *Le retournement du Monde, Sociologie de la Scène Internationale* (Paris: Presses de la Fondation nationale des Sciences Politiques, 1992), p. 25.

في حين يرتبط البعض الآخر من الدول بالجانب المبدئي في السياسة الخارجية كمعادة الاستعمار وتأييد الحركات التحررية، الوساطة، صناعة السلام، المساعدة على التنمية والموازنة الدولية. أما الصنف الثالث من الأدوار التي قد تتبناها الدولة فمرتبط بتواجدها الإقليمي وثقلها فيه. كالقائد الإقليمي، الحليف المخلص، المدافع الإقليمي وقائد التكامل الإقليمي.<sup>1</sup>

### ب- نموذج مايكل بريتشر:

يساعد نموذج "مايكل بريتشر" Michael Brecher على فهم السياسة الخارجية الجزائرية ضمن إطارها الواسع. إذ استهدف "بريتشر" تصميم مشروع بحثي يتعلق بتحليل السياسة الخارجية (FPA)، مستلهماً نموذجاً مما قدمه "دافيد إيستون" David Easton من نموذجاً حول النظام السياسي. حيث أكد "بريتشر" أن أهمية النظام السياسي في صنع السياسة الخارجية ليست من تلك التي تظهر خلال صنع السياسة الداخلية للدولة. فكل أنظمة النشاط، يعبر نسق السياسة الخارجية عن مجموعة تنازلات التي تقدمها الأفراد أو الهياكل القرارية لاتخاذ القرارات أو الاستجابة للتحديات.<sup>2</sup>

أكد "بريتشر" أن السياسة الخارجية مكوّنة من نسق ومجموعة من الفاعلين وهياكل تصنع خلالها القرارات وتستجيب للتحديات وعمليات تساهم في الاستجابة إلى المطالب المتأتية من النظام السياسي أو البيئة الخارجية. وتتضمن كل أنساق السياسة الخارجية ثلاث فئات من العناصر، يمكن توضيحها في:

<sup>1</sup> Sofiane Sekhri, "The Role Approach as a Theoretical Framework for the Analysis of Foreign Policy in the Third World Countries," *African Journal of Political Science and International Relations* (Online), vol. 3, no. 10 (October 2009), pp. 423-432, Available from: [http://www.academicjournals.org/article/article1381823728\\_Sekhri.pdf](http://www.academicjournals.org/article/article1381823728_Sekhri.pdf) (October 18<sup>th</sup>, 2014)

<sup>2</sup> Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process* (London: Oxford University Press, 1972), p. 2.

المدخلات، العملية والمخرجات (القرارات والنشاطات).

هذا، ويخدم نموذج بريتشر الأغراض البحثية من خلال توظيفه إلى جانب نظرية الدور للتعرف على سياقات السياسة الخارجية الجزائرية، أساليب صناعة القرار فيها، والعوامل المؤثرة في تصميمها تجاه النزاع المالي منذ نهاية الحرب الباردة. من خلال التعرف على متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية بالنسبة للجزائر، وقضايا السياسة الجزائرية واهتماماتها حيال النزاع موضع الدراسة.

### 3- الدراسات السابقة:

هناك عديد الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه النزاع في مالي، تقتصر الدراسة على ذكر ما يلي منها:

من أهم الكتب التي تناولت الأمن في الساحل والصحراء، وخاصة موقف الجزائر من الوضع الأمني في المنطقة، وتوجهه لتجاوز حالة الأزمة السياسيّة والنزاع المسلح في الكثير من مناطقها، كتاب يحي زوير ولويزة دريس آيت حمدوش بعنوان "مراقبة الأمن الشامل: المغرب العربي" Global Security Watch – The Maghreb، الصادر سنة 2013، عن مكتبة الكونغرس Library of Congress. يتناول هذا المؤلف الأمن المشترك للدول المغاربية والمعضلات الإقليمية، إذ يعالج الفصل السادس الأمن في المنطقة الساحلية الصحراوية بين المقاربات الوطنية والتوجهات الإقليمية. ثم يتناول الفصل السابع بالتّحليل التوازنات المغاربية في الاستراتيجية الأمنية للقوى الكبرى.

يليه العدد رقم 245 من مجلة "أفريقيا المعاصرة" Afrique Contemporaine لسنة 2013، إذ نُشر

فيها مقالان ذو علاقة بموضوع البحث، هما:

المقال الأول مشترك بين "سليم شنة" Salim Chena و"أنطوان تيسرون" Antoine Tisseron بعنوان "القطيعة مع التوازن في مالي" Rupture d'équilibres au Mali، والذي تناول مفعول الانتشار الإقليمي. وبين العلاقة بين إمكانية انفجار أزمات أخرى أكثر حدة في الساحل وسقوط نظام معمر القذافي. كما لخص أثر خصوصية الإسلام في دول الساحل والصحراء، وعلى رأسهم مالي، في تأجيج النزاعات في عصر العولمة. ثم ناقش الباحثان فكرة التدخل العسكري الدولي وواقعه في مالي.

أما المقال الثاني فهو لـ "كريستيان بوكيه" Christian Bouquet بعنوان "هل نستطيع الحديث عن "أرباب الحرب" في المنطقة الساحلية الصحراوية؟" Peut-on parler de « seigneurs de guerre » dans la zone sahélo-saharienne ? الذي يعود على الطبيعة الجغرافية للدول المنطقة، وخصوصيتها التاريخية المرتبطة بالفترة الاستعمارية. ثم يوضح مسار تحول دول الساحل من دول حديثة الاستقلال ذات سيادة إلى دول تجمعها وحدة لا أمنية تجمع من الساحل منطقة رمادية.

وأخيراً، تقرير "مالي آخر فرصة للجزائر" Mali : Dernière chance à Alger، الصادر في 18 نوفمبر 2014 عن مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group، والذي يتناول بالتحليل فرص الجزائر كقائد لفرقة الوساطة الدولية. وسبب فشل الاتفاقات السابقة، وأسلوب المفاوضات الذي تبنته الجزائر منذ استعادتها لملف النزاع المالي. يجب التنويه هنا، أنه تمّ توظيف كل تقارير International Crisis Group لأنها قامت برصد الأحداث في مالي والتعبير بالتحليل والنقد مع تقديم توصيات ضرورية لتطويق النزاع.

## الفصل الأول

السياسة الخارجية الجزائرية: سماتها،

سياقها، صناعتها



تمهيد:

يقر دارسو السياسة الخارجية أن لها عديد المحددات، كما أنها تختلف طبقاً للظروف التي تتخذ فيها، والهيكل السياسي الذي يحدد إجراءات تصميمها، وتوجيهها، واتخاذها. فالسياسة الخارجية عموماً تستجيب إلى متطلبات مصلحة وأخرى مبدئية. كما أنه يفترض فيها أخذها في عين الاعتبار مدخلات السياق الداخلي الذي تصنع فيه ومكونات السياق الخارجي الذي توجه إليه. وهي النقطة التي حظيت بعدد الأبحاث والدراسات من قبل مدرسة السياسات الخارجية المقارنة (CFP) Comparative Foreign Policy ومدرسة تحليل السياسة الخارجية (FPA) Foreign Policy Analysis. وتختلف محددات السياسة الخارجية لأية دولة من حالة قرارية إلى أخرى، فالسياسة الخارجية تصنع إما في الحالات العادية/الروتينية أو في الحالات الاستثنائية التي تعبر عن أزمات داخلية أو خارجية تواجهها.

ويعالج موضوع دراسة السياسة الخارجية الجزائرية ومحدداتها وصناعتها في ظلّ أزمةٍ تحدث في بلد مجاور، له حدود كبيرة مع الجزائر. ويشكل النزاع المالي تهديداً مباشراً للكيان الجزائري لما للمجتمع الطرقي المالي من ارتباطات مع المجتمع الطرقي الجزائري، وذلك بسبب الأخطار الأمنية الجديدة وغير التقليدية المتمثلة في: الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتداعيات الإنسانية المترتبة على الصراعات الدائرة في مالي من لجوء وهجرة، وإتجار في المخدرات والأسلحة والأوبئة. ويضاف إلى ذلك تدخلات القوى الإقليمية والدولية المتحفة بمصالحها الخاصة. وبناءً على كل هذا، يستدعي من الدول الجزائرية تصميم سياسات خارجية باستراتيجية تستجيب لتلك التحديات.

ويحدد سياسة الجزائر الخارجية جملة مصادر تاريخية، وجغرافية، واقتصادية، وأمنية، وثقافية وايدولوجية وشخصية. التعرف على سمات السياسة الخارجية الجزائرية المذهبية، أي مدى الموازنة بين

## الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: سماتها، سياقها، صناعتها

---

مبادئ السياسة الخارجية والمصلحة الوطنية وأثر شخصية صانع القرار الجزائري في السياسة الخارجية. بالإضافة إلى تحليل السياقات الداخلي والخارجي اللذين تصمم فيهما السياسة الجزائرية. وأخيراً، الأسلوب المتبع في صناعتها من قبل المؤسسات المعنية؛ بسبب طبيعة النزاع المالي أولاً، ثم الظروف الداخلية التي تعرفها الجزائر.

## المبحث الأول

### السمات المذهبية والشخصية للسياسة الخارجية الجزائرية

يعرف المذهب على أنه مجموعة الآراء والنظريات العلمية والتوجهات الممارساتية المرتبطة ببعضها ارتباطاً يجعلها وحدة متناسقة. ويقصد بالسمات المذهبية جملة العناصر التي تؤثر في السياسة الخارجية للدولة ككل لتعطيها طبعة خاصة مميزة لها عن باقي السياسات الخارجية للدول الأخرى. إذ يتناول هذا الجزء من الدراسة السمات التي تطبع السياسة الخارجية الجزائرية، والتي تعطيها طابعاً نمطياً يترك آثاره في مضامين القرارات والأفعال والمواقف. وهذا ما يمكن الدارس من الاستفادة من قدرة تفسيرية تعتمد على جملة من الحقائق. وتبعاً لذلك يبرز وجود سمتين أساسيتين في السياسة الخارجية الجزائرية هما: التزاوج بين المبادئ والمصلحة الوطنية من جهة، وأثر الطابع الشخصي لرئيس الجمهورية من جهة أخرى. حيث تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الدستوري وفي مجال الممارسة، مجالاً محفوظاً لرئيس الجمهورية في قلبه أو كثيره طبقاً لاهتمامه بالمجال والظروف المحيط به.

هذا وستتناول الدراسة تزاوج المبادئ والمصلحة كسمة مذهبية في السياسة الخارجية، ارتكزت عليها كل توجهات وقرارات السياسة الخارجية الجزائرية في فترات متلاحقة من التاريخ الجزائري. ثم ستركز على دور شخصية رئيس الجمهورية (صانع القرار أو الوحدة القرارية) في تصميم وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية عامة وفي فترة الأزمات على وجه الخصوص. ذلك أن موضوع الدراسة يقتضي التركيز على الجو الاستثنائي الذي يفرضه النزاع المالي من مرحلة إلى أخرى.

## المطلب الأول: تزاوج المبادئ والمصلحة في السياسة الخارجية الجزائرية

يقصد بتزاوج المبادئ والمصلحة هو أن السياسة الخارجية الجزائرية قامت ولازالت تقوم على كليتهما. إلا أن تعريف المصلحة ذاتها هو من اختلف من مرحلة إلى أخرى، حيث تم الانتقال من مصلحة مبدئية إلى مصلحة براغماتية ثم واقعية مع بقاء مبادئ السياسة الخارجية ثابتاً،<sup>1</sup> يتكيف والظروف الخارجية. لأن المصلحة الوطنية تُعد محركاً للسياسة الخارجية، إذ أنها أساس وضع أهداف وخيارات القرار السياسي الخارجي. وما يختلف في الأمر هو طبيعة المصلحة ذاتها وكيفية التعريف بها. وقد فرق الباحثون من الجانب النظري بين مستويين لمصلحة الوطنية في البيئة الدولية هما "دافع الدولة" *Raison d'État* و"المصلحة الوطنية" *National Interest*.<sup>2</sup>

وتظهر المصلحة الوطنية في أبسط أشكالها طبقاً لتعريف "دونالد نوتشرلاين" *Donald Neutcherlein* أنها "الاحتياجات المدركة والمرغوبة لدولة سيادية في علاقتها مع دول سيادية أخرى يضمها الفضاء الخارجي".<sup>3</sup> هذا التعريف يُنتج تصور كل دولة للمصلحة الوطنية، والأسس التي تأخذها كمنطلقات لها؛ الأهداف والخيارات التي تعتبر المصلحة الوطنية مرجعاً لها. أما تعريف المصلحة الوطنية الجزائرية فإنه

---

<sup>1</sup> Sam Young, "Ideology and Pragmatism in Algerian Foreign Policy," *The World Today*, vol. 34, no.3 (March 1978), pp. 107-114.

<sup>2</sup> David Robertson, *The Routledge Dictionary of Politics* (New York: Taylor & Francis, 3rd ed., 2004), pp. 415-416.

Rafael Del Aguila Tejerina, « Politique, Droit et Raisons d'Etat, » *Erytheis*, no. 02 (Novembre 2007), pp. 15-35.

<sup>3</sup> Donald Nuechterlein, "National Interest and Foreign Policy: A conceptual Framework for analysis and decision-making," *British Journal of International Studies*, vol. 02, no. 03 (1976), pp. 246-266.

لا يخرج عن الإطار النظري الذي وضعه "نوشترلاين" Neutcherlein موضحاً فيه أنها تصنف إلى:<sup>1</sup>

- مصلحة البقاء: تمثل حماية كل ما يسمح باستمرار وجود الدولة، وهي دائمة لا تتغير؛
- المصلحة الحيوية: حيث تقع تهديدات تستدعي من الدولة مواجهتها سياسياً أو مادياً؛
- المصلحة الهامة: هي المصالح جيوسياسية والاقتصادية التي تتأثر بالمنظومة الدولية؛
- المصلحة الهامشية: هي كل ما لا يمثل تهديداً لبقاء ورفاه الدولة وتعتبر ذات طابع ثانوي.

اعتمد غراهم أليسون (Graham Allison) في نموذج الفاعل العقلاني الموحد على فرضية مفادها أن الفرد في حدود ما بحوزته من معلومات يختار أحسن وسيلة لتحقيق أهدافه، وهي فكرة استقاها من علم الاقتصاد.<sup>2</sup> إذ يعرف العقلانية على أنها عملية الوصول إلى أكبر منفعة ممكنة بأقل تكلفة، إذ يشترط على القرار السياسي الخارجي أن يكون نتيجة حسابات دقيقة للمنافع ويتمشى مع المصالح المعلن عنها والمعروفة للدولة. فالفاعل العقلاني هو الذي يتخذ قراراً لمعالجة قضايا السياسة الخارجية طبقاً لما حدده من هدف وبأقل تكلفة ممكنة.

ولعل أبرز تجسيد بالنسبة للجزائر لهذا الطرح هو مقولة وزير الشؤون الخارجية محمد صديق بن يحيى: "إذا كانت سياستكم الخارجية تشتغل فقط لأغراض أيديولوجية ومبدئية، في حين تنشط السياسة

<sup>1</sup> Mohamed-Redha Bougherira, *Algerian, Foreign Policy 1979-1992: Continuity and / or change*, Phd of Philosophy (University of Salford: European Studies Research Institute, 1999), pp. 59-75.

Radia Kesseiri, *Ideologised Foreign Policy and the Pragmatic Rational: The case of Algeria under Houari Boumedienne*, Phd of Philosophy (University of Leeds: Arabic and Middle Eastern Studies, November 2005), p. 205.

<sup>2</sup> Graham T. Allison et Philip D. Zelikow, « L'essence de la décision. Le modèle de l'acteur rationnel, » *Cultures & Conflits* [En ligne], vol. 36 (2000), disponible sur : <http://conflits.revues.org/579>, (12 Octobre 2014)

الخارجية للدول الأخرى لتحقيق المصلحة الوطنيّة، ستخسرون لا محال، وتخسرون في كل الأحوال"<sup>1</sup>

فالسياسة الخارجية الجزائرية لا طالما كانت سياسة مبدئية تنشط لخدمة غايات أيديولوجية، إلا أن الوضع

اختلف إثر صعود الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم وتأكد في المراحل التي تلتها.<sup>2</sup>

حيث شهدت الدولة الجزائرية منذ بداية مسيرتها التحريرية سنة 1954 وحتى يومنا، خمس نماذج

لتصميم سياستها الخارجية. يمكن تصنيفها، على ضوء التحولات الدستورية التي عرفتها الجزائر وتشخيصها

طبقاً للتحولات التي مست توجهاتها الخارجية تاريخياً، على النحو الآتي:

➤ **النموذج الثوري: (1958-1962)** أي نمط السياسة الخارجية الجزائرية إبان ثورة التحرير، الذي يقصد به

تصميم كل القرارات وتسخير كل الآليات اللازمة خدمةً لهدفٍ واحدٍ هو إنجاح الثورة وتحقيق الاستقلال.

هذا النمط أحدث طفرة في مجال القانون الدولي والممارسة الدوليّة بما لديه من مؤسسات (جبهة التحرير

الوطني، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وزارة الشؤون الخارجية،

قيادة الأركان العامة) ووسائل (عسكرية ودبلوماسية) اعتمد عليها لبلوغ الأهداف المسطرة.<sup>3</sup> فالثورة الجزائرية

أدخلت صنفاً ثالثاً من الاعتراف الدولي بعد الاعتراف بالحكومات القائمة والحكومات في المنفى، إذ فرضت

في تلك الحقبة التعامل مع الحكومة المؤقتة (GPRA) لكيان غير سيادي وغير قائم بذاته طبقاً للجماعة

<sup>1</sup> Mustapha Saïdj, « La diplomatie Algérienne de sait pas s'adapter, » interview de : Fayçal Métaoui, *Algeria-Watch*, 12 novembre 2011, disponible sur : [http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/diplomatie/panne\\_idees.htm](http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/diplomatie/panne_idees.htm) (24 mai 2014)

<sup>2</sup> Amine Ait-Chaalal, « L'Algérie depuis 1962, retour sur une histoire contrastée, » *La revue internationale et stratégique*, n° 46 (2002), pp. 61-72.

<sup>3</sup> Robert Amsden Mortimer, *Foreign Policy and its Role in Nation-Building in Algeria*, Ph.D (Columbia University: Faculty of Political Science, 1968), pp. 33-35.

الدولية، الأمر الذي مثل سابقة في تاريخ تصفية الاستعمار؛<sup>1</sup>

➤ **النموذج الأيديولوجي:** (1962-1965) الذي يعني جعل الطابع الأيديولوجي يغلب على صنع القرار كونه مجرداً من أي سمات أخرى في ظل الامكانيات التي يعتمد عليها صانع القرار لجعل سياسته الخارجية ذات طابع مصلي. ولعل هذه النزعة ناتجة أيضاً عن توجه الرئيس بن بلة نحو الأيديولوجيا الاشتراكية. إذ عرفت السياسة الخارجية الجزائرية، في السنوات الأولى من الاستقلال، بالرغبة في تجاوز مخلفات الاستعمار الفرنسي؛ والوقوف في المعسكر المعادي للغرب؛ وتعريف المصلحة الوطنية الجزائرية في حقبة بدأ فيها مشوار بناء الدولة-الأمة؛ بالإضافة إلى مواصلة الكفاح على جبهات أخرى من خلال معاداة الامبريالية، والاستعمار، والاستعمار الجديد كتعبير عن استمرارية حركة التحرير الجزائرية، مساندة حركات التحرير الوطنية، وتقوية الاستقلال، وتأكيد السيادة الوطنية، وعدم الانحياز؛

➤ **النموذج النضالي:** (1965-1978) والذي يرمي إلى تسخير صانع القرار الجزائري للإمكانيات الداخلية اللازمة لخدمة الأيديولوجيا المتبناة ومنح السياسة الخارجية حرية وتأثيراً دوليين، إذ عبر عن مرحلة إعادة التأكيد على المبادئ الثورية السابقة. وان ظل الطابع الأيديولوجي موجوداً فقد أصبح يحمل سمات داخلية ويعكسها خارجياً فيما يلخص في مقولة الرئيس هواري بومدين: أن "السياسة الخارجية هي انعكاس حتمي للسياسة الداخلية"<sup>2</sup>؛

➤ **النموذج البراغماتي:** (1979-1992) ترسخ مع وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم، وتأثر

<sup>1</sup> Ait-Chaalal, *op. cit.*, pp. 61-72.

<sup>2</sup> République Algérienne Démocratique et Populaire, « Discours du président Houari Boumediene à l'Assemblée Générale Extraordinaire des Nations Unies le 9 avril 1974, » dans : « Documents Algérie, » *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 13 (1975), pp. 681-696.

بالسياق الدولي الذي جاء فيه والتطورات الداخلية التي عرفتها الجزائر، فضلاً عن البعد الشخصي لمتخذ القرار. وقد مثل هذا النموذج فضاءً لتعايش الإطار المؤسساتي/الأيديولوجي مع الممارسة براغماتية، التي تعني تلاشي السمات الأيديولوجية آنفة الذكر تدريجياً من خلال التخلي عن المقاربة الثورية للقضايا الدولية والتعامل معها بطريقة واقعية. إذ وجب على صانع قرار السياسة الخارجية الجزائرية آنذاك التوفيق بين دبلوماسية براغماتية وأخرى محافظة على المبادئ التي نشدت الجزائر تحقيقها في الساحة الدولية؛

➤ **النموذج الواقعي:** منذ التسعينيات وإلى يومنا هذا، حيث تم الانتقال من منظومة حزبية أحادية إلى منظومة سياسية تعددية، تميزت هذه الفترة بالتأثر بالخصائص الجديدة للنظام السياسي الجزائري ومكوناته المتنوعة بالإضافة إلى الاهتمام بالسياق الخارجي لما للانفتاح من ضروريات. وقد شهدت السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة تحولاً جزئياً، حيث انتقلت من أيديولوجيا الصراع مع العالم الغربي إلى الأيديولوجيا الليبرالية الأمر الذي يظهر في الخطاب السياسي الجزائري عند المقارنة بين ما قبل وما بعد 1989<sup>(\*)</sup>. فدستور 1989 المعرج للتعددية السياسة في الجزائر أنتج نمطاً جديداً للسياسة الخارجية قائماً بذاته، له مؤسساته الدستورية وغير الدستورية وسماته الخاصة. وقد جاء دستور 1996 محافظاً على هذا النمط معدلاً فقط لبعض المهام والاجراءات الدستورية فيه. إذ عرفت تلك الفترة بقطيعة على مستوى النظام السياسي السابق ونشأة نظام سياسي جديد أساسه الليبرالية.

في هذه الخانة تسجل القاعدة المرجعية لتحديد أهداف السياسة الخارجية الجزائرية، أي المصلحة

\* إن المقارنة بين خطابات رؤساء الجمهورية ووزراء الشؤون الخارجية تدل على أن الخطاب السياسي الخارجي الجزائري تغير على مستوى الأسلوب، الاتجاه والمضمون؛ ينظر:

Amina Mernache, « La diplomatie algérienne, la nostalgie d'une gloire perdue, » *Dynamiques Internationales*, (En ligne), n° 07, disponible sur : <https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/dynamiquesinternationales/DI7/Mernache-DI7.pdf> (17 Octobre 2014)



الوطنية التي تباين تعريفها عبر مراحل متعاقبة، وعلى حسب الجهاز الذي يقوم بتحديد مدلولها والأسس التي تقوم عليها. هذا الوضع أفرز أهدافاً محددةً دستورياً تمثل نوعاً من الاستمرارية في السياسة الخارجية الجزائرية وتتماشي مع مبادئ السياسة الخارجية الست طبقاً لما جاء في الدستور الجزائري لسنة 1996<sup>1</sup> وأهداف آنية مرتبطة.<sup>2</sup>

إن الأهداف التي تسعى الجزائر لبلوغها في الفضاء الدولي تعبر عن وضع تريد التأثير فيه. فالسياسة الخارجية ليست رد فعل أوتوماتيكي تجاه الفضاء الدولي إنما فعل هادف<sup>3</sup> مرتبط بتوجه الدولة في الفضاء الدولي. وكل الدول تحدد معايير لأهدافها الخارجية تمكن من صياغة سلم أولوياتها في المجال والحسم بين ما قد يطرح من أهداف متناقضة، وهو ما يسمح بـ: حسن قراءة الوضع الدولي؛ ومدى انفتاح الوضع الدولي على الفضاء الداخلي؛ ودرجة قبول الوضع الدولي داخلياً؛ الوسائل المتاحة للوصول إلى الأهداف المرغوبة.

ويمكن إجمالاً تحديد مصلحة البقاء بالنسبة للجزائر في حماية الدولة الجزائرية من اللااستقرار الداخلي والتهديدات الخارجية بكل أنواعها. أما تحديد نوع التهديدات وأسلوب التعامل معها فهو خاضعاً لتعريف رئيس الجمهورية والظروف الإقليمية والدولية المطروحة. كما أن المصلحة الحيوية تأخذ طابعاً كلاسيكياً وتخص المصالح الاقتصادية والمالية وفضاءات التعاون الثنائي للجزائر (مع الاتحاد الأوروبي والدول الغربية عموماً) أو فوق القومية مثل: صندوق النقد الدولي (FMI)، والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، معدل ب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

<sup>2</sup> Kassim Bouhou, « L'Algérie des réformes économiques : Un gout inachevé, » *Politique étrangère*, n° 2 (2009), pp. 323-335.

<sup>3</sup> محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص ص. 24-25.

والتجارة (GATT).<sup>1</sup>

في حين أن المصلحة الهامة فرزت الجزائر فيها كل ما تعلق بالأمن الإقليمي والدولي والتحولت السياسية في الجوار التي لا تمسها بشكل مباشر.<sup>2</sup> إذ كانت تعتبر اللجوء الى الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية من الأمور الهامة، ما جعلها من بين أهم الوسطاء والمفاوضين في فترة الحرب الباردة. وبما أنها عملت على تدعيم أوامر التعاون مع جوارها القريب والبعيد، فإنها حاولت وضع حد للأزمات التي تهدد المشاريع التعاونية على القارة (المشروع الوحدوي الإفريقي)، وقد اهتمت في هذا الإطار بعديد الصراعات الإقليمية مثل: الصراع بين موريتانيا والسنغال؛ المالي وبوركينا فاسو؛ ليبيا والتشاد.<sup>3</sup> والمصلحة الهامشية فهي مرتبطة بانتماء الجزائر إلى عديد الفضاءات الجيوسياسية،<sup>4</sup> ونشاطها في جميع المحافل الدولية الذي لا يترتب عنه مساس بالمصالح العليا الجزائرية المركزة في بناء الدولة الأمة مثلما حدده دستور 1989 في الفصل الثالث (أستحدث لأول مرة في التاريخ الدستوري الجزائري جزء مخصص للدولة كتتظيم

<sup>1</sup> Amine Ait Chaalal, *op. cit.*

<sup>2</sup> Joshua Massarenti, « Le role de l'Algérie dans le contexte sécuritaire actuel, » interview de Laurence A. Ammour **Afronline**, février 2014, disponible sur :

[http://www.academia.edu/6318194/Le\\_r%C3%B4le\\_de\\_lAlg%C3%A9rie\\_dans\\_le\\_contexte\\_s%C3%A9curitaire\\_actuel\\_f%C3%A9vrier\\_2014\\_The\\_role\\_of\\_Algeria\\_in\\_the\\_current\\_regional\\_security\\_context\\_February\\_2014\\_\(9\\_mai\\_2014\)](http://www.academia.edu/6318194/Le_r%C3%B4le_de_lAlg%C3%A9rie_dans_le_contexte_s%C3%A9curitaire_actuel_f%C3%A9vrier_2014_The_role_of_Algeria_in_the_current_regional_security_context_February_2014_(9_mai_2014))

<sup>3</sup> Said Haddad, « Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africaine de l'Algérie, » **Dynamiques Internationales** (En ligne), N°07, octobre 2012, disponible sur: <https://s3-eu-west-.amazonaws.com/dynamiquesinternationales/DI7/Mernache-DI7.pdf> (30 juillet 2013)

Slimane Chikh, « La Politique Africaine de l'Algérie, » **Annuaire de l'Afrique du Nord**, Vol. 17 (1979), pp. 1-53.

<sup>4</sup> Robert A. Mortimer, "Global Economy and African Foreign Policy: The Algerian Model," **African Studies Review**, vol. 27, no. 01 (March 1984), pp. 1-22.

سياسي) <sup>1</sup> ثم دستور 1996 المعدل في الفصل الثالث منه كذلك. <sup>2</sup>

أما فيما يخص تحديد الخيارات السياسية، فإن كانت مرتبطة المواقف القرارية ومتغيرة بقدر تغييرها، فمرجعية ترتيبها في سلم الأولويات تبقى المصلحة الوطنية، إذ يتم العمل على تحقيق أغراض ظرفية مرتبطة بحالة تتطلب التعامل معها. \* وقد ارتبطت الأهداف الآنية لصنع القرار السياسي الخارجي الجزائري بين 1979 و1989 بالرونق الدولي التي عرفته الجزائر في الفضاء الدولي، شخصية الرئيس الشاذلي بن جديد وطبيعة الظرف الدولي. في حين أن مرحلة 1989-1992 تميزت باهتمام صانع القرار الجزائري بالأزمة الداخلية التي شهدتها النظام الجزائري، والتي قادت الى تركيز النشاط الدولي للجزائر حولها.

ومن بين هذه الخيارات، قد يصدر عن صانع القرار موقف (*Decision*) أو التريث/الامتناع عن اتخاذ موقف (*Non-decision*). والمتتبع للسياسة الخارجية الجزائرية يجد أنها متكونة من عديد القرارات المتخذة، كما تحتوي على قرارات لم تتخذ أي ان صانع القرار الجزائري "قرر" في تلك الحالات الامتناع عن مواجهة الموقف تقيماً أن التريث هو أفضل خيار يمكن تبنيه لتحقيق الأهداف المرجوة في فترة معينة أو إتباعا لما تنصه مبادئ السياسة الخارجية القائمة (\*\*).

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *دستور 1989*، مرسوم رئاسي رقم 89-18، الجريدة الرسمية عدد 09، مؤرخة في 28 فبراير 1989، الباب الثالث، المواد 11-27.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مرجع سابق، المواد: 26-27-28.

\* هي مصلحة يضعها صانع القرار لدولته خلال الظرف الذي تطرأ فيه المشكلة القرارية. ويُؤخذ في تحليلها الاطار الزماني *Time Frame*، والقدرة التفسيرية *Explicitness*، حيث يحدد صانع القرار أهداف معلنة *Declared goals* لتعامله مع الموقف الدولي، الا أن هذه الأهداف ليست بالضرورة، وهناك الأهداف العملية *Operational goals* التي رعى التحصل عليها. في: Christopher Hill, *Op. cit.*, p. 120

\*\* وفي سنة 1980، طرحت الحرب العراقية الايرانية إشكالية أخرى بالنسبة لصانع القرار الجزائري، تمثلت في: عدم احترام الرئيس صدام حسين لاتفاقية الجزائر وتقطيعها أمام البرلمان العراقي يوم 20 سبتمبر 1980؛ عدم احترام العراق للحدود المرسمة في اتفاقية الجزائر، واحتلالها للجزء الجنوبي من إيران في نفس التاريخ. للتعامل مع هذا الوضع لم تقم الجزائر باتخاذ أي اجراء معادي للعراق بالرغم من كونها الضامن لاتفاقية 1975، هذا راجع إلى مبادرتها بالوساطة لحل الأزمة،

## المطلب الثاني: أثر الطابع الشخصي في السياسة الخارجية الجزائرية

إن دراسة أثر الطابع الشخصي في السياسة الخارجية لأي دولة، يحيل إلى توضيح المقاربات النظرية التي تنطلق من مستوى تحليل الفرد لفهم التفاعلات الدولية وعلى رأسها السياسة الخارجية للدول. فمدرسة تحليل السياسة الخارجية (FPA) تذهب إلى أبعد من المستويات الثلاث التي يقترحها الباحثون في نظريات العلاقات الدولية، ألا وهي مستوى تحليل النظام الدولي، مستوى تحليل الدولة، ومستوى تحليل الفرد، للتركيز على المستوى الأخير من التحليل في إطار فردي وجماعي وآخر انتقالي، معتبراً أن القرار منتج إنساني، وأن السمات الشخصية لصانع القرار في أبسط أشكالها قد تؤثر على قراراته السياسية أكثر مما تؤثر عليها محددات موضوعية أو مادية مرتبطة بالوحدة الدولية أو منظومة العلاقات الدولية، طبقاً لأنصار هذا التيار.<sup>1</sup>

ففي الحقيقة، لا يعكس طرح "غراهم أليسون" في الفاعل العقلاني الموحد، الذي تمّ توضيحه في المطلب الأول من هذا المبحث، سوى جانباً واحداً من واقع صنع السياسة الخارجية، أي أنه لا يعالج سوى سلوك صانع قرار السياسة الخارجية كمسؤول فردي أو جماعي في مواجهة مشكل خارجي محدد وبعقلانية تتماشى مع المصلحة الوطنية. هذا الأمر الذي أدى بعدد المقاربات النظرية إلى نقد النموذج السابق، انطلاقاً من كونه يتطلب وضوح الهدف وتحديد سليم للموقف في ذهن المسؤول الأول عن السياسة الخارجية.

---

بالتالي كان ضرورياً كسب جميع أطراف النزاع لإنجاحها. في البيان الصادر عن حزب جبهة التحرير الوطني ثم التأكيد على دعم الجزائر للطرفين في سبيل إيجاد حل سلمي يخدمها ويخدم السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط؛ ينظر: Ministère des Affaires Etrangères, *Revue Algérienne des Relations Internationales*, no. 2 (2/1986), p. 201-202.

Jean-Christophe Ploquin, *Irak : Le Moyen-Orient sous le Choc* (Paris : L'Harmattan, 2003), p. 114.

<sup>1</sup> Valerie Hudson, *Foreign Policy Analysis, Classic and Contemporary Theory* (London: Rowman & Littlefield publishers, 2007), p. 4.

كل هذا، يقودنا إلى اعتبار القرار الجزائري منتج للعوامل السيكولوجية لصانع القرار الجزائري، حيث تؤكد

المقاربة العقلانية على ما يأتي:<sup>1</sup>

○ السياسة الخارجية منتج لفواعل بشرية فهم من يتدخلون في مختلف مراحل صنع وتنفيذ قرار السياسة الخارجية؛

○ تفكير وتصرف البشر لا يتم بعقلانية مطلقة إنما بعقلانية محدودة لتأثره بالعوامل المعرفية، الانفعالية، السيكولوجية، والبيولوجية؛

○ قرار السياسة الخارجية لا يمكن أن يكون منتجاً خالصاً لحسابات عقلانية، مهما توخاها صانع القرار يبقى عرضةً لمميزاته النفسية؛

○ صانع القرار له قناعات وقيم شخصية وتجربة فردية وقدرات تواصل تسمى في تفاعلها المزاجية (Idiosyncrasie) تؤثر على عمله؛<sup>2</sup>

ومنه، فإن السياسة الخارجية من صنع بشر ومنه تتأثر بأولئك البشر. فصناع القرار كما تم إجلاؤه يطبعون السياسة الخارجية ببصمتهم الخاصة: توجهاتهم الايديولوجية، معتقداتهم الدينية، قناعاتهم السياسية، جذورهم التاريخية، ومسارهم الخاص كلهم يمارسون تأثيراً معيناً على السياسة الجزائرية التي يقودونها تجاه الخارج.<sup>3</sup> في الجزائر، دور البعد الانساني في صنع القرار يشير إلى ضرورة تحليل شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، باعتباره المسؤول عن الدبلوماسية ومصمم السياسة الخارجية الجزائرية. ذلك أن هذا الأثر

<sup>1</sup> Jean A. Garrison, Juliet Kaarbo, Douglas Foyle, Mark Schafer and Eric K. Stern "Foreign Policy Analysis in 20/20: A Symposium," *International Studies Review*, vol. 05, no. 02 (June 2003), pp. 155-202.

<sup>2</sup> Malenia G. OROSZ, *Idiosyncrasies in Foreign Policy*, Ph.D Thesis (Roumania: University Babes Bolyai, International Relations and European Studies, 2012), p. 217.

<sup>3</sup> Dario Battistella, *Théorie des Relations internationales*, *Op. Cit.*, p 334.

يعبر عن حقيقة دستورية مفادها أن السياسة الخارجية تعتبر مجالا خاصا به (مجال رئاسي محفوظ)<sup>1</sup>. فكل الدساتير الجزائرية التي تعاقبت زادت في كل مرة من أهمية الدور الرئاسي في تصميم، توجيه، وتحديد معالم السياسة الخارجية الجزائرية<sup>2</sup>. ومنه، وبناءً على المنطلقات الأربعة التي حددتها المقاربة السيكلوجية ستتم دراسة أثر العوامل السيكلوجية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة<sup>3</sup>. إذ يمكن استخلاص ما يأتي:

على خلاف باقي رؤساء الجزائر، كان عبد العزيز بوتفليقة ذو نزعة واقعية/ليبرالية. حيث قام غداة اعتلاءه الحكم بالاستفادة مما عاشته الجزائر خلال التسعينيات لهيكله العلاقات مع الغرب والشرق. خاصة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية<sup>4</sup>، فرنسا ودول الخليج<sup>5</sup>. كما جعل من ميدان السياسة الخارجية "خاصا" به؛ بدليل نشاطه المكثف وتنقله الدائم، الذي اعتبره وسيلة لتحسين صورة الجزائر بعد ما عاشته في التسعينيات، في المحافل الدولية<sup>6</sup>.

وقد أكد عديد دبلوماسيين في وزارة الشؤون الخارجية أن الطابع الشخصي للرئيس عبد العزيز

<sup>1</sup> Khelfa Mameri, *Réflexions sur la Constitution algérienne (du 22 novembre 1976)* (Alger : E.N.A.L./O.P.U., 1983), p. 88.

<sup>2</sup> Benchikh, Madjid : "L'organisation du système politique", *Comité Justice pour l'Algérie*, dossier n° 13, 2012, p.06.

<sup>3</sup> قام بنيامين بارير بتطوير سلم وأخذ منطلقا له الأسس الشخصية لصانع القرار بين من خلالها أربعة حالات هي: **صانع القرار النشط**: مبدع سياسيا، يرد على كل المشاكل الدولية المطروحة حال ظهورها؛ **صانع القرار المتراخي**: متباطئ، يتهرب من المشاكل المطروحة ولا يعالجها في وقتها؛ **صانع القرار الايجابي**: واثق في نفسه، يقبل بالرأي المخالف والمعارضة دون الاحساس بالانتقاص من مكانته أو سلطته؛ **صانع القرار السلبي**: لا يتقبل النقد، يرى في كل معارضة أو رأي مخالف منافسة وعداء.

<sup>4</sup> William Quandt, « Flirt Contrarié entre Washington et Alger, » *Le Monde Diplomatique*, Juillet 2002, p. 14.

<sup>5</sup> *Ibid*, p. 15.

<sup>6</sup> Rachid Tlemçani, "Algeria Under Bouteflika – Civil Strife and National Reconciliation," *Carnegie Papers*, no. 07, (February 2008), pp. 1– 17.

بوتفليقة أثر جدا على طبيعة السياسة الخارجية الجزائرية والتوجهات التي تحكمها. ذلك أنه استحوذ المجال لما له فيه من ميول، وكان الرأس المدبر في جميع قضايا السياسة الخارجية هيكليا ووظيفيا.<sup>1</sup> أي أنه استأثر بكل المهام، حتى في القضايا الروتينية ما جعل وزارة الشؤون الخارجية تقتصر على كونها جهاز منفذ للقرارات الرئاسية.<sup>2</sup>

فالرئيس بوتفليقة اشتهر في الأوساط الدولية كرجل دولة يتمتع بجرأة عالية مكنته من كسر الطابوهات حول القضايا الدولية الهامة. ذلك أنه أكد في عديد اللقاءات والمقابلات الصحفية أنه مسؤول عن كل كبيرة وصغيرة في البلاد، كما أنه يتحمل مسؤولية القرارات ذات الصبغة الدولية والالتزامات والاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وأي بلد آخر.<sup>3</sup> فقد حدد في أغلب خطابه جملة من الأهداف التي سعى إلى تحقيقها والتي توضح معالم شخصيته:<sup>4</sup>

---

<sup>1</sup> إن توجه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نحو التحكم بزمام الأمور في مجال السياسة الخارجية، يظهر في تعيينه لوزراء شؤون خارجية بعيداً كل البعد عن المجال أمثال: السيد عبد العزيز بلخادم والسيد مراد مدلسي. إلا أن مرض الرئيس والظروف الأمنية التي عرفتها الساحة الأفريقية جعلته يتجه نحو تعيين السيد رمطان لعمامرة وزيرا للشؤون الخارجية في 11 سبتمبر 2013، لما لديه من خبرة وعلاقات في الساحة الأفريقية منذ نهاية الثمانينيات.

Abdelaziz Rahabi, « Quel est l'Impact de la maladie de Bouteflika sur la Diplomatie Algérienne ? », *Tous sur l'Algérie*, 16 avril 2015, disponible su : <http://www.tsa-algerie.com/20150416/quel-est-limpact-de-la-maladie-de-bouteflika-sur-la-diplomatie-algerienne/> (17 avril 2015)

<sup>2</sup> Hajer Guenanfa, « Abdelaziz Rahabi : Bouteflika résumé la diplomatie à sa personne, » *Tout sur l'Algérie* (En ligne), 24 Novembre 2011, disponible sur : [http://archives.tsa-algerie.com/politique/abdelaziz-rahabi-bouteflika-a-resume-la-diplomatie-a-sa-personne\\_15364.html](http://archives.tsa-algerie.com/politique/abdelaziz-rahabi-bouteflika-a-resume-la-diplomatie-a-sa-personne_15364.html) (03 Aout 2014)

<sup>3</sup> عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2005)، ص. 49.

<sup>4</sup> بالرجوع إلى خطابات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فإن السياسة الخارجية الجزائرية تمحورت في بداية رئاسته حول هذه النقاط. انظر:

Le président, Messages et discours, disponible sur :

<http://www.el-mouradia.dz/francais/president/recherche/Presidentrech.htm> (25 Mars 2015)

- ✓ تحسين صورة الجزائر دولياً عبر الاهتمام بالوضع الداخلي وأمنياً واقتصادياً. لتجاوز آثار العشرية السوداء. إذ عرف باهتمامه بالدبلوماسية الاقتصادية ودبلوماسية القمة؛
- ✓ تحسين العلاقات مع الغرب، لتعبئة الموارد الخارجية وجلب الاستثمارات الأجنبية. إلا أن هذا الهدف حصر فيما بعد في صفقات التسليح والشركة الأمنية في المنطقة المغاربية-الصحراوية؛
- ✓ دعم مكانة الجزائر في نطاقها الجيوسياسي، من خلال مكافحة الإرهاب وحشد الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة. والتي انحصر دور الجزائر فيها في العشرية الأخيرة.

ما يجب التنبيه له، هو أن دراسة المحددات السيكولوجية لصانع القرار عادة ما تتطلب القيام بعدد الدراسات العلمية حول الأواصر والسوابق العائلية، تنشئة صانع القرار ومساره المهني، دراسات نفسية وشخصية، قياس حاصل الذكاء (QI).<sup>1</sup> وبالرغم من غياب مثل هذه الدراسات حول شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فقد تمّ استنتاج المعالم العامة لشخصيته وآثارها الظاهرة في السياسة الخارجية الجزائرية منذ قدومه إلى السلطة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> John T. Rourke, Mark A. Boyer, *International Politics on the world stage-Brief* (New York: McGraw Hill, 8<sup>th</sup> ed., 2009), p.p. 74-75.

<sup>2</sup> يؤكد "محمد هشماوي" أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قام بتجاوز القبضة المطلقة للعسكر في بداية حكمه، وأنه فرض أسلوبه الخاص في إدارة القضايا الدولية والداخلية من خلال استقطاب القوى الداخلية المختلفة (Lobbying) في ظل ضغط القوى الدولية على الجهاز العسكري الجزائري للابتعاد عن السلطة وتسليمها للمدنيين؛ في:

Mohammed Hachemaoui, « Permanences du jeu politique en Algérie, » *Politique Etrangère*, n° 2 (été 2009), pp. 309-321.



## المبحث الثاني

### سياق السياسة الخارجية الجزائرية

يلعب السياق الذي تصنع فيه السياسة الخارجية للدولة وتتخذ فيه قراراتها، دوراً هاماً. إذا يمثل السياق (البيئة أو الوضعية حسب مايكل بريتشتر) مجموعة من العوامل والظروف المناسبة التي تؤثر على أنماط السلوك الخارجي للدولة، حيث يتكون السياق من سياق خارجي وآخر داخلي. يساهم هذان السياقان في تحديد إدراكات صناع السياسة الخارجية لمختلف المواقف التي تعترضهم، ويساهمان في تقرير سلوكهم الخارجي واتجاه قراراتهم.<sup>1</sup>

وقد جاء ظهور وتوسع مدرسة تحليل السياسة الخارجية ليلقي الضوء على اشكالية العلاقة بين السياق الداخلي للتحليل والسياسات الخارجية له، الإقليمي والدولي. إذ أكد "روبرت بوتنام" Robert Putnam أن أثناء صناعة السياسة الخارجية يتكامل السياقان الداخلي والخارجي في التأثير على هذه السياسة. وقد أبرز عدم تساوي الدول أمام تأثير السياقين على حسب اختلاف قدراتها وثقلها دولياً.<sup>2</sup> وعليه تحاول الدراسة في هذا الجزء معرفة: إلى أي مدى يؤثر كل سياق على صناعة السياسة الخارجية الجزائرية؟ ومتى يؤثر كل من الفضاء الداخلي والخارجي على هذا المسار في الجزائر؟

---

<sup>1</sup> Cavatorta Francesco, « La reconfiguration des structures de pouvoir en Algérie – entre national et international, » *Revue Tiers Monde* vol. 02, n° 210 (2012), pp. 13–29

<sup>2</sup> Robert Putnam, "Diplomacy and domestic politics: The Logic of Two Level Games," *International Organization*, Vol. 42, no. 03 (Summer 1988), p.p. 427–460.

## المطلب الأول: السياق الخارجي للسياسة الخارجية الجزائرية

يعتبر السياق الخارجي أحد أهم العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية للدول عامة، والدول متوسطة القوة والضعيفة خاصة. فان لم يكن هو الحيز الذي يصنع فيه القرار فانه الحيز الذي يوجه اليه للتنفيذ. حيث تأخذ الدول بعين الاعتبار الفضاء الخارجي أثناء تحديد أولوياتها واتخاذ قراراتها الخارجية.<sup>1</sup> حتى لا نشير الا إلى الفترة المعاصرة، يجب التوضيح أن هناك سياسة خارجية خاصة بكل فترة زمنية ذات خصوصية معينة. فمثلما كانت هناك سياسات خارجية لما قبل وما بعد الحرب العالمية الأولى، وسياسات خارجية لما قبل وما بعد الحرب العالمية الثانية، هناك سياسات خارجية خاصة بفترة الحرب الباردة، كما هناك سياسات خارجية لما بعدها - مرتبطة بتعميم النموذج الليبرالي السياسي والاقتصادي بعد انهيار المنظومة الاشتراكية.<sup>2</sup> ذلك أن تأثير السياق الخارجي على السياسة المتبعة من قبل كل دولة، يجعل من القرار السياسي الخارجي يأخذ ثلاث أشكال:<sup>3</sup>

- مضمون حتمي، في جزء منه، تفرضه معطيات البيئة الدوليّة القائمة؛
- التقليل من طموح الأهداف الخارجية لأن البيئة الدوليّة لا تسمح بتحقيقها كاملة؛
- الحد من القدرات التي يمكن استعمالها من أجل تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً.

---

<sup>1</sup> يحكم تعامل الجزائر مع فضائها الخارجي بشكل أو بآخر قراراتها وسلوكياتها الدولية. فمنظومة العلاقات الدولية التي نشطت فيها الجزائر منذ استقلالها لم تتغير منذ نشأتها في معاهدات وستقاليا 1648 حتى الآن بالنسبة للمقاربة الجزائرية. فهيكال المنظومة: الدولة القومية كـمكون أساسي وغياب سلطة عليا، والإجراءات المنظمة لها: التفاعل التنافسي بين الوحدات الدولية بقيت نفسها، وإن تغيرت حدة التعامل بين الدول ووسائل هذا التعامل: توقف اللجوء الى القوة العسكرية بين القوى وتعويضها بالقوة اللينة والقوة الذكية حسب جوزيف ناي Joseph Ney، ينظر:

Joseph S. Nye, "Soft Power," *Foreign Policy*, no. 80 (autumn 1990), pp. 153-171.

<sup>2</sup> Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (New York: Vintage, 1989), p. 475.

<sup>3</sup> Peter Gourvitch, "the Second Image Reversed: the International Sources of Domestic Politics," *International Organization*, vol. 32, Issue 04 (autumn 1978), pp 881-912.

ولدراسة أثر السياق الخارجي على المواقف الجزائرية الدولية يجب الرجوع إلى ما قبل الاستقلال.<sup>1</sup> إذ عمل الدبلوماسيون الجزائريون ابتداءً من سنة 1956 على تدويل القضية التحريرية في المحافل الدولية. فالرغبة الجزائرية في الحصول على الاستقلال هي أول قضية أثارت نقاشاً وجدالاً مستفيضة حول مبدئي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. حيث أبت فرنسا آنذاك قبول المساعي الحميدة لتونس والمغرب. كما رفضت دراسة المسألة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1957 مبررة ذلك بأن الجزائر إقليم فرنسي، وأن كل تمرد داخله يعالج ضمن القانون الجنائي لأنه ذو شأن وطني.<sup>2</sup>

إذ تذهب إلى اعتبار أن منظومة العلاقات الدولية التي انضمت إليها بعد الاستقلال هي منظومة غربية وإقصائية، لم تشارك في صنعها كل الدول القومية على قدم المساواة. بالتالي فهي تولد الاستعمار، الاحتلال والامبريالية، ومادامت باقية على الصفات لابد وأن تولد ظواهرًا مشابهة في صورٍ جديدةٍ (الاستعمار الجديد). ومنه فهي منظومة غير عادلة ولا تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الدول بنفس القدر من الاهتمام. وقد أثر السياق الخارجي على السياسة الخارجية الجزائرية في ثلاثة اتجاهات، يمكن تحديدها في الآتي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Werner K. Ruf, « La politique étrangère des états Maghrébins, » dans : *Introduction à l'Afrique du Nord contemporaine*, Connaissance du Monde Arabe (Paris : éditions du CNRS, 1975), p. 20.

<sup>2</sup> Maurice Flory, « Algérie et Droit international, » *Annuaire Français de Droit International*, vol. 05, n° 05 (1959), pp. 817-844.

Jean Charpentier, « La reconnaissance du G.P.R.A. » *Annuaire Français de Droit International*, vol. 05, n° 05 (1959), pp. 799.801.

<sup>3</sup> Boniface E.S. Mgonja, Iddi A.M. Makombe, "Debating International Relations and its Relevance to the Third World," *African Journal of Political Science and International Relations* (Online), Vol 03, no. 01 (January 2009), pp. 27-37, disponible sur: [http://www.academicjournals.org/article/article/1379758458\\_Mgonja%20and%20Makombe.pdf](http://www.academicjournals.org/article/article/1379758458_Mgonja%20and%20Makombe.pdf) (22 mai 2014)

Sofiane Sekhri, "Dependency approach: Chance of survival in the 21<sup>st</sup> century," *African Journal of Political Science and International Relations*, vol. 03, no. 05, May 2009, p.p. 246-248, Available

✓ العمل على استعادة الموارد الوطنيّة، وضع حد لعلاقات التبعية، وتكريس تنمية مستقلة ومركزة مثلث  
الثلاثية المكونة لإجماع وطني داخل السياسة الخارجية الجزائرية. ضمن هذا الحيز الفكري، جاءت  
مطالبة الجزائر بإعادة هيكلة منظومة العلاقات الدوليّة (\*)، محاولة إعداد قانون منظم لنشاط الشركات  
متعددة الجنسيات، رفض الوضع الدولي القائم.

✓ تبني مقاربة هيكلية لمنظومة العلاقات الدوليّة (مركز/محيط) بأبعادها، السياسيّة، التجارية، المالية،  
التكنولوجية، الثقافية، والإعلامية؛ وهو ما يظهر في الخطابات المختلفة لوزراء الشؤون الخارجية  
الجزائرية منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا. (\*\*)

✓ تبني مبدأ الاعتماد على الذات الجماعي كبديل لكسر العلاقات اللامتناهية بين المركز والمحيط،  
والذي حمل الجزائر على القيام بعدد النشاطات الدبلوماسية؛ مثل: دعم التعاون جنوب/جنوب،  
التسريع بعمليات الاندماج الاقليمي كأداة لقطع علاقات التبعية اللامتكافئة (التعاون الثنائي مع الدول

from: [http://www.academicjournals.org/journal/AJPSIR/edition/May\\_2009](http://www.academicjournals.org/journal/AJPSIR/edition/May_2009) (June 21<sup>st</sup>, 2014)

Bruno Etienne, « La place des matières premières dans la politique extérieure de l'Algérie, » **Annuaire de l'Afrique du Nord**, vol. 13, 1975, pp. 71-92.

\* يجدر التنويه إلى أن الجزائر طالبت بإعادة هيكلة منظومة العلاقات الدولية من حيث البنية، ومن حيث الوظائف، ومن حيث الأهداف، ينظر:

Claudine Rulleau, « Pionnier du Nouvel Ordre International, » **Le monde Diplomatique**, Novembre 1982, p. 10.

\*\* كل خطابات السياسة الخارجية الجزائرية تطالب بإعادة هيكلة منظومة العلاقات منذ الاستقلال وحتى بعد سنة 1989 حتى وإن اختلف أسلوب المطالبة وما تتضمنه. وأبرز مثال على هذا هو خطاب وزير الشؤون الخارجية لخضر براهمي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1992، الذي أكد فيه على ضرورة ديمقراطية العلاقات الدولية لاستتباب السلم والأمن الدوليين. ينظر:

Allocution de Lakhdar Brahimi, Ministre des Affaires Etrangères, durant la 47<sup>e</sup> session de l'Assemblée Générale, le 28 septembre 1992, **Revue Algérienne des Relations Internationales**, no. 23, Troisième trimestre, 1992, p. 123-124.

الافريقية، التسريع في بناء اتحاد المغرب العربي).<sup>1</sup>

بالمثل، أثرت البيئة الدولية التي تولدت عن نهاية الحرب الباردة وفشل المنظومة الاشتراكية على السياسة الخارجية الجزائرية. إذ أن الجزائر وجدت نفسها مضطرة للاندماج في منظومة العلاقات الدولية<sup>2</sup> بعدما عملت على مواجهتها طيلة ثلاث عقود بسبب التحول الذي عرفته داخلياً، وهو ما فرض عليها اتخاذ عديد القرارات لتقليل من ضغوطات الفضاء الخارجي عليها، التي تظهر من بينها:

- الانضمام الى معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية (TNP) كنتيجة عن الحملة الإعلامية التي أكدت في الدول الغربية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية على إمكانية تطوير الجزائر للسلح النووي؛
- الانضمام إلى اتفاقيات حقوق الانسان بعدما كانت رافضة لها باسم أولية حقوق الجماعة على الكماليات الفردية كنتيجة لأحداث 05 أكتوبر 1988 لما تولد من ضغوطات خارجية على الحكومة الجزائرية حول عدم احترامها لحقوق الانسان وقمعها لمطالب الشعب.

<sup>1</sup> في تصريح للصحافة الفرنسية أكد الرئيس هواري بومدين على ضرورة توحيد الأفريقيين، الآسيويين، لاتينيي أمريكا، محل الأطماع لأن عمل كل دولة على حدّ لن يكفٍ لمقاومة قوى الهيمنة في العالم، ينظر:

Amina Mernache, “La diplomatie algérienne, la nostalgie d’une gloire perdu”, *Dynamiques Internationales*, Revue électronique de relations internationales, no.07 (octobre 2012), pp. 1-17 disponible sur :

<https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/dynamiquesinternationales/DI7/Mernache-DI7.pdf> (12 mars 2014)

<sup>2</sup> المقارنة بين خطاب لأحمد طالب ابراهيمي وزير الشؤون الخارجية قدمه بمناسبة افتتاح الدورة الـ 43 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 5 أكتوبر 1988، وخطاب وزير الشؤون الخارجية بوعلام بسايح بعد التغيير الحكومي في الدورة الاستثنائية الـ 43 للجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية. ذلك أن الأزمة الداخلية أفضت الى تغيير الحكومة، ينتج عنها ملاحظة تغير الخطاب السياسي الجزائري ذلك أن الخطاب الثاني خرج عن التقليد الجزائري في استعمال مصطلحات مثل: الاستعمار، الاستعمار الجديد، الامبريالية، الهيمنة، الاضطهاد، ولجأ بدالها إلى: اعتداء، احتلال، حكومة (الحكومة الأمريكية)، حق تقرير المصير... إلخ. وقد تمت الإشارة مرة واحدة إلى حركة عدم الانحياز. أنظر في:

*Revue Algérienne des Relations Internationales*, n° 13, premier trimestre, 1988, pp. 127-134, 147-152.

▪ التعامل مع الاتحاد الأوروبي عوض الدول الأوروبية، لأن الأخيرة فوضت البعض من مهامها التعاونية إلى السلطة الأوروبية فوق القومية.

بالمثل، أثر السياق الدولي الذي فرضته أحداث 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الجزائرية. حيث أصبحت الجزائر إحدى الدول الرائدة في مجال "مكافحة الإرهاب" بعد التجربة التي عاشتها في التسعينيات. وبعدها كان الإرهاب شأنًا داخليًا بالنسبة للجزائر، أصبح شأنًا دوليًا تهتم به القوى الكبرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة الساحلية-الصحراوية (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خاصة). وقد فرض هذا السياق الدولي على الجزائر توجيهه العام نحو مكافحة الإرهاب من خلال جعلها أهم شريك أفريقي للقوى الغربية لوضع حد لهذا الوباء.<sup>1</sup>

أما في السنوات الأخيرة، كان أثر السياق الخارجي على السياسة الجزائرية واضحًا من خلال القضايا التي تهتم بها، والوسائل التي تعتمد عليها خاصة في فضاءها الإقليمي. فبالنسبة للقضايا المطروحة، فإن اللا استقرار الذي يعرفه الساحل الأفريقي أمينًا، سياسيًا، وإنسانيًا؛ ثم الأزمات التي عرفت كل من تونس وليبيا وانعكاسها على مالي جعلت الجزائر تتبنى مقاربة أمنية تعاونية تخص "دول الميدان" أي مالي، التشاد والنيجر بالإضافة إليها وتوسعها إلى الدول المجاورة. أما بالنسبة للوسائل المعتمدة فهي تجمع بين التعاون الدبلوماسي، الاستخباراتي والعسكري.

ومنه يمكن القول أن السياق الخارجي للسياسة الجزائرية تحدده البيئتين الدوليّة والإقليمية في القضايا الأمنية والاستراتيجية، وهو ما يندرج ضمن طرح "روبرت بوتنام" Robert Putnam حول أن الدول

<sup>1</sup> Willian B. Quandt, « Flirt contrarié entre Washington et Alger, » *Le Monde Diplomatique*, Juillet 2002, p. 15.

الضعيفة ومتوسطة القوة تتأثر بفضائها الخارجي بالنسبة للسياسات العليا المطروحة دولياً.

### المطلب الثاني: السياق الداخلي للسياسة الخارجية الجزائرية

استمر الباحثون في التنقيب حول تأثير السياق الداخلي على السلوك الخارجي للدول؛ إذ قامت مدرسة تحليل السياسة الخارجية (FPA) بالاعتماد على تحليل متعدد المستويات في خضم الاعتراف بالتأثير النسبي للسياق الداخلي على السياسة الخارجية؛ فكونت مقاربتها واستنتاجاتها من خلال الإقرار بضرورة فهم السياسة الخارجية كبنية اجتماعية-إرادية تصنع داخليا وتوجه خارجيا للتنفيذ من أجل الحفاظ على وضع منظومة العلاقات الدوليّة أو تغييرها<sup>1</sup>.

وقد قدمت مدرسة تحليل السياسة الخارجية إطاراً مستجداً، اعتبرت فيه أنه إلى جانب تأثير السياق الخارجي (أي طبيعة المنظومة الدوليّة والمنظومة الإقليمية التي تنتمي إليها الدولة)، كل سياسة خارجية هي منتج للإطار الهيكلي الذي تتخذ فيه في جزء منها. ولا يمكن استثناء السياسة الخارجية الجزائرية من هذه القاعدة، ذلك أن طبيعة الهيكل السياسي، الاقتصادي والاجتماعي الداخلي تؤثر على طبيعة السياسة الخارجية، القنوات التي تمر بها، ومضمون القرارات المتخذة والقضايا التي تهتم بها الدولة.<sup>2</sup>

ان الانطلاق من الفضاء الداخلي لتحليل السياسة الخارجية، يحيل إلى الاهتمام بالهياكل والقوى السياسيّة والفاعلين المحليين في الجزائر، وجميع العوامل الداخلية المؤثرة على القرار السياسي الخارجي الجزائري. الا أن دارجي صناعة القرارات السياسيّة الخارجية، يؤكدون أنه لا يوجد مسار واحد تمر به.

<sup>1</sup> Richard C. Snyder, H. W. Bruck, Burton Sapin, *Foreign Policy Decision Making*, Revisited by: Valerie Hudson, Derek H. Chollet, James M. Goldgeier (New York: Palgrave MacMillan, 2002), p.p. 2-3.

<sup>2</sup> Bruce, B. De Mesquita, "Domestic Politics and International Relations", *International Studies Quarterly*, vol. 46, no. 01, (2002), pp. 1-9.

فتصميم السياسة الخارجية لا يختلف فقط من دولة إلى أخرى إنما داخل الدولة الواحدة من موقف قراري إلى آخر. بالتالي يمكن فهم سلوك السياسة الخارجية الجزائرية من حيث المسار التاريخي والعوامل المذهبية، أي دراسة طبيعة النظام السياسي ومدى تأثير تحول المنظومة الداخلية على صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية، وعناصر القوة التي بحوزة الجزائر.<sup>1</sup>

أ- المسار التاريخي والتوجهات المذهبية:

تعود أصول القرار السياسي الخارجي الجزائري إلى ثورة التحرير الوطني، إذ صنفّت الجزائر الدول على أساس موقفها من ثورة التحرير ودعمها من عدمه للقضية الجزائرية، فيما أصبحت لاحقاً عاملاً هويتياً أكثر من كونها جزءاً من التاريخ الجزائري القريب. إذ يظهر أثر السياق الداخلي من جانبه التاريخي على السياسة الخارجية الجزائرية فيما يلي:

✓ أثرت على تعريف الجزائر لذاتها كفاعل مساوٍ، سيادي، وحصري، يرفض التخلي عن حدوده الموروثة عن الاستعمار، ما ترجم إلى مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار التي جهدت الجزائر على تدوينه في منظمة الوحدة الإفريقية (OUA)<sup>2</sup>؛

✓ حددت علاقة الجزائر مع باقي أعضاء منظومة العلاقات الدولية، حيث ارتبطت بدوائر حددتها "نيكول قريمو" Nicole Grimaud في: الدائرة المفروضة (فرنسا القوتين العظميتين وأوروبا)، دائرة الأخوة (الدول العربية) والدائرة المستحبة (العالم الثالث).<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Robert Putnam, *op. cit.*, pp. 427-460.

<sup>2</sup> Ramtane Lamamra, « L'Afrique et le principe de l'intangibilité des frontières, » *Revue Algérienne des Relations Internationales*, no. 01, premier trimestre, 1986, p. 90-94.

<sup>3</sup> Nicole Grimaud, *La politique extérieure de l'Algérie* (Paris : Karthala, 1984), pp.9-31.



✓ مكنت الجزائر من تعريف منظومة العلاقات الدولية على أنها أنتجت الاستعمار والامبريالية وتعيد إنتاجهما في أشكال جديدة، وهي منظومة اقصائية تعمل فقط على تحقيق مصالح الدول التي شيدتها وطورت وسائلًا للحفاظ عليها.

✓ قادت الجزائر إلى المطالبة بإعادة هيكلة منظومة العلاقات الدولية عبر تجمع كل الدول المقصاة، التي لا تأخذ مصالحها وتطلعاتها بعين الاعتبار، لإنشاء منظومة جديدة قادرة على استيعاب مطالب واحتياجات وتطلعات كل الدول.<sup>1</sup>

أما العوامل المذهبية فهي مدونة مبادئ تمثل خط سير وعمل الدولة في محيطها الخارجي وتحدد تعريفها لذاتها والمحيط الذي تنشط فيه. ويمكن انطلاقاً من الدساتير الجزائرية المتعاقبة حتى سنة 1996 والمواثيق المحدد للهوية الجزائرية لتوضيح الآتي:

- قُدمت الجزائر غداة استقلالها كدولة راديكالية تطالب بتغيير النظام الدولي القائم الذي يضمن السلم والأمن بين الديمقراطيات المستقرة،<sup>2</sup> بيد أنها عرّفت ذاتها كدولة ثورية ترفض الوضع القائم لأنه اقصائي وحصري لا يدمج دول العالم الثالث. وعليه لجأت الى أسلوب حاد عبّر عن توجهها الأحادي/الاشتراكي وعن ثورة التحرير. وقد تتناقص هذا الأسلوب في الثمانينيات،<sup>3</sup> إلى غاية العذول

<sup>1</sup> Bruno Etienne, « Chronique Diplomatique », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. 13 (1975), pp. 413-419.

<sup>2</sup> تحصلت الجزائر على العديد من التسميات على الصعيد الدولي أبرزها كان في منظمة الأوبس OPEP على أنها دولة راديكالية لأنها تفضل التفاوض حول السعر مقابل العقود طويلة المدى مع الشركاء الأجانب. في: Bichara Khader, « L'Arabie Saoudite et l'Algérie face à la crise pétrolière de 1986, » *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 24, (1987), pp. 293-309.

<sup>3</sup> أكد الرئيس الشاذلي بن جديد سنة 1979 في حوار له مع جريدة Le Monde أن "انتمائنا الى العالم الثالث، التعاطف مع التيارات التقدمية عبر العالم، ارتباطنا بالنشاط التضامني للعالم الثالث، لا يمنعنا من البقاء منفتحين على التعاون مع باقي دول العالم مهمه كانت طبيعة أنظمتها السياسية على شرط احترامها لخياراتنا ومبادئنا"؛ في:

Daniel Junqua, « Interview du président Chadli Bendjedid, » *Journal Le Monde*, le 04/11/1979, in :

عنه نهائياً بعد 1989 لصالح الاندماج في منظومة العلاقات الدولية.

- وهي دولة غير منحازة تعتمد على مذهب تجاوز الازدواجية القطبية للعلاقات الدولية.<sup>1</sup> وقد عملت على تجاوز القطبين والتخلص منهما، من خلال بناء تعددية قطبية، تعبر عن إرث ثورة التحرير وما بعدها وتحاول خلق توازن بين الفواعل الدولية يجسد مساواتها السياسية والقانونية. في هذا الإطار، لاتزال الجزائر ترفع من أجل بعث منظومة دولية تعددية تشارك في بناءها كل الدول على حدٍ سواء.<sup>2</sup>

- كما أنها دولة نامية تعمل على رس الصفوف بين الدول النامية، وتزى أن للتخلف أسباب موضوعية مرتبطة بعلاقات السيطرة والتبعية التي يجب كسرها، وقد عملت في هذا الإطار على دعم حوار جنوب/جنوب؛ تفعيل التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين الدول الإفريقية والنامية في إطار ما يعرف بالاعتماد على الذات الجماعي، اقتصادياً ثم أمنياً.<sup>3</sup>

- وفي الأخير هي دولة مسلمة إذ تم التأكيد على دور العامل الروحاني بالنسبة لبناء الدولة الجزائرية

---

République Algérienne Démocratique et Populaire, *Discours du président Chadli Bendjedid, Président de la République, Secrétaire Général du Parti du Front de Libération Nationales 1979-1980*, (Alger : Présidence-Direction de l'Information, 1981), p. 67.

<sup>1</sup> مقابل المذهب الجزائري وجد مذهبان آخران هما: مذهب التحالف الطبيعي الذي نظرت له كوبا، ومذهب الابتعاد عن القطبين بنفس القدر والتعامل معهما بنفس المكيال، والذي نظرت له يوغسلافيا وتبنته الهند وفيما بعد الصين ابتداءً من 1982؛ في:

André Fontaine, *La guerre Froide, 1917-1991*, collections points d'histoire (Paris : éditions le Seuil, 2006), pp. 28-34.

Steven R. David, "Explaining Third World Alignment," *World Politics*, vol. 43, no. 2 (January 1991) pp. 233-256.

<sup>2</sup> Bernard Ravenel, *Mitterrand, Le Nord contre le Sud ?* (Paris : L'Harmattan, 1990), p.84.

<sup>3</sup> Ahmed Taleb Ibrahim, « Intervention devant la 12 e réunion ministérielle du Groupe des 77, » *Revue Algérienne des Relations Internationales*, no. 12 (Quatrième trimestre, 1988) p.p. 181-184.

في كل الدساتير والمواثيق الوطنيّة. (\*) إلا أنّ هذا التأثير كان غائبا في السياسة الخارجية الجزائرية حتى سنة 1989، ومن بين الأمثلة على هذا: مساندة الجزائر لتحرر تيمور الشرقية المسيحية ضد إندونيسيا، مساندة لقضية قبرص ضد ارادة تركيا، عدم تدخلها في احتلال أفغانستان من قبل الاتحاد السوفياتي سنة 1979. ويظهر هنا ملف حقوق الانسان من بين أهم القضايا، إذ اعتبرته الجزائر قبل 1989 أداة غريبة لإخضاع الدول الاشتراكية كما أنها أعطت أولية للحقوق الجماعية على الحقوق الفردية.<sup>1</sup> إلا أن تبني منظومة سياسية ليبرالية حتم عليها الانضمام إلى مختلف معاهدات واتفاقيات حقوق الانسان مع إبداء تحفظات أو إصدار بيانات تفسيرية أينما تعلق الأمر بمواد مخالفة للأسس الدينية.

#### ب- طبيعة المنظومة الداخلية والخيارات الأيديولوجية:

تمثل طبيعة المنظومة السياسيّة والاقتصادية أحد محددات توجيه وتصميم السياسة الخارجية وهذا راجع للأسباب التالية:

من الناحية المؤسساتية: طبيعة المنظومة السياسيّة والاقتصادية هي التي تحدد مسار صناعة السياسة الخارجية، فالمنظمة الجزائرية الاشتراكية الاحادية لم تسمح بمشاركة عدد كبير من الفواعل، فكان القرار السياسي الخارجي الجزائري يصنع في حلقة مغلقة ومحددة من الوحدات الدستورية. في حين سمحت المنظومة الجزائرية التعددية الليبرالية بتعدد الوحدات المساهمة او المؤثرة على صنع قرار السياسة الخارجية

---

<sup>1</sup> وهو ما كان بالنسبة للجدور المسيحية لأوروبا خلال مفاوضات الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي؛ المعارضة أو التحفظات الأيرلندية والبرتغالية بخصوص المواثيق الأوروبية المتعلقة بحق المرأة في الاجهاض؛ استقلال التيمور الشرقية التي احتل فيها التضامن المسيحي دوراً هاماً؛ في الولايات المتحدة الأمريكية، كان ثيار المحافظين الجدد مصدر الهام السياسة الخارجية لإدارة جورج بوش الابن التي حملت طابعا دينياً.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الميثاق الوطني"، *الجريدة الرسمية*، ع. 61، السنة 13، 30 يوليو 1976.

الجزائرية.

من الناحية الأيديولوجية: طبيعة المنظومة السياسية والاقتصادية تحدد توجه السياسة الخارجية الجزائرية، فالمنظومة الأحادية الاشتراكية أنتجت سياسة خارجية أيديولوجية وثورية، في حين أنتجت المنظومة التعددية الليبرالية سياسة خارجية واقعية. ومنه لم يعد للأيديولوجيا نفس الوزن في صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري.

كما أن العامل الأيديولوجي كان واضح المعالم بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية. إذ أنتجت "الثورة الاشتراكية" سياسة خارجية أيديولوجية (1962-1965)، وأخرى نشطة (1965-1978).<sup>1</sup> ومن بين المعالم الواضحة لهذا الأثر نجد<sup>2</sup> معاداة الجزائر للإمبريالية وكل أشكال الاستعمار، وما نجم عنه مواجهة سياسية مع الغرب، مساندة حركات التحرر<sup>3</sup> مثل: المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) في جنوب إفريقيا، الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA)، منظمة شعب جنوب غرب إفريقيا (SWAPO) في ناميبيا وحركة التحرير الفلسطينية في الشرق الأوسط، علاوة على التعاطف مع الكثير من المنظمات الثورية الغربية التي اعتبرت من قبل دولها "ارهابية" كالنمور السود (Black Panthers)<sup>4</sup>، وجيش تحرير السود (Black Liberation Army) في الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة انفصال الباسك (ETA) في إسبانيا.<sup>5</sup>

أما من ناحية المضمون، المصلحة الوطنية كأولى مراحل تصميم قرار السياسة الخارجية يتم تحديدها انطلاقاً من طبيعة المنظومة الداخلية، فإن كانت المصلحة الوطنية الجزائرية في نظام أحادي

<sup>1</sup> Radia Kessiri, *op. cit.*, p. 26.

<sup>2</sup> Amine Ait Chaalal, *op. cit.*, p.66.

<sup>3</sup> Adlène Meddi, « Mandela, Zuma, Cabral ... mes amis, mes frères de combat ! » Interview de Djelloul Malaika, *El Watan-week end*, n°63, 11 juin 2010, p.7.

<sup>4</sup> Dennis Hevesi, "Michael Tabor, Black Panther Who Fled to Algeria, Dies at 63," *The New York Times*, October 24<sup>th</sup> 2010, p. 28.

<sup>5</sup> Saïd Haddad, *op. cit.*, p. 9.

اشتراكي هي مصلحة الثورة الاشتراكية، فإن المصلحة الوطنية الجزائرية في نظام تعددي ليبرالي هي مصلحة الدولة الأمة وتعرف بطريقة مغايرة أساسها مادي لا أيديولوجي.

هذا، ويظهر انعكاس الخيارات المنظوماتية الجزائرية على السياسة الخارجية الجزائرية من خلال عدم إقبالها على تبني اتفاقيات حقوق الانسان معتبرة إياها أقل أهمية من الحقوق الجماعية، مطالبتها بضبط سلوك الشركات متعددة الجنسيات في إطار مدونة أممية ترأسها منذ 1976، وبقائها عضو مراقب في الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (GATT) حتى تقديم طلب الانضمام سنة 1987.<sup>1</sup> في المقابل نجد أن تغيير المنظومة السياسية والاقتصادية أدى إلى تبني سلوك مختلف وحتى تقتصر على الجانب الاقتصادي نجد أن الجزائر أصبحت توفر الظروف المواتية لاستثمار الشركات متعددة الجنسيات بعدما كانت ترى فيها سبب تخلف العالم الثالث وأساس علاقات السيطرة والتبعية.<sup>2</sup>

ت- عوامل القوة: بين الوجود الإقليمي والامكانيات المادية:

تتكون عوامل قوة الدولة من تواجدها الإقليمي والامكانيات المادية، البشرية، الاقتصادية والعسكرية، التي بحوزتها والتي تمنح لسياستها الخارجية مدى وقوة على الساحة الدولية. وعن الوجود الإقليمي فيعبر عن الحيز الجغرافي أي مجال الدولة حيوي.<sup>3</sup> إذ أكد "نابوليون بونابارت" Napoléon Bonaparte أن "سياسة

<sup>1</sup> Amine Ait Chaalal, « La Politique Etrangère Algérienne entre Héritage et Originalité, » dans : Valérie Claude Rosoux, Tanguy de Wilde d'Estmael, *La politique étrangère – le modèle classique à l'épreuve*, Géopolitique et résolution des conflits (Bruxelles : Wein, 2004), pp. 203-216.

<sup>2</sup> الجليلي عجة، *قانون المؤسسات العمومية من اشتراكية التسيير إلى الخصوصية* (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006)، ص ص. 156-167.

<sup>3</sup> هناك فرق بين الجيوبوليتيك-الجيوستياسة والجغرافيا السياسية. الجيوبوليتيك مصطلح قام بتطويره المحلل السياسي السويدي رودولف كيلين Rudolf Kjellen سنة 1916 في مؤلفه الدولة كشكل من أشكال الحياة «*L'Etat comme forme de vie*» كاستمرارية لأعمال فريدريش راتزيل Fredrich Ratzel، وقد وضح كيلين أن الجيوبوليتيك هي فرع من فروع علم السياسة يهدف إلى توحيد الدولة. في حين الجغرافية السياسية هي رصد الكوكب الأرضي ودراسة مميزاته الطبيعية والبشرية.

الأمم هي نتاج جغرافيتها".<sup>1</sup> ويمكن تلخيص الانتماء الجزائري للفضاءات الجيوسياسية التي تنتمي إليها في المنظومات الفرعية التي تأثرت الجزائر بها خلال صنع قرارات سياستها الخارجية ألا وهي: المنظومة المغاربية، والمنظومة المتوسطية، المنظومة العربية، المنظومة الإفريقية، ومنظومة العالم الثالث.

هذا الانتماء إلى منظومات فرعية متعددة سمح للجزائر بالحصول على عديد أدوار الوساطة كونها نقطة التقاء بين عديد الدوائر الجيوسياسية.<sup>2</sup> ما يتضح من خلال تأكيد القائمين على السياسة الخارجية الجزائرية على "الموقع الاستراتيجي"<sup>3</sup> الذي تحتله دولتهم، وعلى موقعها في مفترق الطرق بين أوروبا، إفريقيا، والعالم العربي، ما سمح لها أن تكون مدخلاً لإفريقيا<sup>4</sup> وقلب المغرب العربي مثلما تبينه الخريطة رقم (01).

أما بالنسبة للقدرات، فإن طموح السياسة الخارجية لأي دولة يقاس بالقدرات التي تمتلكها في منظومة العلاقات الدولية المنظمة حول علاقات القوة، فالقدرات المادية للدولة هي التي تضمن للسياسة الخارجية وسائل تأثيرها وإشعاعها. وقد أكدت أدبيات العلاقات الدولية أن مفهوم القوة عادة ما يستعمل لقياس القدرات المتاحة للدولة والتي تسمح لها بالتحرك دولياً، في حين يعرف "ريمون أرون" Raymond

<sup>1</sup> في صيغتها الأصلية مقولة نابوليون بونابارت تقول: "La politique des Etats est dans leur géographie"؛ ينظر: François Houdecek, Gabriel Madec, *Ruptures et fondation, 1803-1804*, collection La Correspondance (Paris : Editions Fayard, 2007), lettre du 10 novembre 1804, n° 8170.

<sup>2</sup> Bernard Cubertafond, « L'Algérie du président Chadli, » *Politique étrangère*, no. 01, année 46 (1981), pp.151-162.

<sup>3</sup> أكد جون فيدجيرالد كيندي J. F. Kennedy سنة 1963 أن الجزائر هي مفتاح إفريقيا وأن موقعها الاستراتيجي هو أساس اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بها؛ في:

Abderrahim Kourima, « Les dynamiques internes et externes de la puissance : géopolitique de l'Algérie, » 2008, disponible sur : <http://geopolitics.unblog.fr/2008/10/27/la-geopolitique-de-lalgerie-par-abderrahim-kourima/> (12 septembre 2014)

<sup>4</sup> Slimane Chikh, *L'Algérie. Porte de l'Afrique* (Alger : Casbah éditions, 2000), pp. 52-54.

خريطة رقم (01): الموقع الإقليمي الجزائري

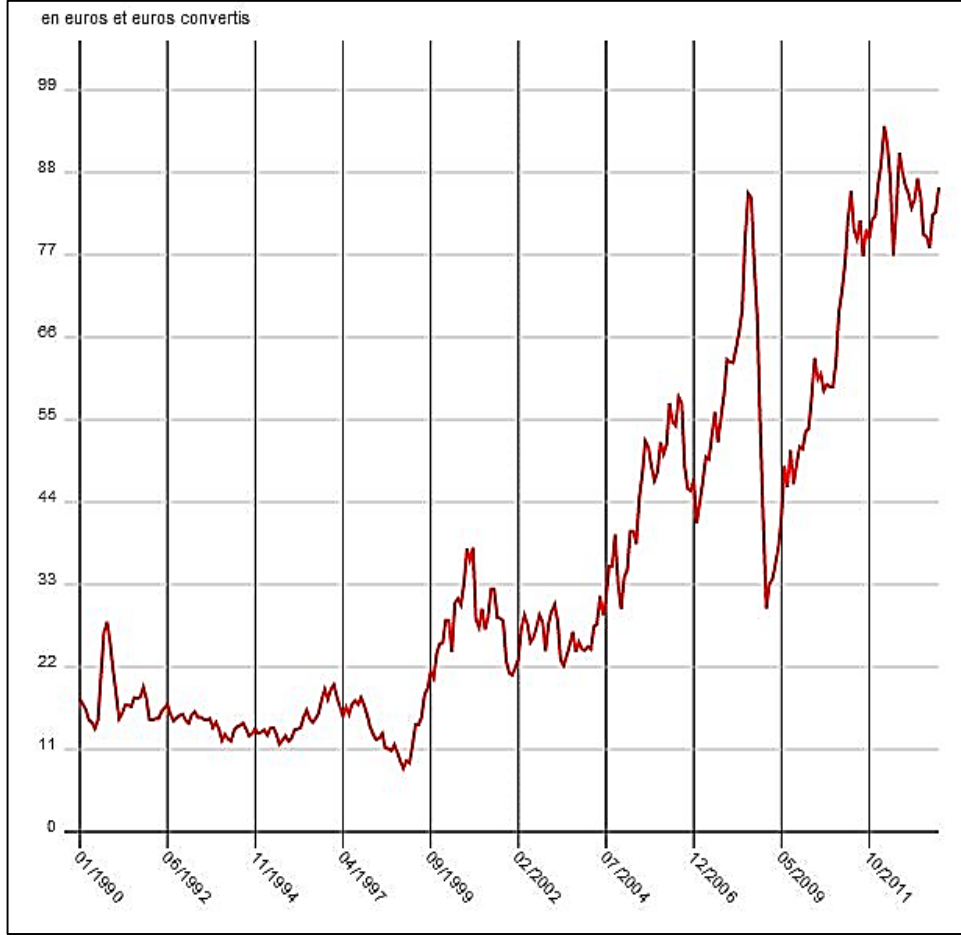


المصدر : <https://www.google.dz/maps/@34.9967024,6.3995,4z>

Aron القوة في معناها الواسع على أنها قدرة التدمير أو الوقف، أما في معناها الضيق والخاص بالدولة، فهو يؤكد أنها: "قدرة الدولة على فرض إرادتها على بقية الوحدات الدُولية"<sup>1</sup>. وتطبيق معايير القوة على الجزائر بعد الحرب الباردة ينتج مرحلتين الأولى خلال التسعينيات حيث كانت الموارد الجزائرية مخصصة لخدمة الأمن الوطني وتجاوز الأزمة الداخلية؛ والثانية مع بداية الألفية الثالثة، بعد الخروج من الأزمة السياسية وارتفاع أسعار المحروقات التي مرت من \$9 (دولار) في فيفري 1999 إلى \$28.20 (دولار) في فيفري 2000 ثم إلى \$75 سنة 2011 كما يوضحه الشكل رقم (02).

<sup>1</sup> Raymond Aron, *Paix et Guerre entre la Nations* (Paris : Calmann-Lévy, 3<sup>e</sup> éd, 2004), p. 59.

شكل رقم (02): تطور سعر البترول الخام طبقا لبورصة لندن



المصدر: Bourse de Londres, « Cours des matières premières importées – Pétrole Brut (Brent) – Pris en Euro par Baril », disponible sur : <http://prixdubaril.com/comprendre-petrole-cours-industrie/3892-prix-du-petrole-brut-brent-depuis-1990.html>

إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يكن وحده كفيلا بدعم قوة السياسة الخارجية ذلك أن تصنيف الجزائر في سلم الدول لم يكن بين الدول الكبرى المتوسطة المؤثرة طبقا للمؤشرات التي حددها "صندوق السلام" Fund For Peace، والذي صنّفها سنة 2014 مع الدولة شديدة الخطورة (High Warming) في المرتبة الواحدة والسبعون (71) بمعدل فشل 78.8 من 120 مؤشر اجتماعي، اقتصادي، سياسي وعسكري.<sup>1</sup> وهذا

<sup>1</sup> Jean-Yves Caro, "Structure de la puissance: pour une méthodologie quantitative", *Annuaire Français des Relations Internationales*, n° 01, 2000, 87-89.

Nate Haken & others, *Failed States Index – 2014* (New York: Fund For Peace, August 2014), p.4,



رغم التطور الذي عرفته الجزائر:

- نمو اقتصادي بنسبة 2.8 بالمئة سنة 2013 بعدما كان يدور حول 4.3 بالمئة في السنوات 1996-

2005؛ (\*)

- الدخل القومي الخام 210.2 مليار دولار سنة 2013؛<sup>1</sup>

- ميزانية الدفاع بقدر 12.45 مليار دولار سنة 2012؛<sup>2</sup>

فطبقا لتقرير صندوق النقد الدولي (FMI)، فإن الجزائر أول دولة مستوردة في شمال أفريقيا تتطور

سنويا بنسبة 3.3 بالمئة في حين أن تنبؤات الصندوق تشير إلى أن الاقتصاد الجزائري في تراجع سنويا

راجع إلى تراجع سعر المحروقات وارتفاع نسبة البطالة إلى 5.5 بالمئة طبقا للتصريحات الرسمية سنة

2013<sup>3</sup>، و9.8 بالمئة طبقا لتصريحات المنظمات الحقوقية نفس السنة و10.8 سنة 2014.<sup>4</sup>

إلا أن "غي برفيل" Guy Perville قد أكد أن السياسة الخارجية للدولة تستطيع التحصل على رواج

p. 10, available from: <http://library.fundforpeace.org/library/cfsir1423-fragilestatesindex2014-06d.pdf>  
(February 18<sup>th</sup>, 2015)

\* لا يرتبط النمو الاقتصادي الجزائري طبقا لمعطيات البنك العالمي (BM) وصندوق النقد الدولي (FMI) بمستوى التبادلات التجارية والمالية والنشاط الاقتصادي الداخلي والاستثمارات الخارجية، إنما أكثر من ذلك بسعر المحروقات والمواد الأولية عامة في السوق الدولية، ونسبة الفساد الداخلي.

<sup>1</sup> La Banque Mondiale, « Données –Algérie 2013, » indicateurs de développements, disponible sur : <http://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie> (20 novembre 2014)

<sup>2</sup> Lilia Ghali , «Algérie : Plus de 10 milliards de dollars pour la défense, » 03 Novembre 2012, disponible sur : <http://www.algerie1.com/actualite/algerie-plus-de-10-milliards-de-dollars-pour-la-defense/> (20 novembre 2014)

<sup>3</sup> Fond Monétaire International, *Perspective de l'Economie Mondiale*, Etudes économique et financières (New York : FMI, Avril 2014), p. 189.

<sup>4</sup> Farouk Ksentini, « Situation des droits de l'homme en Algérie: indicateurs "positifs" mais "insuffisants", » *Radio Algérie*, 03 aout 2014, disponible sur : <http://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20140803/8995.html> (27 octobre 2014)

دولي دون التمتع بكل عناصر القوة. وهو ما ينطبق على الحالة الجزائرية، فإدراك الجزائر لذاتها كقوة إقليمية يجعلها لا تقبل القفز على مصالحتها في المنطقة المغاربية المتوسطة؛ تتخذ دوراً ريادياً في التعبير والدفاع عن الانشغالات الإفريقية<sup>1</sup>؛ تلعب دور محوري في المنطقة العربية من خلال تبني كل قضاياها والخوض في الدفاع عنها<sup>2</sup>.

وفي صميم هذا التوجه في العلاقات الدولية تظهر المواقف الجزائرية الراضة لكل سياسة صممت في غيابها مثل قضية الصحراء الغربية<sup>3</sup>؛ السياسة الإفريقية النشطة للجزائر منذ الاستقلال وحتى بعد نهاية الحرب الباردة واهتمامها العميق بالنزاع المالي؛ ودعمها لكل القضايا العربية سياسياً ومادياً<sup>4</sup>. إذ تحصلت السياسة الخارجية الجزائرية على إشعاع دولي من خلال وسائل غير مادية تمثلت في رواج ثورة التحرير الوطنية، درجة التعاطف التي تمكنت من الحصول عليها دولياً، وقدراتها على المبادرة والاقتراح<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Slimane Chikh, « La Politique Africaine de l'Algérie, » *op. cit.*, p. 05.

<sup>2</sup> من بين القضايا العربية التي اهتمت بها بشدة: الحرب بين العراق والايران، الحرب الأهلية في لبنان، أزمت الرهائن المختلفة، وأهمها على الإطلاق تبقى القضية الفلسطينية سواء تعلق الأمر بإيجاد حل بين الفصائل المتنازعة أو الاعلان عن قيام دولة فلسطين أو الحفاظ على العلاقات الفلسطينية الأردنية.

<sup>3</sup> Michel Hubert, Maurice Flory, « Documents Sahara occidental 1977, » *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. 16 (1978), pp. 893-910.

Nicole Grimaud, « La diplomatie sous Chadli ou la Politique du Possible, » *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. 30 (1993), pp. 401-435.

<sup>4</sup> Saïd Haddad, *Op. Cit.*, p. 9.

<sup>5</sup> Mohamed Chabbi, « Un Rôle Militant au sein de l'OPEP, » *Le monde Diplomatique*, Novembre 1982, p. 20.

## المبحث الثالث

### وحدات صناعة السياسة الخارجية الجزائرية

إن الحديث عن منظومة صناعة السياسة الخارجية يعني دراسة الوحدات المكونة لبنيتها، وهو ما يقود إلى تشريح الوحدات المسؤولة عن صنع السياسة الخارجية الجزائرية. وفي دراسة هذا الموضوع يُؤخذ في الحسبان معطين أساسيين هما:

- أن الدساتير والتشريعات الوطنية هي التي تحدد الوحدات الرسمية المسؤولة عن صناعة وتنفيذ قرار السياسة الخارجية، من خلال توضيح الوظيفة المنوطة بكل وحدة؛
- صناعة السياسة الخارجية لا يمكن حصرها في نشاط الوحدات الرسمية المنصوص عليها دستورياً. فهناك وحدات مؤسساتية وغير مؤسساتية، مردها الواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للدولة، تتعايش وتحاول التأثير على القرار.

هذا الطرح يخص جميع الدول مثلما ينطبق على الجزائر. إلا أن طبيعة البيئة الداخلية الجزائرية ألقت بضلالها على مدى تأثير وتدخل تلك الوحدات. إذ أنتج النظام السياسي الجزائري منذ سنة 1989 نمط لصنع القرار تتعايش فيه الوحدات الرئيسية مع باقي الوحدات العامة والخاصة. يجب التنويه في هذا الصدد، أن الأحكام المؤسساتية المدرجة في دستور 1996 أعطت لرئيس الجمهورية صلاحيات موسعة، كما فسحت مجال التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية لكل من المجلس الدستوري والمجلس الأعلى للأمن. إلا أن ارتباط الموضوع بحالة استثنائية بعد مارس 2012 بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية ثم بحالة نزاع؛ يجعل الاهتمام ينصب على الوحدات الرئيسية والثانوية التي تفرضها طبيعة الموضوع لا الخصوصية الدستورية للنظام الجزائري.

## المطلب الأول: الوحدات الرئيسية لصناعة السياسة الخارجية الجزائرية

تقتصر الوحدات الرسمية لتصميم وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية دستورياً على رئيس الجمهورية. إلا أن ما تفرضه الممارسة في مجال السياسة الخارجية يقتضي مشاركة كل من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع الوطني خاصة في القضايا السياسيّة والأمنية التي تحتاج إلى معلومات وتحاليل من قبل الوزارتين بل وحتى التخطيط لمواجهة المواقف المتأزمة والمستعجلة. هذا بالإضافة إلى الدور الذي يحظى به البرلمان في مجال السياسة الخارجيّة طبقاً لما يمليه التشريع الجزائري.

أ- رئيس الجمهورية :

جاء دستور 1989 فاتحاً للنظام السياسي الجزائري مؤسساً لصلاحيات لا محدودة لرئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية، ولم يكن دستور 1996 إلا تأكيد لهذه الصلاحيات. فقد حددت مواد هذا الدستور أن رئيس الجمهورية هو تعبير عن شخصية الدولة في الداخل والخارج؛ علاوة على توجيهه وتصميمه للسياسة الخارجية للدولة، فإنه يبرم ويصادق على الاتفاقيات الدوليّة.<sup>1</sup> وتظهر الصلاحيات الموسعة لرئيس الجمهورية في ثلاث مستويات هي: الأوليّة، عدم المسؤولية وغياب الرقابة.

• الأوليّة:

جعل دستور 1996 لرئيس الجمهورية سلطات موسعة في مجال صناعة السياسة الخارجية لا تضاهيه فيها باقي السلطات. إذ يقع على عاتقه تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية، تعريف المصلحة الوطنيّة وتكييفها مع القضايا الدوليّة المطروحة، اتخاذ القرارات بشكل فردي، وتنفيذها. وأن المرات

<sup>1</sup> طبقاً لما ورد في دستور 1996، المواد 70، 77 فقرة 3 و 11.

الوحيدة التي تم تقليص سلطته تتعلق ببعض المعاهدات الدولية والاعلان عن حالة الحرب، لصالح البرلمان (\*).

• عدم المسؤولية:

حملت التعددية السياسية في الجزائر إلى استئثار رئيس الجمهورية بجميع السلطات في مجال السياسة الخارجية. وهو ما يعني أنه غير مسؤول أمام أي جهاز آخر حسب أحكام الدستور التعددي.

• غياب الرقابة:

بما أن دستوري 1989 ثم 1996 أسسا لعدم مسؤولية الرئيس في مجال السياسة الخارجية، فإن كلاهما لم يضع تدابير رقابية على السلطات الموسعة لرئيس الجمهورية. وحتى حق البرلمان في فتح نقاش حول السياسة الخارجية، فإنه يمس وزير الشؤون الخارجية والحكومة لا الرئيس، وخاضع لموافقة هذا الأخير (\*\*).

ب- البرلمان:

عرف البناء المؤسساتي الجزائري منذ الاستقلال برلماناً أحادياً مكوّناً "المجلس الشعبي الوطني".

---

\* على خلاف النظام الأمريكي الذي قام على ثنائية المراقبة والضبط Check and Balance قام النظام الجزائري على هيمنة السلطة التنفيذية. طبقا لما حدده دستور 1996 في المواد: 122 فقرة 27، 123 فقرة 7، 130، 131 و 132 المتعلقة بصلاحيات البرلمان فيما يخص السياسة الخارجية الجزائرية. في: ميلود ذبيح، الفصل بين السلطات في التجربة الدستورية الجزائرية (الجزائر: دار الهدى، 2007)، ص ص. 165-169.

\*\* يمكن ملاحظة أن صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري انتقل من مجال حزبي محفوظ إلى مجال رئاسي محفوظ. فمع تحول جميع الصلاحيات الحزبية لرئيس الجمهورية أصبح هذا الأخير مركز التفاعلات الحادثة في مجال السياسة الخارجية الجزائرية.

ينتخب على أساس ترشيح من الحزب عن طريق الاقتراع السري والمباشر لمدة خمس سنوات (\*). كما حددت المادة 57 من دستور 1976 أنه يتكون من ثمانية لجان دائمة من بينها "لجنة الشؤون الخارجية" ما لم يختلف بعد 1989. أما دستور 1996 فقد أسس لبرلمان بغرفتين: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، إذ أسندت له في مجال السياسة الخارجية الصلاحيات الآتية:

✓ صلاحية الموافقة على المعاهدات الدولية قبل أن يصادق عليها رئيس الجمهورية المتعلقة ب: الهدنة؛ والسلم والتحالف؛ والحدود؛ وقانون الأشخاص؛ والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة (\*\*). إلا أن الدستور نفسه لم يحدد دستورية الاتفاقيات الدولية على عكس دستوري 1976 و1989؛ أي أنه لم يحدد الجهة المخولة بالفصل في النزاعات القانونية بين التشريعات الوطنية والنصوص الدولية (\*\*\*)؛

✓ صلاحية رقابية لا يملكها جزاء، وهي: مراقبة الحكومة، وإصدار لائحة عن السياسة الخارجية إذا طلب الرئيس ذلك، حيث استحدث دستور 1976 مسألة فتح نقاش حول السياسة الخارجية الجزائرية بعد طلب من الرئيس.<sup>1</sup>

✓ في ذات السياق، يجب التنويه أن تدخل المجلس الشعبي الوطني في السياسة الخارجية الجزائرية يكون بشكل غير معلن، وغير مباشر هي أثناء مناقشة الميزانية المخصصة لهذا المجال. إذ يحاول وزير الخارجية توضيح الاحتياجات المالية لوزارته، في حين يطالب أعضاء المجلس الشعبي الوطني

\* وهذا طبقا للمادتين 128-129 من دستور 1976.

\*\* وهو ما يطابق دستور 1989 في مادته 122.

\*\*\* تحوّل الممارسة الجزائرية لوزارة الشؤون الخارجية ترجمة المعنى القانوني للاتفاقيات الدولية التي تقع حولها اختلاف وطني.

<sup>1</sup> صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص 112.

بتوضيحات حول السياسة الخارجية المتبعة.<sup>1</sup>

ت- وزارة الشؤون الخارجية:

تعرف وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية على أنها جهاز اداري تنفيذي مخصص لتصرف لرئيس الجمهورية قصد مساعدته على الاضطلاع بمهامه دولياً ومسؤول على العلاقات الخارجية. وعادة ما يعين الرؤساء في منصب وزير الشؤون الخارجية: (\*)

- o خصم سياسي لتحديدته عن المعارضة السياسية من خلال اقامه في التسيير؛
- o أو تكنوقراطي ليقوم بتأدية مهامه بتخصص؛
- o أو رجل ثقة، لا يكون دائماً ذو صلة بمجال السياسة الخارجية؛

بالرغم من الدور المحوري الذي يلعبه رئيس الجمهورية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية فإن ما تقوم به وزارة الشؤون الخارجية من دور لا يمكن اغفاله؛ فهي جهاز بيروقراطي منبثق عن الحكومة الجزائرية المؤقتة (GPRA)<sup>2</sup>، أعيدت هيكلته آخر مرة في يونيو 2008 وتضطلع هذه المؤسسة طبقاً للمرسوم

---

<sup>1</sup> تاسعديت مسيح الدين، دور البرلمان الجزائري في السياسة الخارجية للفترة 1997-2002 (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2003)، ص. 72-73.

\* عرف الصنف الأول بشدة في الولايات المتحدة الأمريكية وأبرز أمثلة على ذلك: أبراهام لينكولن/ ويليام سويارد، باراك أوباما/ هيلاري كلينتون. في حين أن الأمر اختلف تماماً بالنسبة للجزائر، إذ عرفت مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تعيين رجال ثقة ليسوا دائماً ذوي علاقة أو اهتمام بمجال السياسة الخارجية، مثل تعيين مراد مدلسي بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07-173 مؤرخ في 04 يونيو 2007؛ وإنهاء مهامه طبقاً للمرسوم الرئاسي رقم 13-311 مؤرخ في 11 سبتمبر 2013، في: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *الجريدة الرسمية*، عدد 37، مؤرخة في: 07 جوان 2007، ص. 10-11.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *الجريدة الرسمية*، عدد 44، مؤرخة في: 15 سبتمبر 2013، ص.4.

<sup>2</sup> بهجت القرني، "السياسة الخارجية الجزائرية من الثورية إلى الانكفاء على الذات"، في: على الدين هلال، بهجت القرني، *السياسة الخارجية للدول العربية*، ترجمة: جابر سعيد عوض (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الدولية، ط. 3، 2002)،

الرئاسي رقم 02-403 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، بالصلاحيات التالية:<sup>1</sup>

- ✓ قيام الإدارة المركزية (\*) بتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية وتنظيم العلاقات الخارجية الروتينية، التي اكتسبت صبغة آلية ولا تحتاج إلى تدخل مباشر من قبل رئيس الجمهورية؛
- ✓ جمع المعلومات عن طريق السفارات، الممثلات في المنظمات الدولية والاقليمية، القنصليات العامة، والقنصليات؛
- ✓ تحليل المعلومات المتحصل عليها وفرزها ثم تقديمها لمستويات القرار المناسبة طبقاً لأهميته؛
- ✓ تمثيل الجزائر في مختلف المحافل الدولية، إذ تعبر السفارات والممثلات عن وحدوية تمثيل الدولة في الخارج.

ث- وزارة الدفاع الوطني:

إن وزارة الدفاع الوطني إذا ما اضطلعت بدور هام منحتها إياه الدساتير الجزائرية في حماية الأمن الوطني وسلامة الاقليم،<sup>2</sup> فإن دورها لا يقتصر على المجال الأمني. فإدارة الاستخبارات والأمن الداخلي والخارجية التي أصبحت تعرف اليوم بإدارة الاستخبارات والأمن (DRS)، وإدارة المعلومات والأمن الخارجي

ص ص. 199-200.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *الجريدة الرسمية*، العدد 79، مؤرخة في: 01 ديسمبر 2002، ص ص. 4-6. \* بعدما عين محمد الصديق بن يحيى وزيراً للشؤون الخارجية سنة 1979، اهتم بإصلاح الجهاز الوزاري الذي ترأسه، وبعد وفاة الأخير في حادث طائرة سنة 1982 كان على وزارة الشؤون الخارجية انتظار قدوم سيد أحمد غزالي على رأسها ليتم إعادة هيكلتها للمرة الثالثة، ثم مرة أخرى سنة 2002 و2008 للتعبير عن متطلبات الفضاء الدولي؛ في: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 08-162، مؤرخ في 2 يونيو 2008، *الجريدة الرسمية*، عدد 29، مؤرخة في 4 يونيو 2008، ص ص. 3-15.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *دستور 1996*، مرجع سابق، المادة 25.



(DDSE)<sup>1</sup> لهما دور هام في صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية. كما أن التغيير الدستوري الذي عرفته الجزائر سنة 1989، لم يمس دور هذا الجهاز في صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية من خلال المعلومات التي تجمعها والدراسات والاقتراحات التي تقدمها بعيداً عما تقوم به وزارة الشؤون الخارجية أو بالتنسيق معها.

ومن خلال تحليل دور وزارة الدفاع الوطني في مجال السياسة الخارجية، يمكن تسجيل تكامل في مهامها مع وزارة الشؤون الخارجية. ففي الجزائر مثل ما هو الحال في جميع دول العالم، يعتبر الأمن الوطني والدفاع عن الإقليم من مصالح بقاء للدولة. هذا الواقع يجد تجسيدا واضحا له في حضور ضباط من الجيش الشعبي الوطني في السفارات من خلال ملحي الدفاع ومكاتب الأمن المتواجدة في أهم السفارات الجزائرية، والحضور في الممثلات والقنصليات الجزائرية في الخارج.

### المطلب الثاني: الوحدات الثانوية لصناعة السياسة الخارجية الجزائرية

يختلف تصنيف الوحدات الثانوية التي تلعب دورا في صناعة السياسة الخارجية أو تؤثر على مجرى القرار. ففي الديمقراطيات المتقدمة تظهر الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، الرأي العام على رأس الوحدات المؤثرة في مسار السياسة الخارجية. إلا أن الأمر يختلف في الجزائر فهذه الوحدات الثانوية غالباً ما تهتم بقضايا السياسة الخارجية التي تؤثر داخليا، والتي تهتم البعد الاجتماعي والهويتي. وادراجها في هذا السياق راجع لاهتمامها بالنزاع المالي لما له من انعكاسات على الأمن الوطني الجزائري ولارتباط طوارق مالي بطوارق الجزائر.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، هيكل وزارة الدفاع الوطني، متوفر في: [http://www.mdn.dz/site\\_principal/index.php?L=ar](http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar) (15 يناير 2015)

أ- الأحزاب السياسية:

أستحدثت الأحزاب السياسية في الجزائر بعد 1989 في شكل "منظمات دائمة، ممثلة وطنيا ومحليا بهدف الحصول على السلطة وممارستها، وفي تحقيقها لهذا الهدف تحتاج إلى الدعم الشعبي"<sup>1</sup> وقد سمح دستور 1989 في المادة 40 منه لكل مواطن من إنشاء "جمعية ذات طابع سياسي"<sup>2</sup>. أما دستور 1996 فقد كان أكثر دقة باعتماده مصطلح الأحزاب السياسية في المادة 42 منه.<sup>3</sup> ويظهر دور الأحزاب السياسية في مجال السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التصريحات التي تدليها إما مساندةً ونقداً لمواقف وقرارات السلطة التنفيذية.

ب- وسائل الاعلام:

إن المعالجة الاعلامية لقرارات السياسة الخارجية قد تضعف القرار مثلما تستطيع أن تعطيه قوة دفع وتساهم في قبوله من طرف الرأي العام<sup>4</sup>. أما عن دور وسائل الاعلام في السياسة الخارجية الجزائرية، فهي القنوات التي يمر عبرها القرار للحصول على مساندة شعبية واسعة حتى يتحصل على قوة ومدى خارجياً.<sup>5</sup> وبما أن قانون الاعلام الصادر طبقاً للقانون العضوي 05-12 المؤرخ في 12 يناير 2012 يشجع على التعددية الإعلامية، فإن هذا ينعكس على مدى المساندة الشعبية التي يمكن للسياسة الخارجية الجزائرية

<sup>1</sup> Roger Gérard Shawartzenberg, *Sociologie politique* (Paris : éditions Montchrestien, 4<sup>e</sup> éditions, 1988), p 379.

<sup>2</sup> لم يتم استعمال مصطلح حزب سياسي وتم استبداله بتسمية الجمعية ذات الطابع السياسي، ذلك أن الانتقال نحو التعددية السياسية والتخلي عن نظام الحزب الواحد لم يكن بالأمر المتاح. وقد توجب انتظار دستور 1996 لتبني مصطلح الحزب والعمل به، بعد تفرغ النظام السياسي من النزعة الأيديولوجية التي كانت تطبعه.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *دستور 1996*، مرجع سابق، المادة 42.

<sup>4</sup> Chanan Naveh, "The Role of Media in Foreign Policy Decision-Making: A Theoretical Framework," *Conflict & Communication*, vol. 01, no. 02, 2002, pp. 1-10.

<sup>5</sup> *Ibid.*, p. 06.

التحصل عليها إذا ما تم انتقادها إعلامياً.

عرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإيلاء اهتمام بالغ بصورته الخارجية وبالصورة التي تحملها الجزائر في الفضاء الدولي. حيث عرف في السنوات الأولى من حكمه بكثرة تنقله واستثنائه بالدعاية والاعلام للسياسة الخارجية الجزائرية خاصة على المستوى الخارجية. وقد تمّ توظيف وسائل الإعلام في اتجاهين:

- الاتجاه الأول للإقناع والترويج عبر الصحافة الأجنبية تتم عن طريق شراء تقارير صحفية في مجلات ذات شهرة ورواج محلياً إقليمياً، وقد اتجهت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى شراء أعمدة أو ملفات تحرير في عديد المجلات مثل: الشاب الافريقي (Jeune Afrique)<sup>1</sup>، العالم الدبلوماسي (Le monde diplomatique)<sup>2</sup>، الفايننشال تايمز (The Financial Times)، والحارس (The Guardian)<sup>3</sup>. ومن خلال هذه الحملات الاعلامية غالباً ما يسعى صانع القرار إلى تحسين صورة الجزائر في ملف هام جداً في خضم السياسة الخارجية أو حول قضية ترتبط بها.

- تستعمل إلى جانب هذه الأدوات "شبكات الصداقة في الخارج" من سياسيين ومعارضين ورجال سياسة في الدول الأخرى، إما التحقوا بالجامعات الجزائرية أو اشتغلوا في الجزائر كدبلوماسيين أو مبعوثين خواص. بالإضافة إلى توجيه دعوات خاصة لإعلاميين دوليين

<sup>1</sup> Farid Alilat, « Algérie : Bouteflika et les femmes, » *Jeune Afrique*, n° 2824, 22-28 Février 2015, pp. 22-27.

<sup>2</sup> Amal B., « Abdelaziz Bouteflika pourrait partir, » *Le Monde Diplomatique*, Mars 2011, p. 10. Ahmed Djazairi, « Lutttes d'influence autour de Sonatrach, » *Le Monde Diplomatique*, Janvier 2010, pp. 11-12.

<sup>3</sup> Ahmed Aghrout, "Bouteflika, again, and again ...," *The Guardian*, April 12<sup>th</sup>, 2009, Available from: <http://www.theguardian.com/commentisfree/2009/apr/10/algeria-middleeast> (22 Juillet 2014)

وتحسيسهم لخلفيات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية، واستمالتهم لدعم القرارات والتوجهات الجزائرية في الجزائر كما في الخارج.

ت- الرأي العام:

يعرف على أنه "القوة الثقافية المتقلبة" والتي تخضع لطبيعة المنظومة الداخلية، التقنيات والتكنولوجيا المتطورة، فصاحة القائد وقدرته على التأثير وأسلوب التعامل الاعلامي معه.<sup>1</sup> ويبرز تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية ضمن ثلاثة اتجاهات؛ هي:<sup>2</sup>

- أجندة السياسة الخارجية لمرحلة محددة؛
- الأطر العامة للسياسة الخارجية؛
- الضغط على خيارات السياسة الخارجية.

أما الممارسة الحكومية تجاه الرأي العام فقد كانت دائماً، ولازالت، رهينة تطور قطاع الاعلام والاتصال في الجزائر. وعليه فإن تطور قطاع الاعلام في الجزائر أدى إلى التقليل من ضبابية قرارات السياسة الخارجية الجزائرية. وإذا ما تم الأخذ فقط بالنزاع المالي فإن المعالجة الإعلامية للوساطة الجزائرية ومختلف المواقف الخارجية والسياسية الداخلية تجاه الأقليات الطوارق واللاجئين من مالي يعكس دعماً شعبياً للسياسة الجزائرية في البعض منها، ورفضاً للبعض الآخر. كرفض الرأي العام الجزائري لقرار السماح لفرنسا بعبور الفضاء الجوي الجزائري للتدخل في مالي بعد طلب من الحكومة المالية.

<sup>1</sup> Jean François Bouthillette, *Une étude des conceptions de l'Opinion Publique chez les chroniqueurs politiques et éditorialistes québécois*, Maitrise en Sciences Politiques (Canada : Université du Québec, 2010), p. 8.

<sup>2</sup> أحمد النعيمي، *السياسة الخارجية* (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، ص 278.

## الفصل الثاني

النزاع في مالي: مصادره، مظهره

وانعكاساته

تمهيد:

إلى جانب النزاعات الدّوليّة الدّامية، عرف القانون الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، نزاعات تنشب داخل الدول؛ إما بين نظام الحكم ومجموعة من الراضين له والراغبين في الحصول على استقلالهم الذاتي، أو بين رعايا الدولة فيما بينهم. وقد عرّفت هذه النزاعات تسميات متعددة كالثورة والعصيان والتّمرد والحرب الأهلية. ونظرا لصعوبة تعريف هذا النوع من النزاعات، قامت اتفاقيات جنيف الأربع بالإشارة إلى النزاعات المسلحة غير الدّوليّة دون تعريفها. بيد أن البروتوكول الإضافي الثاني حدد جملة من المواصفات الدّالة، مؤكداً أنها: نزاعات تدور داخل إقليم الدولة الواحدة بين قوات مسلحة ومنظمة أو بين جماعات نسقية مسلحة تمارس أو تحاول أن تمارس السيطرة على جزء من الإقليم الوطنيّ أو كله عبر القيام بعمليات عسكرية متواصلة، منتظمة أو عشوائية.

تعد أفريقيا أولى القارات التي تعاني من النزاعات الداخلية في العالم عبر تاريخها. فحسب تقارير منظمة الأمم المتحدة، تعاني 18 دولة إفريقية من مآسي النزاعات الداخلية وحركات التّمرد. وإن استطاع الكثير من الدول كبح جماح الحركات الانفصالية داخلها، فإن السودان دفعت ثمن سوء تسييرها للتعددية الاثنية والدينية باقتطاع جنوبها بعد سنوات من النزاع. وبرغم استبعاد مالي لسنوات من منطلق الدولة الفاشلة وإمكانية تفككها، إلا أن إعادة إحياء النزاع في شمال مالي وفشل السلطة المركزية في احتواء المتمردين جعلها على رأس قائمة الدول الأفريقية التي تعاني من أزمات داخلية؛ تستدعي دراسة مصادرها المتعددة، ومظاهرها الأمنية والإنسانية وانعكاساتها المحلية، والإقليمية وتلك ذات الامتداد الدولي.

## المبحث الأول

### النزاع في مالي: مصادر فعلية ومفتعلة

يُقصد بمصادر النزاعات، العوامل الكامنة وراءها، إذ أن العلوم الإنسانية عامةً والعلوم السياسيّة على وجه الخصوص يستحيل فيها تحديد علاقات سببية واضحة ومباشرة، إنما يقع البحث فيها على مصادر الظواهر الصراعية المتعددة والمعقدة بقدر تعقّد الظاهرة نفسها. وقد حدد الباحثون العديد من مصادر النزاعات، التي تتكامل أحياناً لرسم مشهد تنازعي متشعب المصادر. ويمكن تلخيص هذه المصادر فيما يلي:<sup>1</sup>

- المصلحة والشرف: استناداً لمقولة "توكيديديس" Thucydide أن "الرجال يذهبون للحرب من أجل الشرف أو بسبب الخوف أو المصلحة".
- البقاء والقوة: فعادةً ما تنظر إن الدول إلى السلوكيات والأوضاع الدوليّة بناء بقاءها، الذي يحتاج مدوّنة من عناصر القوة.
- الوحدة والأمن: إذ أن عديد النزاعات يكون سببها اعتقاد الدولة أن أمنها مهدد من طرف دول أخرى أو مكوّنات داخلية فيها تسعى إلى إضرار وحدتها الإقليمية.
- العدالة والمساواة: سواء كان الأمر على المستوى الدوليّ أو الوطنيّ. وغالباً ما يقصد بها غياب العدالة التوزيعية بين المكونات المجتمعية.

بالمقابل، فإنّ النزاعات المسلّحة غير الدوليّة تكمن وراءها مصادر فعلية وأخرى مفتعلة، أو مصادر معلن عنها ومصادر خفيّة/حقيقية؛ تظفي صبغة التعقيد على النزاع وتجعل من عملية حلّه أمراً مؤقتاً،

<sup>1</sup> إجلال محمد رفعت، إبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدوليّة (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)، ص. 111.

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

خاضعاً للمصالح الاقتصادية لأطرافه ومواقفهم السياسيّة. والحديث عن مصادر فعلية وأخرى مفتعلة للنزاع المالي يقصد به أن هذا النزاع الذي تعود جذوره إلى النصف الثاني من القرن العشرين، قام بالتكيف مع معطيات كل بيئة دولية وإقليمية عايشها ليعاود البروز في كل مرة. وقد تعددت أسباب النزاع المالي، ليكون البعض منها مرتبطاً بالحالة الأفريقية<sup>(\*)</sup> والبعض الآخر معبراً عن خصوصية مالي ذاتها.

وعموماً يمكن اجمال جذور النزاع المالي في حدة الأمراض الاجتماعية، قوة اللاتوازن في الثروة، وهشاشة الأبنية الداخلية التي تصب كلها في فشل البناء الوطني. مع أن أسباب النزاع في مالي ليس التعدد الاثني ذاته بقدر ما هو فشل السلطات في التعامل مع هذا التعدد بشكل يسمح باندماج كل المكونات الديمغرافية والاجتماعية لمالي. أما عن الأسباب الخارجية التي تجمع هي الأخرى بين ما هو فعلي ومفتعل، فإن الوضع اللاأمني في الساحل بأكمله، وما أنتجته الأزمة الليبية من تهديدات إقليمية، زادت من حدة أزمة الدولة في مالي لتنتقلها من منطلق الأزمة السياسيّة الداخلية إلى النزاع المسلح المهدد لجميع دول المنطقة الساحلية-الصحراوية.

\* عرفت أفريقيا في الفترة الممتدة بين 1960 و1999 واحداً ومئة (101) صراعاً: انقلاباً وحرباً وغزواً، بما فيها 5 انقلابات عرفت مالي منذ الاستقلال إلى يومنا. وقد اعتبر "ماليك دالويندي أوداراغو" Malik Delwendé Ouedraogo أن انقلاب 26 مارس 1991 الذي أدى بإسقاط نظام "موسى تراوريه" Moussa Traoré من بين أهم 10 انقلابات غيرت المشهد السياسي في أفريقيا منذ استقلال دولها، ذلك أن هذا الانقلاب جاء نتيجة للقمّة الفرنسية-الأفريقية في "لابول" La Baulle سنة 1990، إثر خطاب "فرانسوا ميتران" François Mitterrand الذي سحب دعمه عن النظام القائم وأكد على فشله في التعاطي مع الأزمات الاقتصادية والإنسانية التي عرفتها الكثير من الدول، ينظر:

Mamoudou Gazibo, *Introduction à la Politique Africaine* (Canada : Les presses de l'université de Montréal, 2010), p. 131.

Malik Delwendé Ouedraogo, « Les 10 coups d'Etat qui ont changé l'Afrique, » *Slate Afrique*, 14/08/2012, disponible sur : <http://www.slateafrique.com/89069/10-presidents-olympio-selassie-bokassa-sankara-bourguiba-bedie-mobutu-doe-traore-ravalomanana> (25 aout 2014)



## المطلب الأول: فشل البناء الوطني في مالي

حظيت مسألة بناء الدولة-الأمة، في أفريقيا بشكل عام، باهتمام الباحثين على المستوى النظري، القانوني، والسياسي. لقد كونت العلاقة بين الدولة والأمة، والدولة والأقليات، ومشكل الحدود، وحتى طبيعة المناخ محلّ اهتمام عديد الأبحاث. فحسب "جون مارك سيرون" Jean-Marc Siroën قد تجمع الدولة الواحدة عديد الأمم، وقد تقسم أمة واحدة على عديد الدول، ويتحقق في هذا المستوى المصطلح القانوني للدولة بالمفهوم الحديث، وتبعاً لما أقرّه صلح "وستفاليا" Westphalie، بفضل إجماع مشترك بين مختلف الأمم، إلا أن الأقليات بالنسبة للحالة الأفريقية، لا يرقى كل منها على حده أو كلها مجتمعة إلى رتبة أمة تكون هوية مشتركة.<sup>1</sup>

مجدّ الماليون السُّودّ، ولازالوا يمجّدون بفخر، البنى السياسيّة التي أسسوها في غرب أفريقيا قبل الاستعمار، والتي كانت دولتهم مركزاً لها. وقد كان عدد من شعوب الماندينغ يستفيد من الثروات الناتجة عن تدفقات التجارة عبر هذه المنطقة؛ حيث أسس السونينكي (Soninké) -أفراد مجتمع الماندينغ- "إمبراطورية غانا" نهاية القرن الثامن ميلادي، ثم إمبراطورية سوسو (Sosso) مع نهاية القرن الحادي عشر. وقد وضعت إثنية المالينكي، تحت قيادة "سوندياتا كيتا" Soundiata Keita، (1230-1255) حدا لهذه الإمبراطورية، وأقاموا محلها "إمبراطورية مالي" التي دام حكمها من القرن الثالث عشر إلى القرن السابع عشر؛ حيث سقطت، مباشرة عقب سقوط إمبراطورية سونغاي (1464-1591)، التي دمرها المغرب؛ ما عجل بتفتت الإمبراطوريات المالية واحدة إثر الأخرى، وتفكيكها، إلى غاية الغزو الاستعماري الفرنسي

<sup>1</sup> Amadou Keita, « Etat-Nation du Sahel et Citoyenneté à l'Épreuve de la Démocratie et de la Mondialisation ; l'Exemple du Mali, » disponible sur : <http://www.gabrielperi.fr/%C3%A9tat-nation-du-sahel-et-citoyennet%C3%A9-%C3%A0-l%E2%80%99%C3%A9preuve-de-la-d%C3%A9mocratie-et-de-la-mondialisation.html> (24 Novembre 2014)

بقيادة الجنرال "فادهرب" (Faidherbe) 1855). فاختيار "كيتا" (ذي الأصل المالينكي) عشية الاستقلال (22 سبتمبر 1960) لاسم مالي -إذن- لم يكن اعتباطيا، بالنظر إلى هذا المجد السالف، للإمبراطوريات المتعاقبة في هذه المنطقة الأفريقية؛ هذا المجد التاريخي الذي لم يستطع القادة الذين عرفتهم البلاد إعادته، سواء عبر ركوب كيتا لموجة الاشتراكية التسلطية غير المنحازة (1960-1968)، أو بالدكتاتورية العسكرية المفروضة من قبل موسى تواريه (1968-1991)، أو بواسطة التحرير الاقتصادي (الذي فرض سنة 1981 من قبل صندوق النقد الدولي)؛ كل هذه المحاولات لم تكن فعالة، وباعت بالفشل.<sup>1</sup>

ويمكن الإشارة إلى أن بوادر النزاعات الداخلية غالباً ما ترجع إلى ضعف الأبنية السياسية في التعامل مع الانشقاقات الداخلية قبل استحالة تعايشها ونمو وعي بعناصر مشتركة بينها؛<sup>2</sup> وفشل البنية الاقتصادية في تلبية حاجيات كل الفئات الوطنية، وإقامة المشروعات ذات الخدمة العمومية خاصة في الدول النامية التي تعاني من انتشار البطالة والفقر؛<sup>3</sup> علاوة عن عجزها عن إنماء الحس الوطني وحل الخلافات العرقية والدينية والثقافية بين مكوناتها خلال توظيف آلية الإدماج السياسي وحسن التوزيع الاقتصادي بدل الإقصاء الاجتماعي وسياسة العنف.<sup>4</sup> حيث تتدرج الدولة الأفريقية طبقاً لنموذج "روبرت

<sup>1</sup> Jan Jansen, *Les secrets du Manding – Les récits du sanctuaire Kamabolon de Kangaba (Mali)* (Leyde : CNWS publications, 2002), pp. 94-98.

Djibril Tamsir Niane (dir), *Histoire Générale de l'Afrique*, vol. 4, l'Afrique du XII<sup>e</sup> au XVI<sup>e</sup> (Paris : UNESCO, 1987), pp. 141-227.

<sup>2</sup> حازم محمد عتلم، *قانون النزاعات المسلحة الدولية -مدخل للنطاق الزمني* (القاهرة: دار النهضة العربية، ط 2، 2002) ص 166.

<sup>3</sup> ريتشارد ساندبروك، "الأزمة الاقتصادية والتكيف الهيكلي في دول أفريقيا جنوب الصحراء"، ترجمة: أحمد هاشم خاطر، *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، ع. 1-2 (1993)، ص ص. 317-323.

<sup>4</sup> Suzanne Bonzon, « Modernisation et conflits Tribaux en Afrique noir, » *Revue Française de Science Politique*, vol. 17, n° 5 (1967), pp. 862-888.

كوبر " Robert Cooper في صنف دول ما قبل الحداثة، أي الدول التي أخفقت في التحكم في أوضاعها الداخلية في إطار أزمة شرعية وأزمة بقاء.

وفي هذا الإطار، كثيراً ما قدمت دولة مالي كدولة "ديمقراطية أصيلة"، باعتبارها إحدى الدول النادرة في أفريقيا التي عرفت انتقالاً ديمقراطياً مُنمخضاً عن المؤتمرات الوطنية بعد نهاية الحرب الباردة.\* فقد أقيمت منذ 1992 في مالي عديد الانتخابات التنافسية بتعددية حزبية قبلت نتائجها الأطراف الخاسرة فيها. ولعلّ مرجع ذلك إلى انقلاب 1991، الذي أحدث تغييرات مهمة في البنية السياسيّة المالية وأثبت أن المسار الذي جاء به حظي بالقبول من طرف القوى الشعبيّة.<sup>1</sup> وأنّ دستور 1992 المنشئ للجمهورية الثالثة حدد الطبيعة شبه الرئاسية للنظام السياسي المالي، وحاول تلافي الممارسات التي كانت قائمة في فترة كل من "موديبو كايّتا" Modibo Keita (1960-1968) والجنرال "موسى تراوري" Moussa Traori (1968-1992) - (1991).<sup>2</sup>

إلا أنّ المشهد السياسيّ المالي لم يكن بهذا البساطة التي عبر عنها الانتقال نحو التعددية السياسيّة طبقاً لـ "جون فرانسوا بيار" Jean François Bayart.<sup>3</sup> فبرغم استقرار النظام السياسي المالي بفضل تعدد

---

\* عرفت دولة مالي قبل أن تصبح جمهورية مستقلة العديد من أنماط الحكم القويّة، والتي اشتهرت من بينها إمبراطورية السونغاي، حيث تمّ تشجيع التجارة وتعليم القرآن وتربية الماشية وزراعة الأرز. وقد أسست هذه الإمبراطورية على تنظيم سياسيّ محكم، كما نظمت جيشاً قوياً موزعاً على ربوعها بشكل هرمي يوحى بأنها إمبراطورية معاصرة، ينظر: جون جوزيف، *الإسلام في ممالك وإمبراطوريات أفريقيا السوداء*، ترجمة مختار السويدي (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1984)، ص ص. 81-82.

<sup>1</sup> Michel Bussi, Stéphanie Lima, David Vigneron, « L'État-nation africain à l'épreuve de la démocratie, entre présidentialisation et décentralisation : l'exemple du Mali, » *L'Espace Politique* [En ligne], n° 7 (2009, disponible sur : <http://espacepolitique.revues.org/1270> (13 Avril 2015)

<sup>2</sup> Patrick Gonin, Nathalie Kotlok, Marc-Antoine Pérouse de Montclos, *La Tragédie Malienne* (Paris : Vendémiaire éditions, 2013), p. 83.

<sup>3</sup> Jean François Bayart, « Chronique d'une Faillite programmée au Mali, » *Le Monde*, 22 Janvier 2013, disponible sur : <http://www.lemonde.fr/idees/article/2013/01/22/chronique-d-une-faillite->

المسارات الانتخابية، ونشاط الأحزاب السياسيّة، وحرية الصحافة، وصول عديد زعماء المجتمع المدني إلى مراكز قيادية، والتحصل على المساعدات الأمريكية والأوروبية؛ إلا أن التمعن في الفضاء الداخلي المالي يظهر عديد الثغرات في الإدماج والمشاركة السياسيّة، والاهتمام الإعلامي والشعبي.<sup>1</sup> ففي 2012 صنفت مالي في المرتبة الخامسة والعشرون (25) بين 178 دولة حول "حرية الصحافة"، وتصدرت بهذا الشكل العديد من الدول الغربية.<sup>2</sup> إلا أن الملحوظ هو فتح الفضاء للمشاركة الخاصة ومحاصرته على مستوى المعلومات الرسميّة، حيث أكّد "ملايين كوينه" Malamine Koné أن مالي لم تكن دولة مشجّعة لحرية الصحافة مستنداً إلى حبس أربعة مديري تحرير وصحفي سنة 2007 بعد صدور مقال حول الحياة الشخصية "لأمادو توماني توريه" Amadou Toumani Touré. وقد ندد عديد الصحفيين الماليين بزيادة مستوى المعاملة القصرية للدّولة تجاههم بعد الأزمة السياسيّة لسنة 2012.<sup>3</sup>

وقد عرفت دولة مالي سوءاً في التسيير وتفتشي الفساد داخل الجماعات المحلية، إذ كانت الحكومة غير قادرة على تنفيذ سياسة الرئيس "كوناري" Konaré القائمة على دمج القضية الشمالية ضمن اللامركزية العامة. وبعد 50 سنة من الاستقلال بقيت المسألة الوطنيّة مطروحة بحدة حسب "سوماليو بوباى مايقا" Soumeylou Boubey Maïga، وتعبّر عن التخوف الحقيقي في مالي في رؤية الجنوب الغني بالثروات

---

programmee-au-mali\_1820681\_3232.html (09 Mars 2015)

<sup>1</sup> Alain Antil, Sylvain Touati, « Mali et Mauritanie : Pays Fragiles et Etats Résilients, » *Politique Etrangère*, vol. 76, no. 01 (printemps 2011), pp. 59-69.

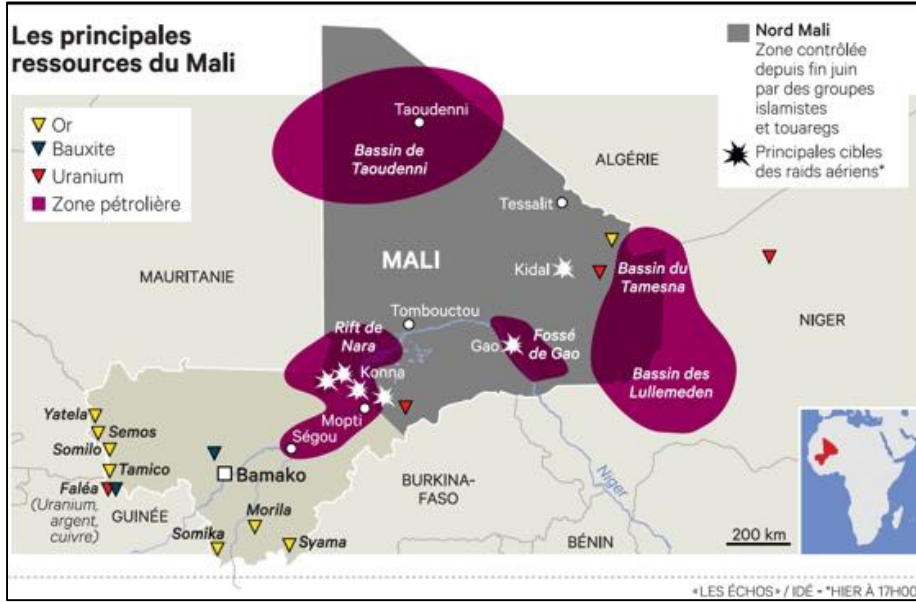
<sup>2</sup> Reporteurs sans Frontières, *Classement Mondial de la Liberté de la Presse*, Paris, Janvier 2012, p. 1, disponible sur : [http://fr.rsf.org/IMG/CLASSEMENT\\_2012/CLASSEMENT\\_FR.pdf](http://fr.rsf.org/IMG/CLASSEMENT_2012/CLASSEMENT_FR.pdf) (12 janvier 2015)

<sup>3</sup> « Mali : les atteintes à la liberté de la presse se multiplient », *Jeune Afrique*, 16 mars, 2013, disponible sur : <http://www.jeuneafrique.com/Article/DEPAFP20130316165609/> (25 avril 2015)

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

يبتعد أكثر فأكثر عن المناطق الشمالية وتركها لمصيرها كما هو موضح في الخريطة الآتية.<sup>1</sup>

خريطة رقم (02): الموارد الأساسية في مالي



المصدر: [http://jeancharles.olympie.in/wp-content/uploads/2013/01/mali\\_carte\\_des\\_ressources.jpg](http://jeancharles.olympie.in/wp-content/uploads/2013/01/mali_carte_des_ressources.jpg)

يقول "جون ماينارد كينز" John Maynard Keynes أن "مشكلة البشر تتمثل في الجمع بين ثلاث مَقَوِّمات: الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، والحرية الفردية".<sup>2</sup> ويمكن إسقاط ذلك على فشل البناء الوطني المالي، الذي يظهر في عدم الثقة في نظام سياسي مستقر تغيب فيه الحوكمة الرشيدة، وانتشار الفساد في كل قطاعات الدولة:

أ- عدم الثقة في السياسيين لاعتمادهم على محاباة الأقارب (Népotisme) والزيونية (Clientélisme):

تظهر عدم الثقة في السياسيين في قلة المشاركة في العمليات الانتخابية التشريعية والرئاسية بعد

<sup>1</sup> Jacques Delcroze, « Effondrement du rêve démocratique au Mali, Menaces de partition, rumeurs d'intervention, » *Le Monde Diplomatique*, septembre 2012, p. 9.

<sup>2</sup> Michel Herland, « Concilier liberté économique et justice sociale : Les solutions de Keynes, » *Cahiers d'économie politique*, vol. 30, no. 30-31 (1998), pp. 281-310.

إلغاء عديدها من قبل المجلس الدستوري بسبب مخالفات خطيرة (\*).

فمن 1962 إلى 1992 بقي الفضاء السياسي المالي خالياً من الانقسامات لسيطرة الحزب الواحد (الوحدة السودانية/ التجمع الديمقراطي الافريقي US/RDA) حتى 1968، ثم حزب الوحدة الديمقراطية للشعب المالي من 1976 إلى 1992 مع الحظر التام لباقي الأحزاب من 1968 حتى 1976. في حين أنه منذ قيام التعددية السياسية في 1992 ظهرت عديد الأحزاب: فقد شارك ثمانية وأربعون حزباً في الانتخابات التشريعية الحرة لسنة 1992، وأكثر من مئة حزب أعلن عنها إلى غاية اليوم. إلا أن عشرة أحزاب فقط كان لها نواب برلمانيون سنة 1992 وخمسة عشر حزباً سنة 2007. كانت ترى مالي وفي كل حملة انتخابية نشأت تحالفات ظرفية؛ كالتحالف لأجل الديمقراطية في مالي (ADEMA) الذي أنشأه "عبد الرحمن بابا توريه" في 1990، والذي يجمع عديد المنظمات التي من بينها الحزب التاريخي الوحدة السودانية/التجمع الديمقراطي الأفريقي، ظل مسيطراً على الحياة السياسية منذ 1992. التخوف من الأحزاب ورجال السياسة قوي في مالي، يظهر في النسبة المرتفعة للتغيب عن الانتخابات منذ 1992.<sup>1</sup> التبرير الرسمي يرجع الأمر لغياب التربية والثقافة السياسية عند أغلب الماليين. كما يرجعه البعض الآخر لتآكل القوة السياسية وسوء الحكم. عدم الفاعلية والفساد ينتجان مستويات دنيا من التربية والصحة ووضع اقتصادي سيء. وعدم تلبية الحاجيات الأساسية

---

\* مثل: إلغاء الانتخابات التشريعية سنة 1997، إلغاء المجلس الدستوري ربع الأصوات سنة 2002 بعد رفض المرشح إبراهيم بوبكر كايتا Ibrahim Boubaker Keita للنتائج، سنة 2007 لم تتجاوز نسبة المشاركة الانتخابية إلى 36 بالمئة؛ ينظر: Alain Antil et Sylvain Touati, *op. cit.*, pp. 59-69.

<sup>1</sup> I. B. Sidibé, « Mali : le remodelage de la politique étrangère autour de la démocratie et des droits de l'Homme », dans : CEAN, *L'Afrique politique : démocratie plurielle et démocratie non libérale, guerre et paix de la Corne à Pretoria* (Paris : Karthala, 2000), pp. 209-219.

للشعب لا يستطيع أن يتمخض عنه ممارسة ديمقراطية حقيقية فالشعب يهتم بالدرجة الأولى بإمكانيات بقاءه يوماً بعد يوم.<sup>1</sup>

إتُهمَ الرئيس "أمادو توماني توريه" المنقلب عليه في 22 مارس 2012، من قبل المعارضة على أنه غلف هذه الحقائق بغطاء ديمقراطي غير واقعي. فالاعتداء على "دينكوندا تراوريه" Dionconda Traoré الرئيس لمؤقت يعبر عن رفض رجال السياسة التقليديين من قبل جزء من الشعب، خاصة أولئك الذين يدعمون تنسيق المنظمات الوطنيّة Mali-COPAM، التي تم انشاؤها في 6 نيسان 2012، بمشاركة حزب رئيسي واحد من التقليديين هو التضامن الأفريقي لأجل الديمقراطية والاستقلال (SADI).<sup>2</sup>

دفعت المنظومة الدكتاتورية التي أسسها "موسى تواريه" Moussa Traoré من 1968 إلى 1992 بأحزاب المعارضة إلى الظهور في شكل جمعيات لإسماع صوتها؛ هذا ما جعل المجتمع المدني المالي جد نشط. هكذا فإن التحالف من أجل مالي الذي أنشأ في 26 مايو 2012 لا يشمل فقط الأحزاب السياسيّة ولكن أيضاً المثقفين وبعض المستقلين من جميع الخلفيات. بالتالي فإن تجمع منتخبي الشمال، وتجمع جاليات الشمال (COREN) وجمعيات جاليات الساحل الغربي السبع وتعاونية الجماعات العربية لمالي، يحاولون اقناع أتباعهم أن مشاكل الشمال تخص كل الأمة وينادون بالتفكير الجماعي لإيجاد حلول توافقية مقبولة من طرف الجميع، متجاوزين في ذلك كل الكليشيهات التقليدية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Denise Youngblood Coleman, *Mali: 2015 Country Review* (Houston: Country Watch, 6<sup>th</sup> Ed, 2015), pp. 8-18.

<sup>2</sup> Patrice Gourdin, « Géopolitique du Mali : un Etat Failli ? », *La Revue Géopolitique*, no. 967, 23 septembre 2012, disponible sur : <http://www.diploweb.com/Geopolitique-du-Mali-un-Etat.html> (01 janvier 2014)

<sup>3</sup> Oumar Keita, *Le Mali d'abord : pour l'honneur du Mali, pour le bonheur des maliens* (Paris : L'Harmattan, 2013), pp. 18,19.

بالمثل، واجه البناء السياسي المالي عدم الفاعلية بالزبونية ومحاباة الأقارب، ومثل الهجاس الأساسي في الداخل تحسين صورة مالي خارجياً للحفاظ على المساعدات الإنسانية. فمالي عرفت بالنموذج الديمقراطي الأفريقي المثالي دولياً، ما جعل المجتمع الدولي يرفض انقلاب مارس 2012 ويأبى التعامل مع النظام الناشئ عنه. لاعتباره أن هذا النظام فتح المجال للأعمال اللاقانونية من شغب وعنف، كما أنه استغل الوضع المتأزم في الشمال والفتل العسكري أمام تمرد الطوارق للانقلاب على السلطات القائمة أسبوع قبل إقامة انتخابات رسمية؛ مبررين ذلك بفساد النخب الحاكمة.<sup>1</sup>

فبالنسبة ل: "عمر مريكو" Oumar Mariko المسؤول عن حزب التضامن الإفريقي للديمقراطية والاستقلال SADI فإن "انقلاب 2012 حرر الشعب المالي من سراب، وأعاد موضوعة المشكل في محله الموتى، ألا وهو البحث عن ديمقراطية لكل المكونات الداخلية"<sup>2</sup>. وقد اعتبرت "أميناتا درمان تواريه" Aminta Dramane Touaré أنّ "أمادو هايما سانوجو" Amadou Haya Sanogo، العسكري المسؤول عن انقلاب 22 مارس 2012، ليس المشكل بالنسبة للماليين بل هو من أعراض المشكل. لقي هذا الطرح رجى واسع في الغرب، وفي فرنسا خاصة، إذ يعاد النظر في 20 عاماً من سوء الإدارة لصالح انهيار الدولة في مالي.<sup>3</sup>

وعليه، أسست الجمهورية المالية الثالثة سنة 1991 لحرية التعبير ومعارضة الإعلاميين للوضعية السياسية، الانفتاح الاجتماعي مع تكوين جمعيات لها دور التجنيد لصالح الشمال، ديناميكية على الساحة جعلت من العاصمة المالية مركزاً للإنتاج السينمائي والفني. بعد انتخابه في 2002 أصبح "توريه" A. A.

<sup>1</sup> Delcroze, *op. cit.*

<sup>2</sup> Gourdin, *op. cit.*

<sup>3</sup> Francesco Saraceno, "Reflections on Azawad Crisis and Malian Democracy: the Statehood, its Deficiencies and Inclusion Failure," *Journal of Asian and African Studies*, vol. 50, no. 03 (2014), pp. 1-16.



## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

Touré مهندس تهيئةٍ داخليةٍ فعلية؛ إذ مكَّنه دوره في اطاحة نظام "تروريه" Traoré سنة 1991 وتمكينه للمدنيين من الوصول إلى السلطة بعد الانقلاب (\*)، من الحصول على شعبية واسعة. كل هذا سمح له من اعتلاء السلطة 10 سنوات بعد ذلك بطريقة قانونية جعلت منه موحداً للصفوف الداخلية؛ لدرجة ابتكاره أسلوب حكمٍ موحدٍ للساحة السياسية ومضعفٍ للانقسامات الحزبية، ليؤسس لإجماع عام حوله (\*\*).

وقد عطلَّ هذا النظام تدريجياً قوى التداول على السلطة، وقدرة الاقتراح عند الأحزاب السياسيّة، والنقاش العام. فتركيزه على تطوير بني تحتية شكلية أدى إلى انتشار الفساد واستقطاب النخب الحاكمة على نطاق واسع مما نزع المصداقية على النظام. إذ أن عديد الماليين أصبحوا يرون مبدأ الاجماع كأسلوب يسمح باقتسام الخيارات الوطنيّة على نطاق ضيق ضمن ديمقراطية عامة مغلقة، على حد تعبير "مادو لامين تروريه" Mamadou Lamine Traoré.

وعليه، يبين الجدول رقم (01) أن معنى الديمقراطية نسبي ومتعدد في الفهم الشعبي المالي. فإن كانت الأغلبية، من بين 105 مستجوب، لا يعرفون المعنى الحقيقي للديمقراطية؛ فإن النسبة الكبرى مما

---

\* سمح تسليم "أمادو توماني توريه" السلطة للمدنيين بصعود "ألفا عمر كوناري" Alpha Omar Konaré وهو أستاذ جامعي حامل دكتوراه في الآثار. ما جعل الماليون يأملون نسب تعليم عالية ومحاربة للامية والبطالة؛ إلا أن ما طرحه كوناري من حلول كان كمياً لا كيفياً، إذ تشير العديد من الدراسات أن نسبة المتدربين وصلت سنة 2008 إلى 75 بالمئة إلا أن نوعية التدريس سجلت تراجعاً هاماً في ظل غياب سياسة تعليمية؛ في:

Jaimie Bleck, Boubacar Mody Guino, "Education for all, education for whom, education for what? Lessons from Mali," *Development in Practice*, vol. 23, no. 8, 2013, pp. 1007–1021.

\*\* اعتبر "مارتين فريه" Martin Varlet، أن مالي تحمل كل معايير الدولة الفاشلة: مناطق كاملة تم التخلي عنها وتركها تتخبط في تخلف تام، خاصة المناطق الشمالية مهد النزاع؛ دولة مُهملّة التسيير ضعيفة أمام الانقلابات العسكرية، بيد أن الجيش عجز عن استعادة النظام على كافة التراب؛ يضاف إليه فشل في التعامل مع العصابات الإسلامية وصعود تهريب المخدرات والاتجار بالرهائن والأسلحة؛ وهو ما يدل على تضافر الأسباب المحلية والإقليمية لخلق وضع من الأمن، والاستقرار؛ في:

Martin Varlet, *L'Afrique, avenir du monde : entre chaos et renaissance. Le continent du futur sous les feux de l'actualité* (Paris : Publisud, 2012), p. 8.

تبقى يربطها باحترام الحريات الشخصية والعدالة والمساواة اللذين يغيبون بشكل شبه تام في المناطق الشمالية من مالي.

جدول رقم (01) الفهم الشعبي للديمقراطية في مالي<sup>1</sup>

عدد الإجابات	معنى الديمقراطية
30	لا أعرف
22	احترام للحريات الشخصية
11	مساواة وعدالة
8	احترام متبادل
8	توجهات سلبية
7	سلام ووحدة
6	الحكم من قبل الشعب
6	تقرير المصير
5	العمل الجماعي
2	انتخابات فعلية

أما عن الانتخابات فلا تعتبر أحد مسالك العمل الديمقراطي بالنسبة للمستجوبين، وهو ما يؤكد أن الانتخابات التي أقيمت في ظل الجمهورية الثالثة لم تكن مقبولة اجتماعياً كانتخابات نزيهة وشفافة. وعن السؤال هل مالي دولة ديمقراطية يجيب أغلب المستجوبون أي 37 بالمئة أن مالي دولة ديمقراطية تتخللها عديد الأوبئة السياسيّة والاجتماعية التي تحتاج إلى علاج مستعجل وعميق.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Michael Bratton & others, "Popular Views of the Legitimacy of the State in Mali", *Canadian Journal of African Studies*, vol. 36, no. 02, 2002, pp. 197–238.

<sup>2</sup> *Ibid.*, p. 207.

إذ اعتبر "جون فرانسوا بايار" Jean François Bayart أن فرنسا ساهمت في الفشل السياسي الذي تعاني منه مالي اليوم؛ عبر مسانقتها لبرامج إعادة الهيكلة المستوحاة من النموذج الليبرالي، التي أدت إلى تدمير المدرسة والصحة العمومية وفتح المجال أمام المؤسسات الدينية والمحلية، ومنه غياب ثقافة سياسية وحس وطني يولدان الرغبة في المشاركة السياسية.<sup>1</sup> فالدستور المالي الذي أقرّ اللامركزية بموجب برامج إعادة الهيكلة المالية والإدارية، طبقاً لما أملاه صندوق النقد الدولي (FMI)، طُبّق في 703 بلدية بين 1992 و1998 إذ لم يكن من الممكن ضمان مصداقية الانتخابات البلدية ومن تمّ تسيير البلديات في حدّ ذاتها<sup>2</sup>

#### ب- تفشي الفساد الاقتصادي والعسكري (Corruption):

تعد ظاهرة الفساد من أكثر الآفات الاجتماعية والسياسة والاقتصادية انتشاراً في أفريقيا، والذي عملت ولازالت تعمل منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول على القضاء عليه من خلال تبني الإجراءات اللازمة لذلك، إلا أنها كثيراً ما اصطدمت بغياب الإرادة السياسية. إذ حظي الفساد في مالي باهتمام خاص لدى الماليين، الذين ذهبوا إلى حد اعتباره وسيلة للأكل Rashwa Kulu باللغة السواحلية. أما بلغة البامبارا Yuruguyurugu فيشير المصطلح إلى منظومة فساد تعبر عن ممارسات مقبولة اجتماعياً كونها تمنح مداخيل إضافية للموظفين غير السّامين وحتى السّامين في دولة تعاني من الفقر وسوء تسيير الموارد.<sup>3</sup>

وقد عرف الفساد في أفريقيا صوراً شتى يظهر أثرها بوضوح في مالي فيما هو اقتصادي وعسكري.

إذ تعتبر مالي من بين أكثر الدول فقراً في العالم، إذ أن الناتج المحلي الخام للفرد المالي لا يتجاوز

<sup>1</sup> Bayart, *op. cit.*

<sup>2</sup> République du Mali, *Rapport National sur le Développement Humain* (Bamako : Ministère de la Solidarité, de l'Action Humanitaire et de la Reconstruction du Nord, Septembre 2014), p. 52.

<sup>3</sup> Michel Galy (dir.), *La Guerre au Mali. Comprendre la Crise au Sahel et au Sahara. Enjeux et zones d'ombres* (Paris : La Découverte, 2013), pp. 94-96.

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

670 \$ دولار سنويا طبقا لإحصائيات البنك العالمي سنة 2013؛ كما تحتل المرتبة 182 من حيث مؤشر النمو الإنساني (IDH) من بين 187 دولة حسب إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)<sup>1</sup>؛ وتسجل تأخرا كبيرا في عديد المجالات:<sup>2</sup>

- البطالة: قدرت بنسبة 30 بالمئة حسب CIA World Factbook سنة 2004، وب 9.6 بالمئة سنة 2011 طبقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)؛<sup>(\*)</sup>
- التعليم: معدل الأمية 33.4% ابتداءً من سن الخامسة عشر (15)، طبقا لإحصائيات اليونيسف (UNICEF)؛
- الصحة: متوسط العمر 55 سنة طبقا لأرقام البنك العالمي لسنة 2012؛
- بينما تعرف الهجرة بكل أساليبها أرقاما قياسية (جزء منها غير شرعي لا يمكن قياسه) نحو أفريقيا قبل كل شيء.

وتعتمد مالي بالدرجة الأولى على المساعدات الخارجية، التي قدرت بنحو 3.2 مليار يورو لسنة 2013-2014 وتغطي 40% من الاحتياجات الداخلية وتمول 70% من الاستثمار العام حسب البنك الدولي.<sup>3</sup> إلا أن هذه المساعدات لم تكن كافية لتغطية حاجات كل السكان، نظراً لتسارع وتيرة النمو الديمغرافي الريفي

<sup>1</sup> Programme des Nations Unies pour le Développement, *Rapport sur le Développement Humain, L'essor du Sud : Le progrès humain dans un monde diversifié* (New York : PNUD, 2013), p. 155.

<sup>2</sup> République Française, Ministère des Affaires Etrangères et du Développement International, « Présentation du Mali », *Dossier Pays*, 12 janvier 2015, disponible sur: <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/presentation-du-mali/> (24 janvier 2015)

\* نسبة البطالة المقدمة من قبل الحكومة غير شفافة ولا تعبر عن الواقع المالي، خاصة في ظل غياب احصائيات نوية حول مشكل البطالة في شمال مالي، والأخذ بالنسبة التي تخص الجنوب فقط.

<sup>3</sup> Banque Mondiale, « Données Mali », disponible sur : <http://donnees.banquemondiale.org/pays/mali> (12 Janvier 2015)

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

المقدر بـ 3 % سنويا. والذي يجعل الاقتصاد المالي اقتصاداً ريفياً وفلاحياً خاضعا للتقلبات الجوية والبيئية وحبساً الظروف الطبيعية لمالي ومحصوراً في قطاع القطن وتربية المواشي (\*). وقد وصلت نسبة الفقر في مالي حسب البنك العالمي إلى 43.6 % في 2010. وهي أعلى نسبة في أفريقيا جنوب الصحراء خاصة وأن 78 % من السكان يعيشون في مناطق ريفية يصل فيها الفقر إلى 53 %.

يبين الجدول رقم (02) أهم المساعدات المالية المبرمجة لدولة مالي سنتي 2013-2014<sup>1</sup>

(بالمليون يورو)

نوعية المساعدة	المبلغ المبرمج للسنة المالية 2013-2014 (**)	الجهة المساعدة
الاتحاد الأوروبي	523.9	المفوضية الأوروبية (***)
مساعدة ثنائية	235	الولايات المتحدة الأمريكية
بنك التنمية	480.44	البنك العالمي
بنك التنمية	124.5	بنك شرق أفريقيا للتنمية
منظمة دولية	25.17	صندوق النقد الدولي
منظمة دولية	48.04	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECWAS)

\* يشكل قطاع الزراعي والمواشي في مالي 38 % من النشاط الاقتصادي، تليه الصناعة بـ 24.4 % والخدمات الذي يضم السياحة بـ 37 %؛ في:

Jocelyne Delarue, et autres, *Le paradoxe de Sikasso : Coton et pauvreté au Mali*, Document de travail (Paris : DIAL, 2009), p. 14.

<sup>1</sup> « Promesses d'aide au Mali », *La Documentation Française*, 19 juin 2013, disponible sur: <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/la-france-et-le-mali/evenements-19439/article/promesses-d-aide-au-mali-19-06-13> (27 octobre 2014)

\* يعبر الجدول عن أهم المساعدات لا كلها، تضاف إليها مساعدة الهند، اليابان، الكويت، قطر ... وغيرها.  
\*\* تضم مساعدات كل من: ألمانيا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، الدنمارك، إسبانيا، فرنسا، فنلندا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، بريطانيا، والسويد.

أكد "إبراهيم أبوبكر كايتا" عند اعتلاءه سدة الحكم أنّ "لا أحد سوف يغتني بعد الآن على حساب الشعب المالي". وهو ما التقى مع مؤتمر المانحين الدوليين للمساعدات المالية في بروكسل ب 15 ماي 2013. إذ التقى معه المانحون في تأكيدهم على أنّ المساعدات الدوليّة وحدها غير كافية لإحداث إصلاحات عميقة فيما يخصّ الحكم الراشد ومكافحة الرّشوة والاختلاس. إلّا أن الخطاب ينقصه تطبيق فعليّ للإجراءات القانونية في ظلّ غياب الإرادة السياسيّة والافلات من العقاب، وعجز السلطة القضائية.<sup>1</sup>

وقد أدى الفقر إلى فساد الكثير من السياسيين، والمدنيين، والعسكريين. فالأرباح الناتجة عن تواطؤ السياسيين مع الإرهابيين والمجرمين جعلتهم يسعون إلى تجسيد "ديمومة غياب الدولة" وانعدام السيادة والقانون في المنطقة. وهو ما ساعد لاحقاً على غياب رقابة رسمية في بعض المناطق المالية في الشمال والجنوب. مع التنويه إلى أن المساعدات الغربية المقدمة لمكافحة تجارة المخدرات والإرهاب لم تكف إن لم تكن قد وجهت لأغراض أخرى. ومن مفارقات الاقتصاد المالي أنه تطور بفضل القطاع الثالث المتقدم في البلاد (السياحة بعد الذهب والقطن). وقد وصل إلى خمسٍ بالمئة مع بداية القرن الواحد والعشرين. وحفز هذا القطاع بفضل تنوع البيئة الطبيعية والميراث التاريخي والآثار (بقايا الماضي المجيد). إلّا أن الحضور الأجنبي فيه انخفض بشكل معتبر ابتداءً من 2010 مع بداية الاستهداف الإرهابي للمواقع السياحية، وهو ما أعاق تحسن الوضع الاقتصادي لكل مالي.<sup>2</sup>

أما بالنسبة إلى الفساد العسكري، فيظهر في فشل الجيش المالي الذي وُجد في الشمال لمنع أي

<sup>1</sup> International Crisis Group, *Mali : Réformer ou Rechuter*, Rapport Afrique, n° 210 (Bruxelles : ICG, Janvier 2014), p. 3.

<sup>2</sup> Mohamed Touati, « Guerre au Mali et attaque terroriste d'In Amenas, un coup fatal pour le tourisme au Sud », *L'Expression*, 24 janvier 2013, disponible sur:

<http://www.l'expressiondz.com/actualite/167874-un-coup-fatal-pour-le-tourisme-au-sud.html> (25 Décembre 2014)

تمرد جديد، وحماية المناطق الشمالية من الإرهاب والجرائم، وأن يحول دون تمرد طوارقي جديد. وقد قامت في 17 يناير 2012 مجموعة من طوارق الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA) بضرب مواقع الجيش المالي في ميناكا في شرق الإقليم، حيث أدى عدم قدرة الجيش المالي على وقف هذا التمرد وتسليم عناصره في الشمال للسلاح إلى سقوط نظام الرئيس "أمدو توماني توريه"، قبل أن يتم زحف الراديكاليين نحو الشمال لمصادرة تمرد ال (MNLA) لصالحهم. وقد اعتبر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أن تطوراً عنيفاً في تاريخ نموذج ديمقراطي مثل مالي، هو انعكاس لما يجري في ليبيا والتدخل الأجنبي فيها.<sup>1</sup> إلا أن هذه المقاربة للنزاع المالي تخفي واقع الحال، ذلك أن التمرد ورفع السلاح لمعارضة سلطة الدولة مرده مصادر تاريخية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية مهّدت لها الحقبة الاستعمارية.

لقد جاء تمرد الطوارق ليعبر عن سخطهم تجاه السلطة في ظل غياب نموذج تنمية فعلية وغياب مساواة اجتماعية وسياسية واقتصادية، لا تعكس احتياجات سكان الإقليم، ولا تحقق مطالبهم التاريخية في الحصول على استغلال أفضل للثروات والمساعدات الدولية الممنوحة. حيث تخضع الموارد المالية لاقتسام شخصي من أجل تغذية الزبونية ومحاباة الأقارب. وقد تأجّبت الاضطرابات مع تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) في 2006 إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI). ثم تضاعفت مع انتشار آثار الحرب في ليبيا التي سمحت بانتقال الأسلحة إلى الساحل. ففشل الأسلوب التوافقي للرئيس "توريه"، وتحاوره مع جميع الأطراف لم يمكنه من تجاوز الأزمة؛ برغم تشجيع القوى الأوروبية له بعدما تمكّن في 2003 من وقف زحف الجماعات الإرهابية الآتية من الجزائر نحو مالي، وتمكن من تحرير اثنان وثلاثين (32) رهينة غربية اختطفوا في الجزائر. إلا أن هذا العصر ولى، لأنّ الاتفاق مع القاعدة في بلاد المغرب

<sup>1</sup> Mathieu Pellerin, « Le Sahel et la contagion Libyenne, » *Politique Etrangère*, n° 4, 2012, pp. 835-847.

الإسلامي (AQMI) لم يعد قائماً، وأن الاختطافات أصبحت تحدث في مالي بوتيرة متسارعة (\*). وهذا ما أدى بفرنسا والجزائر إلى اتهام الرئيس "توريه" بالتراخي واتخاذ قرارات سيئة كاستبعاد بعض المسؤولين، وتسمية جنيرالات بطريقة عشوائية، ومشاكل تزويد الجيش بالخدمات اللوجستية الحديثة.<sup>1</sup>

تبعاً لهذا، كانت سياسة "توريه" كانت تعتمد على العائلات المؤثرة محلياً لدعم سيطرته وضمان استمرارها، بالاعتماد على أساليب للزبونية في ظل فشل المشاريع التنموية وغياب آليات لمجابهة أزمات الجفاف وتدمير الطوارق المتواجدين في الجيش المالي. وهذا ما أدى إلى قيام تمرد جديد سنة 2006 في منطقة كيدال بقيادة "حسن أق فقاغا" Hassan Ag Fagaga و"إبراهيم أق بهنقا" Ibrahim Ag Bahanga، حيث كانا من ضباط الجيش الشباب الذين نددوا بالتمييز العنصري داخله.<sup>2</sup>

ولقد رأى عديد المسؤولين الماليين أنّ عملية دمج طوارق متمردين في الجيش طبقاً للميثاق الوطني في التسعينيات كانت فعلية حقاً، لكن قرارات تفعيل الميثاق الوطني تأخرت كثيراً، خاصة فيما يتعلق بالحكم الذاتي والتنمية الاقتصادية للشمال. إذ اعترف "سليمان درابو" Souleymane Drabo أن عديد الأخطاء ارتكبت؛ فحسبه كان من الضروري إعطاء الأولوية لفتح الشمال على باقي المناطق، إلا أنّ الساسة لم

---

\* في أبريل 2012 ثم اختطاف دبلوماسيين جزائريين من قبل جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (MUJAO)، وفي شهر نوفمبر 2012، اختطف 7 فرنسيون في الجنوب الشرقي لمالي، في مدينة نيورو؛ في:

"Seventh French Citizen Kidnapped in Mali," *The Guardian*, November 21th 2012, available from: <http://www.theguardian.com/world/2012/nov/21/mali-kidnap-seventh-french-citizen> (February 16<sup>th</sup> 2015)

"Algerian Diplomats Held by Islamists are Freed in Mali," *France 24*, August 31<sup>st</sup> 2014, available from: <http://www.france24.com/en/20140831-algerian-diplomats-kidnapped-mali-2012-freed-guessas-miloudi/> (September 7<sup>th</sup> 2014)

<sup>1</sup> Gourdin, *op. cit.*

<sup>2</sup> Salim Chena, Antonin Tisseron, « Rupture d'équilibres au Mali, entre instabilité et recompositions, » *Afrique Contemporaine*, no. 245 (Janvier 2013), pp. 71-84.



يقدموا الكثير للشمال. ضف إلى ذلك أن سكان الجنوب لم يتقبلوا إعطاء الأولوية لثلاث مناطق فقط في الشمال، بينما أن نقص المعدات خاصة مميزة لكل مالي. فقد تطورت منطقة كايس في جنوب غرب مالي بفضل العمال المهاجرين، وليس بفضل مبادرات الدولة.<sup>1</sup>

كما أن أكثر ما أعاق الجيش المالي أمام متمردى الشمال منذ التسعينيات هو مسألة الاتجار بالأسلحة، وصمت القادة أمام تهريب العتاد العسكري المالي. فمن جهة، وحسب "هربرت سبنسر" Herbert Spencer تم التركيز خلال فترة حكم "أما دو توماني توريه" على الولاءات، بدل معاينة التجاوزات وبناء ديمقراطية حقيقية، إذ قامت المؤسسة العسكرية بالتستر على عديد الجرائم المرتكبة من قبل عناصرها القيادية.<sup>2</sup> ومن جهة أخرى، فإن توظيف عناصر الجيش المالي تطورت بشكل كبير بين 1985 و2011، لتمر من 4900 جندي إلى 12.275 جندي أي بنسبة 148 بالمئة من التطور في 26 سنة. هذا التطور يحيل إلى مسألة التوظيف داخل المؤسسة العسكرية، فالفترة الديمقراطية لم تخدم الجيش المالي، بل عملت على تقنيته بسبب تحولها إلى ملجأ لكل البطالين، وغنيمة يتوارثها المليون الاخلاف عن الاسلاف. لقد فقدت المؤسسة العسكرية، القائمة على الفوضى المهيكلة وافتقارها إلى استراتيجية أمنية ودفاعية، احتكارها للعنف الرمزي الذي تتمتع به الدولة وشرعية تمثيلها للشعب<sup>3</sup>، وهو ما عجل بحدوث الفشل الذي سجله عناصر الجيش في مانيكا في 2012.

<sup>1</sup> *Loc. cit.*

<sup>2</sup> Herbert Spencer, « L'armée malienne : Autopsie d'une institution, » 2013, disponible sur : <http://toumanionmanagement.e-monsite.com/medias/files/armee-malienne-corrige.pdf> (15 octobre 2014)

<sup>3</sup> *Loc. cit.*

ت- عدم السيطرة على الإقليم المالي:<sup>1</sup>

ربط "جيفري هريست" Jeffery Herbst بين الاتساع الجغرافي للدولة واقتصادها السياسي، معتبراً أنّ المساحات الشاسعة التي تتمتع بها الدول الأفريقية تمثل عائقاً سياسياً واقتصادياً بالنسبة إليها في ظلّ الإمكانيات المتاحة والكثافة السكانية. مؤكداً أنّ عدم سيطرة الدول الأفريقية على كافة الأقاليم الخاضعة لسلطتها الرسمية يجعلها تتجه نحو السيطرة على الأفراد، وتكثيف الجهود الأمنية في المناطق المكتظة بالسكان دون سواها؛ وهو ما يجعلها غير قادرة على الحفاظ على وحدتها الترابية ويمنح الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة مرتعاً للتحرك والانتشار.<sup>2</sup>

لقد مكن الموقع الجغرافي لغرب أفريقيا -نحو نهاية الألفية الميلادية الأولى- من تنمية التجارة؛ ذلك أن المنطقة كانت تربط أفريقيا الشمالية بأفريقيا الاستوائية عبر الصحراء؛ كما أنّ الجزء الجنوبي منها -الساحل- سمح بالربط بين الشرق والغرب، وبين المحيط الأطلسي بالبحر الأحمر والمحيط الهندي. إلا أنّ خارج الطرقات الكبرى العابرة للصحراء (transsahariennes) ومسارات الخرائط، هناك عديد المعابر الثانوية المعروفة فقط من قبل السكان الأصليين للصحراء، والتي تجعل مراقبة الحركة والتجارة وحركة المرور معطل في المناطق الأكثر عزلة في الجزائر، ليبيا، النيجر ومالي حيث ينشط الإرهابيون والتجار/المجرمين.<sup>3</sup>

تقع مالي في الجزء الداخلي من غرب أفريقيا، تحدها الجزائر شمالاً، موريتانيا غرباً، النيجر شرقاً،

<sup>1</sup> Anne-Cécile Robert, « Que reste-t-il des frontières africaines ? Partition du Soudan, conflit dans le nord Mali, » *Le Monde Diplomatique*, Décembre 2012, pp. 14-15.

<sup>2</sup> Jeffrey Herbst, *States and Power in Africa, Comparative Lessons in Authority and Control* (New Jersey: Princeton University Press, 2000), pp. 145-172.

<sup>3</sup> Gourdin, *op. cit.*

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

ساحل العاج جنوباً، بوركينا فاسو في الجنوب الشرقي وغينيا والسنغال في الجنوب الغربي، ويتجسد الإقليم المالي في مساحات شاسعة من الأراضي غير المتحكم فيها المتوزعة بين الصحراء الوسطى والساحل، وتتضمن مالي على عديد الكهوف والهضاب والمناطق الرملية الشاسعة. هذا المشهد متعدد المظاهر لا يشجع الحضور البشري فيه. فالصحراء تتلقى أقل من 150 ملليمتر ماء سنوياً<sup>1</sup>، في حين أن الهضاب والجبال تتلقى بين 400 و600 ميليمتر<sup>2</sup>، هذا ما يسمح لبعض الجماعات بالعيش فيه لفترات أطول. إلا أن عدم انتظام هطول الأمطار سنوياً جعل السكان يستخدمون المياه الجوفية يتجهون نحو الاجرام للعيش. فالطبيعة المالية تمنح للخارجين عن القانون مجالاً خصباً للتطور والتنقل بشكل سهل. هذا المحيط يرسم أماكن خالية تماماً من السكان كتيمة Timétrine في شمال شرق أدرار الإيفوغاس Adrar des Ifoghas المالية حيث تتواجد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) بقوة.

### جدول رقم (03): التوزيع السكاني على الإقليم المالي<sup>3</sup>

عدد السكان في نهاية 2013 (مليون نسمة)	المساحة (كلم <sup>2</sup> )	الكثافة السكانية سنة 2013 (ساكن/كلم <sup>2</sup> )
15.30	1.240	13

مع إقليم شاسع يمتد إلى 1.241.231 كلم<sup>2</sup> ويضم 14.5 مليون نسمة، تجمع دولة مالي بين متناقضات حادة من حيث المساحة، السكان، الثروات والتهيئة الإقليمية؛ كلها ناتجة عن التقسيم الاستعماري

<sup>1</sup> République du Mali, *Rapport National sur le Développement Durable au Mali* (Bamako : Agence de l'Environnement et du Développement Durable, juin 2012), p. 25.

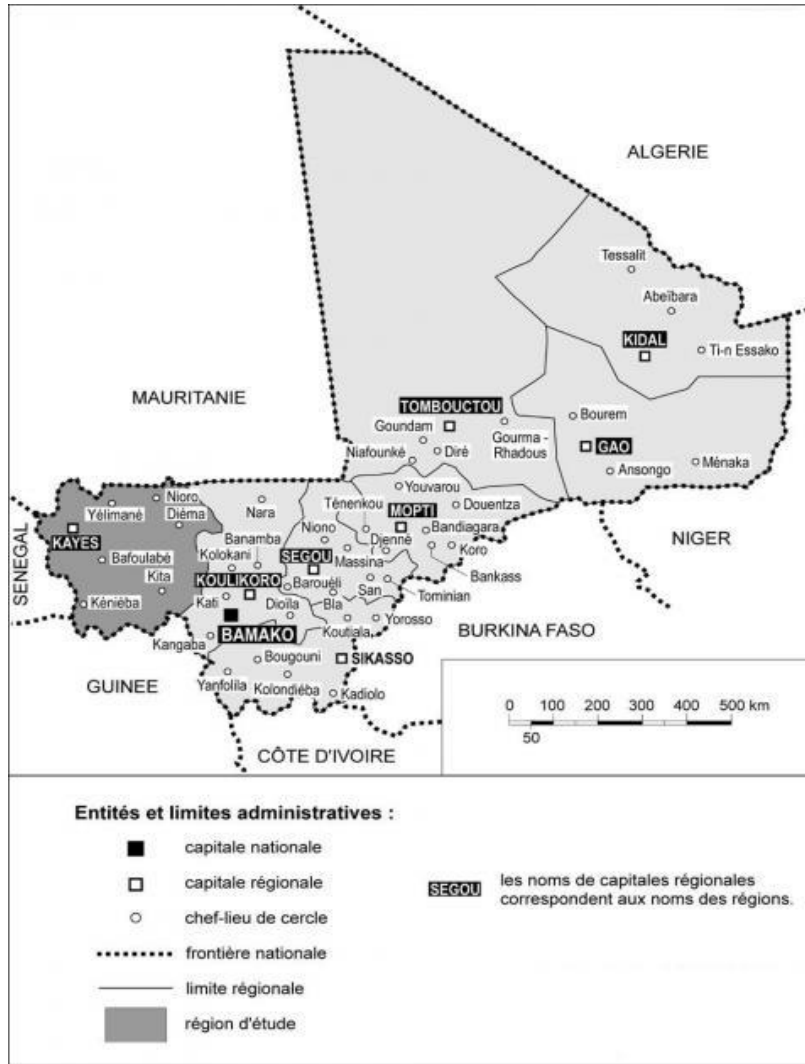
<sup>2</sup> *Ibid.*, p. 23.

<sup>3</sup> Banque Mondiale, « Densité de la population (personnes par kilomètre carré de superficie des terres), » disponible sur: <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/EN.POP.DNST> (25 janvier 2015)

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

لشمال افريقيا والسّاحل والصحراء، المغرب لمنطق المصلحة على حساب الخصوصية الجغرافية والانتنو- ثقافية. إذ وضع المستعمر الفرنسي في رسمه لمالي، جنبا إلى جنب، مجموعتين اقليميتين غير متجانستين كما هو موضح في الخريطة رقم (03).

خريطة رقم (03): المناطق المكوّنة للإقليم المالي<sup>1</sup>



المصدر : <http://apad.revues.org/579>

<sup>1</sup> Stéphanie Lima, « La frontière « impossible » ? Espace mobile, frontière et territoire. Le cas de la région de Kayes (Mali), » *Espace populations sociétés* [En ligne], n° 2 (2005), disponible sur: <http://eps.revues.org/docannexe/image/3103/img-1.jpg> (20 mars 2015)

ففي الشمال، صحراء شاسعة وشبه قاحلة تضم غاو، تمبكتو وكيدال الذين يمثلون ثلثي الإقليم المالي أي 800.000 كلم<sup>2</sup> مقابل 10 بالمئة من السكان. وفي الجنوب، ساحل يتمحور حول الوديان الرسوبية ويتميز بالمستوطنات الزراعية المستقرة؛ كما يحتوي على خمس مناطق هي: كايس، سيكاسو، كوليكورو، موبتي وسيفو التي تتهيكل حول نهري السنغال والنيجر وتظهر كخزانات للاحتياطي الزراعة والعمالة.<sup>1</sup>

وقد ولدت الوضعية الوسطية لمالي ازدهاراً سمح بين القرن الثامن عشر والتاسع عشر ببناء كيانات سياسية قوية. هذا ما يفسر مقاومتهم للضغوط ومحاولات الغزو الآتي من الشمال قبل الاستعمار. ورافق تدفق التجارة والانفتاح الثقافي الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما الاختراق الإسلامي في القرن التاسع ميلادي. لكن ديناميكية السكان وثقافتهم الخاصة رسمت لاحقاً مشهداً دينياً معقداً الذي يجمع بين المعتقدات والممارسات التقليدية التي نجت خارج وعاء الإسلام، كما تم اقحام عناصر وثنية في الممارسات الإسلامية، التي اخترقت من جهة أخرى بالصوفية. إذ أن عدم تحكم السلطة في كامل الإقليم المالي إلى عدم اكتمال العقد الاجتماعي ككل لتخوف السلطة في مالي من الديناميكية التي تطرحها الديمقراطية من تغيير في المشهد السياسي، وتخوف السلطة التقليدية من تآكل سيطرتها في ظل بناء هوية وطنية تهدد باختفاء قدرتهم الوصائية، بالتالي ترى في ضعف الدولة فرصة لبقائها.<sup>2</sup>

وتحليل دراسة مدى سيطرة السلطات المركزية على الإقليم المالي إلى مسألة المركزية واللامركزية في مالي التي طرحت في التسعينيات بعد الحصول على المساعدات الدولية وساهمت في اعتبار أن مالي نموذجاً للديمقراطية في أفريقيا. مقارنة بدكتاتورية "موسى تراوريه" Moussa Traoré الذي أسس للنموذج

<sup>1</sup> Hawa Coulibaly, Stéphanie Lima, « Crise de l'État et territoires de la crise au Mali, » *Sur le Vif*, 27 mai 2013, disponible sur : <http://echogeo.revues.org/13374> (24 avril 2015)

<sup>2</sup> Laurent de Castelli, "Mali: From Sanctuary to Islamic State," *The RUSI Journal*, vol. 159, no. 03 (June/July 2014), pp. 62-68.

الاشتراكي والمركزية الديمقراطية<sup>1</sup> (ما أسمى في مالي "بي جي فانغا" bè jè fanga السلطة الشعبية)<sup>2</sup>، فإن الجمهورية الثالثة حاولت بناء سلطة إجماع (جيمو فانغا jèèmu anga) ثم سلطة مفاوضات (بي يا bè ya)، متجهةً بذلك نحو اللامركزية والإدارة الحرة للجماعات لتفادي الانقسام الذي هددت به النزاعات المستتفرة في الشمال. فاللامركزية التي تقتضي تحويل بعض صلاحيات الدولة للجماعات القاعدية، ساهمت في فك الارتباط بين الشمال والجنوب بوزع مأسسة الديمقراطية ودعم المؤسسات المالية الدولية<sup>3</sup>. الأمر الذي جعل من ثلثي مالي خارج الرقابة الإدارية والأمنية لباماكو منذ التسعينيات، خاصة مع تجنيد سكان محليين من بين العرب والطوارق رغم خطر التسرب العسكري والخيانة، لأن مقاتلي الجنوب يفقدون فعاليتهم في البيئة الشمالية الوعرة.<sup>4</sup>

يعتبر القضاء على الفقر والجوع من بين الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، التي تعنى بتخفيض عدد الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم مقارنة بما في السنوات الماضية؛ كما يتصدّر قائمة انشغالات الحكومات، لأن القضاء على الفقر يعني تحقيق الوحدة والاستقرار المجتمعي والبقاء الدولي<sup>5</sup>. والفقر التي تعاني منه مالي جعل السلطات المتمركزة في الجنوب لا تعير الكثير من الاهتمام للشمال. فمن جهة، ينفر سكان المناطق الجنوبية من الشمال بسبب خصائصه الطبيعية القاسية. من جهة أخرى، فإن المحفزات القليلة وضعف الوسائل المسخرة يجتمعان لجعل السلطات المالية تركز قواها على

<sup>1</sup> Gonin et autres, *op. cit.*, p. 93.

<sup>2</sup> Bréhima Kassibo, « La Décentralisation au Mali : État des Lieux, » *Bulletin de l'APAD*, no.14, disponible sur : <http://apad.revues.org/579> (02 février 2015)

<sup>3</sup> Antoine de Ravnigan, « Mali : un Etat à reconstruire, » *Alternatives économiques*, n° 322 (2013), pp. 32-32.

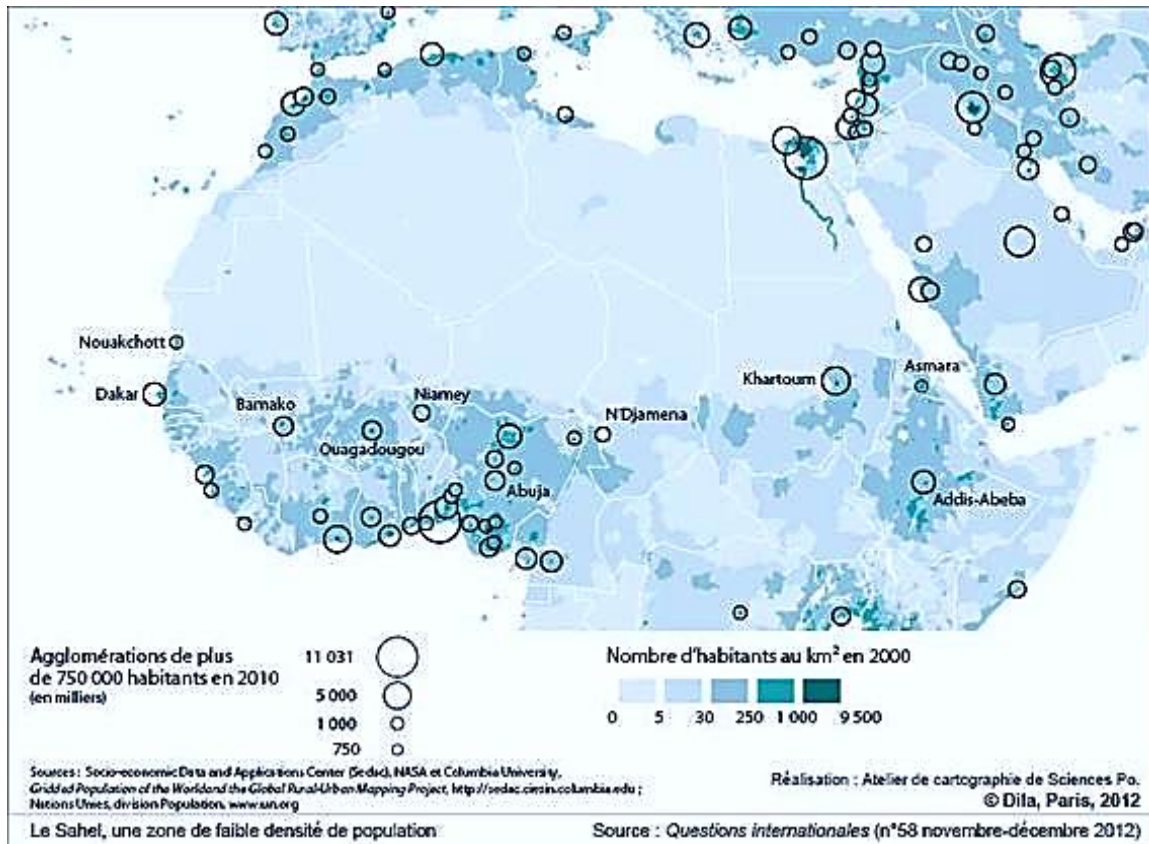
<sup>4</sup> Frédéric Deycard, « Une région à l'importance internationale croissante, » *Questions Internationales*, n° 58 (Novembre-Décembre 2012), pp. 8-17.

<sup>5</sup> Programme des Nations Unies pour le Développement, *op. cit.* p. 27.

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

الجنوب حيث يتركز أغلب سكان مالي (ما يقارب التسعين بالمئة). الأمر الذي يمثل عائقا جوهريا أمام نمو وتطور المنطقة الشمالية. مشكل العزلة يخص كل التراب المالي، إلا أن الحكومات المتعاقبة إرضاء لسكان الشمال لم تنفذ أي مشاريع تخطيط وتهيئة عمرانية في الشمال، على عكس الجنوب الذي تسعى إلى تطويره وتجاوز عزلة سكانه.

خريطة رقم (04): الساحل منطقة ضعيفة السكان



المصدر: Gérard François Dumont, « Des Dynamiques sociodémographiques génératrices d'instabilité », *Questions Internationales*, n° 58 (Novembre-Décembre 2012), pp. 42-49.

هذا الاختيار يديم عزلة الشمال ويبعده أكثر على الجنوب، ويزيد من صعوبات السيطرة عليه.<sup>1</sup> هذا ما جعل الانفصاليين يعتبرون أن شمال مالي منسي تماما في سياسات الدولة، الأمر الذي اعترف به الرئيس

<sup>1</sup> Mahmoud Bah & others, "Changing rural-urban linkages in Mali, Nigeria and Tanzania," *Environment & Urbanization*, vol. 15, no. 1 (April 2003), pp. 13-24.

السابق "توريه" Touré نفسه قائلاً: "هناك [في الشمال]، لا توجد طرق، مراكز صحة، مدارس، آبار، بنى تحتية تساعد على الحياة اليومية. في الواقع، لا يوجد شيء. شاب في هذه المنطقة ليس لديهم فرص للزواج، النجاح في حياته، إلا في حالة سرقة سيارة للانضمام إلى قطاع الطرق".<sup>1</sup>

هذا، ويعتمد ثمانون بالمئة من سكان مالي على الزراعة (ثمانية وسبعون بالمئة يتمركزون في مناطق فلاحية) لكن موجات الجفاف التي تضرب ثلثي مالي (وكل المنطقة الساحلية الصحراوية) تجعلها غير مستقرة من حيث كم الماشية والمحاصيل. إذ أنّ حلقة النيجر والجزء الجنوبي من مالي هي أكثر المناطق ارتواءً، والتي تمثل الجزء "المفيد" حسب أهالي الساحل الصحراوي، إلا أن الفلاحة فيها لا تكفي لتغذية كل السكان خاصة في ظل: الجفاف، قلة الموارد وغياب التقنيات الحديثة. ففي مواجهة الضغوط الغذائية، لم يكن لمالي أي ثروة معدنية قابلة للتصدير<sup>(\*)</sup> كافية لتمويل الواردات الأساسية لبقاء السكان. أما بالنسبة للقطاع الصناعي، فإنه لا يزال محدوداً ويقتصر على معالجة المنتجات الزراعية وتطوير الزراعة التجارية. إذ جعلت الظروف الطبيعية والاقتصادية السيئة من مالي تابعة للجماعة الدوليّة تعيش في حالة لا استقرار بسبب ضعفها في مواجهة الإرهابيين. خاصة وأن الشعب المالي ليس متماسكاً بالقدر الذي يمكنه من الوقوف في وجه الاضطرابات الداخلية والخارجية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Salima Tlemçani, « Nous refusons de jouer le rôle de passeur d'argent, » interview d'Amadou Toumani Touré, président du Mali, *El Watan*, n°5617, pp. 2-3

<sup>\*</sup> تزخر مالي بالعديد من الثروات الباطنية إلا أن الفقر ووطأة المديونية يجعلانها غير قادرة على استخراج هذه الثروات دون تدخل أجنبي.

<sup>2</sup> Tor A. Benjaminsen & others, "Does Climate Change Drive Land-use Conflicts in the Sahel," *Journal of Peace Research*, vol. 49, no. 1 (2012), pp. 97-111.



## المطلب الثاني: انتشار اللااستقرار الأمني الاقليمي: حالة ليبيا

تجعل خصوصية جغرافية منطقة الساحل منها "وحدة أمنية" Security Unit من حيث التهديدات والمواجهة، ذلك أن أيّ تهديد يمسّ بلداً ضمن مجموعة بلدان يكون له انعكاس على المجموعة،<sup>1</sup> فاللااستقرار الذي تعيشه إحدى دول الساحل يؤثر بعمق في حالة اللااستقرار في باقي دوله. وهكذا ساهمت حالة انعدام الأمن والاستقرار في ليبيا إلى حدٍ ما في تأجيج الوضع غير المستقر في مالي. حيث شهدت المنطقة الساحلية-الصحراوية تحديات خطيرة على ثلاثة مستويات، يمكن إجمالها فيما يلي:

➤ **تحدي الدول الفاشلة:** هناك أربعة أشكال لفشل الدولة: سياسية، أمنية، اقتصادية واجتماعية. يتم فحص كل منها خلال متغيري: الشرعية والفاعلية. حيث تقيس الفاعلية السياسية مدى استقرار النظام القائم، في حين أن تشير الشرعية السياسية إلى مدى شدة ممارسات الاقصاء أو المشاركة، أي مدى شدة التمييز الطائفي، والعرقي، والديني، و/أو مدى انحياز النخب الحاكمة. فقد امتدت تداعيات الأوضاع الليبية حدودها الاقليمية لتشمل كامل المنطقة المغاربية والساحلية لتؤثر بشكل مباشر في دول الجوار.<sup>2</sup> وقد تبع عودة العمّال المهاجرين، الذين فروا من النزاع المسلح واللااستقرار الليبي وانخفاض مستوى المساعدات التي تتحصل عليها العائلات في الساحل من ذويهم المهاجرين مزيداً من الاحتياجات والمشاكل التي أدت إلى تردي أوضاع الساكنة في مالي، وساهم في إيجاد بيئة حاضنة للعنف (\*).

<sup>1</sup> أحمد إدريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، ع. 6 (سبتمبر 2011)، ص ص. 3-4.

<sup>2</sup> Andrew Engel, "Libya as a Failed State, Causes, Consequences, Options," *Research Notes*, The Washington Institute, no. 4 (November 2014), pp. 2-36.

\* شهد التشاد عودة ثمانية وسبعون ألف مهاجر من ليبيا في مارس 2012، في حين أن النيجر شهد عودة 260 ألف عامل، ومالي 11 ألف 395 عامل؛ ينظر:

➤ انتشار الجماعات الإرهابية: كان التخوف الرئيسي من الأزمة الليبية، عند نشوبها، مؤسسا على إمكانية تحالف الجماعات الإرهابية داخلها وخارجها وتعاونها على خلخلة الاستقرار في المنطقة. وقد أعربت دول الساحل عن تخوفها من الوضع الليبي في ندوة بالجزائر تحت اشراف الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والافريقية "عبد القادر مساهل" سنة 2014، إذ اعتبرت ليبيا من بين أكثر الدول فشلا نتيجة الفراغ السياسي والأمني الذي أنتجه سقوط النظام الليبي (\*). وحذرت هذه الدول من انتشار الاسلحة المتداولة بين المعارضة في ليبيا ووقوعها بين الجماعات الارهابية ذات العلاقة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي<sup>1</sup>. ففي 12 جوان 2011، قامت القوات النيجرية بمصادرة سيارتين من نوع 4x4، على بعد 80 كيلومتر من الحدود الليبية، محملتين ب 640 كيلوغرام من المتفجرات، و 435 شعلة، وتسعين ألف دولار أمريكي؛ كان يفترض أن تسلم إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، مقابل أربع رهائن فرنسيين يسلمون لنظام القذافي كورقة ضغط

---

International Organisation of Migration, "Returns from Libya: The Bittersweet Experience of Coming Home," *Policy in Brief*, May 2012, p. 04.

\* من الانعكاسات المباشرة لازمة الليبية عملية انتشار الاسلحة الثقيلة والخفيفة بكل أنواعها. والتي لا تنتمي إلى ترسانة اسلحة النظام الليبي فحسب، بل ترجع كذلك الى العتاد الحربي الأجنبي الذي زودت به المعارضة. إذ تم العثور في شهر جوان بالجنوب على 600 كلف مفجرات semtex، تم حجزها من قبل السلطات النيجرية اثناء ايقاف إرهابيين من القاعدة الإسلامية في بلاد المغرب (AQMI) على الحدود الشمالية النيجرية؛ في:

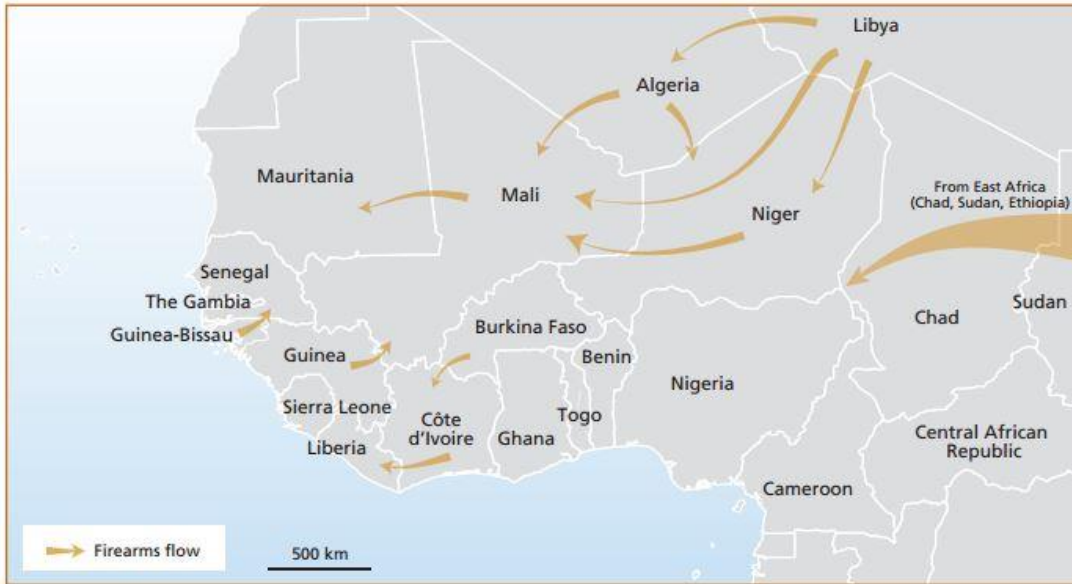
Jacques Hogard, « Répercussions Sécuritaires de la Guerre en Libye sur la zone Maghreb-Sahel, » *Intervention Bruxelles*, 16 février 2012, disponible sur : <http://www.epee.fr/wp-content/uploads/2012/06/F%C3%A9vrier-2012-R%C3%A9percussions-s%C3%A9curitaires-de-la-guerre-en-Libye-sur-la-zone-Maghreb-Sahel-Conf%C3%A9rence-Jacques-Hogard.pdf> (17 décembre 2014)

<sup>1</sup> Yassine Boukhedouni, « les effets de la crise en libye sur le trafic d'armes légères et lourdes dans la région du maghreb-sahel », *ERTA*, 2012, disponible sur : [www.erta-tcr.org/analyses/libye-armes.html](http://www.erta-tcr.org/analyses/libye-armes.html) (20 décembre 2014)

على الحكومة الفرنسية.<sup>1</sup>

وتوضح الخريطة رقم (05)<sup>2</sup> أدناه كيفية تناقل الأسلحة من ليبيا نحو مالي عبر الجزائر أو النيجر، وكيف تصل فيما بعد إلى موريتانيا. وقد وجدت الجماعات الإرهابية والاجرامية بعد سقوط النظام الليبي ترسانة أسلحة تتداولها، لزعة أمن واستقرار المنطقة الساحلية الصحراوية متجاوزة في ذلك السيادة الوطنية ومستغلة الحدود الوطنية الرخوة، والطبيعة الجغرافية الوعرة التي تتعذر على الحكومات السيطرة عليها في أغلب الأحيان.

خريطة رقم (05): اتجاهات انتقال الأسلحة من ليبيا نحو الساحل والصحراء



المصدر: [http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West\\_Africa\\_TOCTA\\_2013\\_EN.pdf](http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013_EN.pdf)

<sup>1</sup> « Niger : l'enquête avance sur le matériel explosif en provenance de Libye, » *RFI*, 28 juin 2011, disponible sur : <http://www.rfi.fr/afrique/20110628-niger-enqu%C3%AAt%20avance-sur-materiel-explosif-provenance-libye/> (13 mars 2014)

<sup>2</sup> United Nations Organization, "Firearms Trafficking in West Africa", in: *Transnational Organized Crime in West Africa Report* (New York: United Nations Office on Drugs and Crime, February 2013), p. 33

لقد صرّح وزير الشؤون الخارجية المالي "عبد الله ديوب" Abdoulaye Diop نتيجة ذلك، في 7 يناير 2015، "أن الأزمة الليبية تسببت في زعزعة الاستقرار المالي"<sup>1</sup>. ففي 2012 بدأت الأزمة المالية تعيد إحياء النزاع التاريخي بين طوارق المناطق الشمالية والحكومة المركزية في مالي؛ بعد رجوع عديد المجندين القدامى في الجيش الليبي محملين بالأسلحة والذخائر بفعل سقوط نظام القذافي. كما صرح الرئيس النيجري "محمود ايسوفو" Mahmadou Issoufou أن تمرد الطوارق هو "ضرر جانبي" Dommage Collatéral للأزمة الليبية التي رمت بظلالها على الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى.<sup>2</sup>

ويمكن التعبير عن الوضع في ليبيا منذ بداية الأزمة بمصطلح "الفوضى الناشئة" Emerging Anarchy التي تعني غياب سلطة مركزية فعّالة تُمارس احتكار العنف على إقليمها، بالمعنى التقليدي الذي حدده ماكس فيبر؛ أي "الاستعمال المشروع للعنف" كوسيلة خاصة بالدولة دون سواها لفرض السيطرة على إقليمها وشعبها. فهناك عديد المجموعات التي تسيطر على الإقليم الليبي، انضم البعض منها إلى "الدولة الإسلامية في العراق والشام" داعش (ISIS). والبعض الآخر قرّر العمل مع "بوكو حرام" وحركة "الشباب"<sup>3</sup>، في حين أنّ "بوكو حرام" ذاتها أعلنت عن ولاءها لـ/ "داعش" وهو ما خلق حلقة ملتحمة من الأمان بين دول الساحل.<sup>4</sup> كما تجسده الخريطة رقم (06) المعبّرة عن حقيقة المنطقة قبل التدخل الفرنسي في مالي.

<sup>1</sup> Abdoulaye Diop, "The Crisis in Libya Triggered Destabilization and Continues to Worsen the Situation Mali," *Sputnik*, January 7<sup>th</sup>, 2015, available from: <http://sputniknews.com/africa/20150107/1016586658.html> (February 5<sup>th</sup>, 2015)

<sup>2</sup> Le monde 2012 article badi

<sup>3</sup> Diop, *op. cit.*

<sup>4</sup> « L'Etat Islamique accepte l'allégeance de Boko Haram, » *Le Huffington Post*, 12 mars 2015, disponible sur : [http://www.huffingtonpost.fr/2015/03/12/etat-islamique-boko-haram-daech-terrorisme-afrique-international\\_n\\_6858516.html](http://www.huffingtonpost.fr/2015/03/12/etat-islamique-boko-haram-daech-terrorisme-afrique-international_n_6858516.html) (12 mars 2015)

هكذا أصبح السّاحل يقدم على أنه "منطقة رمادية"<sup>1</sup> و "منطقة كل الأخطار" و "ساحلستان" (\*) من قبل الإعلام ورجال السياسة في السنوات الأخيرة؛ وهذا بعد التدخل في ليبيا الذي أنتج منطقة أخطار متجددة وموحدة من حيث الفواعل والتهديدات. وتكفي الإشارة إلى أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) وحدها تحولت إلى "جيش ساحلي" جزاء الأزمة الليبية، تتخذ من السّاحل قاعدة الخلفية لتحركها نحو شمال أفريقيا، مستغلةً بذلك حالة الأمن التي تميز المنطقة، وجاعلةً منها وحدة جيوأمنية تضم الجنوب الليبي، والجنوب الجزائري، والشمال الموريتاني، والشمال المالي، وجل الإقليم النيجري وشمال نيجيريا؛ كما يوضحه الحيز الأخضر في الخريطة رقم (06) أدناه.

ويمكن إرجاع ارتباط زعزعة الأمن في مالي وفي السّاحل عامة إلى ليبيا قبل سقوط نظام معمر القذافي. إذ ظل هذا الأخير، لسنوات عدّة، يحافظ على علاقات وطيدة مع الطوارق مكنته من بناء زعامة شخصية، واستغلال سخط جزء منهم على السلطات المركزية بالسّاحل لدعم مشاريعه. إذ سعى القذافي إلى بناء دولة ساحلية-صحراوية (سين صاد) موحدة تكون ليبيا مركزها وهو زعيمها، معتبراً أن السّاحل يمثل العمق الاستراتيجي الليبي في أفريقيا. وهو ما جعله يؤسس "الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الغربية الوسطى" بين 1979 و1991، بهدف إقامة دولة صحراوية تمتد من تونس إلى موريتانيا. والتي جاء ضمنها

<sup>1</sup> Christian Bouquet, « Peut-on parler de « seigneurs de guerre » dans la zone sahélo-saharienne ? » *Afrique Contemporaine*, n°245 (Janvier 2013), pp. 85-97.

\* استعمل هذا المصطلح لأول مرة من قبل فيليب لايمريه Philippe Leymarie في يناير 2013، وهو نفس المصطلح الذي إستعاده "سامويل لورن" Samule Laurent عنوانا لكتابه الصادر في ماي 2013؛ ينظر:

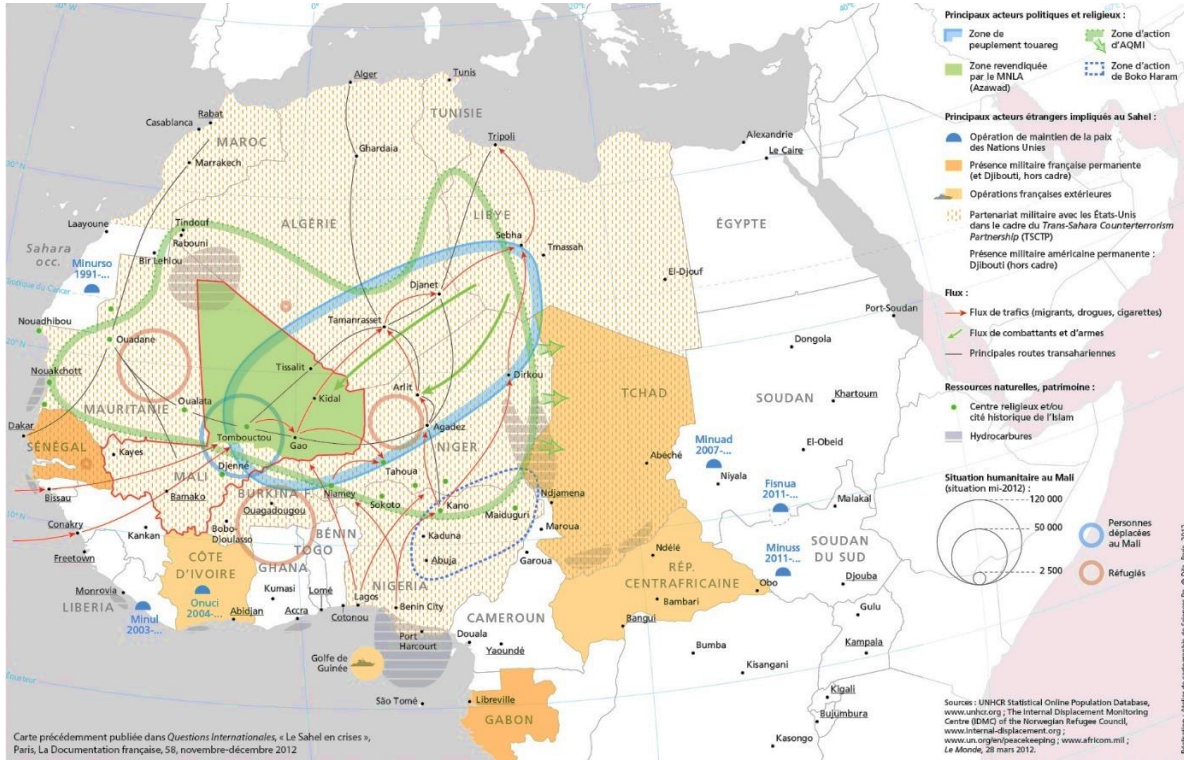
Philippe Leymarie, « La guerre du « Sahelistan » aura-t-elle lieu ? » *Le Monde Diplomatique*, Janvier 2013, pp. 12-13.

Samuel Laurent, *Sahelistan, de la Libye au Mali, au cœur du nouveau jihad* (Paris : éd. Seuil, 2013), p.12.

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

الإعلان عن انشاء دولة الطوارق الكبرى رداً تقوم به مالي والنيجر من سياسات اضطهاد للطوارق (\*).

### خريطة رقم(06): الوضع الأمني لدول الساحل منذ سقوط النظام الليبي



المصدر : [http://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr/cefi/files/08\\_sahel\\_strategique\\_2012](http://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr/cefi/files/08_sahel_strategique_2012)

01%20copie.jpg

ويظهر استغلال القذافي للطوارق في ثلاث أشكال: توظيفهم كورقة ضغط على دول الجوار مهدداً بإنشاء دولة الطوارق الكبرى؛ وتجنيدهم في الفيلق الإسلامي التابع للجيش الليبي للجهاد في عديد الحروب مثل: أفغانستان، ولبنان، وفلسطين<sup>1</sup>؛ ثم جلب عديد المتطوعين الطوارق الماليين إلى ليبيا لقمع الثوار سنة

\* أصدرت الحكومة المالية بياناً تندد فيه بالأعمال الليبية التي تستهدف قلقة استقرار مالي وباقي الدول الساحلية؛ في: أحمد شنة، *العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية* (الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، 2006)، ص 95.

<sup>1</sup> Keita, *Op. cit.*, pp. 102-128.

2011 (\*)، ولعل من بين الأسباب التي دفعت القذافي تاريخياً إلى دعم المتمردين الطوارق هي الثروات التي تزخر بها المنطقة الساحلية-الصحراوية. إذ إنّ علاقاته ببعض القبائل مكنته من الحصول على اليورانيوم بأسعار زهيدة من القبائل نفسها دون الرجوع إلى الحكومات المركزية.<sup>1</sup>

ولم يؤد سقوط نظام القذافي في 2011، إلا إلى تسريع عودة متمردي التسعينيات الذين وظفوا في الجيش الليبي، والذين أطلق عليهم لقب "العائدين" Les Revenants بأسلحة ثقيلة من الترسانة الليبية (\*\*). ويضاف إليها موت إبراهيم أقر باهنقا Ibrahim Ag Bahanga في 26 أوت 2012، القائد الرئيسي للمتمردين الطوارق في مالي، الذي عطل قيام انتفاضة على نطاق واسع. إلا أن متمردين آخرين قاموا باتباع خطاه لأن الظروف كان يمنحهم فرصة التغلب على القوات المسلحة الوطنية لأول مرة منذ 1960.<sup>2</sup>

وبناءً عليه، فقد انضم في أكتوبر 2012 المثقفون والمناضلون السياسيون للحركة الوطنية للأزواد إلى مقاتلي تحالف طوارق النيجر-مالي وللعائدين لإنشاء الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA)، التي

---

\* قام القذافي بتوظيف مقاتلين طوارق في الحرب الأهلية الليبية ينقسمون إلى فئتين: جزء من الطوارق الذين هاجروا إلى ليبيا في الثمانينيات بسبب أزمة الجفاف والمجاعة، دربوا جيداً لينضموا إلى الفيلق الإسلامي؛ وجزء ثم الاتيان به خصيصاً للقضاء على التمرد الليبي. هتان الفئتان شكلت ما أسمى لاحقاً العائدين؛ في:

International Crisis Group, *Mali : éviter l'escalade*, Rapport Afrique, n°189 (Bruxelles : ICG, juillet 2012), p. 9.

<sup>1</sup> *Loc. cit.*

\* مع الأزمة الليبية تفاقمت التهديدات الأمنية في دول المنطقة كما ازدادت حدة الفشل الاقتصادي في التعاطي مع العائدين من ليبيا إلى دولهم الأصلية ذات الحدود المباشرة مع ليبيا. إذ استقبلت النيجر حوالي 200 ألف عائد، مالي حوالي 30 ألف، 150 ألف بتشاد و40 ألف بموريتانيا. أثر هذا التدفق على الدول المستقبلية، التي لم تقوَ على إدماج "العائدين" وتلافي تهديدهم للاستقرار السياسي والاجتماعي بعد زيادة نسبة البطالة واتجاههم نحو الإجرام والارهاب؛ في:

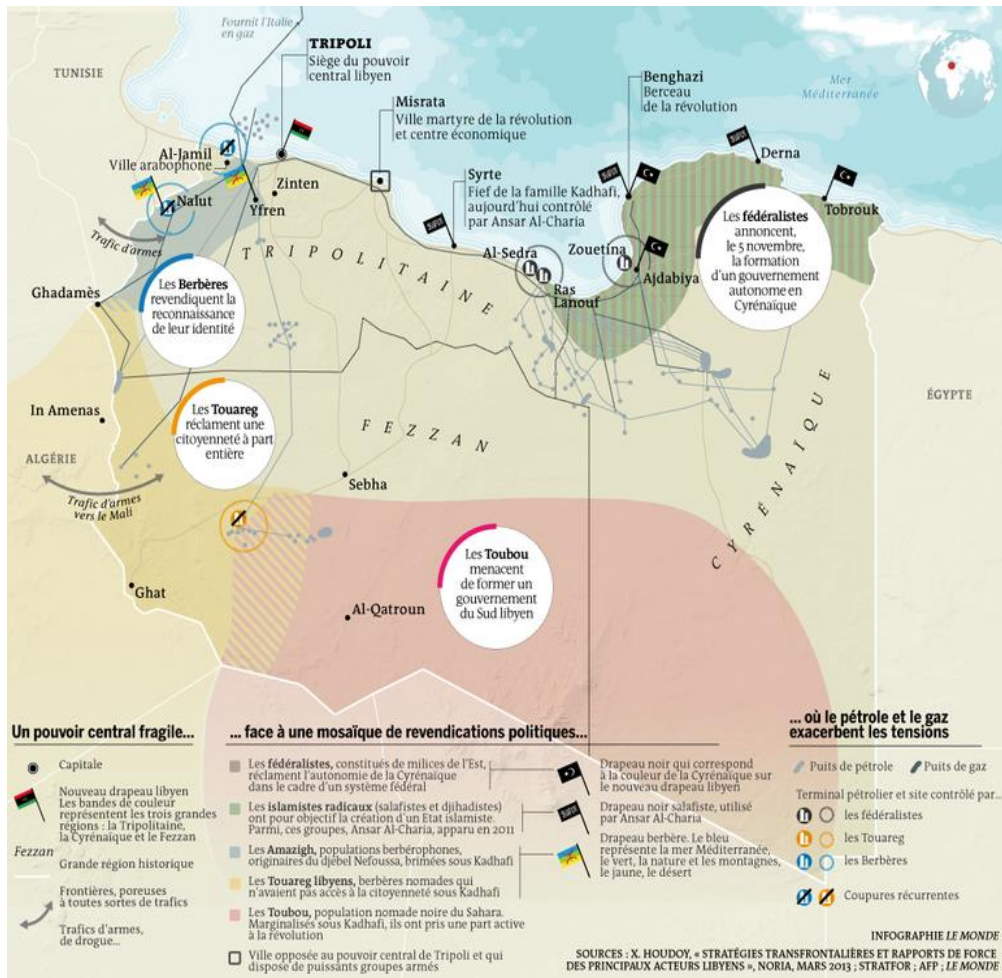
Organisation des Nations Unies, « Lettre du Secrétaire Général des Nations Unies au Président du Conseil de Sécurité, » 17 Janvier 2012, pp. 6-8, disponible sur : [http://www.un.org/fr/documents/view\\_doc.asp?symbol=S/2012/42](http://www.un.org/fr/documents/view_doc.asp?symbol=S/2012/42) (12 décembre 2014)

<sup>2</sup> International Crisis Group, *Mali éviter l'escalade*, *op. cit.*, p. 2.

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

تعبّر عن اجتماع عناصر غير متجانسة، وهو ما يفسر التعارض بين التصريحات والأفعال؛ مثل الموقف تجاه السلفيين والأهداف السياسيّة وغيرها (\*). بالتالي فإنّ اندلاع التمرد لم يكن مفاجئاً، إذ جرت خلال ستة (6) أشهر عديد المحادثات العامة ضمن مجموعة الطوارق حول فرص وطرق القيام بانقلاب جديد تجهله سلطات باماكو.

### خريطة رقم (07): اتجاهات تفكك الإقليم الليبي



المصدر : [http://www.lemonde.fr/libye/article/2014/12/19/cinq-pays-du-sahel-appellent-l-onu-a-intervenir-militairement-en-libye\\_4544062\\_1496980.html?xtmc=carte\\_des\\_groupe\\_terroristes\\_au\\_mali&xtr=2](http://www.lemonde.fr/libye/article/2014/12/19/cinq-pays-du-sahel-appellent-l-onu-a-intervenir-militairement-en-libye_4544062_1496980.html?xtmc=carte_des_groupe_terroristes_au_mali&xtr=2)

\* بلال أقي شريف Belal Ag Sharif كان قائد المكتب السياسي. ومحمد أقي ناجيم Mohammed Ag Najim هو القائد العسكري، وهو متمرد منفي منذ التسعينيات، كان يقود وحدة في الجيش الليبي مختصة في الحرب داخل البيئة الصحراوية.



وفي أبريل 2012 بعد حملة سريعة شنت في 17 يناير رأت سقوط كل مناطق شمال نهر النيجر، وأعلنت حركة ال (MLNA) عن استقلال الأزواد. وقد ألغى هذا النجاح الفشل المتعاقب في تمرد 1960-1964، 1990-1992 و2006-2009. حيث قام المتمردون بالسيطرة على مناطق تمبكتو، كيدال، وغاو التي تمتد إلى 822.000 كلم<sup>2</sup>، أي ثلثي الإقليم المالي التي خرجت من سيطرة السلطة المركزية كما تبيّن الخريطة رقم 06. وتوجد في قلب هذه المساحة أدرار أفوغاس مهد حضارة التامشاك، التي تتمتع بقيمة رمزية عليا، والتي يمكن أن تمثل نقطة التقاء طوارق المنطقة خاصة في النيجر والجزائر، وقد يُخي انفصالها مطامع انفصالية لدى الجيران.<sup>1</sup>

لقد قاد المآزق السياسي والأمني الليبي كل من التشاد، مالي، النيجر، موريتانيا وبوركينا فاسو إلى التجمع في إطار مجموعة الخمس في نواكشوط ومطالبة الاتحاد الأفريقي (UA) ومنظمة الأمم المتحدة (ONU) بنشر قوات دولية في المنطقة لحفظ السلام وبغرض تجنب الانعكاسات السلبية لتدهور الأمن في ليبيا.<sup>2</sup> إذ دعا الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز إلى الاهتمام الرسمي بالظرف المتأزم في ليبيا لفشل السلطة المركزية ودول المنطقة في وضع حد للإرهاب والميليشيات التي لم تعد مصدر تهديد وطني فحسب، بل كذلك إقليمي ودولي.<sup>3</sup> ذلك أن ليبيا تهدد بالانقسام إلى ثلاث مناطق (الدولة المركزية، السلافيين،

<sup>1</sup> Gourdin, *op.cit.*

<sup>2</sup> « Cinq pays du Sahel appellent l'ONU à intervenir militairement en Libye, » *Le Monde Afrique*, 19 décembre 2014, disponible sur : [http://www.lemonde.fr/libye/article/2014/12/19/cinq-pays-du-sahel-appellent-l-onu-a-intervenir-militairement-en-libye\\_4544062\\_1496980.html?xtmc=carte\\_des\\_groupe\\_terroristes\\_au\\_mali&xtcr=2](http://www.lemonde.fr/libye/article/2014/12/19/cinq-pays-du-sahel-appellent-l-onu-a-intervenir-militairement-en-libye_4544062_1496980.html?xtmc=carte_des_groupe_terroristes_au_mali&xtcr=2) (12 Janvier 2015)

<sup>3</sup> David T. Burbach, Christopher J. Fertweis, "The Coming Stability? The Decline of Warfare in Africa and Implications for International Security," *Contemporary Security Policy*, vol. 35, no. 03 (2014), pp. 421-445.

والبربر<sup>(\*)</sup>؛ وانعكاس هذا على الأمن الإقليمي هو إمكانية انتشار الفشل الدولي الليبي إلى مالي ومن ثم إمكانية انتقاله إلى نيجيريا، النيجر، التشاد، موريتانيا، بوركينا فاسو وحتى الجزائر.

---

\* أكد "باتريك هامزاده" Partick Hamzadeh أن الوضع في ليبيا يهدد بانقسامها إلى منطقتين رئيسيتين. المنطقة الأولى في تضم الجزء الشرقي وبعض مناطق الجنوب الغربي فيها: بن غازي، مرزوق، كوفرا وتابعة لقوات الجنرال هفتار وبرلمان توبورك؛ أما المنطقة الثانية ففي الشمال الغربي تضم: طرابلس، وميسترا، وسبحة، وتابعة لحكومة طرابلس وتحالف "فجر ليبيا". وضمن هذه الخريطة الجديدة يطالب الطوارق الليبيون بمواطنة كاملة في الدولة الجديدة التي ينتمون إليها؛ في: Patrick Haimzadeh, « Libye, combien de divisions ? » *Diploweb*, 16 janvier 2015, disponible sur : <http://www.diploweb.com/Libye-combien-de-divisions.html> (19 janvier 2015)

## المبحث الثاني

### المظاهر الأمنية والإنسانية للنزاع في مالي

تنجم عن النزاعات المختلفة مظاهر أمنية وإنسانية شديدة الخطورة تمسّ كيان الدولة التي تمثل مسرح النزاع، والأفراد المكوّنين لها، خاصة الأطفال والنساء والشيوخ. وهذا عينه ما أقرته اتفاقيات جنيف والبروتوكولات المكتملة لها، إذ إنّ للنزاعات مظاهر وتجليات شتى يمكن إبرازها في تهديد سلامة المدنيين والاعتداء عليهم جسدياً ونفسياً عبر القتل، والتشويه، والمعاملة القاسية، وأخذ الرهائن، وتنفيذ عقوبات قسرية، وتجنيّد الأطفال وترهيب الأقليات.<sup>1</sup> ويمكن الإشارة إلى أنّ مالي في السنوات الأخيرة عرفت مختلف سمات النزاعات ومظاهرها التي تفتك بالأواصر الداخلية للدول.

ويمكن تقسيم الصور التي يتفشى فيها النزاع في مالي موضوعياً إلى: نزاع مسلح بين المتمردین الطوارق ودولة مالي، وهذا بالرجوع إلى مظاهره التاريخية والمتجددة؛ والتطرق إلى الآفات الأمنية التي يولدها كالإرهاب والجريمة المنظمة. حيث تلتقي مصالهما في كل مرة لخلق آثار إنسانية جسيمة على السكان المحليين. وقد انعكست الحالة المالية سلبياً على دول الجوار بفعل اللجوء والهجرة والتهجير. ذلك أنّ المتضررين من أوضاع الصراعات المؤلمة يفرون منها حفاظاً على أمنهم وسلامتهم إلى دول الجوار. وهذا ما يتم معالجته في المطالبين التاليين.

<sup>1</sup> Organisation Nations Unies, Conseil de Sécurité, *Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali*, n° 219 (New York : Distribution Générale – Conseil de Sécurité, 2015), pp. 11–12.

## المطلب الأول: تمرد الطوارق: بين التطور التاريخي والتجليات الراهنة

يُعرّف الطوارق<sup>1</sup> على أنهم بربر، مربيو الماشية، رحّالون، مسلمون وقبائل فُرقت عُداة الاستعمار؛

تتوزع بين النيجر، ومالي، وبوركينا فاسو، والجزائر وليبيا؛ كما هو مبين في الخريطة رقم (08).

خريطة رقم (08): تبين توزيع الطوارق على دول الساحل الأفريقي



المصدر: <http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/Touareg/147148>

<sup>1</sup> هم مجموعة اثنية، إذ تتكوّن مالي من 23 إثنية موزعة حول 5 مجموعات: الماندينغ (بميرا، وسونينكي، وبوزو)؛ وبولسار (البول، والتوكولور)؛ والفولكايك (سينفو، ومالينكي، والبوبو)؛ والرّحل (الطوارق والمغاربة)؛ والهامشيون من بينهم التوكولور.

واسم الطوارق يعود إلى أصولٍ عربيةٍ يرجعه البعض لكونه أول من طرق الصحراء أي من ولج إليها، بينما يرجعه البعض الآخر إلى طارق بن زياد، كما ينسبهم فريق ثالث إلى "وادي تركة" في "فزان" بليبيا.<sup>1</sup> ومنه مصطلح تاركلي الذي ترجم من قبل المستعمر لاحقاً إلى طارقي Touareg. بينما يفضل الطوارق تسميات أخرى مثل: كال تلموست Kal Tagelmust أي لابسي الوشاح وكال تماشك Kal Tamsheq نسبةً إلى لغتهم ومعناها متحدثي التماشك. أما عن أصولهم فلا زالت تحوم حولها الضبابية إلى اليوم لتغذية الافتراضات الإثنية الأكثر فلكورية. وتظهر الخصوصية الثقافية للطوارق في ممارستهم الفلكلورية للإسلام حسب "جون جوزيف روزيتي" John Joseph Rossetti، الذي لم يتجاوز الممارسات الجامعة بين السحر والطقوس الدينية.<sup>2</sup>

ولم يرق المجتمع الطوارقي بتأسيس نظام سياسي يتبع الشكل المعاصر المتعارف عليه، بل ظل أفرادُه يعتمدون على أنظمة قبلية مشتتة؛ يقوم عليها قائد أو سلطان يسمى "الأمينوكال" Amenokal، وهو يعني حرفياً "شيخ القبيلة".<sup>3</sup> إذ عمدوا للحفاظ على الهرمية التقليدية لمجتمعهم، مقاومين بذلك التقسيمات الاجتماعية الحديثة للدول التي ينتمون إليها. وقد عدت الدراسات خمس أنساق للفضاء السياسي والمجتمع الطوارقي التقليدي؛ متمثلة في:<sup>4</sup>

- كال آجار في الجنوب الجزائري ومنطقة فزان بليبيا؛

<sup>1</sup> Foudil Cheriguen, « Barbaros ou Amazigh, Ethnonymes et histoire politique en Afrique du Nord, » *Revue Mots*, vol. 15, n° 15 (1987), pp.7-22.

<sup>2</sup> John Joseph Henry Rossetti, "Christian Marabout, Soldier Monk: Charles de Foucauld between the French and the Tuareg," *Islam and Christian-Muslim Relations*, vol. 19, no. 04, 2008, pp. 381.39.

<sup>3</sup> Pierre Bonte, Hélène Claudot-Hawad, *Elites du Monde Nomade Touareg et Mature* (Paris : Les Chaiers de l'Iremam, 2000), pp. 56-57.

<sup>4</sup> Edmond Bernus, « Les Touaregs,» *Ethnies*, n° 6-7 (automne 1987), pp. 7-13

- كال آهقار في الهقار الجزائري؛
- كال أيير أي النيجر الحالي خاصة حول منطقة أغاديس؛
- كال تادمقات في شمال مالي؛
- كال تقرياقريات في أزواق في الجنوب الشرقي للنيجر.

يعيش الطوارق في المناطق الخمس المذكورة أعلاه في شكل هرمي، إذ ينقسم المجتمع الطوارقي إلى السادة النبلاء (إماجغن Imajghan) وهم محاربون أقوياء يتصدرون هرم الطوارق، وينتمي إليهم الأمينوكال؛ والمرابطين متعلمي القرآن وأصول الدين والطبقة المثقفة (إينسلمن Ineslemen)؛ والأحرار التابعين للنبلاء أو الطبقة الاقطاعية (إيمراد Imrad)؛ والحدادين والصّناع السود الخاضعين للظروف الخارجية (إينادن Inaden)؛ والخدم والعبيد (إيكلان Iklan)؛ وأسرى سابقين (إيراولان Irawellan) والعبيد المحررين ذوي لغة السونغاوي (بلاس Bellas)، والعبيد المحررون ذوي لغة الهوسة (بوزو Bouzou).<sup>1</sup>

وأما عن خصائصهم السياسيّة والاقتصاديّة، فقد عمل الطوارق على الحفاظ على أنساقهم التقليديّة في مواجهة الاستعمار الفرنسي الذي قسمهم إلى ثماني مجموعات، كلٌ منها تحمل اسم المنطقة التي توجد فيها (كتسمية الأزواد بمالي) وتعمل بالزراعة الظرفية والرعي.<sup>2</sup> بيد أنه لا يوجد إحصاءات حديثة حول تعدادهم، فإن إحصاء 1994<sup>3</sup> الذي قامت به دول الساحل بوزاع من الجزائر أكد أنهم يتوزعون على إثنين

<sup>1</sup> Jeremy Swift, "Tuareg Society within a Globalized World: Saharan Life in Transition," *Nomadic Peoples*, vol. 15, no. 2, 2011, pp. 141-143.

<sup>2</sup> رفع الطوارق السلاح في وجه المستعمر الفرنسي رافضين بذلك الخضوع لسيطرته، إذ عرفت لهم أربع مقاومات هامة قادها على التوالي: الأمينوكال شيخ محمد علي أدونكا سنة 1894، الأمينوكال شوبوك نفس السنة، الأمينوكال فهرون سنة 1906، والأمينوكال علا البشير سنة 1956.

<sup>3</sup> Dominique Casajus, *Gens de Parole. Langage, Poésie et Politique en pays Touareg* (Paris : La découverte, 2000), p. 123.

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

ونصف مليون كيلومتر مربع، أغلبهم في مالي حيث يمثلون سبعة بالمئة من السكان والنجير حيث يمثلون عشرون بالمئة منهم، وعددهم الإجمالي حسب "لورنس كلين" Lawrence E. Cline قد يفوق الثلاث ملايين نسمة إذا ما تم الأخذ بعدد متحدثي لغة التمشاك في دول الساحل<sup>1</sup>.

جدول رقم (04): توزيع الطوارق على الدول الساحل والصحراء

الدولة	عدد الطوارق
النيجر	أكثر من 1.5 مليون نسمة
مالي	أكثر من مليون نسمة
الجزائر، ليبيا، بوركينا فاسو	500 ألف نسمة تقريبا لكل دولة

منذ الاستقلال والطوارق يطالبون بتحسين أوضاعهم المعيشية وبناء دولة تعبر عن خصوصيتهم وتأطر من خلال أنساقهم التقليدية. إلا أن قادة مالي المتعاقبين لم يريدوا، ولم يعرفوا، ولم يقدرُوا على إدارة رغبة الأزواد في الحكم الذاتي بشكل فعال خاصة وأن الطوارق ذاتهم مختلفون حول الفكرة الانفصالية. وقد زادت من حدة الوضع الداخلي ووضعية الطوارق الاجتماعية والاقتصادية، الأزمات الطبيعية التي عرفتها مالي منذ الاستقلال (1973-1974، 1983-1984 مثلا). وجاءت اتفاقيات السلام الممضاة في تمناست سنة 1991 لتضمن للشمال وضعا خاصا، ونظام حكم ذاتي؛ إلا أنها لم تجسد إلى اليوم. وقد استثمرت مبالغ مالية طائلة في الشمال منذ 1992، في إطار تطبيق الدستور الجديد القائم على لا مركزية الحكم وبعض اللوائح الاقتصادية والاجتماعية في الميثاق الوطني المتفق عليه مع الطوارق. إلا أنه لم تساهم في

<sup>1</sup> Lawrence E. Cline, "Nomads, Islamists, and Soldiers: The Struggles for Northern Mali", *Studies in Conflict & Terrorism*, vol. 36, n° 8 (2013), pp. 617-634.

تمويل مشاريع التنمية بقدر ما قامت بإخماد الجماعات المسلحة، التي كانت تتور ما إن تنفذ أموالها.

وعليه، شهدت مالي منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي تمرد الطوارق الذين كانوا على مر فترات، أحيانا متلاحقة وأحيانا أخرى متباعدة، يحملون السلاح رفضا لحكومتهم المركزية والسياسة المتبعة تجاههم. فتمرد الطوارق قديم قدم نشأة دولة مالي المعاصرة، حينما تساءل بعض أعضاء قبائل أدرار إيفوغاس "من هو هذا السيد المالي الذي يعوض الفرنسيين؟" عشية الاستقلال المالي في 22 سبتمبر 1960. وهذا بالرغم من تسليم السلطات الفرنسية مفاتيح الحكم للنخب المحلية الناشئة في قبائل سود وزراعية في الناحية الجنوبية لمالي.<sup>1</sup> فحسب تعبير الطوارق آنذاك أصبحت مالي تحت حكم "عرفاء سود" (Des caporaux noirs) أي أن "الخاضعين في الأمس أصبحوا، المهيمنين اليوم."<sup>2</sup> وقد تأكد تصورهم هذا بعد صعود رئيس متشبع بالنزعة الماركسية إلى سدة الحكم، ألا وهو "موديبو كاييتا" Modibo Keita، الذي وضع المناطق الشمالية تحت تصرف إدارة مضطهدة لسكان المنطقة ورافضة لكل مطالبهم الحقوقية، الأمر الذي قاد بهم إلى التمرّد سنة 1963. ومع فشل السلطات القائمة في قمع التمرّد، اتجهت نحو قمع العائلات كوسيلة لردع التمرّد الأمر الذي قاد إلى هموده عاما بعد ذلك.

وفي سنة 1964، بعد توقف التمرّد الطوارقي قامت السلطة بوضع الإقليم الشمالي تحت إدارة عسكرية ما قاد الرافضين إلى قطع الحدود متجهين نحو الدول المجاورة التي تحتضن هي الأخرى إثنية

---

<sup>1</sup> في كتب التاريخ الاستعماري لفرنسا، اعتبر المؤرخون أن الصحراويين هم من غدوا أسطورة المقاتل الطوارقي، إلا أن الواقع يدل، حسبهم على شيء آخر. فالمؤرخين والعساكر الفرنسيين الذي احتكوا بالطوارق في الفترة الاستعمارية ثم في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي اعتبروا أنهم لصوص بارعون أكثر من كونهم مقاتلون مهرة. على عكس القبائل العربية (مثل الأسرار) التي تستعملها الحكومة المركزية في مالي ضد الطوارق في كل تمرد لهم؛ في:

Pierre Boilley, « Les Touaregs entre Contraintes Géographiques et Constructions Politiques » *Etudes Rurales*, vol. 151, no. 151-152, 1999, pp. 255-268.

<sup>2</sup> *Ibid.*



الطوارق. وحتى سنة 1987 بقيت الأوضاع على ما هي عليه، فتسيير الضفة الشمالية بأساليب الاضطهاد والعنف أظهر نجاحه؛ إلا أن الهوية بين النظام والطوارق، وبين الشمال والجنوب ما زادت إلا اتساعاً وصولاً إلى الأقليات الطوارقية المتواجدة في الجزائر وليبيا التي أصبحت هي الأخرى ترفض أوضاعها بسبب الجفاف والتصحر اللذان يمسانها كل سنة ويهددان بقاءها.<sup>1</sup>

وقد وجدت الأقليات الطوارقية في المنطقة الساحلية الصحراوية بأكملها، لا مالي فقط، آذانا صاغية في شخص العقيد معمر القذافي؛ الذي جند الشباب في "الفيلق الإسلامي" لمحاربة الإسرائيليين في لبنان بداية الثمانينيات ومهد للنضال السياسي بين الطوارق. ففي سنة 1987، ثم إنشاء أول حركة سياسية بوزع منه؛ حيث كان في هذه الحركة إياد أد غالي (مؤسس أنصار الدين في 2012) ورجال آخرون أثروا في مسار التمرد الطوارقي في مالي. ثلاث سنوات بعد إنشاء هذه الحركة وبعد خطاب فرانسوا ميتران François Mitterrand، قامت المعارضة المسلحة بتمرد دام إلى غاية 1996، ونتج عنه 4000 موتى وعديد الآثار السلبية على البناء المؤسساتي المالي الذي فشل في التعامل مع هذه الأزمة وجعلها أزمة داخلية تحل داخليا، خاصة في منطقة الأزواد التي تتحول إلى منطقة رمادية، تعاود التمرد في 2006 مع الجيش المالي.<sup>2</sup>

ففي بداية الألفية الثالثة، قام إرهابيو "الجماعة الإسلامية المسلحة" Groupe Islamique Armée (GIA)، بعد خسارتهم أمام الجيش الجزائري، بالهروب نحو شمال مالي حيث ربطوا علاقات ظرفية مع الطوارق عبر مقايضة الوجود على إقليم الأزواد مقابل حماية الجماعات المضطهدة؛ وصولاً إلى التزواج وربط علاقات مصاهرة مع الجماعات الطوارقية. وقد قام الطوارق بتمويل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

<sup>1</sup> Kalifa Keita, "Conflict and Conflict Resolution in the Sahel: The Tuareg Insurgency in Mali" *Small Wars & Incursions*, vol. 09, no. 03, (1998), pp. 102-128.

<sup>2</sup> Gourdin, *op. cit.*

(AQMI) بالجنود والعتاد. فالشباب الطوارقي، لأسباب اجتماعية واقتصادية، ميالاً للخطاب الإسلامي

الراديكالي؛ حتى وإن كان القادة التقليديون الطوارق يخشون المتطرفين الإسلاميين.<sup>1</sup>

وقد شهدت سنة 2011 مجموعة من الأحداث التي قادت الطوارق إلى رفع السلاح في وجه السلطة

المركزية للدفاع على مطالبهم. - البحث عن قائد جديد بعد وفاة القذافي الذي كان راع لانفصال الطوارق

عن مالي. وبقاء الجنود الذين كانوا في خدمة القذافي دون مأوى بالتالي رجعوا إلى مالي محملين بالأسلحة.

وفي 14 يناير 2012 قام طوارق "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" Mouvement National pour la

Libération des Azawads (MNL) بالتّمرد في مانيكا. حيث قام الجيش المالي بالتخلي عن مواقعه دون

الدفاع عنها والانسحاب إلى المنطقة الجنوبية في فوضى كبرى. ثم في أقل من عشرة أيام، وبدعم من

جماعة "أنصار الدين" قامة جماعة الـ (MNL) بتحرير الأزواد. إلا أن ما تبع هذا الانتصار يعبر عن

تفرق الصفوف وتعدد الأيديولوجيات والأهداف. فقيادة الصحراء "Seigneurs du désert" ثم التغلب عليهم

من قبل الأنقياء "les purs" أي أنصار الدين المتحالفين مع (AQMI) والأكثر عتادا وتمويلا من الأزواد.<sup>2</sup>

بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية التقليدية المتعددة التي تقنت المجتمع الطوارقي وتقوم بالتشكيك

في وجود أمة طارقية، هناك انقسامات ذات طابع ديني من أهمها الأنواع المختلفة للإسلام عند الماليين

والتي تظهر بوضوح عند الطوارق سيتم التطرق إليها في المطلب اللاحق (\*). وتجدر الإشارة إلى أنه منذ

<sup>1</sup> Aymeric Chauprade, « Crise du Mali, Réalités géopolitique, » 20 Janvier 2013, disponible sur : <http://www.realpolitik.tv/2013/01/crise-du-mali-realites-geopolitiques-premiere-partie-par-aymeric-chauprade/> (22 Décembre 2014)

<sup>2</sup> Mériadec Raffray, « Le problème touareg est aussi vieux que l'Etat Malien, » *L'opinion*, 6 Juillet 2013, disponible sur : <http://www.lopinion.fr/blog/secret-defense/probleme-touareg-est-aussi-vieux-que-l-etat-malien-1775> (25 septembre 2014)

\* يجب التنويه إلى أن كل جل مسلمي أفريقيا السوداء لا زالوا يمارسون طقوسا دينية مرتبطة بتقاليدهم ما قبل الإسلامية. فبالنسبة للعديد من المسلمين في مالي وجود آثار تاريخية مقدسة هو جزء من الهوية المالية في حين أن وجود هاته الآثار

الاستقلال والأغلبية السوداء تحت سيطرة البامبارا Bambara، تحاول بناء دولة أمة وتفعيل مسار تنموي يسمح بالخروج من دائرة الفقر، إلا أنها دائماً ما اصطدمت مع الإثنية الحاكمة أي السونغاي Songai.

ففي أفريقيا جنوب الصحراء، وبعد انتهاء السيطرة الكولونيالية، أعتبر الإقليم أسبق من الدولة والأمة. الأمر الذي جعل بناء دولة-أمة صعباً، لأنه استوجب بناء وعي مشترك وإطار سياسي موحد وفعال. لكن الأمر كان جزئياً في ظل جزئية تأكيد السيادة الوطنية، ووجود سياسة للتهيئة العمرانية ولدت إنجازات غير كافية، التعليم والجيش رسخا في الشعب "العلم الواحد والنشيد الوطني وحدود دولة مالي".<sup>1</sup> البعض ذهب حد تأكيد وجود وعي وطني ناشئ وهوية وطنية مشتركة. إلا أن عديد التوترات بقيت موجودة، تهدد بمواجهة مسلحة بين الاثنيات المختلفة خاصة بين الطوارق والسونغاي، ما يدل على أنّ الشعور الوطني كان ولازال ضعيفاً، حتى بعد إقامة أمادو توماني توريه للتعددية الحزبية ورجوع المدنيين إلى السلطة مع Alpha Omar Konaré رئيساً من 1991 إلى 2002، وترك توريه لبدلة العسكري لدخول الحلبة السياسية من 2002 إلى 2012 لم يكفيا لإخراج مالي من حلقة الاضطرابات التي تعترضها في خضم غياب الحس الانتماء للدولة الواحدة.

ظل الكولونيل القذافي، للعديد من السنوات، يحافظ على علاقات وطيدة مع الطوارق مكنته من

---

بالنسبة للسلفين ليس إلا اعتداءً على وحدوية الله، بالتالي لا يجب ذكر أي اسم غير اسم الله في المنطقة، كما لا يجب أن يتوسط أي شخص بين الرب وعبدته. وعليه فإن تدمير الآثار المقدسة ناتجة عن قناعة دينية متأصلة لدى السلفيين (رغم عدم وجودها في الإسلام كقاعدة أو ضرورة). هذه القناعة تعيد النظر في معتقدات مترسخة لدى المالين منذ قرون وموروثة لديهم منذ الجاهلية. بعض السلفيين المتشددين والمسلحين يحاولون منذ سنوات القضاء على التقاليد الدينية الخاصة، إلا أن هدمهم لقباب وأضرحة وآثار تاريخية لم يكن كافياً لانتزاعها من الوعي الجماعي لسكان شمالي مالي؛ في:

Irina Bokova, *La destruction du patrimoine culturel en situation de conflit*, UNESCO : « Le patrimoine culturel de l'humanité : un outil pour la paix », Genève, 16 avril 2014, pp1. 1-18.

<sup>1</sup> Patrice Gourdin, *Op. cit.*

استغلال سخط جزء منهم لدعم مشاريعه في زعزعة أفريقيا جنوب الصحراء. سقوطه في ربيع 2011، سرع عودة متمردي التسعينيات الذين وظفوا في الجيش الليبي، والذين أطلق عليهم لقب "العائدين" les revenants (عددهم غير معروف بدقة إلى يومنا هذا) بأسلحة ثقيلة من الترسانة الليبية. يضاف إليها موت إبراهيم أق باهنقا Ibrahim Ag Bahanga في 26 أوت 2012، القائد الرئيسي للتمرد الطوارقي في مالي، عطل قيام انتفاضة على نطاق واسع. إلا أن آخرين قاموا باتباع خطاه لأن الظرف كان يمنح فرصة التغلب على القوات المسلحة الوطنية لأول مرة منذ 1960.

وفي أكتوبر 2012، انضم المثقفين والمناضلين السياسيين لحركة الوطنية للأزواد إلى مقاتلي تحالف طوارق النيجر-مالي وللعائدين لإنشاء الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA، والتي تعبر عن اجتماع عناصر غير متجانسة، الأمر الذي يفسر التعارض بين التصريحات والأفعال، مثلاً الموقف تجاه السلافيين، الأهداف السياسية وغيرها. بالتالي اندلاع التمرد لم يكن مفاجئاً، فخلال 6 أشهر جرت عديد المحادثات العامة ضمن مجموعة الطوارق حول فرص وطرائق انقلاب جديد تجهله سلطات باماكو. وفي أبريل 2012 بعد حملة سريعة سقطت كل مناطق شمال نهر النيجر، أعلنت حركة ال MNLA عن استقلال الأزواد (مصطلح يعني بلغة تامشاك، أرض الترحال والتي تعبر عن الخاصية الأساسية للمجتمع الطوارقي). هذا النجاح ألغى الفشل المتعاقب في تمرد 1960-1964، 1990-1992 و 2006-2009. مناطق تمبكتو، كيدال، وغاو أي 822 ألف كلم<sup>2</sup> خرجت من سيطرت باماكو.<sup>1</sup> بالتالي ثم انتزاع ثلاث أجزاء مالي من قبضة السلطة المركزية. في قلب هذه المساحة توجد أدرار أفوغاس مهد حضارة التامشاك. هذه المنطقة التي تتمتع بقيمة رمزية عليا، قد تمثل نقطة التقاء طوارق المنطقة خاصة (النيجر والجزائر) وقد يحي انفصالها مطامع

<sup>1</sup> Jean Louis Sagot Duvaux, « Quelques traits du Mali en crise, » dans : Michel Galy (dir.), *op. cit.*, p. 91-92.

انفصالية لدى الجيران.

إلا أن طوارق المنطقة لم يكونوا جميعا مع المشروع الانفصالي. لأن المجتمع الطوارقي يقوم على بنى قبلية معقدة وهرمية مميزة. وهو الذي يغذي منافسات داخلية متعددة تصل أحيانا حد الاقتتال. فمنذ الاستقلال والسلطات المالية المتعاقبة تغذي هذه النزعة الانفصالية عند الطوارق. اعترفت بامكو بالخصوصية الثقافية للمجتمع الطوارقي وأدمجته في الحكومة في تطوير الشمال خلال التسعينيات. إلا أن آليات هذا الإدماج تؤدي إلى طرح عديد الأسئلة بين الطوارق وتغذي سخطهم على السلطة المركزية. تعتمد الدولة على ميليشيات مكونة في جزء منها الطوارق (الباقي عرب) للقيام بتمردات مضادة في الشمال. مثل حامية كيدال التي حشدت بعض الطوارق تحت قيادة العقيد "الحاج أوق قامو" لمكافحة الـ (MNLA)، والتي تحولت في 13 مايو 2012 إلى الحركة الجمهورية لإعادة بناء الأزواد. بالتالي أصبحت الطائفية الطوارقية تغذي الحركات التحريرية. الـ (MNLA) يوظف من بين أبناء المدن، في منطقة كيدال وغاو. هي بالتالي تمثل إلى حد بسيط قد لا يكون موجودا الشعوب الفلاحية وسكان منطقة تمبكتو، أكثر من ذلك أعضاؤها لا ينتمون إلى كل قبائل وتشكيلات المجتمع الطوارقي.<sup>1</sup>

فسكان الأزواد 1.300.000 نسمة ليسوا كلهم طوارق. هناك فيها العرب (أغلبية في تمبكتو) والمورس (المغاربة)، السونغاي (أغلبية في غاو) والبيول. والذين لا يساندون مشروع بناء دولة طوارق، وقد ذهب البعض إلى الانضمام في جماعة "العقيد أوق قامو". خاصة وأن العرب في تمبكتو منظمون في ميليشيات كونهما الرئيس السابق "توريه" لمكافحة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) والطوارق في المنطقة. بعض الملاحظين أكدوا أن البعض منهم مرتبطين ببارونات المخدرات لهذا يقطعون الطريق أمام الحركة

<sup>1</sup> Patrice Goudrin, *op. cit.*

التحريرية. فشبكة المصالح، الولاءات والتحالفات هي التي تزيد من تعقيد الوضع الداخلي وضعف دولة المالي لا يسمح بتجاوز هذا الوضع خاصة وأن عديد ممثليه يجنون ثمار هذا الوضع. الشبح الآخر الذي يهدد التجربة الديمقراطية في مالي هو العزلة الهويتية، بينما يركز أباء الاستقلال على الامبراطوريات العظيمة في تاريخ مالي، مع ظهور عديد البوتقات لتعايش الجماعات الاثنية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تفشي الإرهاب والجريمة المنظمة في مالي وخارجها

شهدت القارة الأفريقية في السنوات السابقة تطوراً كبيراً في النشاطات الإرهابية وتفشياً للنشاطات الاجرامية؛ واللذان زادتاً من حدة تهديد استقرار وبقاء الكثير من دول القارة وجعلتها تركز جهودها على البعد الأمني بدلاً من البعد التنموي. خاصة وأن ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة طرحتاً اشكالاتاً من حيث التعريف، وتحديد الأنماط، والحجم، والاتجاه، وحتى وسائل الردع. كما أنه يمكن اقتصارهما على مالي، والاكتفاء بمعطيات خاصة بها. فدراسة من هذا القبيل تعتبر مغرضة لما تخفيه المعطيات الخاصة بالمنطقة الساحلية الصحراوية من حقائق. إذ استفحلت في هذه منطقة نشاطات الجماعات الاجرامية والإسلامية المتطرفة ومطالب الطوارق التي تززع دولة مالي منذ استقلالها. ذلك أن مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار أظهر محدوديته أمام طبيعة الإقليم (\*). فدراسة مالي فقط تشير أنها اقليمها هو مفترق للطرق يسمح بالربط بين شرق وغرب إفريقيا، وهو إقليم غير مسيطر عليه يسمح للجماعات الإرهابية والاجرامية من التحرك بكل انسياب والحصول على قواعد خلفية آمنة مثل منطقة تيمترين التي تمثل مخبأً

<sup>1</sup> Jacques Delcroze, « Effondrement du rêve démocratique au Mali, Menaces de partition, rumeurs d'intervention, » *Le Monde Diplomatique*, Septembre 2012, p. 9.

\* في ماي 1993 استقلال أريتيريا وفصلها عن أثيوبيا مثلاً مشكلاً كبيراً بالنسبة للدولتين، واليوم تشهد أفريقيا انفصال جنوب السودان عن السودان، الأمر الذي ترفضه الجزائر تماماً. ويجب التنويه هنا، أن مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار شكل مصدراً لأهم النزاعات الأفريقية بين الدول من جهة، وبين الدول الاثنيات التي تتنصوي تحت سلطتها.

وأرضية تدريب للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI).<sup>1</sup> كما أن تحليل معطيات الإرهاب والجريمة المنظمة في مالي تقود إلى توضيح الإشكاليات الأمنية والإنسانية والبيئية المتولدة عنها.

يُعرف الإرهاب عموماً على أنه استعمال وسائل العنف المادية والمعنوية بلا تمييز بينها، أي عدم التفرقة بين الأهداف العسكرية والمدنية، بغرض الضغط على الدولة التي يرفض الإرهابيون احتكارها للعنف وسيطرتها على الاجنحة الدولية والوطنية. إلا أن هذا التعريف المبسط لا يزيح الغموض الذي يشوب معنى الإرهاب، إذ يطرح المصطلح إشكالاتاً على المستوى السياسي والقانوني والممارساتي. فكما وضّحه "ميشال فيفيروكا" Michel Wieviorka "كل طرف إرهابي في نظر الطرف الآخر، فاستعمال المصطلح يحيل إلى ترويج واستنكار سياسي ضد الخصم".<sup>2</sup>

إذ تعرف لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، الإرهاب على أنه عمل من أعمال العنف الذي يصدر عن فرد أو جماعة ضد مجموعة أشخاص، أو منظمات، أو مواقع سكانية وحكومية ودبلوماسية، أو محاولة ارتكاب، أو التحريض، أو المشاركة في ارتكاب العنف وتهديد سلامة الآخرين.<sup>3</sup> أما الاتفاقية الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته لعام 1999، فقد تبنت تعريفاً مغايراً للإرهاب تتم فيه التفرقة بين الإرهاب والمقاومة الوطنية. واتجهت إلى اعتبار الإرهاب انتهاكاً للقوانين الجنائية للدول الأعضاء، يتهدد بالحياة الإنسانية والسلامة البدنية والحرية الفردية، أو يسبب إصابات خطيرة تؤدي إلى وفاة فرد أو مجموعة أفراد، أو اضرار الممتلكات العامة أو الخاصة أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئي أو الثقافي، بفعل متعمد

<sup>1</sup> Patrice Gourdin, *Op. cit.*

<sup>2</sup> David Alcaud, *Dictionnaire de Sciences Politiques*, « terrorisme » (Paris, SIREY, 2<sup>nd</sup> éd, 2010), pp. 474-478.

<sup>3</sup> Walter Gehr, « Le comité contre le terrorisme et la resolution 1373 (2001) du Conseil de Sécurité, » *Actualité et Droit International*, Janvier 2003, disponible sur: <http://www.ridi.org/adi/articles/2003/200301geh.htm> (le 26 janvier 2015)

وهادف (\*). بالمقابل قامت الجزائر بتعريف النشاط الإرهابي على أنه "كل نشاط يمسّ الوحدة الوطنيّة والسلامة الترابية والاستقرار والسير الجيد للمؤسسات. وهو كل سلوك يهدف إلى بث الرعب بين السكان وخلق جو من اللأمن عبر الاعتداء المعنوي والجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم..." (\*1\*)

وقد عرّف المؤتمر العاشر لمنع الجريمة المنظمة ومواجهة المجرمين في أبريل 2010، الجريمة المنظمة بأنها ما تنتجه جماعات، مكوّنة من شخصين أو أكثر ودائمة التغيير، من المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة وتتجر فيها، كما تسخر النساء والأطفال بغرض الاستغلال الجنسي والمالي، وتهرب المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الوطنيّة، وتصنع الأسلحة النارية والذخائر وتهربها، وتمارس الاتجار غير المشروع في التحف الفنية الأثرية وفي الأنواع الأحيائية المهددة بالانقراض. وهذه الجماعات تولّد العنف وتسبب للناس أذىً شخصياً شديداً، وتغسل مبالغ هائلة من المال، وتقسد الموظفين العموميين، وتسبب استغلال النظم الاقتصادية والمالية وتعرضها للخطر. كما أنها تضم كل العمليات التي تؤذي ملايين المواطنين في جميع أنحاء العالم، ولهذه الجماعات تأثير سلبي في المجتمعات يهدد الأمن الوطني والاستقرار المجتمعي.

\* تمّ تفعيل هذه الاتفاقية من قبل منظمة الوحدة الأفريقية في اتفاقية الجزائر لسنة 1999، إلّا أنّ الاتحاد الأفريقي قام باعتماد بروتوكول اتفاقية منع الإرهاب ومكافحته في دورته العادية الثالثة بأديس أبابا بين 6 و8 يوليو 2004؛ ينظر: منظمة الوحدة الأفريقية، *الاتفاقية الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته* (الجزائر: القمة الخامسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية، 1999، المادة 01، الجزء 01، الفقرة 03.

\*\* تعاقب مثل هذه الجرائم بالإعدام في حالة ثبوت التهمة، ومضاعفة مدة الحكم بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في المادة 60 من نفس القانون والتي لها علاقة بالنشاطات الإرهابية؛ في: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *قانون العقوبات* (الجزائر: الأمانة العامة للحكومة، 2015)، المادة 60، ص ص. 32-34؛ المادة 87، مكرر، ص. 41.



إن تطوّر شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة في مالي راجع إلى الخصوصية الجغرافية للشريط الساحلي المكوّن من فضاء صحراوي قاحل تتوزع فيه سلسلة جبلية مشتتة ووعرة. ففي هذه المنطقة تطورت ميليشيات الدفاع الذاتي "الغانداكوي" (\*) (Ganda Koy) التي تارة تقوم بقمع الطوارق وتارة أخرى مساعدة تجّار المخدرات والسلاح الذين غالباً ما ينتمون إليها. إلا أن النشاط الاجرامي في مالي لا يتوقف على المخدرات والسلاح فقط إنما يمتد إلى تهريب السجائر والسلع وسرقة السيارة والمتاجرة بها.

في 11 سبتمبر 2006، قامت أربعة تنظيمات إسلامية (الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)، والجماعات الإسلامية المقاتلة في المغرب (GICM)، والجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا (GICL)، والجماعة الإسلامية المقاتلة في تونس (GICT) بالإضافة إلى بعض الجماعات ذات التوجه الإسلامي المتطرف في موريتانيا، ومالي، والنيجر بالتحالف مع "القاعدة الإسلامية" Al Qaeda، وشكلوا معاً "القاعدة في المغرب الإسلامي" Al Qaeda au Maghreb Islamique، أو ما يعرف بأكمي (AQMI).\* ووجود هذا التنظيم

---

\* الغانداكوي هي ميليشيات مكوّنة من السونغاوي (ونسبة قليلة من العرب)، معناها أصحاب الأرض وهم رعاة شكلوا ميليشيات لحماية أنفسهم حسب البعض، وقامت الدولة بتجنيدهم حسب البعض الآخر في التسعينيات لقمع تمرد الطوارق. تطورت تسميتهم إلى الغندايسو (Ganda Iso/ Gandaizo) بمعنى أبناء الأرض وهم من قاموا بقمع تمرد الطوارق لسنة 2006، أما عن التمرد الأخير فقد هجموا على مخيمات في منطقة تيسيت، حيث قتل طارقيين وتم تعذيب عشرات الأطفال والنساء، بينما أخذ ثلاث طوارق كرهائن؛ ينظر:

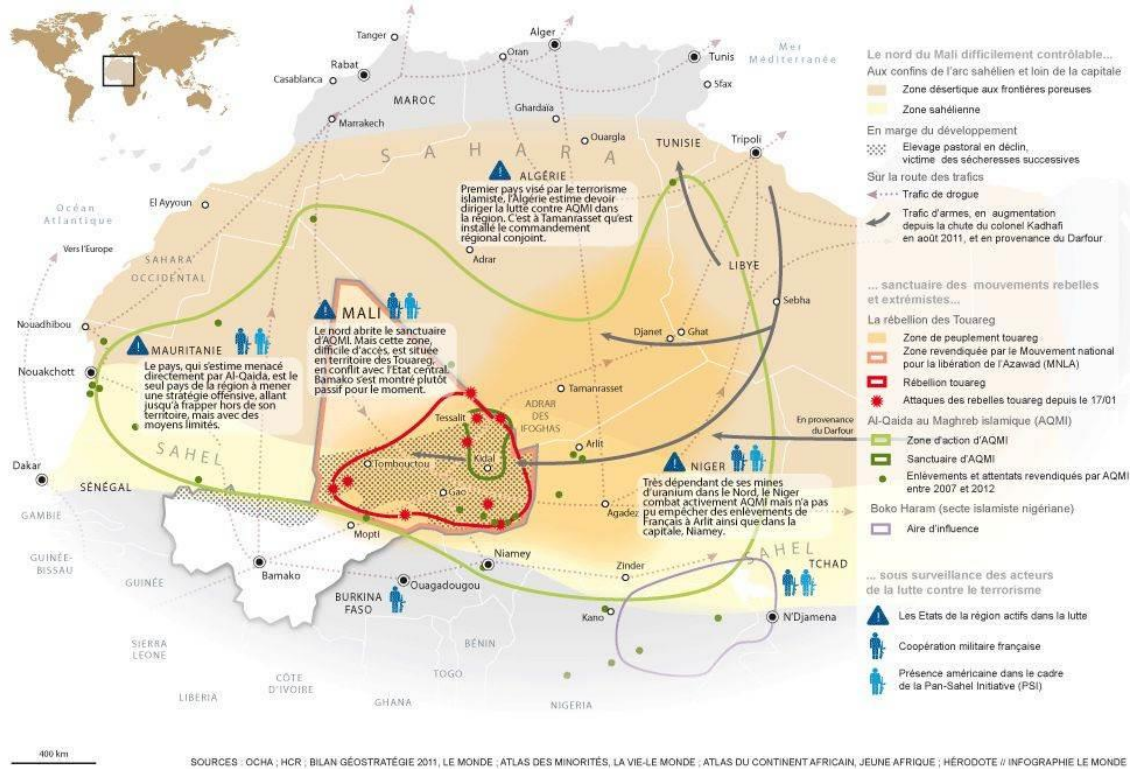
Jeremy Keenan, *The Dying Sahara, US Imperialism and Terror in Africa* (New York: Pluto Press, 2013), p. 310.

\* يؤكّد الكثير من الباحثين، أمثال جليل لوناس Djallil Lounnas، وميشال غالي Michel Galy، وفرنسواز جاز Françoise Gèze، وجيريمي كينان Jeremy Keenan، أنّ القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) من صنع جزائري محض، معتبرين أن الجزائر قامت بالتخلص من بقايا الجماعات الإسلامية داخل ترابها وتوظيفها من قبل جهاز المخابرات (DRS) في الساحل للبروز كفاعل أساسي في مكافحة الإرهاب بعد أحداث 09/11 إلى جانب كون الجزائر راعية للمفاوضات ووسيطاً هاماً أثناء النزاعات. ويرجع الباحثون هذا الطرح إلى الاختلافات العميقة بين الأيديولوجية الجهادية للقاعدة المركزية وأكمي (AQMI) واختلاف أسلوب العمل، فأحمد زرياب المشهور بأبو البراء (مفتي أكمي ورقم اثنان في هرمية تنظيمها) فرض عدم مشروعية الهجوم على المدنيين ورفض الهجمات الانتحارية المستعملة من قبل القاعدة. إلا أن موت أحمد زرياب في 2007

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

الإسلامي المتطرف في المنطقة الساحلية الصحراوية يمثل تهديداً جسيماً لدول المنطقة في ظل فشل الدول في السيطرة على إقليمها.<sup>1</sup>

### خريطة رقم (09): مناطق توجد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي



ذلك أن قوة الجهاديين تزداد كلما ضعفت قوة الدول، وتصاعد الإسلام الراديكالي وانتشاره على نطاق واسع في أفريقيا الغربية راجع إلى صعوبات اقتصادية واجتماعية متجذرة، وما أضيف إليها سوء التسيير

غير من توجه أمني التي تأثرت بالعائدين من العراق وأفغانستان والمتبعين لأيديولوجية القاعدة المركزية، ما نتج عنه العديد من الهجمات الانتحارية في الساحل وخارجه؛ ينظر:

Lounnas Djallil, « AQMI, filiale d'Al-Qaïda ou organisation algérienne ? » *Maghreb-Machrek*, n°. 208 (Juillet 2011), pp. 37-57.

<sup>1</sup> François Gèze, Salima Mellah, « Al Qaïda au Maghreb Islamique ou la très étrange histoire du GSPC algérien, » *Algeria-Watch*, 22 Septembre 2007, disponible sur :[http://algeria-watch.org/pdf/pdf\\_fr/gspc\\_etrange\\_histoire.pdf](http://algeria-watch.org/pdf/pdf_fr/gspc_etrange_histoire.pdf) (25 Novembre 2014)

والحكم<sup>1</sup> الأمر الذي جعل مجال تحرك القاعدة يمتد إلى آلاف الكيلومترات من الجنوب الشرقي الجزائري إلى جنوبه الغربي وصولاً إلى شمال النيجر، ومالي، وشرق موريتانيا كما توضحه الخريطة رقم (09) أعلاه. إلا أن منطقة تواجدتها محددة تقريباً بين تيمترين في أدرار ايفوغاس، كيدال وتاسيلت.

إلا أن القاعدة في المغرب الإسلامي والجماعة لأجل التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (MUAO) يعدان فاعلان خارجيين عن مالي، أو ما عرف في التقرير الوطني للتنمية الإنسانية في مالي بمعتدين أجنبيين "Agresseurs extérieurs"<sup>2</sup>. على خلاف جماعة أنصار الدين التي تولدت عن تمرد الطوارق بمطالب دينية. فال (MUJAO) أنشأت في ديسمبر 2011، وتكونت من موريتانيين ومغاربة ماليين بهدف "الجهاد" في غرب أفريقيا، إلا أن تحركاتها الأساسية كانت في الصحراء الموريتانية والمالية لأجل ضمان التمركز الاستخباراتي المغربي في المنطقة الساحلية الصحراوية<sup>3</sup>. أما عن نشاطاتها فقد كانت إجرامية ربحية أكثر منها إرهابية، تعتمد على البرابيش في تمبكتو الذين أسسوا الجبهة الوطنية لتحرير الأزداد (FNLA) في أبريل 2012، والتي تحولت في لاحقاً إلى الحركة العربية للأزداد (MAA)، ذلك أن ال (MUJAO) لعب دوراً أساسياً في تأجيج النزاع المالي منذ انفجاره<sup>4</sup> من خلال السيطرة على غاو وتمبكتو.

بالمقابل، دعم أنصار الدين (\*) تواجدهم ونشاطهم في مالي ابتداءً من مارس 2012 في منطقة كيدال. وعلى الرغم من مقاتلتهم إلى جانب قوات ال MNLA لطرد القوات الموالية للحكومة المالية، فهدهم

<sup>1</sup> Michel Goya, « La guerre de trois mois : l'intervention française au Mali en perspectives,» *Politique étrangère*, no. 02 (été 2013), p. 157-168.

<sup>2</sup> République du Mali, Rapport National sur le Développement, *op. cit.*, p. 120.

<sup>3</sup> Tarek Hafid, « Un Haut Reponsable Sahraoui révèle : Des responsables du MUJAO et d'Ançar Dine sont au Maroc », *Le soir d'Algérie*, no. 6837, 5. 6 avril 2013, p. 5.

<sup>4</sup> Grégory Giraud, « 50 ans de tensions dans la zone Sahélo-saharienne », dans : Michel Galy (dir), *op. cit.*, pp. 50-54.

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

لم يكن الانفصال عن الجنوب، بل نشر الشريعة الإسلامية في كل التراب المالي. الأمر الذي يؤكد أنه أخذ مدينة دوننتزا في 1 سبتمبر 2012 بتمويل ممكن من القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، التي تفضل ترك الطوارق ينشطون على الإقليم الطوارقي والاهتمام فقط بالجهاد في شمال أفريقيا.

### خريطة رقم (10): عمليات الجماعة الإرهابية في مالي منذ 2012



المصدر: [http://commons.wikimedia.org/wiki/File:Northern\\_Mali\\_conflict.svg](http://commons.wikimedia.org/wiki/File:Northern_Mali_conflict.svg)

وقد نتج عن الخلاف المذهبي بين أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير الأزداد (MNLA)، طرد المتمردين الطوارق من المراكز العمرانية للأزداد في كيدال. ذلك أن أنصار الدين يملكون إمكانيات واسعة لتغذية، تجهيز وتمويل مقاتليهم. كما أنهم لا يجدون أي صعوبة في تجنيد المقاتلين من بين صفوف الجماعات الأخرى. إلا أن التجنيد بهذا الشكل يدعو إلى إعادة النظر في أسسه، فالبعد المادي (المأكل

والمشرب) لم يضمن الوفاء والانتماء إذا ما تعلق الأمر بأبيدولوجيات متعارضة. فالمذهب الإسلامي الذي يعمل أنصار الدين على فرضه يختلف عن الممارسات الدينية المعهودة من قبل سكان المنطقة، سواء كانوا طوارق أو لا.<sup>1</sup> فبعض سكان المنطقة كان لهم مواقف معارضة لتوجه أنصار الدين فيما يخص الشريعة، ورفضهم لتدمير الأضرحة المقدسة في تمبكتو، كما نددوا بإعدام متهمين بالزنا.<sup>(\*)</sup>

إنّ التلقين الديني المكثّف في بعض مناطق الجنوب والعقيدة الجهادية المتطرّفة المكرّسة في بعض المساجد واللقاءات الدينية حفزت انضمام شباب اليأس إلى تنظيمات إرهابية باسم الدين والعقيدة. ففي الواقع لم يرافق الإسلام في مالي بتضامن داخلي، فإن كان كل الماليين يرتبطون بالمذهب السني، فعدد المذاهب الأخرى تتعايش<sup>(\*\*)</sup>. ويحاول السلفيون الذين يتبعون مذهب إسلامي متشدّد ومتّجه نحو العمل والسياسي

<sup>1</sup> Adib Bencherif Benjamin, « Ansar Dine, combien de divisions? », 05 Février 2013, disponible sur : <http://www.slate.fr/tribune/67971/ansar-dine> (12 mars 2015)

« Destruction des musulées de Tombouctou : un 'crime de guerre' selon la CPI », *Le Monde*, 01 Juillet 2012, disponible sur : [http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/07/01/la-destruction-des-remparts-protecteurs-de-tombouctou\\_1727539\\_3212.html](http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/07/01/la-destruction-des-remparts-protecteurs-de-tombouctou_1727539_3212.html) (17 octobre 2012)

/07 /01/la-destruction-des-remparts-protecteurs-de-tombouctou\_1727539\_3212.html (17 octobre 2012)

\* تمّ التنكر لإياد أق غالي من قبل الزعيم التقليدي لكال أداغ "إينتلاه أق أثار" Intallah Ag Ataher في رسالة عامة بعدما تمّ التنكر له من قبل السلطة التقليدية العليا "كونتا"، الجماعة العربية المرموقة في شمال مالي. وتدل هذه المواقف على الرفض الشعبي لتطرف إياد أق غالي في المجتمع الطوارقي. أما فيما يخص تدمير الأضرحة الصوفية المقدسة في تمبكتو في 30 يونيو 2012 المصاحبة بتطبيق عقوبات جسدية (بما في ذلك الرجم مثلما حدث في أقلهوك Aguelhok في 29 يوليو 2012) فإنها رفضت رسمياً وشعبياً وصوحت باحتجاجات مدينة لها في غاو، وحركات للدفاع الذاتي (سونغاي: الغندا ايسو لقمع المتمردين الطوارق) (عرب: لواء اليقضة أنشأ في 11 يوليو 2012 لحماية المباني الدينية في تمبكتو).

\*\* تأثير الصوفية (الجماعة القاديرية والتيجانية) والتي تنادي بإسلام سلمي قائم على الوساطة والتأمل. كما أن آثار التوحيد ما زالت موجودة في ممارسات المليكسي والسونقاي والدونقا. البمبرا والبول يتميزون باعتدالهم. الديولا، والمغاربة العرب والبرابيش من المذهب المالكي يؤمنون بإسلام تقليدي ومحافظ. التوكولور (الذين أسسوا امبراطورية الحاج عمر في القرن 19 ميلادي) وعرب الكونتا يعملون على فرض الإسلام عن طريق القوة ويتميزون بتشددهم. أما الطوارق فينقسمون إلى العديد من المجموعات كل منها تنتمي إلى أحد التيارات سابقة الذكر. يضاف إلى ذلك الاختلافات داخل الإسلام الصوفي بين ما هو متشعب بنزعة توحيدية ريفية أمية وما هو متشعب بنزعة عمرانية حضارية موجهة من قبل متقني اللغة العربية الذين درسوا في الخارج: (النيجر، نيجيريا، السودان، العربية السعودية) وتحصلوا على تعاليم دينية وهابية صارمة، ظهرت في دور محمد

والنشاط الجهادي. متبعي هذا المذهب يزعمون إتباعهم الحرفي لتاريخ الرسول عليه الصلاة والسلام، كما يؤكدون أن السلطة تتخذ بالقوة والأسلحة وأن قانون الله يجب أن يطبق عبر "الحرب المقدسة" Guerre Sainte.<sup>1</sup> بالتالي فإنهم يرون في إعادة بناء دولة دينية وإرجاع الوحدة الأصلية داخل المجتمع المسلم حتمية تاريخية. وقد لجأ الشباب والكهول إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة لتعويض فشلهم الاجتماعي والاقتصادي، وإعلان ولاءهم تبعاً لذلك للتنظيمات التي تخدم مصالحهم وتضمن أمنهم واستقرارهم في ظل غياب الدولة واقصاءها للعديد منهم في مناطق وجودها.

وقد وجدت هذه التنظيمات الإرهابية في الدين تبريراً لنشاطاتها الاجرامية وتعاونها مع شبكات الجريمة المنظمة، بعدما تحولت الصحراء إلى فضاء عبور الكوكابين والمخدرات من أمريكا اللاتينية، وتحولت المنظمات الإرهابية إلى مركز لتحصيل الضرائب على المخدرات العابرة على مناطق سيطرتها. كما تمكنت هذه المنظمات من تمويل عملياتها بفضل اختطاف السواح الأجانب في الساحل والصحراء<sup>2</sup>، إذ أخرجت عملية اختطاف 32 سائح أوروبي في الجنوب الجزائري (ولاية ايليزي) من قبل الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) في 2003 عن بداية سلسلة من الاختطاف المنظم والمربح، حيث قدرت موارد أكمي (AQMI) بنسبة تسعين بالمئة من الفديات المدفوعة مقابل الرهائن الأوروبيين، أي ما يقارب المئة مليون

---

ديكو رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في الغاء اصلاح قانون الاسرة بين 2009 و 2010 لاعتباره إياه مخالفاً لأحكام الشريعة. حيث إشتهر ديكو بخطبه حول التغريب في مالي، ومحاربة قوانين المساواة بين الرجال والنساء في مسائل الميراث وإدارة المنزل. وهو اليوم الوسيط الأساسي مع متطرفي أنصار الدين.

<sup>1</sup> Jacob Zenn, Atta Barkindo, Nocholas A. Heras, "The Ideological Evolution of Boko Haram in Nigeria, Merging Local Salafism and International Jihadism," *The RUSI Journal*, vol. 158, no. 4 (2013), pp. 46-53.

<sup>2</sup> Union Africaine, *Rapport du Président de la Commission sur les Mesures de Renforcement de la Coopération dans la Prévention et la Lutte contre le Terrorisme* (Addis Abeba : Conseil de Paix et Sécurité, 22 Novembre 2010), p. 2.

ولعل تحالف التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة تأكّد وفقاً لديناميكيتين، الأولى داخلية راجعة إلى غياب الدولة؛ أمّا الثانية فخارجية تعود إلى التسعينيات في الجزائر وانتقال الإرهاب في الجزائر إلى الدول المجاورة بعد تضيق الخناق عليه داخلياً. وقد تجلّت العلاقة بين الظاهرتين أكثر مع نهاية سنة 2008 وبداية سنة 2009، حيث تمّ اختطاف دبلوماسيين كنديين، ثم أربع سواح أوروبيين في النيجر واحتجازهم في شمال مالي، بالتعاون مع السّكان المحليين: الطوارق والمغاربة المقربون من القاعدة في بلاد المغرب الإسلاميّ، وکلونالات ماليون، وقادة ميليشيات الغاندايسو "ولد ميدو" و"ولد بو"، وكذلك وزير الداخلية النيجيري.<sup>2</sup> وفي نفس الوقت، قام تجار المخدرات والميليشيات المحليّة بتوسيع مجال نشاطهم فيما عرف لاحقاً بقضية "خطوط الكوكايين" (\*) Air Cocaine في نوفمبر 2009. فلا شك في وجود روابط بين مختلف أنماط الإجرام سواء كان إرهابياً أو منظماً ذو طابعٍ ربحي. ولعل أوجه الشبه بين الإرهاب والجريمة المنظمة تظهر في كونهما عابرين للحدود، ويعتمدان على القوة المادية والعنف والترويع، وتمائل عمليات تنفيذ الأهداف والعمليات.<sup>3</sup> أكثر من هذا يرتبط الإرهاب بالجرائم المنظمة من حيث التمويل فالجماعات الإرهابية تتحالف مع شبكات الجريمة المنظمة للحصول على مصادر تمويل لعملياتهم، وإن كان الدافع

<sup>1</sup> Zine Cherfaoui, « Derrière AQMI se cache un projet de reconnolisation de l'Afrique », *El Watan*, n° 6071, 12 janvier 2010, p. 5.

<sup>2</sup> Galy, *op. cit.*, p. 42.

<sup>3</sup> تتمثل هذه القضية في حمولة قدرها 10 أطنان كوكايين قادمة من أمريكا اللاتينية باتجاه تاركينت Tarkint شمال غاو على متن طائرة بوينغ 727-200، تمّ حرقها بعد إبطال الحمولة لمنطقة سينكريباكا SinKrébaka؛ ينظر: Andrew Lebovich, "Mali's Bad Trip, Field notes from the West African drug trade," *Foreign Policy*, <http://foreignpolicy.com/2013/03/15/malis-bad-trip/> (June 25<sup>th</sup>, 2014)

<sup>3</sup> أحمد جلال عزّ الدين، *الإرهاب والعنف السياسي* (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، 1998)، ص. 89.

مختلفاً؛ فالجماعات الإرهابية تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية فورية، بينما تقوم بتنظيمات الجريمة المنظمة على الربح بغض النظر عن الوسيلة.<sup>1</sup>

كما يظهر ارتباط الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل عموماً في استعمال أكمي (AQMI) لتهريب السيارات والسجائر كغطاء يمكنها من اختراق المنطقة؛ فمختار بن مختار عرف بإسم "السيد مالبورو" Mister Marlboro. وقد استغلت الجماعات الإرهابية في ذلك البعد الاجتماعي والاقتصادي، من خلال توزيع الأدوية والأغذية ومساعدات المحتاجين، للتجنيد الشباب وتعبئة السكان المحليين الفقراء والمضطهدين من قبل حكوماتهم<sup>2</sup>. خاصة وأن "أمدو توماني توريه" مكن شبكات الجريمة المنظمة من الانتشار في مالي، ومنه تمكين أكمي من الحصول على مواقع ونشاطات على الإقليمي المالي.

أما بالنسبة لتجارة السلاح فقد قدرت بواحد وثمانين ألف (81.000) قطعة في الساحل من نوع كلاشينكوف، أم 16 (M 16)، وبيريتا آر 70 (Beretta AR-70) التي استعملت في الحرب الأهلية اللبنانية والنزاع التشادي ثم تم إيجادها في المناطق الحدودية للجزائر، وموريتانيا، ومالي، والنيجر.<sup>3</sup> والتي زادت من حدة النزاع المالي مع تسهيل إمكانية الطّوارق في حلّ مشاكلهم بشكل مسلح بدل اللجوء إلى الحل السياسي-التفاوضي. خاصة في ظل ارتباط التنظيمات الإرهابية بشبكات الإتجار بالمخدرات المتطورة في شمال مالي. فحسب تقرير معهد الدراسات التتموية البريطاني، لا يمكن الاتجار بالمخدرات دون تزكية زعماء

<sup>1</sup> إمام حسانين عطا الله، *الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة* (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2004)، ص. 114.

<sup>2</sup> Sonia Rolley, « L'entreprise AQMI, » 10 Décembre 2010, disponible sur :

<http://www.slate.fr/story/31331/aqmi-entreprise> (20 mai 2012)

<sup>3</sup> Françoise Gèze et Salima Mellah, « Al-Qaida au Maghreb, ou la très étrange histoire du GSPC Algérien », *Algérie-Watch*, 22 Septembre 2007, pp. 1-65, disponible sur : [http://www.algeria-watch.org/pdf/pdf\\_fr/gspc\\_etrange\\_histoire.pdf](http://www.algeria-watch.org/pdf/pdf_fr/gspc_etrange_histoire.pdf) (27 Décembre 2014)



## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

---

القبائل (\*)، الذين تخصص كل منهم في تجارة معينة وعرفت كل قبلية أو منطقة حسب تخصصها في هذه التجارة أو تلك. كما أكد التقرير أن قادة شبكات الجريمة المنظمة يتواجدون غالباً في باماكو، في حين أنهم يلجؤون إلى قادة المناطق الشمالية لنقل البضائع وتوزيعها نظراً لمعرفتهم الجيدة بالصحراء. وقد وضح التقرير "التواطؤ الإيجابي" للقادة السياسيين والإداريين وبعض أعضاء مجتمع الكونتا والعرب في عمليات التهريب والإتجار بالمخدرات والأسلحة.<sup>1</sup>

---

\* حسب الوكالة الأمريكية لمحاربة المخدرات يوجد اتصالات بين كارتل في أمريكا مع جماعات المتاجرة بالمخدرات في كل في أفريقيا جنوب الصحراء، ومنها زعماء القبائل المالية الكبرى، ليتم تصدير المخدرات للدول الأوروبية.

<sup>1</sup> Kalilou Sidibé, "Security Management in Northern Mali : Criminal Networks and Conflict Resolution Mechanisms," *Research Report*, no. 77 (Brighton: IDS, 2012), p. 25.

### المبحث الثالث:

## انعكاسات النزاع المالي على الوضع الإقليمي والدولي

أوضح "رودولفو ستافنهاغن" Rodolfo Stavenhagen أن النزاعات الاجتماعية والتي لها صبغة إثنية تتحول في كثير من الأحوال إلى نزاعات إقليمية وفي حالات أقل إلى نزاعات تمس الجماعة الدولية. فعلى المستوى النظري للنزاعات الداخلية المسلحة أثر ما في الوضع الإقليمي والدولي، راجع إلى ارتباط التحولات الاجتماعية الداخلية على المجتمعات المجاورة والمتقاربة اثنياً، أو أيديولوجياً، أو سياسياً.<sup>1</sup> وهذا التوجه السوسيو-سياسي أدى بالباحثين إلى الحديث عن النزاع المدوّل الذي يطرح إشكاليةً من جانب القانون الدولي الإنساني وكذا من جانب الترابط الأمني الإقليمي والدولي في عصر العولمة.

وقد أدت التمردات التي قام بها الطوارق منذ الاستقلال، ثم الهجمات التي قامت بها الجماعات الإسلامية في شمال مالي إلى تهديد البناء الوطني المالي بسبب المطالب الانفصالية والاستئصالية المقدمة من قبل المتمردين -على اختلاف توجهاتهم- في كل مرة. وأدت هذه المطالب إلى تفاقم أزمة الثقة والولاء في مالي، حد الوصول إلى تصنيفها سنة 2012 من بين الدول الست الفاشلة في العالم.<sup>2</sup> إذ فشلت الحكومات المالية المتعاقبة في تدعيم الديمقراطية بشكل نهائي. كما فشلت في التعامل مع الأزمات الداخلية المتفرقة، وهو ما أدى إلى تصاعدها وتحولها إلى أزمة حادة تهدد البناء الوطني والوحدة الترابية المالية.

<sup>1</sup> Rodolfo Stavenhagen, "Ethnic Conflicts and their Impact on International Society," *International Social Science Journal*, vol. 50, no. 157 (September 1998), pp. 433-445.

<sup>2</sup> صنفت مالي سنة 2013 في المرتبة 38 بمؤشر فشل يساوي 89.3 من 120، وفي سنة 2014 في المرتبة 36 بمؤشر 89.8 من 120، وهو ما يؤكد أن التمرد الذي شهدته مالي سنة 2012 أثر على ترتيبها في سلم الدول الفاشلة من جهة، وأنها تعرف تدبداً في التوضع على سلم الدول الفاشلة بسبب اللاإستقرار الأمني الذي تعيش على ضوئه؛ ينظر:

وتظهر التجليات الداخلية للنزاع المالي في انتهاك حقوق الانسان، والتعدي على الآثار وعلى الأضرحة في الشمال، وتدمير المدارس والمستشفيات<sup>1</sup>، بالإضافة إلى تعليق المساعدات الدولية المباشرة بسبب رفض كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للطغمة العسكرية التي سيطرت على الحكم بعد مارس 2012. حيث أنتج هذا الوضع الداخلي المستقل تداعيات إقليمية على مستوى دول الساحل أو ما تعرفه الجزائر بدول الميدان، وتداعيات أخرى على الساحة الدولية؛ مادية وبشرية.

### المطلب الأول: انعكاس النزاع في مالي على منطقة الساحل الأفريقي

لقد قُدم الساحل في كثير من الأحيان على أنه "منطقة رمادية" غير متحكم فيها، وغير قابلة للسيطرة من قبل الاعلام ورجال السياسة. والتي تحيل إلى إشكالية مراقبة الإقليم من جهة، وإشكالية فشل البناء الوطني وانتشار الأمراض السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في المنطقة الساحلية ككل من جهة أخرى (\*). وهو ما يجعل أغلب دولها تتجه نحو الانهيار الداخلي. وتخضع دراسة الوضع الأمني في المنطقة لمقاربة جيو-أمنية وإنسانية؛ لما للمنطق الجغرافي من أثر في طبيعة التهديدات، ومصادرها، وانتشارها، وللازمات الداخلية من انعكاس على الوضع الإنساني.<sup>2</sup>

لقد أضفى الانقلاب، الذي عرفته مالي في 22 مارس 2012، ارتباكاً وطنياً وإقليمياً في الساحل الأفريقي، إلى جانب إسقاط نظام أمادو توماني توريه. إذ أدى هذا الانقلاب، على المستوى الداخلي، إلى

<sup>1</sup> Amnesty International, *Mali Conclusions Préliminaires d'une Mission de Quatre Semaines* (Londres : Amnesty Internationale Publications 2013), pp. 15-23.

\* تتبنى الجزائر مقاربة ميدانية لتعريف الساحل الأفريقي، أو ما يعرف بدول الميدان، أي النيجر، مالي، موريتانيا، والتشاد، والجزائر. في حين أن منظمة الأمم المتحدة تتبنى مقاربة موسعة لتعريفه والتي تشمل دول جنوب الصحراء، أي موريتانيا، والسنغال، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، والتشاد، وبدرجة أقل جنوب السودان، والسودان، وغامبيا.

<sup>2</sup> Goya, *op. cit.*

وقف مسير انتقالي "ديمقراطي"، كان يفترض فيه انتقال السلطة من "أما دو توماني توريه" إلى رئيس جديد يعبر عن "الإرادة الشعبية". إلا أن التمرد في الشمال وانقلاب العسكر في الجنوب ساهما في إزاحة "المسحة" الديمقراطية عن السلطة المالية، وكشف فشلها في التعامل مع تعقد البناء الاجتماعي، والأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتردية.<sup>1</sup> ويتجلى الوضع الأمني في الساحل الأفريقي في المستويات التالية:

#### أ- مستوى بناء الدولة والأمن التعاوني:

أدى النزاع المالي، وقد يؤدي على المدى البعيد، إلى تحويل الاهتمام والجهود التي تبذلها دول الساحل عن الأولويات السياسية والاقتصادية الوطنية؛ وتحويل الموارد الوطنية لحماية أمن الدولة عن طريق شراء الأسلحة وزيادة عدد القوات المسلحة على حساب البعد التنموي والمجتمعي؛ وانتشار عدوى تطرف الجماعات الإرهابية ذات التوجه الديني وتوسيع نشاطها خارج الساحل الأفريقي، خاصة بالنسبة للسنغال<sup>(\*)</sup> حيث يُتَخَوَّفُ من احتمال تطرف بعض الزوايا المؤثرة<sup>2</sup>؛ وهو ما يؤدي في مرحلة لاحقة إلى توتر العلاقات بين الشمال والجنوب. ويفضي كل هذا إلى تعثر مسير تشكّل الدولة *State-formation* في بعض المناطق،

<sup>1</sup> Yidir Plantade, « Dans le Nord du Mali, les Touaregs du MNLA lancent un nouveau défi armé à l'Etat, » **Le Monde Afrique**, 25 Janvier 2012, disponible sur : [http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/01/25/dans-le-nord-du-mali-les-touareg-du-mnla-lancent-un-nouveau-defi-arme-a-l-etat\\_1634378\\_3212.html](http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/01/25/dans-le-nord-du-mali-les-touareg-du-mnla-lancent-un-nouveau-defi-arme-a-l-etat_1634378_3212.html) (15 Mai 2014)

<sup>2</sup> يرتبط مصير المستعمرات الفرنسية السابقة لأنها عرفت نفس أنماط الدولة المصطنعة من حيث الإرث الاستعماري المشترك، الذي ولد أنظمة فاسدة وفضاء جيوسياسية غير مسيطر عليها تسمح بازدهار تجارة المخدرات في ظلّ تعمق اللامساواة الاجتماعية واللجوء إلى توجهات الإسلامية الراديكالية. وهو ما أكده كل من "محمّد الهادي با" و"بيار أماتا مباي" متخوفين من إمكانية حدوث السيناريو المالي في السنغال، أين أصبح الشعب يشكك في شرعية النخب السياسية والدينية منذ أن فقد الإحساس بالحماية الاجتماعية والانتماء المشترك لنفس الفضاء السياسي.

<sup>2</sup> Mahamadou El Hady Ba, Pirre Amath Mbaye, **La crise malienne et ses leçons pour le Sénégal** (Sénégal : IPODE-Think thank, 2013), pp. 27-30, disponible sur : <https://app.box.com/s/wtvbww5vsiasi2dt5q9q> (24 Janvier 2015)

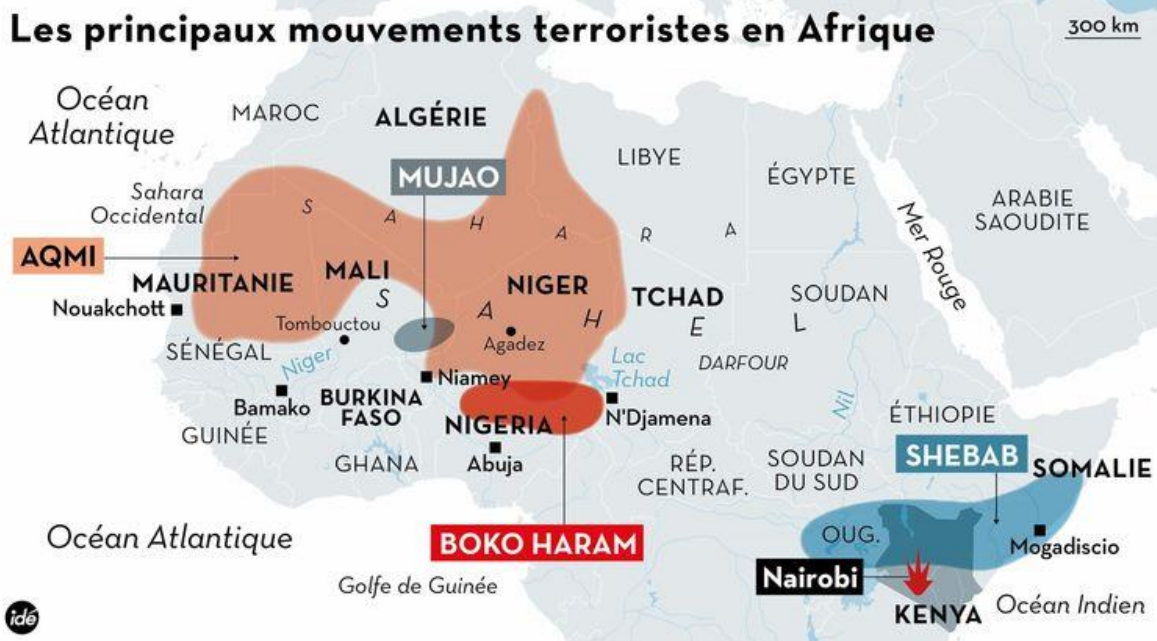
## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

ومسير بنائها *State-Building* في مناطق أخرى؛ إذ تعاني الدول الساحلية من جملة مشاكل، يمكن تلخيصها في المستويات التالية:

- سياسياً: ضعف الحكم الرشيد، وغياب التنسيق والاستمرارية والمراقبة في تصميم وتنفيذ السياسات العامة؛ وكذا ضعف اللامركزية والمشاركة السياسية، وارتفاع نسبة الولاء للجماعات الأولية الدينية والاثنية؛ يضاف إليها ضعف مستوى الاستثمار العمومي والخاص في عديد الدول.

- أما أمنياً، فتعاني من صراعات بين الجماعات المكونة لها، ووضعا لا أمنياً نتج عن نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل كما توضحه الخريطة رقم (11)؛ وانتشار الأسلحة الخفيفة بشكل كبير بعد الحرب في ليبيا وانفجار النزاع المالي.

خريطة رقم (11): الحركات الإرهابية الناشطة في أفريقيا.



المصدر: <http://www.liberation.fr/monde/2013/12/31/otage-le-pere-vandenbeusch->

libere\_969900

وتبيّن هذه الخريطة أن المئات من أعضاء الجماعة الإسلامية "بوكو حرام" لجأت إلى تشاد؛ ووجود الميليشيا الإسلامية "شباب" Shebab في الصومال إلى جانب الجيوش الكينية والاثيوبية، وهو ما يزيد من حدّة الخطر الإرهابي على السّاحل. كما أن ميل الحركة لأجل العدالة والمساواة بزعامة جبريل إبراهيم Gibril Ibrahim إلى حمل السّلاح في دارفور يجعل خطر الانفصال يحوم مرّة أخرى حول السّودان؛ أما في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى، يدعو "بابا لادي" Baba Laddé رئيس "الجبهة الشعبية للإصلاح" للإطاحة بالرئيس التشادي "ادريس ديبي ايتنو" Idriss Déby Itno. كما ينادي الى اتحاد موسع بين الطوارق والقاعدة في بلاد المغرب الإسلاميّ (AQMI) وصحراوي "جبهة البوليساريو" Front du Polisario.<sup>1</sup>

وقد كان ضعف التعاون الأمني الإقليمي عاملاً مفتاحياً في زعزعة المنطقة السّاحلية الصحراوية في العشرية الأخيرة. في حين زادت الجريمة المنظمة، والتطرف، وعبور الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود بسهولة من قوة الفواعل غير الدولتية في المنطقة؛ إذ فشلت سياسات الدول في وقفها. ومع تقاوم الوضع في مالي، تبنت دول غرب أفريقيا مقاربة لمواجهة النزاع تختلف عما تبنته الدول المحاذية لمالي، وعلى رأسها الجزائر. كما أن فهم الحكومات الغربية لتوتر الأوضاع في المنطقة كان خاضعاً لتعريفها الموسع للسّاحل في كونه يضمّ كل المنطقة السّاحلية الصحراوية. حيث يعتبر اللأمن في المنطقة بما في ذلك شبكات الجريمة المنظمة والتطرف ظواهر أكثر صحراوية من كونها ساحلية محضة. فبعض دول شمال أفريقيا المحاذية لمالي هي جزء متضرر، ومن ثمّ كان لا بد أن تكون طرفاً أساسياً في الحلّ، في إطار جديد للتعاون

<sup>1</sup> Mohamed Sangoulé Dagnogo, « L'afrique et le terrorisme, » 6 avril 2014, disponible sur : [http://www.kas.de/wf/doc/kas\\_38054-1522-3-30.pdf?140613153844](http://www.kas.de/wf/doc/kas_38054-1522-3-30.pdf?140613153844) (22 Décembre 2014)

الإقليمي. وحتى يكون ناجحاً يجب أن تبادر به دول المنطقة نفسها، وعلى الفواعل الخارجيين أن يكيّفوا سياساتهم حتى تجعل هذا الإطار ممكن الوجود.<sup>1</sup>

إنّ النزاع الحالي في شمال مالي متجدر في نطاقه الوطني والمحلي، وإنّ التطورات الإقليمية التي صاحبته هي مجرد مظاهر للأزمة السياسية في مالي. لكن السياق الإقليمي للأزمة في شمال مالي عانى من سوء فهم، أو على الأقل سوء تسمية، حيث نظروا إليه بكونه خاصية ساحلية (الساحل الذي يضم على الحافة الجنوبية للصحراء موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر والتشاد)، ويستثنى أطرافاً أساسيةً فيه، أهمها الجزائر. وأنّ تحليلاً دقيقاً لمكونات السياق الإقليمي للنزاع من شأنه أن يعرفه كنزاع يضم بعض دول شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء أي المنطقة الساحلية الصحراوية.

#### ب- مستوى الأمن الإنساني:

ألقي النزاع الماليّ الضوء على الوضع الإنساني في الساحل الأفريقي بأكمله، إذ أدى افلاس سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الساحل إلى اعتماد الأنظمة الحاكمة على السيطرة والعنف لأجل البقاء، فعدم الاهتمام الحكوميّ بالمشكلات الإنسانية أدى إلى تفاقمها. وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2014، فإنّ أكثر من أربعة وستين بالمئة من سكان الساحل أصبحوا يعيشون حالة فقر<sup>2</sup>، بينما كان يعيش تسعة وأربعون بالمئة بأقل من واحد وربع دولارٍ يومياً بين 2009 و2010.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> International Crisis Group, Mali : éviter l'escalade, *op. cit.*, p. 9.

<sup>2</sup> United Nations Organization, *Human Development Report 2014, Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience* (New York: UNDP, 2014), p. 223.

<sup>3</sup> Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest, *Rapport sur la situation de la pauvreté dans les pays de l'UEMOA* (Sénégal : BCEAO, 2012), p. 10.

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

يبين الجدول رقم (05): عدد الخاضعين لتهديد أمني أو إنساني في الساحل سنة 2011

الدولة	عدد الخاضعين إلى تهديد أمني أو انساني
بوركينافاسو	1.671.178
مالي	2.892.795
موريتانيا	700.000
النيجر	3.714.142
السنغال	210.000
التشاد	2.500.000
المجموع	11.688.115

وتشير هذا الأرقام إلى أثر النزاع المالي على تدهور الوضع الإنساني وانهيار المنظومة الغذائية، وتحويل المساعدات الدولية إلى مساعدات إنسانية هدفها تلافي آثار النزاعات الداخلية والتهديدات الإقليمية. إذ تعاني الدول الست المذكورة أعلاه من سوء التغذية وإمكانية حدوث أزمة مجاعة، نتيجة عدم انتظام سقوط الأمطار والجفاف، وفي ظل ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة وتسارع وتيرة النمو الديمغرافي وضغط الظروف البيئية على الوضع الاقتصادي والإنساني، مؤلدة بذلك الفقر والبطالة وغياب المساواة بين الأجناس وارتفاع نسبة الوفيات لدى الأطفال والشيوخ.<sup>1</sup>

إنّ ملايين الأشخاص مهددون بالمجاعة في الساحل، فالأزمة الغذائية تولد بشكل مباشر الأزمة

<sup>1</sup> Organisation des Nations Unies, Programme des Nations Unies pour le Développement, *Cadre d'Appui du PNUD à la Mise en Œuvre de la Stratégie Intégrée des Nations Unies pour le Sahel* (New York : Bureau Régional pour l'Afrique, 2013), p. 5.



الإنسانية وتزيد من حدتها حسب أسلوب التعامل المحلي والاقليمي والدولي معها. ففي سنة 2012، كان هناك 18 مليون شخص يعيشون تحت وطأة أزمة غذائية حادة. وكان هناك في سنة 2013، 11 مليون شخص من بينهم 1.4 مليون طفل.<sup>1</sup> وتراجع الأرقام بهذا الشكل يعود من جهة إلى النزوح خارج الساحل، ومن جهة أخرى إلى مبادرات الأمم المتحدة والدول الكبرى للتعامل مع الأزمة الغذائية في أفريقيا، تخوفاً من أثارها على السلم والأمن الدوليين وكذا على الهجرة غير الشرعية إلى شمال أفريقيا ومن ثم أوروبا.

وقد أدى هذا الوضع المتدهور إلى زيادة نسبة اللاجئين بعد الأزمة المالية، إذ شهدت الجزائر والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو قدوم 200 ألف لاجئ فارين مما حدث في شمال مالي. في حين تشير التقديرات المقدمة من قبل برنامج التغذية العالمي، في ظلّ السياق الحالي للجفاف والمجاعة، إلى أن 5 إلى 7 مليون ساحلي يحتاجون إلى المساعدة العاجلة.<sup>2</sup> وحسب تقرير الاتحاد الأوروبي\* فإن: 20.5 مليون شخص يعرفون حالة لا أمن غذائي، يحتاج من بينهم أربعة ملايين وثلاثمائة ألف لرعاية مستعجلة؛ ويعاني 5 ملايين طفل من سوء تغذية حادة في 2015؛ ويموت 570 ألف طفل كل عام بسبب العجز عن التغذية وأزمات التغذية المتلاحقة: 2005، 2008، 2010، 2012. كما أن هناك 2.8 مليون لاجئ، من النازحين

<sup>1</sup> André-Michel Essoungou, « Sahel ; une région, plusieurs crises », *Afrique Renouveau*, Décembre 2013, disponible sur : <http://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/d%C3%A9cembre-2013/sahel-une-r%C3%A9gion-plusieurs-crisis> (22 Janvier 2015)

<sup>2</sup> Philippe Leymarie, *op. cit.*, p. 9.

\* عمل الاتحاد الأوروبي على تقديم العديد من المساعدات لدول غرب أفريقيا، إذ قدّم سنة 2014 مساعدة إنسانية قدرها 202 مليون أورو مقسمة كالتالي: 82 مليون أورو رعاية غذائية، 71.6 مليون أورو مساعدة للمواد الغذائية على شكل تحويل للنقود والحصص الغذائية، وحوالي 23 مليون أورو جندت في مالي لدعم الرعاية الصحية وتنمية شبكات الأمن الاجتماعي ومحاولة إعادة التأهيل.

داخلياً والعائدين بعد اندلاع النزاع في مالي، حسب تقارير منظمة الأمم المتحدة.<sup>1</sup>

وتزداد شدة هذه التهديدات الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل كل يوم. إذ قامت امرأة بتفجير نفسها في وسط مدينة ديفا بالنيجر في 9 فيفري 2015، بعدما قامت جماعة بوكو حرام قبل أيام من ذلك بقصف مدينة "بوسو". لتقوم بعد ذلك بمهاجمة مقاطعة "بورنو" في شمال نيجيريا، فيفّر منها 15.000 نيجيري إلى التشاد، ثم 16.000 نحو الكاميرون. وقد سجلت الأمم المتحدة أن أكثر من ثلاثة ملايين ونصف شخص انتقلوا في الساحل هروباً من أزمة سواء كانت سياسية أو غذائية أو طبيعية. وهو ضعف الرقم الذي سجلّ سنة 2014، ألا وهو 1.6 مليون لاجئ في تسع دول، هي بوركينا فاسو، والكاميرون، والتشاد، وغامبيا، وماليزيا، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال<sup>2</sup>، كما هو مبين في الخريطة رقم (12) أدناه. حيث نتج عن المواجهة بين الجماعات المسلحة في شمال مالي هروب 57 ألف مالي في شهر ماي وحده، حسب تصريح "ويليام سبيندler" William Spindler المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين. إذ أكد أنّ "الوضع الأمني المتقلب أعاق ولازال يعيق قدرة العمّال الانسانيين في تقديم العون وضمان الحماية للنازحين واللاجئين الماليين".<sup>3</sup>

وقد تضاغت خطورة الأمن الإنساني في منطقة "مبيرا" على الحدود المالية الموريتانية، حيث يعيش 52.000 لاجئ مالي منذ في 2012 أوضاع إنسانية خطيرة. وأعرب "البرنامج الغذائي العالمي" (PAM) عن قلقه تجاه حالة هؤلاء اللاجئين في ظل عدم قدرته على تقديم الرعاية الضرورية لهم حتى نهاية سنة 2015 مع تناقص الموارد وتعرض العمّال الانسانيين للقتل، وفقاً لـ "جان سيفانتو" Janne Suvanto

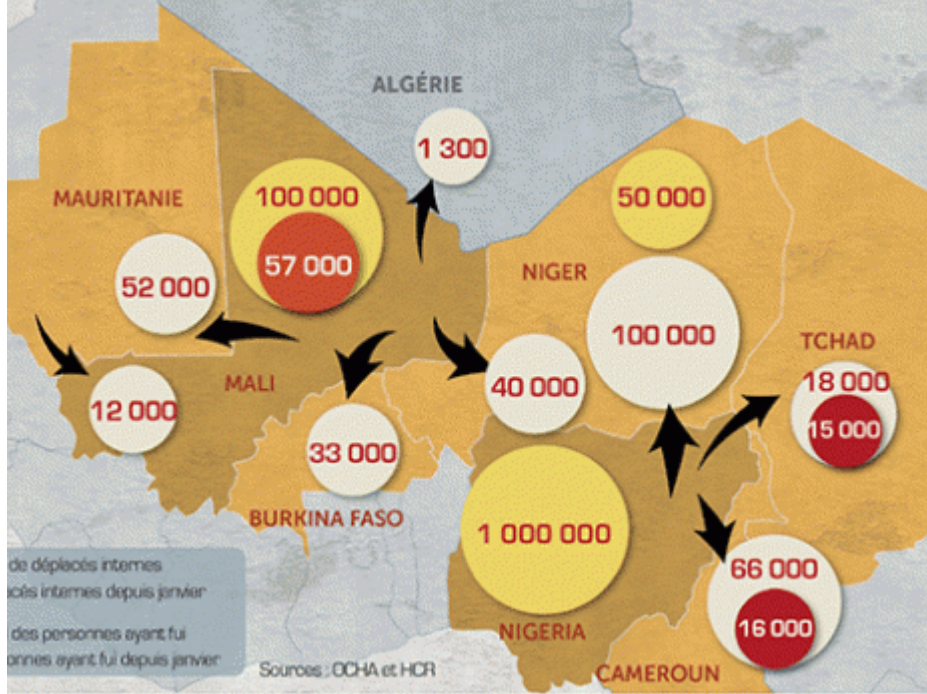
<sup>1</sup> Commission Européenne, *Sahel : Crise alimentaire & nutritionnelle* (Bruxelles : Fiches-info ECHO, mai 2015), pp. 1-3

<sup>2</sup> Laïla Beratto, « Sahel, plus de trois millions de personnes ont fui leur foyer », *El Watan Weekend*, n° 320, 5 juin 2015, p. 9.

<sup>3</sup> Brève, « Mali », *El Watan*, n° 7496 (31 Mai 2015), p. 13.

ممثلة البرنامج في موريتانيا.<sup>1</sup>

تبين الخريطة رقم (12) عدد اللاجئين والنازحين في مالي والساحل الأفريقي لسنة 2015



وتقوم دول الساحل حيال الوضع اللاإنساني فيه باتخاذ تدابير غير كافية في إطار التنظيمات الإقليمية التي تنتمي إليها. والتي تلخص طبقاً للخريطة رقم (13) أدناه في: اللجنة الدائمة لمكافحة الجفاف والتصحر في الساحل لسنة 1985 (CILSS) ومنظمة تنمية نهر السنغال (OMVS) لسنة 1973.<sup>2</sup> إلا أن أهمها على الإطلاق هي الاكواس (ECWAS) التي بادرت بوزع من الأمم المتحدة، وفرنسا إلى إيجاد حل إقليمي للنزاع في مالي بالتعاون مع التشاد.<sup>3</sup>

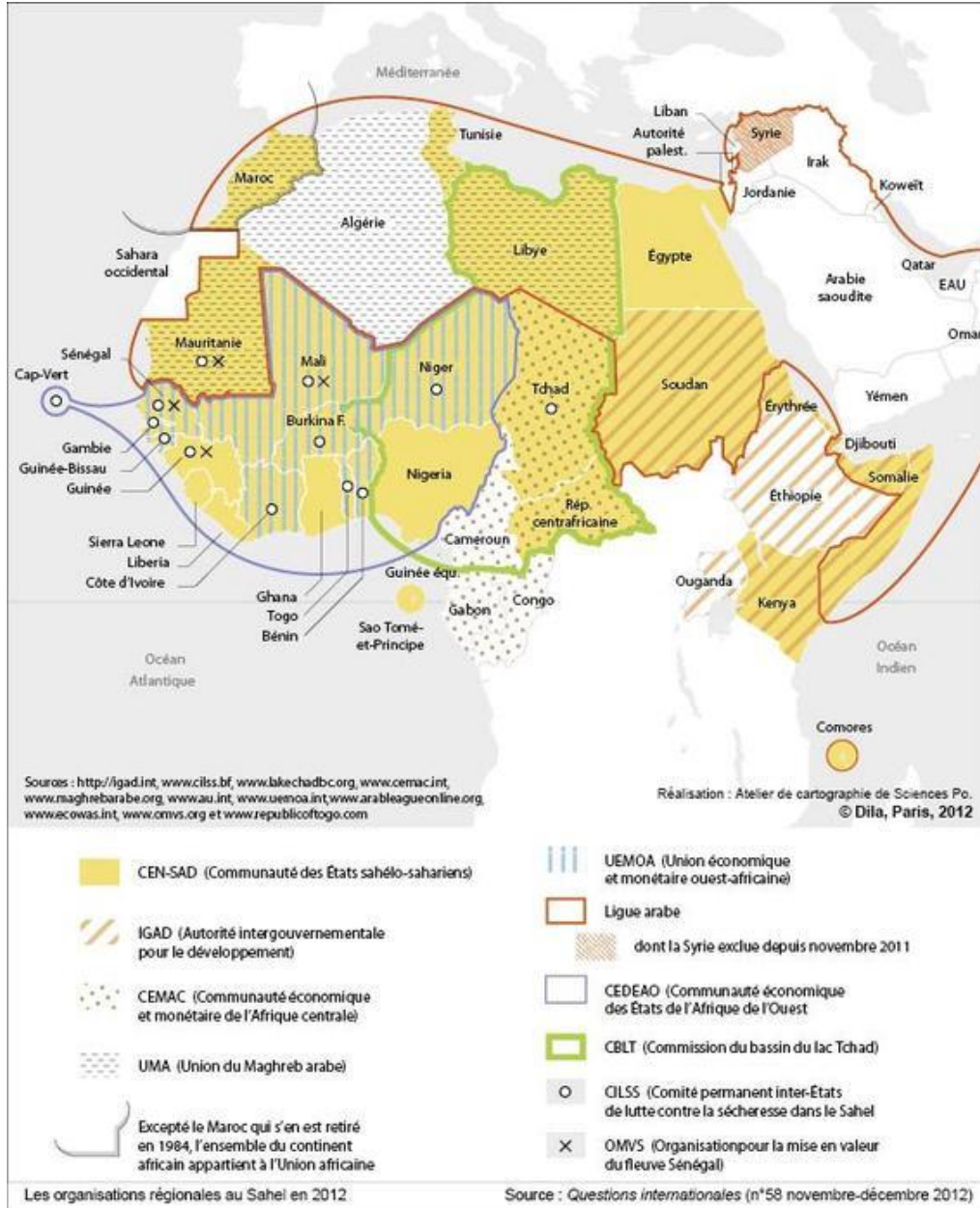
<sup>1</sup> Leila Beratto, *op.cit.*

<sup>2</sup> Yann Bedzigui, « Une coopération régionale en demi-teinte », *Questions Internationales*, n° 58 (Novembre-Décembre 2012), pp. 68-71.

<sup>3</sup> Gilbert Maoundonodji, « L'intervention tchadienne au Mali : Enjeux et limites d'une volonté de puissance régionale, » *Sciences Po*, Juillet 2013, disponible sur : <http://www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/dossiersduceri/lintervention-militaire-tchadienne-au-mali-enjeux-et-limites-dune-volonte-de-puissance-regio> (27 aout 2014)

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

تبين الخريطة رقم (13): المنظمات الإقليمية في الساحل الأفريقي والصحراء لسنة 2012



وانقسمت جهود الاكواس (ECWAS) لإيجاد حلّ للنزاع المالي إلى شقين؛ يتمثل الشق الأول في زيارة قادة ست دول لمالي وتعبيرهم عن موقف الاكواس بضرورة رجوع الوضع المالي إلى النظام الدستوري السابق، وتنازل الطغمة الانقلابية عن الحكم. وصاحب هذا الموقف حصار سياسي، ودبلوماسي، واقتصادي ضد مالي؛ تجسد في غلق الحدود وتجميد أصول مالي في البنك المركزي الاقليمي. أما الشق الثاني فيتمثل في التدخل في مالي لمجابهة الأخطار الأمنية والإنسانية الناتجة عن نشاط الجماعات الإرهابية وشبكات

الجريمة المنظمة، على غرار نشاط المتمردين الطوارق وسيطرتهم على عديد المدن الشماليّة، واقتربهم أكثر فأكثر من الجنوب.<sup>1</sup>

وقد جاءت المهمة الدوليّة تحت القيادة الأفريقية (MISMA)، بقيادة الإكواس (ECWAS)، لتقديم المساعدة لمالي حيال تمرد الطوارق ونشاط الجماعات الإسلاميّة الراديكالية. وكان هذا بغطاء من الشريعة الدوليّة طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2085 في 20 ديسمبر 2012 لمدة سنة بهدف إعادة تأهيل الجيش الماليّ، والسّماح للسلطة المالية بالسيطرة على شمال مالي مع حماية المدنيين في المناطق المضطربة أمنياً. حيث حددت ميزانية المهمة بـ 342 مليون يورو وبعوات أفريقية تصل إلى 7700 عسكريّ في 22 يناير 2013، من بينها 2075 جندي تشادي في قوات الفطيم (FATIM) انضمت رسمياً إلى المهمة الأفريقية في مارس 2013.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: انعكاس النزاع في مالي على الساحة الدوليّة ومساعي حلّه

تتم دراسة مدى انعكاس أيّ نزاع داخلي على الساحة الدوليّة خلال قياس أهمية منطقة النزاع والاهتمام الدولي بها وفقاً للمصالح الدوليّة التي يهددها النزاع، وكذلك نسبة تأثيره في الأمن والسلم الدوليين. فبعد أكثر من نصف قرن بعد التخلّص من الأنظمة الاستعماريّة الأوروبيّة، وأكثر من عشرين بعد تفكك الاتحاد السوفيّاتي ونهاية الحرب الباردة لازالت مشكلة استقرار المنظومة الدوليّة مطروحة بشدّة إلى حدّ ما. خاصة بالنسبة للمنظومة الإقليمية الأفريقية، حيث تعبّر الدول عن فشل النموذج المؤسّساتي والسياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي. وهو ما يخلق حالة من اللااستقرار واللامن تزيد من حدّتها الظروف الطبيعية

<sup>1</sup> International Crisis Group, *Mali : Eviter l'escalade*, n° 189 (Bruxelles: Rapport Afrique, 18 Juillet, 2012), pp. 23-25.

<sup>2</sup> Gilbert Maoundonodji, *op. cit.*

والمناخية في بعض المناطق الصحراوية القاسية من القارة.

### أ- مساعي الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن في مالي:

استدعى النزاع في مالي تدخل منظمة الأمم المتحدة، في إطار "المهمة متعددة الأبعاد للأمم المتحدة لاستقرار مالي" المينوسما (MINUSMA)، لا لمنع التجاوزات الأمنية والإنسانية للنظام المالي ضد المدنيين، بل لدعم النظام المالي الذي فشل في حماية المواطنين والأجانب من ضربات الجماعات الإرهابية والشبكات الاجرامية. وي طرح انعكاس النزاع المالي على الساحة الدولية إشكالية التدخل أو عدم التدخل (\*) في النزاعات الداخلية المسلحة. ففي الفترة الممتدة بين 1945 و1989، تدخلت الأمم المتحدة خمس عشرة مرة لحفظ السلم وتقديم العون الانساني. إلا أن بداية التسعينيات سجّلت مرحلة جديدة بالنسبة للدور الأممي في حفظ السلم والأمن الدوليين؛ حيث شهد العالم ثمانية وستين تدخلاً من بينها ثلاثة وعشرون في أفريقيا.<sup>1</sup> وقد تمحور دور المينوسما (MINUSMA) في مالي حول مهمتين: أولاً حماية الشعب من الجهاديين في إطار بناء السلام *Peace-Building*، وثانياً: مساعدة السلطات المالية "الشرعية" في استعادة سلطتها وسيطرتها على كافة الإقليم المالي في إطار بناء الدولة *State-Building*.

\* تطرح مسألة التدخل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إشكالاً قانونياً مستعصياً بين الجناح التقليدي في هيئة الأمم المتحدة (الذي تنتمي إليه الجزائر) والذي يخضع الأصل لضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، طبقاً لما هو محدد في الفصل السادس من الميثاق، وبين الجناح التدخلّي تحت مبرر حقوق الإنسان، أو السلم والأمن الدوليين طبقاً للفصل السابع من الميثاق؛ ينتظر:

Douglas T. Stuart, « Droit de l'Homme : Concilier le principe de non-intervention et les droits de l'Homme, » *Chronique-Nations Unies* (En ligne), 2000, disponible sur : <http://www.un.org/french/pubs/chronique/2001/numero2/0201p32.html> (27 Aout 2014)

<sup>1</sup> Georges-Marie Chenu, « Le Mali entre l'ONU et l'Europe, » *Commentaire*, n° 143 (Mars 2013), pp. 509-514.

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

يبين الجدول رقم (06): قرارات مجلس الأمن حول النزاع في مالي بين 2012 و2014 من تكييف الباحثة

المهمة	القرار
التأكيد على الوحدة الترابية لمالي ودعم جهود (ECWAS) والاتحاد الأفريقي (UA)	القرار 2056، 5 يوليو 2012
دعم مجلس الأمن لمجهودات الاتحاد الأفريقي (UA) وقوات عسكرية دولية من قبل الـ (ECWAS)	القرار 2071، 12 أكتوبر 2012
سماح مجلس الأمن للاتحاد الأفريقي بالتدخل تحت غطاء المهمة الدولية لدعم مالي "الميسما" (MISMA)	القرار 2085، 20 ديسمبر 2012
تفويض مجلس الأمن بإنشاء المينوسما Minusma تعويضاً للميسما، وتسريح "سيرفال" بتقديم دعمها.	القرار 2100، 25 أبريل 2013
تمديد مجلس الأمن لمدة عمل "المينوسما" إلى غاية 30 جوان 2015.	القرار 2164، 26 يونيو 2014

وقد استمدت العمليات التدخلية في مالي شرعيتها من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، الذي يسمح باستعمال كل الوسائل الضرورية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. حيث وظفت المينوسما 12.640 جندياً، و 11.200 قبة زرقاء، و 1400 دركي، من بينهم 6300 قبة زرقاء تابعة للميسما، وقوات حفظ السلام للبلدان أفريقية المكونة من الإكواس (ECWAS) والاتحاد الأفريقي سنة 2012 قبل انطلاق عملية "سيرفال" Serval (\*) في يناير 2013.<sup>1</sup>

واعتبرت الأمم المتحدة أن إعادة بناء مالي تمرّ بعودة الإدارة اللامركزية في المناطق المصادرة من

\* هي عملية عسكرية أطلقت في يناير 2013، من قبل الجيش الفرنسي، هدفها التدخل عسكرياً في مالي لدعم القوات النظامية وصدّ هجمات الجماعات الإسلامية المسلحة والتنظيمات الإرهابية المسيطرة على شمال مالي. توقفت هذه العمليات في منتصف 2014 ليتم تعويضها البرخان "Barkhane". استهدفت هذه المهمة بالتحديد أنصار الدين، جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

<sup>1</sup> Loc. cit.

## الفصل الثاني: النزاع في مالي: مصادره، ومظاهره، وانعكاساته

قبل المتطرفين، والاهتمام بمشكلة اللاجئين، وتنظيم انتخابات رئاسية، وتحسين الخدمة العمومية بعد التوصل إلى اتفاق مع الطوارق في تمبكتو، وغاو، وكيدال. إلا أن التوجه الأممي لم يكن كافياً لاستعادة السلام في مالي وضمان استقرار الدولة وأمن الشعب، خاصة وأن الأزمة التي تعيشها مالي تتجاوز النزاع المسلح بين السلطة الرسمية والمتمردين والجهاديين، إلى أزمة غذائية وإنسانية بفعل الفقر والتصحّر.

كما يظهر أن موقف منظمة الأمم المتحدة في مالي بعد التدخل الفرنسي فيها، أصبح مؤسساً على استراتيجية تنموية في المنطقة الساحلية الصحراوية بأكملها. وهذا بالاعتماد على اليونسكو (UNESCO)، ومجلس حقوق الانسان، والبرنامج الغذائي العالمي (PAM)، ولجنة مكافحة الإرهاب التي تعمل على تكريس قرار مجلس الأمن رقم 1624 المؤرخ في 14 سبتمبر 2005، والهادف إلى منع نشاطات الجماعات الإرهابية المنتجة للراديكالية وعدم التسامح.<sup>1</sup>

### ب-التدخل الفرنسي (\*) في مالي وصراع المصالح في الساحل الأفريقي: (\*\*)

لقد كانت أولى الأسئلة التي طرحت بعد الإعلان عن التدخل الفرنسي في مالي حول مدى شرعية هذا التدخل والأهداف الحقيقية له. إذ لم ينص القرار الأممي 2085 على إمكانية تدخل فرنسي في مالي،

<sup>1</sup> Alexandra Novosseloff, « Le dossier Sahel aux Nations Unies », *Questions Internationales*, n° 58 (Novembre-Décembre 2012), pp. 80-82.

\* بعد الحروب الاستعمارية بين 1950 و1960، والتدخل المباشر للقوى الكبرى في مناطق نفوذها التقليدية خلال الحرب الباردة، ووجود الجنوب في محور تصادم بالوكالة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، شهد العالم تحولاً في التدخل الغربي من ممارسة إلى نظرية ذات دوافع إنسانية، ومن "حق التدخل" سنة 1987 إلى "مسؤولية الحماية" سنة 2002: هذه التدخلات ظهرت في: الصومال 1992، روندا 1994، هايتي 1994، ألتيمور 1999، يوغوسلافيا سابقاً 1999، أفغانستان 2001، العراق 2003، الكوت ديفوار 2004 ثم في 2011، ليبيا 2011، مالي 2013.

\*\* لم يكن التدخل الفرنسي الأول في نوعه في العشرية الأخيرة في مال. إذ تدخلت موريتانيا سنة 2010 ضد مواقع كتائب القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي شرق تمبكتو، وهو ما خلف 12 قتيل في صفوف AQMI وعديد الجرحى. بالإضافة إلى وفاة عديد المدنيين المالين.



وإنّ جاء هذا القرار بعد مبادرة فرنسيّة، بقدر ما نصّ على "قوات أفريقية حصرياً تتدخل في مالي لإعادة الاستقرار وضمان سلامة المدنيين" بمساعدة أوروبية لوجستية ومالية.<sup>1</sup> وعليه فالتدخل الفرنسي في مالي جاء خارج ما نصّ عليه القرار 2085 لمجلس الأمن، غير محترم للقانون الدوليّ وموظفاً المادة 51 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مدعياً أنه: "يحق الدفاع الشرعيّ الفردي أو الجماعيّ في حالة ما إذا تعرض أحد أعضاء الأمم المتّحدة لعدوان مسلّح". حيث جاء الإعلان عن التّدخل الفرنسي في مالي بعدما طلب الرئيس الانتقالي المالي التّدخل الفرنسي في إطار العلاقات التقليدية بين مالي وفرنسا، وبعد اعتداء جماعة أنصار الدين الجماعة (MUJAO) والقاعدة في بلاد المغرب الإسلاميّ (AQMI) على مراكز السلطة الماليّة في مدينة موبتي Mopti والاقتراب من العاصمة باماكو.<sup>2</sup>

وقد برّرت فرنسا رسمياً اهتمامها بالشأن المالي برعاياها المحتجزين في السّاحل، ومصالحها الاقتصادية الناشئة عن تعاونها اللامركزي مع مالي، وعضوية مالي في المنظمة الدّوليّة للفرنكوفونية (OIF) وانتمائها إلى منطقة الفرنك الأفريقيّ، ووجود اتفاقيات تعاون عسكريّ بين الدولتين، وأهمية المجتمع المالي المتواجد في فرنسا (Montreuil première ville du Mali). بالإضافة إلى كونها من أكثر المناطق حساسية ولا أمنياً، في ظلّ إمكانية تحولها إلى دولة منهارّة على الشّاكلة الصومالية والأفغانية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> United Nations, Security Council, **Resolution 2085 (2012)**, 6898<sup>th</sup> meeting, 20 December 2012.

<sup>2</sup> Delphine Roucaute, « Mali : l'opération 'Serval' est-elle légale ? » **Le monde Afrique**, 14 janvier 2013, disponible sur : [http://www.lemonde.fr/afrique/article/2013/01/14/mali-l-operation-serval-est-elle-legale\\_1816877\\_3212.html](http://www.lemonde.fr/afrique/article/2013/01/14/mali-l-operation-serval-est-elle-legale_1816877_3212.html) (15 aout 2014)

<sup>3</sup> Philippe Hugon, « Crise Malienne, quels enjeux pour la France, » **Le Monde**, 09 Avril 2012, disponible sur : [http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/04/09/crise-au-mali-quels-enjeux-pour-la-france\\_1682480\\_3232.html](http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/04/09/crise-au-mali-quels-enjeux-pour-la-france_1682480_3232.html) (10 juillet 2014)

بالمقابل، يظهر على المستوى غير الرسمي أنّ لفرنسا دوراً أساسياً في دعم الأنظمة السياسيّة في أفريقيا عموماً، حيث يأتي الوجود الفرنسي في السّاحل وغرب أفريقيا في إطار سياسة "فرنسا-أفريقيا" (Françafrique) لحماية مصالحها ومناطق نفوذها في القارة. إذ بيّنت الأنظمة في السّاحل والصحراء غداة استقلالها ولاءها للمعسكر الغربيّ، ما مكّن فرنسا من الحفاظ على مكانة مؤثرة. ويظهر ذلك في التعاون مع قادة أفارقة أمثال: "ليوبول سيدار سنقور" Léopold Sédar Senghor ثم "عبدو ديوف" Abdou Diouf في السنغال، و"بليز كمباوريه" Blaise Compaoré في بوركينا فاسو و"سيني كونتشيه" Seyni Kountché في النيجر.<sup>1</sup> وهو ما انعكس في مجاليّ التّعاون الاقتصاديّ والعسكريّ، والمساعدات المقدّمة لأنظمة الموالية لفرنسا والمحافظة على نفوذها في أفريقيا. إذ تحاول فرنسا، كقوة استعمارية سابقة، الحفاظ على مصالحها السياسيّة في مالي (تأثيرها في المنطقة خلال سياسة تعاون أقيمت منذ الستينيات)، والأمنية (مكافحة الإرهاب في مواجهة أكمي، التي أعلنت عليها الحرب رسمياً).

كما لا يغيب الرهان الاقتصاديّ بالنسبة لفرنسا والتنافس الدوّليّ لفرض المصالح على الفضاء السّاحليّ. فدولة مالي محاذية من جهة للجزائر ومن جهة أخرى للنيجر، حيث توجد مصالح اقتصادية استراتيجية لفرنسا محددة في الغاز، والنفط، واليورانيوم. وقد وجدت الشركات الفرنسية امتداداً كبيراً لمناجم اليورانيوم في النيجر التي تصل إلى أعماق مالي. وتُوفر الأخيرة بيئة ذات مستوى عالميّ لاستغلال اليورانيوم في منطقة "قاليا". إذ ذكر السفير الفرنسي في باماكو "كريستيان روير" Christian Rouyer، أن شركة "أريفا" Areva وهي شركة متعددة الجنسيات ذات أصول فرنسية تشتغل في مجال الطاقة النووية المعتمدة وتقوم

<sup>1</sup> Ferderic Deycard, « Une région à l'importance internationale croissante, » *Questions Internationales*, n° 58 (Novembre-Décembre 2012), pp. 8-18.

باستخراج اليورانيوم وتحويله منذ سنة 2001 ستكون المستثمر القادم في المنطقة.<sup>1</sup> وبناءً على ذلك، يبرر تدخل فرنسا في مالي وتواجدها في الساحل، بالنظر إلى انتشار النفوذ الصيني في المستعمرات الفرنسية السابقة، ومصادرة الجماعات الإرهابية لمواقع الموارد الأولية الهامة.

ويُغطي اليورانيوم النيجري ثلث احتياجات فرنسا من هذه المادة، حيث أنتجت مجموعة "أريفا" 3065 طناً من اليورانيوم سنة 2012 من منطقة أرليت. كما أن المجموعة تمتلك 64% من حقوق استغلال منجمها الغني باليورانيوم، بينما تعود ملكية 36% الباقية لدولة النيجر.<sup>2</sup> ويُعد هذا الهجوم ضربة قوية للاقتصاد النيجري وللمصالح الفرنسية الاستراتيجية في المنطقة، حيث تأتي هذه العملية وقد مرت ثلاث سنوات على اختطاف مسلحين منتمين لتنظيمات جهادية لسبعة رهائن بأرليت من بينهم خمسة فرنسيين.

من جانبهم، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية زيادة حضورها العسكري على القارة الأفريقية في مواجهة الحضور الفرنسي التقليدي، ذلك أنها تعتبر الصحراء جبهة للحرب ضد الإرهاب. إلا أنها تصطدم بالرفض الجزائري لتحليق طائرات المخابرات الأمريكية بدون طيار والقوات الجوية الأمريكية في فضاءها الجوي، وعدم ثقة دول المنطقة في الوجود الأمريكي، الذي قد يزيد من حدة الوضع كما كان الحال بالنسبة

---

<sup>1</sup> إبراهيم سعدي، "من التدخل العسكري الفرنسي إلى مجزرة عين أميناس"، *وقت الجزائر*، متوفر في: [http://www.wakteldjazair.com/index.php?id\\_rubrique=339&id\\_article=47087](http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=339&id_article=47087) (2013/02/19)

<sup>2</sup> سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "بعد هجوم الجماعات الجهادية على النيجر.. على من سيكون الدور؟" *مركز الجزيرة للدراسات*، متوفر في: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/201352618482142221.htm>

(27 أبريل 2015)

لأفغانستان<sup>(\*)</sup>، أمام الجهود الضئيلة للاتحاد الأفريقي.<sup>1</sup>

وقد دفع كل هذا الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً إلى مكافحة الإرهاب في أفريقيا خلال "المبادرة العابرة للساحل" المسماة Pan Sahel initiative لسنة 2002، ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى لسنة 2005. كما قامت في 2007، بإنشاء قيادة عسكرية خاصة بالقارة "أفريكوم" AFRICOM (باستثناء مصر). وهي القيادة العسكرية السادسة للولايات المتحدة في أفريقيا؛ التي تتولى مهام متعددة التخصصات (عسكرية، ودبلوماسية، وتنموية)، وتركز على ثلاث مناطق هي الساحل، والقرن الأفريقي، وخليج غينيا.<sup>2</sup>

كما أنها تحاول بسط نفوذها عبر المساعدات الاقتصادية الخاصة المقدمة في إطار African Growth and Opportunity (Act-AGOA) ابتداءً من 2000، والتي تمّ تجديدها في 2004 في إطار (AGOA III) لتمتد حتى 2015. بالإضافة إلى عديد المبادرات الإنسانية المعلن عنها من قبل كتابة الدولة الأمريكية US Department of State.<sup>3</sup> أما الملاحظ على السياسة الأمريكية تجاه الساحل الأفريقي منذ اعتلاء "بارك أوباما" Barak Obama سدة الحكم في 2008، هو لجوؤها في الأزمات التي عرفها الساحل بمختلف أنواعها، إلى "سياسة القيادة من الخلف" *Leading from Behind* لضمان وصولها إلى الموارد

---

\* كان للولايات المتحدة الأمريكية حضوراً قليلاً في أفريقيا بين 1945 و1989 في مناطق التنافس مع الاتحاد السوفياتي لا غير. وقد تدخلت في أفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة محاولة احتواء النفوذ الفرنسي نظراً لتفرد بها بعناصر القوة العالمية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. كما أصبحت تتدخل مؤخراً بشكل مكثف لاحتواء القوى الصاعدة خاصة مع زيادة الحضور الصيني، وتخوفها من المواقف السودانية، وتأكد الحركات الإسلامية الراديكالية في نيجيريا (بوكو حرام) والصومال (الشباب) وغرس تنظيم القاعدة لقواعده وسط الساحل.

<sup>1</sup> Constance Desloire, « Quand Washington tente d'implanter son armée, » *Le Monde Diplomatique*, Décembre 2009, p. 10.

<sup>2</sup> *Loc. cit.*

<sup>3</sup> Giovanni Djossou, « AGOA : éclairage sur les relations Etats-Unis – Afrique, » *L'Afrique des Idées*, disponible sur : <http://terangaweb.com/agoa-eclairage-sur-les-relations-etats-unis-afrique/> (22 Mars 2015)

الأولية التي تزخر بها المنطقة (\*).

وبرغم رفض الجزائر للسياسة الأمريكية في عسكرة المنطقة وأمركنة الأمن الأفريقي، إلا أنها رحبت سنة 2014 بمبادرة (AGOA III)، التي تمنح مساعدات عديدة للدول الأفريقية، وتساهم بهذا الشكل في تحسين أوضاعها الاجتماعية والإنسانية.<sup>1</sup> كما وافقت على تحليق القوات الجوية الفرنسية (\*\*\*) على فضاءها الجوي لضرب مواقع الجماعات الإرهابية في مالي واستعادة السيطرة على المناطق الشمالية المتحكم فيها من قبل المتمردين الطوارق والإرهابيين، حسب قرارٍ سياديٍّ يتطابق مع توجهات مجلس الأمن الأممي، ويخدم الأمن الوطني الجزائري.<sup>2</sup>

\* الاحتياطي بالنسبة لنيجيريا 38.5 مليار برميل من البترول؛ والجزائر 12.26 مليار برميل؛ وموريتانيا 28.3 مليار متر مربع من الغاز؛ والسودان 5 مليار متر مربع من الغاز.

<sup>1</sup> « L'Algérie au Sommet Afrique-USA, » **Radio Algérienne**, 07 Aout 2014, disponible sur : <http://radioalgerie.dz/news/fr/article/20140807/9369.html> (01 Janvier 2015)

\*\* جاءت هذه الموافقة طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 90-330 المؤرخ في 27 أكتوبر 1990، والمتعلق بشروط التحليق في الفضاء الجوي الجزائري، وكذلك بعد قبول رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على طلب الرئيس الفرنسي "ف. هولند".

<sup>2</sup> Wassila Benhamed, « Quand l'AFP fait dans la désinformation, » **El Moudjahid**, n° 14725, 23 Janvier 2013, p. 3.

## الفصل الثالث

آليات الجزائر في حلّ النزاع في

مالي

تمهيد:

يرى دارسو العلاقات الدولية أنّ النزاع ظاهرة معقّدة ومتشابكة، باعتباره تعارضاً عميقاً على القيم والمصالح والأهداف بين أطراف متفاعلة غير قادرة على التعايش سواء كان ذلك في الفضاء الداخلي أو الخارجي للدولة. وحينها يدرك الأطراف أن الاستمرار في حالة الصراع ستكون خسائره أكبر من مكاسبه، وأن إدارة هذا الصراع بطرق سلمية أجدى لهم.<sup>1</sup> وأنّ التحكم في مجريات الأمور ومحاولة تسويتها حتى لا تتحوّل في اتجاه التصعيد وتزداد الأضرار والكلفة بما لا تتحمّله الأطراف المتصارعة يغذو شغل هذه الأطراف.

وقد عرّف القانون الدوليّ والعلاقات الدولية ثلاثة أطر نظرية تعالج إدارة النزاعات، تتمثل في المقاربة القانونية التي تعتمد على طرف ثالث لتهدئة الأوضاع المتأزمة وإدارة النزاع للوصول إلى الحلّ الأنسب قانوناً في إطار معادلة صفرية تحدد الربح والخاسر. ومقاربة سياسة القوة التي تتمثل في مبادرة طرف ثالث للخروج من حلقة النزاع وتحقيق استراتيجية "المصالح الأوسع" تحقيقاً لمعادلة غير صفرية عبر الاقناع، وتقديم الوعود، وابداء النوايا الحسنة. والمقاربة التوفيقية، التفاوضية، التي تقوم على إيجاد سبل التسوية السلمية للنزاع، وهي مقاربة تبحث عن إدارة للنزاعات الممتدة كالنزاعات الاثنية.<sup>2</sup>

والملاحظ منذ استقلال الجزائر هو تأكيدها التام على انتماءها إلى القارة الأفريقيّة، وإرادتها في تحمل أعباء دورها كقوة إقليمية في شمال أفريقيا. وإن كانت الجغرافية قد حكمت بضرورة هذا الخيار، فإن

<sup>1</sup> جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، تر: وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 01، 1985)، ص. 140.

<sup>2</sup> John Burton, "Conflict Resolution as a political philosophy," *Interdisciplinary Peace Research*, vol. 3, no. 01 (1991), pp.62-72.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حلّ النزاع في مالي

التاريخ الجزائريّ أكدّه وعمّق جدوره. حيث شاركت الجزائر في مختلف الحوارات التي غدت السّاحة الأفريقية منذ استقلالها. وقد أكدت مواقفها من خلال تبين مواقف متناسقة وتوجّهات الثورة التحريرية، ومعبرة عن ضرورة التضامن الأفريقيّ. والتي تظهر في: الكفاح ضد الاستعمار، ومعاداة العنصرية، وتعميق التضامن عبر الحوار العربيّ الأفريقيّ والتعاون الثنائيّ. كل هذا يجعل الجزائر تولى أهمية بالغة لحلّ النزاعات الإقليمية بطرق ودية كما هو منصوص عليه في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

هذا السعيّ الجزائريّ الحثيث نحو المشاركة في حلّ النزاعات الإقليمية (وحتى الدوليّة) لا تبرره قدراتها، ولا ثقلها الجيوسياسي، ولا حتى سعيها إلى التأثير في حركية العلاقات الدوليّة فقط. إنما يجد هذا الموقف تبريره ضمن رغبة الجزائر في تبني دور الوسيط النشط في تسوية النزاعات الإقليمية وحلّها (\*). ويلعب رئيس الجمهورية دوراً بارزاً في حلّ النزاعات الإقليمية، باعتباره القائم على تصميم السياسة الخارجية الجزائرية وتوجيه دبلوماسيتها، خاصة وأنّه قد ظلّ فترة طويلة على رأس الدبلوماسية الجزائرية (\*\*).

وتتعدد آليات السياسة الخارجية في تعاطيها مع الأوضاع الإقليمية والدولية المختلفة. فهناك الآليات السياسيّة المتمثلة في تنشيط المؤتمرات وعقد الاتفاقات وتسوية النزاعات. وهناك الآليات الاقتصادية المتمثلة في الاستثمارات وتقديم الدّعم والمساعدات والتجارة. وهناك الآليات الاجتماعية والثقافية المتعلقة ببناء الأواصر الثقافية والاجتماعية وتبادل الخبرات والمعارف. وهناك الآليات الأمنية والعسكرية المتعلقة باستخدام القوّة والأساليب الاكراهية وتبادل المعلومات الأمنية. ويتوقف ترجيح استخدام آليات على أخرى تبعاً

---

\* شاركت الجزائر في 25 وساطة جماعية في الأطر الدولية والإقليمية، كما باشرت 12 وساطة فردية مباشرة.

\*\* إنّ الوساطات من صنع القادة والقائمين على السياسة الخارجية للدولة، ومنه فإن كثافتها تتغير بتغير الأشخاص. فالمتتبع للسياسة الخارجية الجزائرية خلال السبعينيات مثلاً، يلاحظ أنّ الرئيس هواري بومدين لم يكن ميالاً للوساطات، وهذا من منطلق شخصيته الحاسمة للأمور ونظرته الجازمة للقضايا: عادلة أو غير عادلة وتقدمية أو رجعية. لهذا لم تتوسط الجزائر خلال فترة حكمه إلا في النزاعين الحدوديين بين المغرب وموريتانيا سنة 1968، وبين إيران والعراق، اللذان كانا بمبادرة وزير الشؤون الخارجية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة.



## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حلّ النزاع في مالي

---

للموضوع، ووفقاً لإدراكات صناع السياسة الخارجية.

وتتبنى الجزائر مقاربة شاملة في حلّ النزاعات لإدراكها أنّ النزاع يولد في بيئة مساعدة ويتطور في ظلّ أوضاعٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ. ومن ثمّ، فإنّ حلّه يقتضي الذهاب إلى مصادره والاستجابة للاحتياجات الأساسية للفئات التي تعاني تبعات تلك الأمراض. وعلى هذا الأساس تتقرّر سياسة الجزائر تجاه النزاع في مالي، ومن ثمّ تبني الآليات المناسبة لحله. وسيعالج هذا الفصل آليات الجزائر السياسية، والأمنية، والتنمية في تسوية النزاع كسبيل لحله. وقبل هذا يحاول تبيان التّصور الجزائريّ لهذا النزاع خلال التنقيب حول منطلقاته، وتّصور التداعيات الممكنة الناجمة عنه.

## المبحث الأول

### التصور الجزائري للنزاع في مالي: المنطلقات والمضمون

يعرّف الدور الوطني على أنه نمط من الدوافع والأهداف والمعتقدات والقيم والاتجاهات والسلوك المتوقع انتهاجها من قبل الدولة. إذ يشير الدور المعلن من قبل الدولة إلى الهدف الذي تصبو إليه، ذلك أنّ محور التحرك المعلن في سياسة الدولة الخارجية يتضمن التقدير الذاتي لوضع الدولة ومكانتها، ويحدد نيات الدولة في أن تكون قائدة أو تابعة. كذلك وصّح "جون باريه" إلى أنّ الدور الإقليمي أو الدولي للدولة يحتم على صنّاع القرار تصورات معينة للأوضاع التي تحيط بهم، وعليه يستلزم منهم اتخاذ قرارات وتوظيف آليات تتماشى مع الدور المعلن عنه.<sup>1</sup>

ويعتبر الكثير من الباحثين أن الاهتمام الجزائري بالمنطقة الساحلية-الصحراوية عامة راجع إلى كون هذه المنطقة مجالاً لاستقطاب القوى الخارجية وتنافس القوى الإقليمية لما تزخر به من ثروات باطنية وما تحتله من موقع استراتيجي. إلا أن الاهتمام الجزائري بالنزاع المالي لا يرجع فقط إلى الجوار الإقليمي، إنما أكثر من ذلك إلى تعدد وتعدد أسباب النزاع التي قد تؤدي في حالة الانتشار إلى المساس بالوحدة الوطنية والسلامة الترابية الجزائرية. فالتصور الجزائري من حيث المنطلقات يخدم المبادئ الإنسانية التي لا طالما روّجت لها الجزائر في منظومة العلاقات الدولية. أما مضمون هذا التصور فهو يظهر تزاوجاً بين مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية والمصلحة الوطنية.

<sup>1</sup> Jean Barrea, *Théories des Relations Internationales, de l'idéalisme à la grande stratégie* (Bouge : Erasme, 2002), p. 80.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

وقد اعتبر عديد الباحثين<sup>1</sup> أن المقاربة الجزائرية تجاه الساحل عامةً، وتجاه النزاع المالي خاصةً، تعاني من قصر تصوّر. وسبب هذا خضوع منظومة صناعة القرار السياسيّ الخارجي لتقديرات رئيس الجمهورية ولمسير مغلق، ولغياب مقاربة استراتيجية لإدارة الأزمات الأمنية في العمق الاستراتيجي الجزائري. وهو ما يستدعي اخضاع منطلقات التصور الجزائري للنزاع المالي ومضمون هذا التصور لدراسة محكمة تمكّن التّحقق من أسس التصور الجزائري لحلقة الأزمات التي تجاورها في مالي، وقراءتها لتداعيات هذه الأزمات وإمكانية حلّها.

### المطلب الأول: منطلقات التصور الجزائري للنزاع في مالي

يرتكز أيّ تصور في السياسة الخارجية للدول سواء تعلق ذلك بالدور الوطني أو بالقضايا المطروحة إقليمياً ودولياً، والتي تهّم الدولة. ويمكن تقسيم المنطلقات إلى منطلقات مذهبية وأخرى استراتيجية. وتمثل المنطلقات المذهبية في قاعدة تحرك الدولة في فضاءها الخارجي، متمثلة في مبادئ السياسة الخارجية ذاتها. أمّا المنطلقات الاستراتيجية فهي مرتبطة بالأمن الوطني للدولة، والعقيدة التي تعتمد عليها لحماية هذا الأمن أو الدفاع عنه إذا ما تعرض للتهديد. وبما أنّ السياسة الجزائرية تجاه النزاع في مالي لها شقّ سياسي وآخر أمنيّ، فإنه سيتمّ التعرّض إلى المنطلقات المذهبية للتصور الجزائري وكذلك المنطلقات الاستراتيجية ذات العلاقة بالأمن الوطني.

وتتمثل المنطلقات المذهبية للتصور الجزائري في نظرتها لذاتها كفاعل سيادي ومساوٍ وحصريّ على الساحة الدوليّة. إذ تملك الجزائر نظرة تقليدية للعلاقات الدوليّة، وهي بذلك تؤمن بقديسية الدولة باعتبارها

<sup>1</sup> Louisa Dris-Ait Hamadouche, « L'Algérie et la Sécurité au Sahel : Lecture critique d'une approche paradoxale, » *Confluences Méditerranée*, n° 90 (Mars 2014), pp. 105-121.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

الفاعل الدولي الوحيد في العلاقات الدولية القائم على الشأن الداخلي، والناطق الرسمي والممثل الشرعي في الشأن الخارجي.

وعليه، تأخذ السيادة *Supernus* وفقاً للمنظور الجزائري شكلاً مطلقاً وغير قابل للمقايضة يعني الاستئثار بسلطة التشريع والعنف.<sup>1</sup> وعملت الجزائر في عديد المحافل الدولية والاجتماعات على الترويج الى سمو السيادة الوطنية للدولة، ووفقاً لمبادئ الامم المتحدة والوحدة الافريقية والجامعة العربية، تمتنع الجزائر عن اللجوء الى حرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الاخرى وحريتها، وتعمل مقابل ذلك بدل جهدها لحل النزاعات الدولية بطرق سلمية.

ومع تراجع مبدأ السيادة المطلقة بعد نهاية الحرب الباردة، وتقاسم الدولة لمهامها مع فواعل دولية اخرى غير حكومية<sup>2</sup>، الا ان هذا لا ينطبق والمبادئ العامة للسياسة الجزائرية، ان لا تقبل الجزائر كل النظريات المعاصرة عن التحول في مفهوم السيادة من مطلقة إلى محدودة و/أو جزئية. إذ يرى الرئيس هواري بومدين أن السيادة دائمة، غير قابلة للتفاوض أو المقايضة، وأنّ الدفاع عن السيادة الوطنية بالنسبة للجزائر والعالم الثالث أمر شرعي لا بد من المطالبة به.<sup>3</sup> أما الرئيس الشاذلي بن جديد فقد أكد أن الجزائر تتطور في المحيط الخارجي كفاعل سيادي يحرص على توفير الضمانات اللازمة للاستراتيجية الاقتصادية في إطار إرادة سياسية مطلقة.<sup>4</sup> وقد أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مقابلة له في "كرانس مونتانا"

<sup>1</sup> Alcaud, « Souveraineté, » *op. cit.*, pp. 471-473.

<sup>2</sup> Amitav Acharya, « Mondialisation et souveraineté : réévaluation de leur lien », *Revue Internationale de Politique Comparée*, vol. 8 (Mars 2001), pp. 383-394.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، خطاب الرئيس هواري بومدين بمناسبة افتتاح مؤتمر القمة الرابع للبلدان غير المنحازة (الجزائر: مديرية الاعلام برئاسة الجمهورية، سبتمبر 1973)، ص 1-14.

<sup>4</sup> جبهة التحرير الوطني، خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية-الأمين العام للحزب حول وضع الأمة (الجزائر: اللجنة المركزية للحزب، 15 ديسمبر 1987)، ص 8.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

أنّ هذا الموقف مازال قائماً، عند قوله: "الجزائر ليست تحت وصاية أي دولة أخرى، ونحن نرفض مصطلح السيادة المحدودة"<sup>1</sup>.

ولا تحبذ الجزائر فكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعتبره مساساً بسيادتها، لهذا دافعت عن هذا المبدأ بعد ثورة التحرير، وقتنته كمبدأ دستوريّ قار، إذ جاء في الدستور الجزائريّ لسنة 1996 ما يلي: "وفقاً لمبادئ عدم الانحياز واهدافه تناضل الجزائر من أجل السلم والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"<sup>2</sup>. كما عبرت الجزائر في القمة العالمية حول مسؤولية الحماية سنة 2005، عن رفضها لأي تدخل عسكريّ حتى وإن كان بهدف الحماية الإنسانيّة أو نشر الديمقراطية<sup>3</sup>. وهو ما جسّدته في سياستها الخارجية برفضها التّدخل في عديد القضايا الإقليمية وعلى رأسها الثورة الليبيّة.

من المبادئ المذهبية الأخرى التي يقوم عليها التصور الجزائري، مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وأصل هذا المبدأ هو العبارة اللاتينية *Uti Possidetis Juris* والذي يعني ما تملكه، ومأخوذ من القانون الروماني ليفيد بأيلولة الممتلكات غير المنقولة والمتنازع عليها بين شخصين إلى الشخص الذي يمتلكها بحكم الواقع، حتى لو لم تكن لديه وثيقة إثبات<sup>4</sup>. وقد ظهر هذا المبدأ في مجال القانون الدوليّ أوّل

<sup>1</sup> « Interview du Président Abdelaziz Bouteflika, Forum de Crans Montana », *Algérie Watch*, 27 Juin 1999, disponible sur: <http://www.algeria-watch.org/farticle/concorde/concorde2.htm>(22 Février 2015)

<sup>2</sup> الدستور الجزائري لسنة 1976، الفصل السابع " مبادئ السياسة الخارجية " المادة 90.

<sup>3</sup> Hocine Meghlaoui, « Intervention militaire en Libye entre légalité et légitimité, » *Journal L'expression*, du 28 mars 2011, disponible sur : <http://www.l'expressiondz.com/autres/dossiers/130468-entre-legalite-et-legitimite.html> (28 aout 2014)

<sup>4</sup> أمين زين العابدين، *اتفاقية السلام الشامل وخلفية الصراع الفكري* (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2007)، ص.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

مرّة لإضفاء الشرعية على ملكية الأراضي المتنازع عليها، ليتطوّر لاحقاً ويصبح مبدأً قاراً في القانون الدولي.<sup>1</sup>

كما تؤكد الجزائر على قدسية الحدود المورثة عن الاستعمار، وسلامة ترابها الوطنيّ باعتباره الإرث الوحيد المعترف به من قبل الجزائر. فخلال ثورة التحرير دافعت القوى الثورية على كل التراب الوطني، وعمّت الثورة على كل أرجاءه رافضةً بذلك أيّ فكرة تقسيم ممكن. حيث أرادت الجزائر من خلال هذا الموقف تكريس دوام الوضع الإقليمي القائم، لأنّه يمنحها قوّة إقليمية واسعة من جهة.<sup>2</sup> صرّح الرئيس الجزائري "أحمد بن بلة" سنة 1963 أنّ للجزائر حدوداً تحافظ عليها كما تركها الاستعمار ولن تتوار عن إبقاءها كما هي. وقد شابت المفاوضات مع مالي بعض المشاكل بخصوص ترسيم الحدود، حيث لم تتفق الدولتين على ملكية الآبار في منطقة عين تيليت، وطريقة ترسيم الحدود كما جاء في المادّة 01 الفقرة 01 من "اتفاقية نيامي"<sup>3</sup> Niamey لسنة 1909. انتهت المحادثات بين الدوليتين بالتأكيد على صحّة الموقف الجزائري والعمل على تجسيده.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Malcolm M. Shaw, "The Heritage of States: The Principle of UTI POSSIDETIS JURIS Today," *British Yearbook of International Law*, vol. 67, no. 1 (1996), pp.75-154.

<sup>2</sup> Slimane Chikh, « L'Algérie en Afrique, » *Revue Algérienne des Relations Internationales*, 1986, pp. 79-109.

<sup>3</sup> Ladjji Karamoko Ouattara, « Les Frontières en Afrique : Héritage du passé colonial, enjeu actuel, » Juillet 2014, disponible sur : [http://www.thinkingafrica.org/V2/wp-content/uploads/2014/07/Frontieres-en-Afrique\\_NDR.pdf](http://www.thinkingafrica.org/V2/wp-content/uploads/2014/07/Frontieres-en-Afrique_NDR.pdf) (02 Avril 2015)

<sup>4</sup> Hocine Labdelaoui, « La gestion des Frontières en Algérie, » Février 2008, disponible sur : [http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/8081/CARIM\\_RR\\_2008\\_02.pdf?sequence=1](http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/8081/CARIM_RR_2008_02.pdf?sequence=1) (06 Avril 2015)

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

تبيين الخريطة رقم (14) طرق الهجرة غير الشرعية لسنة 2012



المصدر: [https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/Migrant-Smuggling/Report\\_SOM\\_West\\_Africa\\_EU.pdf](https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/Migrant-Smuggling/Report_SOM_West_Africa_EU.pdf)

حسب الخريطة هناك أربع طرق في الجزائر تصنّف ضمن المسارات المستعملة للهجرة غير الشرعية، وهي:

- 1- غاو (مالي) - عين قزام (الجزائر)، مروراً بكيدال (مالي)؛
- 2- غاو (مالي) - برج باجي مختار (الجزائر)، مروراً بتساليت (مالي)؛
- 3- أغاداس (النيجر) - عين قزام (الجزائر)  
- جانيت (الجزائر)  
مروراً بشيرفة (النيجر)؛
- 4- غدماش (ليبيا) - برج مسعودة (الجزائر)؛

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حلّ النزاع في مالي

إذ تستعمل أولى وثاني الطرّق الأربع من قبل المهاجرين غير الشرعيّين القادمين من غامبيا، وموريتانيا، والسّنغال، وكوت ديفوار، وغينيا، ونيجيريا. في حين أنّ ثالثها ورابعها تستعمل من قبل المهاجرين غير الشرعيّين القادمين من النيجر، وبوكينا فاسو، وكمبيرون، وإثيوبيا، والسّودان. وقد تحوّلت الجزائر في السّنوات الأخيرة إلى منطقة استقبالٍ وعبورٍ للمهاجرين غير الشرعيّين نحو أوروبا، بعدما كانت منطقة تصدير فقط.<sup>1</sup>

ومن جهة أخرى، فإنّ الحدود التي تتقاسمها الجزائر مع الدّول المجاورة لها، فرض عليها سياسة إقليمية أساسها حسن الجوار الايجابي. حيث عرّف الرئيس السابق الشاذلي بن جديد في خطاب الأمة لسنة 1981 حسن الجوار الايجابي، قائلاً: "... حسن الجوار القائم على عدم الاعتداء وعدم التّدخل في الشّؤون الدّاخلية للدول غير كافٍ لضمان الاستقرار. وعليه، يجب إعطاؤه صبغة ايجابية خلال التّعاون وتكامل المصالح. وكذلك عبر التنسيق في كل القضايا الإقليمية".<sup>2</sup>

أمّا عن المنطلقات الاستراتيجية للتّصور الجزائري للنزاع في مالي، فأساسها الممارسة الجزائرية في مجال إدارة النزاعات الإقليمية وخاصة المجاورة، والتي من خلالها يمكن قياس مدى تطابق الممارسة مع الخطاب الرّسمي للسياسة الخارجيّة الجزائرية. تعد دراسة القضايا الأمنية التي تخص شمال أفريقية والساحل من أصعب المسائل على الاطلاق، وهذا لصعوبة الحصول على المعلومات من قبل القائمين على الأمن في بلدان أفريقيا عموماً، لتخوفهم من طرح قضايا أمنية يعتبرونها حساسة للغاية. حيث تتواجه في إطارها المبادئ المعلنة عنها والمدافع عنها رسمياً، كمنطلقات مذهبية للتحرك الجزائري خارجياً، مع الواقع الإقليمي والدولي المطروح. ويمكن تلخيص هذه المواجهة بين العناصر التّالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Labdelaoui, *op. cit.*

<sup>2</sup> Dris-Ait Hamache, « L'Algérie et la Sécurité au Sahel.. » *op. cit.*, pp. 111-112.

<sup>3</sup> *Ibid.* p. 100.



## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حلّ النزاع في مالي

- من جهة، يصطدم مبدأ عدم التّدخل في الشؤون الداخليّة للدّول مع الواقع الدّولي على مستويين؛ يتعلّق المستوى الأول بوجود قرار لمجلس الأمن وآخر للاتحاد الأفريقي يشرّعان التّدخل الإقليمي لضرب الجماعات الإرهابية في شمال مالي. ومع أن الجزائر تستند إلى مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي كمصدر شرعيّة إلاّ أنها لا تعمل وفقاً لهذان القراران. ويظهر المستوى الثّاني في مبدأ التّدخل الذي يسقط حسب المنظرين عندما يتعلق الأمر بطلب الدّولة ذاتها للمساعدة أمام عدم قدرتها على وقف أعمال العنف والسيطرة على إقليمها؛
- كما يتعارض مبدأ عدم التّدخل في الشؤون الداخليّة للدّول مع المقاربة التّعاونية الجزائريّة في المجال الأمني<sup>1</sup> إقليمياً لمنع التّدخل الدّولي، إلاّ أنّه في ظل غياب تسيير إقليميّ فعليّ وعاجل لأزمات لا يمكن تفادي الحلّ التّدخليّ الدّولي؛
- ومن جهة أخرى، يعيق توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب التّعاون الإقليمي في شمال أفريقيا والسّاحل الأفريقيّ. وهو سبب إقصاء الجزائر من مبادرات المغرب لتسوية النزاع الماليّ، وإقصاء المغرب من المبادرات الجزائريّة، والذي يسبب تعثر المسار التّعاوني بين دول السّاحل متعدّدة العلاقات والارتباطات والمصالح مع المغرب والجزائر والقوى الكبرى في إطار حوار "5+5"؛
- وأخيراً، فإنّ المقاربة الشّاملة، السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية، للجزائر تحتاج إلى استراتيجية أمنية/عسكريّة. ذلك أنّ الجزائر تتبنى مبدأ عدم التفاوض مع الجماعات الإجرامية الذي يتعارض مع مبدأ حلّ النزاعات سلمياً عبر الحوار السياسيّ والتّفاوض. إذ مرّ الموقف الجزائريّ من التّخوف من دور حلف الأطلسيّ والتّدخل الدّوليّ في ليبيا إلى السّماح للقوات الفرنسيّ بالتحليق في الفضاء الجويّ الجزائريّ لضرب مواقع الجماعات الراديكاليّة في مالي؛

<sup>1</sup> Abdennour Benantar, « Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration, » *L'Année du Maghreb*, vol. IX (2013), pp. 57-75.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

وتظهر المنطلقات الاستراتيجية للتصور الجزائري لما يحدث في مالي في عدم الرضى بوجود قوى أجنبية على الحدود الجزائرية بعدما تدخل حلف الأطلسي والتحالف الدولي في ليبيا وترك فراغاً أمنياً إذ أصبحت سابقة من نوعها، والتخوف من تحكم الجماعات الإسلامية بالسلطة في مالي وتحويل الساحل إلى أفغانستان أفريقي، وكذلك التخوف من قيام تحالف بين الجماعات الراديكالية في الساحل والصحراء. حيث تعرف الجزائر الأمن القومي على أنه أمن الدولة وأن التهديدات التي تعترض هذا الأمن ما هي إلا تهديدات عسكرية خارجية قادمة من دولة أخرى. ويتم التعامل على ضوء هذه المعطيات كفاعل أساسي في إدارة الملف المالي. إذ ذهب عديد الباحثين إلى القول أن الجزائر لا تعتمد فقط على طاقمها الدبلوماسي بل على دعم الطوارق الموالين لها في الشمال، وعلى رأسهم إباد أق غالي

أما التعبير الجزائري عن التصور الرسمي للنزاع في مالي فتم على ثلاث مستويات هي:

- التعبير الأحادي عن الموقف الجزائري: ظهر خلال منشورات وزارة الشؤون الخارجية وتصريحات المسؤولين أمام الاعلام والصحافة. حيث بدى واضحاً أن الجزائر ترفض اللإستقرار الأمني والسياسي في مالي وكل المنطقة الساحلية الصحراوية. إذ اعتبر الدبلوماسيون الجزائريون أن الإستقرار في مالي من شأنه أن يعزز مجال مكافحة الإرهاب ويستتبع السلم والأمن في المنطقة.<sup>1</sup> كما أكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الأفريقيّة عبد القادر مساهل أنه لا يمكن تصور التنمية في أفريقيا دون استقرار وأمن، وهو ما تسعى الجزائر على تحقيقه مع دول الجوار

<sup>1</sup> وزارة الشؤون الخارجية، "الاستقرار في مالي وليبيا سيعزز مكافحة الإرهاب"، 15 ديسمبر 2014، متوفر في:

[http://www.mae.gov.dz/news\\_article/2747.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/2747.aspx) (13 يناير 2015)

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حلّ النزاع في مالي

والدّول الأفريقيّة عموماً.<sup>1</sup> وقد قامت الجزائر إيدانة أعمال العنف والهجمات الإرهابية في مالي، واعتبرتها أعمالاً غير قانونية من شأنها أنّ تعرقل الجهود الهادفة إلى تحقيق السّلام والاستقرار في شمال مالي<sup>2</sup>؛

- المواقف داخل الاتحاد الأفريقي: تمّ التعبير عن المواقف الجزائريّة تجاه النزاع الماليّ خلال حضورها كعضو مراقب في اجتماعات الميسما (MISMA)، ثمّ المينوسما (MINUSMA) وكذلك نشاطات "الإكواس" (ECWAS)، واجتماعات وزراء الشؤن الخارجية للدول الأفريقية، والوزراء المكلفون بالدّفاع سنة 2013 و2014<sup>3</sup>؛ حيث أعرّبت عن وجوب اعتماد مقاربة أفريقية وأن أيّ مبادرات أجنبية يجب أن تكون تحت غطاء أفريقي حتى ترقى لتسوية النزاع الماليّ وحلّه.<sup>4</sup> وتعدى التعبير عن تصور الجزائر لدورها الوطني في النزاع الماليّ إلى تعبيرها عن دورها النشط في مجابهة الإرهاب والتحديات الدينية والأيدولوجية المنتشرة في المنطقة<sup>5</sup>؛
- الموقف الجزائريّ في إطار مجلس الأمن الأمميّ: قامت الجزائر بتأييد كل مبادرات مجلس الأمن والقرارات المتّخذة في إطاره. حيث أكّدت في أولى مراحل الإدارة

<sup>1</sup> وزارة الشؤن الخارجية، "مسهل يثمن دور الجزائر في الدّفاع عن مصالح أفريقيا في إطار الشراكة مع الخارج"، 21 نوفمبر 2014، متوفر في: [http://www.mae.gov.dz/news\\_article/2690.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/2690.aspx) (17 ديسمبر 2014)

<sup>2</sup> وزارة الشؤن الخارجية، "الجزائر تدين الاعتداء الإرهابي على قوات المينوسما في مالي"، 18 نوفمبر 2014. متوفر في: [http://www.mae.gov.dz/news\\_article/2424.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/2424.aspx) (17 ديسمبر 2014)

<sup>3</sup> وزارة الشؤن الخارجية، "السيد مدلسي يتّراس الوفد الجزائريّ في أشغال الدورة الـ 23 للمجلس التنفيذيّ للاتحاد الأفريقي"، 20 ماي 2015، متوفر في: [http://www.mae.gov.dz/news\\_article/1270.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/1270.aspx) (23 جوان 2014)

<sup>4</sup> « Réunion des pays contributeurs de troupes à la MINUSMA (Mali) : L'Algérie présente à Niamey, » *El Moudjahid*, 04 Novembre 2014, disponible sur : <http://www.elmoudjahid.com/fr/flash-actu/14792> (27 Mai 2015)

<sup>5</sup> A. Z. «Lutte contre le terrorisme, » *El Watan*, n° 7482, 14 Mai 2015, p.7.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حلّ النزاع في مالي

الأممية للملف المالي أن القرار 2085 المؤسس لإنشاء مهمة دولية تحت قيادة أفريقية لمدة سنة أولية، يتطابق مع التوجهات الجزائرية في إدارة اقليمية للنزاع (MISMA). كما أكدت في هذا الإطار أنّ على ضرورة استهداف مواقع الجماعات الإرهابية. وقد اتفقت التوجهات الجزائرية مع بند القرار 2085 القائل بوجود إبقاء أهمية قصوى لحل سياسي للنزاع المالي.<sup>1</sup> وقد أكد وزير الشؤون الخارجية رمضان لعامرة أنّ مسير المفاوضات الجزائر يسجل ضمن الآليات الأممية لتسوية النزاع بالطرق الودية، إذ يمثل فرصة بالنسبة للفرقاء الماليين والأطراف الدولية المشاركة في المفاوضات للوصول إلى اتفاق ووقف الاقتتال الداخلي.<sup>2</sup>

ويعود تردد النظام الجزائري إلى عدة عوامل مردّها عدم التّدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحدة موجة الثورات العربية التي أدت إلى اهتمام الجزائر بالإصلاحات الداخلية وابتعادها عن الساحة الإقليمية والدولية بسبب مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وزيادة القلق الجزائري من امتداد التطرف والإرهاب إلى أراضيها خوفاً من عودة الوضع الداخلي إلى ما كان عليه في التسعينيات. إلا أن ما حدث في تيقنورين، الذي كلف اثنان (02) مليار يورو<sup>3</sup>، والتأكد من فشل التّدخل الفرنسي والمبادرات الأفريقية والدولية عسكرياً وسياسياً في احتواء التهديدات الإرهابية جعلها تستعيد الملف المالي وتميل كفة المفاوضات إلى صالح توجهاتها.

<sup>1</sup> Amar Bellani, « L'Algérie se reconnait dans les termes de la résolution 2058 de l'ONU, » *Le temps d'Algérie*, n° 1217, 24 Décembre, p. 03.

<sup>2</sup> وزارة الشؤون الخارجية، "الحوار المالي الشامل: لعامرة يدعو إلى اغتنام فرصة مفاوضات الجزائر للتوصل إلى السلام،" 21 نوفمبر 2014، متوفر في: [http://www.mae.gov.dz/news\\_article/2692.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/2692.aspx) (25 ديسمبر 2014)

<sup>3</sup> Dris-Ait Hamadouche, *op. cit.*, p. 110.

## المطلب الثاني: مضمون التصور الجزائري للنزاع المالي وتدابيراته

يندرج تصور تداعيات أي أزمة أو نزاع دولي ضمن تعريف صناعات السياسة الخارجية للمواقف الدوليّة المطروحة بعد إدراكهم لعلاقة دولتهم بها. إذ أوضح "روبرت جرفيس" Robert Jervis أنّ تصور الأحداث والأحداث ذاتها لا يحملان نفس المعنى<sup>1</sup>. ويظهر مضمون التصور الجزائريّ للنزاع في مالي وتدابيرته الممكنة في التخوف من إمكانية تحالف الحركات المسلحة الطوارقية مع الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في مالي وكذلك انتقال العدوى للنيجر، نيجيريا، ثم الجزائر. والحزام الأمني الجزائري، اعتبار السلامة الإقليمية جزء هام جدا من الأمن الوطنيّ ... التعريف الكلاسيكي للأمن الجزائري. خطر الدولة الفاشلة وانتقال الانفلات الأمني الداخلي إلى الجزائر، أزمة تيقننورين بعد التدخل الفرنسي في مالي.

وتعرف حالة الأزمة على أنها حالة استثنائية وغير متوقعة تتطلب التعامل الفوري معها، إذا تتميز بضغط كبير على صانع القرار، وتطرح فيها معضلة تضفي صبغة الأهمية على هذه الحالات، وتجعلها تتشابه مع الحالات الهامة المطروحة. إلا أن الفرق بين الحالتين يكمن في طبيعة المصالح المهتدة حيث أن موضع الأزمة هي "مصلحة البقاء والمصلحة الحيوية"، كما يقع الاختلاف في ضغط الوقت (*Time Pressure*) الذي يجعل من الفترة الزمنية المتاحة للمرور بالقنوات المعتادة لصنع القرار غير ممكناً، يتم استبداله بمسار تشارك فيه الوحدات الدستورية لا غير، فيصبح المسار القراري مغلق أمام مساهمة الفواعل غير النظامية في الأنظمة التعددية.<sup>2</sup> ففي الجزائر، كان المشرع الجزائري وضحاً فيما يخض اتخاذ القرار

<sup>1</sup> Battistella, *op. cit.*, p. 320.

<sup>2</sup> Jonathan Renshon, Stanley Renshon, "The Theory and Practice of Foreign Policy Decision Making," *Political Psychology*, Vol. 29, No. 4 (2008), 512, 514.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

في الحالات الأزومية التي يحق فيها لرئيس الجمهورية وقف العمل وفقاً للدستور. وقد حددت هذه الحالات في: (\*)

- تهديد يمس سلامة المؤسسات الدستورية والتراب الوطني؛
- حالات العدوان الخارجي والحصار والحرب.

وتعتبر أزمة الطوارق أكبر تحدي أمني يواجه الجزائر نظراً لانتشار هذه الاثنية على مساحة شاسعة في الصحراء الكبرى جعلهم متفرقين بين دول مختلفة ومنبذين من قبل أنظمة الحكم القائمة في كل من النيجر، مالي، والتشاد. حيث حرّموا من حقهم في التعبير عن آراءهم السياسيّة وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى عنصرية السود تجاههم، ونظراً لسوء إدارة التعدد الاثني في مالي وما نتج عنها من تهميش ساهم في تعقيد أزمة الطوارق. وهو ما يشكل تهديداً للأمن الوطني الجزائري (\*\*).

ويعد ما حدث في عين آمانس من أهم مظاهر التهديد الأمني للجزائر، وهو تجسيد مباشر للتصور الجزائري لتداعيات الحرب في ليبيا والتدخل الدولي فيها، ثم النزاع المالي والتدخل الفرنسي فيه، وفي نفس الوقت تغيير للإدراك الغربي للوضع المالي والمشاكل المستقلة في الساحل الأفريقي. ففي 17 يناير 2013

\* المادة 123 من دستور 1976، والمادة 90 من دستور 1989.

\*\* بالنسبة لتحضير الملفات ذات الطابع الأمنيّ تقدم كل من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع صيغتها لمواجهة الملف المطروح. ويطلب رئيس الجمهورية من الوزارتين إما التحضير بشكل انفرادي للحصول على مقاربات مختلفة للملف، أو التحضير بشكل جماعي. إذ يمر طلب الرئيس إما برغبته في عمل الوزارتين كفريق يتقاسم المسؤوليات ويقوم ببناء إجماع مؤسساتي بيني حول الخيارات المطروحة مع تسهيل التأكد من صحة المعلومات المتحصل عليها من قبل الوزارتين وصولاً إلى الخيار الأمثل والمبني على التعاون. أو على العكس من ذلك، يطلب العمل الانفرادي لتقادي المشاكل المترتبة عن التنسيق حول الملفات أو ما يعرف بالتفكير الجماعي.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

قامت جماعة إرهابية تحمل اسم "الموقعون بالدم" Les Signataires par le Sang<sup>(\*)</sup>، قادمة من ليبيا باختراق الحدود الجزائرية، والتوجه إلى المركب الغازي لتيفنتورين. إذ قامت كتيبة الملمثين التابعة للموقعين بالدم باختراق المركب الغازي واحتجار عاملين فيه من الأجانب والمحليين<sup>(\*\*)</sup>.

إذ يعتمد الناتج المحلي الخام الجزائري بنسبة ثلاثين بالمئة على الشركة الوطنية سوناطراك (Sonatrach) التي تقوم بالبحث عن المحروقات<sup>(\*\*\*)</sup>، وإنتاجها، ونقلها، وتحويلها، والاتجار بها. ولعل أهمية قطاع المحروقات جعل من منطقة الساحل تصنف ضمن المناطق الاستراتيجية للأمن الوطني الجزائري خاصة "حوض تاودني". أكثر من هذا تجد الجزائر في منطقة الساحل فضاءً للتعبير عن نفوذها الدولي، إذ تمثل قطباً للاستقرار بالنسبة لواشنطن حسب "إيتيان دارليس" Etienne Darles في مجال مكافحة الإرهاب تعتبر الجزائر رائداً قارياً في مجال مكافحة الإرهاب. بدأ دورها الإقليمي مع اتفاقية الجزائر لسنة 1999 التي تجلت في "مخطط تحرك" إقليمي يسمح بتقوية الإجراءات عبر الحكومية المتبعة للتصدي للجرائم المتخطية للحدود، وقد ربطت اتفاقية الجزائر بين الإرهاب والفساد وتبييض الأموال.<sup>1</sup>

---

\* الموقعون بالدم هم جماعة جهادية منفصلة عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أنشأها "مختار بن مختار" في ديسمبر 2012 بعدما انشق عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، زاعماً تدعيم الحكم بالشرعية في الشمال المالي، الذي كان تحت قبضة الإسلاميين المتطرفين. وقد اندمج الموقعون بالدم مع جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (MUJAO) وحملوا اسم "المرابطون" مكونين جماعة مسلحة جهادية وسلفية ساحلية في أوت 2013، ناشطة في غاو.

\*\* قام الموقعون بالدم بتسمية هذه العملية باسم عبد الرحيم الموريتاني الذي قتل خلال اقتحام المركب الغازي من قبل قوات الأمن.

\*\*\* عبر فرعها SIPEX قامت الشركة الوطنية سوناطراك باستثمار 60 مليون يورو منذ 2007 في التنقيب التجريبي عن المحروقات، الذي حدد تاريخ انتهائه سنة 2013. إلا أن تمرد الطوارق وانتشار الحركات الراديكالية في المنطقة جعل الأبحاث في المنطقة تتوقف حتى حين رجوع الأمن في المنطقة.

<sup>1</sup> Virginie Baudais, Etienne Darles, « Un œil sur le Sahel, » **Mediapart**, 04 Mai 2015, disponible sur : <http://blogs.mediapart.fr/blog/virginie-baudais-etienne-darles/040515/instantane-politique-malien-trois-ans-apres-la-crise-de-2012> (29 Mai 2015)

وفي مواجهة هذه الوقائع أكد بعض الباحثين (جيرمي كينان وميشال غالي) أنّ ما حدث في تيقنتورين ما هو إلا محاولة الجزائر لإثبات أنّها قادرة على مجابهة أيّ تحدّ إرهابي بمفردها. حيث أدلى "حبيب سواعديّة" أنّها عملية من صنع المخابرات الجزائرية، مبررا ذلك بوجود مختار بلمختار على قيادتها، والجنرال "عثمان طرطاق" منفذا للعملية المضادة لاسترجاع المركّب الغازي وتحرير الرهائن.<sup>1</sup> إلا أنّ هذا الطّرح غير مؤسس له بأدلة فعلية تؤكد صحته من عدمها، خاصة وأنّ إمكانات الجزائر وتجربتها في مجال مكافحة الإرهاب جعلها رائدة إقليميا، وقادرة على التصدي للضربات الإرهابية الداخليّة وهو ما أكّده "دافيد رودريغز" David Rodriguez القائد الحالي لأفريكوم (AFRICOM).<sup>2</sup>

وعموماً يمكن رصد النّصّور الجزائري للتداعيات النزاع المالي على مستويين :

### أ- تداعيات النزاع المالي على الأمن الوطنيّ الجزائري :

طرحت فكرة الصّراع الاتّنيّ أو حتى الحرب الاتّنيّة بشدّة بالنسبة للدول الأفريقية عامّة بسبب الحدود الموروثة عن الاستعمار غير المحترمة للخصوصيات بين المجموعات الاتّنيّة. وتحليلها في مالي يتطلب دراسة المكوّنات الاتّنية للشمال، فالمناطق الإداريّة الثلاثة في الشّمال مكوّنة من السونغاوي، والبول والمورس (المغاربة)، والهوسا إلى جانب الطّوارق. وهي شعوب نسجت ارتباطات تاريخية متكاملة فيما بينها. فخلال القرن التّاسع عشر شكّل الطوارق والسونغاوي تحالفات إلى درجة تشكيل تنظيمات اقتصادية تقوم على تكامل ثقافة الرز عند السونغاوي وتربية المواشي عند الطوارق. إلا أنّ الإدارة الاستعماريّة عملت قطع الصلة بين الاتّنيات والتميز بينهم،<sup>3</sup> وهو ما زاد حدّة بعد استقلال الدّول التي أصبحت مهدّدة بالانقسام بفعل العلاقات

<sup>1</sup> Galy, *op. cit.*, pp. 165-168.

<sup>2</sup> Mourad Slimani, « Situation sécuritaire au Sahel. L'AFRICOM courtise l'Algérie, » *El Watan*, n° 6793, p. 3.

<sup>3</sup> Gonin et autres, *op. cit.*, p. 177.



بين مختلف الاثنيات الموزعة بينها.

وينتج عن النزاعات الداخلية المسلحة تحديات إقليمية تهدد الأمن الوطني للدول المجاورة، كما سبق توضيحه. حيث يرتب عن النزاع المالي تعرض الأمن الوطني الجزائري لعدد التهديدات تستوجب التعريف بالأمن الوطني حسب المقاربة الجزائرية. وتتبنى الجزائر المفهوم التقليدي للأمن الوطني، على المستوى العقائدي؛ معتبرة أنّ الدولة هي الوحدة المرجعية للأمن، وأنّ التهديد قادم من دولة أخرى في شكل عسكري يستلزم الرد عليه عسكرياً. كما تقوم بالفصل بين ما هو الشأن الداخلي والخارجي. إذ لا تعتبر أنّ الأمن الوطني جزء من الأمن الدولي بل هو شأن داخلي يتعين على الدولة حمايته من تهديدات مسرحها التراب الوطني كالهجرة غير الشرعية، والإرهاب، والمساس بالمؤسسات الوطنية والقطاعات الحيوية؛ حتى وإن كان من الضروريّ تفعيل التعاون الإقليمي والدولي في وجه مثل هذه التهديدات. كما يمكن إرجاع الاهتمام الجزائري بالشمال إلى أسباب متعددة، هي:<sup>1</sup>

- الحدود،
- مجتمع الطوارق،
- المشاكل في الشمال المالي لها انعكاسات مباشرة على الجنوب الجزائري،
- وجود الجهاديين تنتج مخاوفاً أمنية بالنسبة للجزائر،
- الجرائم المنظمة العابرة للحدود التي تمثل مصدر ثروة لبعض الجهات الرسمية في مالي كما في الجزائر.

<sup>1</sup> International Crisis Group, Mali : dernière chance de l'Algérie, *op. cit.*, p. 15.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حلّ النزاع في مالي

وقد حاولت السلطات الجزائرية السيطرة على الوضع المالي، بالرغم من أنها لم تستبق الفشل المؤسساتي والأمني الذي عرفته الدولة المجاورة منذ يناير 2012. فباعباره شمال مالي امتداداً لأدرار، لم يخرج من تحت الرقابة الاستراتيجية للجزائر. إن الجزائر تراهن على سمعتها السياسية ومصالحها الاقتصادية في الساحل وكذا علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية. فالساحل منطقة مصالح حيوية بالنسبة للجزائر على الصعيد الاقتصادي (استخراج البترول والغاز والثروات الطبيعية)، وكذا على الصعيد الأمني (الشراكة الأمنية مع واشنطن).

كما يهدد تمرد الطوارق بإحياء مطالب انفصالية في الشمال بمنطقة القبائل والجنوب الجزائري، حيث تتواجد أكبر نسبة للطوارق. ففي أقصى الحالات إمكانية انعكاس المطالب الطوارقية الانفصالية على الجنوب الجزائري وقيام تمرد طوارقي يهدد الأمن والوطني الوحدة الترابية للجزائر. وكذلك التخوف من قيام دولة راديكالية أو تنظيم كالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش/ISIS) تهدد الوجود الجزائري.

### ب- تداعيات النزاع المالي على العلاقات الجزائرية الخارجية بعد التدخل الفرنسي:

تعرف التهديدات على أنها ليست واقعاً فقط بل تصوراً عند الدول لما تمثله والضرر الذي قد تلحقه. وهي بالتالي ليست متصورة بنفس الشكل من قبل كل الأطراف. فالهجرة على سبيل المثال ليست مدركة بنفس الصورة من قبل الشمال والجنوب. إذ تعتبر فرنسا والدول الأوروبية أن الضفة الجنوبية للمتوسط هي مصدر تهديد من حيث الهجرة ويجب أن تتحول الدول المغاربية إلى "شرطي الهجرة غير الشرعية" لحماية الضفة الشمالية من المتوسط، وخرآن للقوى العاملة. في حين أنّ دول جنوب المتوسط وعلى رأسها الجزائر تعتبر أنّ الهجرة الشرعية هي استفاد للقوى البشرية المؤهلة، ففي السنوات العشر الأخيرة فقدت الجزائر

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

450.000 إطاراً، نصفهم استقرّ بفرنسا، أما الهجرة غير الشرعية الخارجية. فهي تهديد للأمن الوطني

الجزائري والعلاقات الخارجية للجزائر كدولة عبور مع الدول المستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين.<sup>1</sup>

وتعتبر العلاقات الخارجية للدولة عن شبكة الاتصالات التي تربطها مع باقي فواعل المنظومة الدولية، والتي تتأثر بمواقفها ونشاطاتها وتحركاتها على المستويين الإقليمي والدولي. هكذا تؤثر التطورات الإقليمية والدولية على علاقات الدولة مع غيرها من الدول. وهو ما شوهد بالنسبة للملف المالي، إذ يعتبر النزاع المالي من أقدم وأعمد التحديات التي تواجه الجزائر أمنياً، والانشغال الأول بالنسبة للطوارق الجزائريين، رغم اعتقاد عديد الباحثين أنهم لا يفكرون في الانفصال عن السلطة المركزية الجزائرية، وأنهم لن ينكروا منذ الاستقلال انتماءهم للدولة الجزائرية.<sup>2</sup>

وعليه، أثر التدخل الفرنسي على العلاقات بين الجزائرية الفرنسية، إذ اعتبره عديد الطوارق أنه موجه إلى زعزعة الأمن في شمال مالي وجنوب الجزائر، فطوارق المنطقة يعرفون أكثر من غيرهم حقيقة المنطقة والمخاطر المحدقة بها، وشن تدخل عسكري في المنطقة لن يكون أكثر سلاماً على أهلها من مخاطر الإرهاب. بعدما شُهد من تطورات لحقت التدخل الأجنبي في ليبيا. خاصة وأنّ التدخل الفرنسي أحبط جهود الجزائر، وتمّ وصلت إلى اتفاق بين أنصار الدين والد (MNL) بمقتضاه يتمّ التفاوض مع الحكومة المالية والتراجع عن الأعمال العنف.<sup>3</sup> وبرغم قبول التدخل الفرنسي في مالي رسمياً في الجزائر، احتراماً لإرادة

<sup>1</sup> Chérif Dris, « La question migratoire dans les relations euro-méditerranéennes,» *Hommes et migrations*, n° 1266 (mars-avril 2007), pp. 126-139.

<sup>2</sup> "هل يعلن طوارق الجزائر دولتهم أيضاً؟ ... أحداث شمال مالي تترك النظام الجزائري"، 04 سبتمبر 2012، متوفر في: <http://www.doualia.com/2012/04/09/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%87> (14 يناير 2015)

<sup>3</sup> Mounir Abi, « L'intervention militaire étrangère est un complot contre le Mali et les pays de la région, » *Le temps d'Algérie*, n° 1216, 23 décembre 2012, p. 03.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حلّ النزاع في مالي

الحكومة الانتقالية المالية وتماشياً مع قرارات مجلس الأمن. إلا أنه تمّ التخوّف من تداعيات خطيرة لهذا التّدخل، التي جسّدها الهجوم ضد المركب الغازي في تيقنتورين، ورفضت الجزائر أيّ تدخل خارجي لردع الهجوم واستعادة المركّب. كما قامت بإدارة الأزمة وطنياً واختيار الحلّ العسكريّ الحاسم لوضع حدّ للهجوم بهدف تحرير الرهائن، واستعادة المركب الغازي، وحماية أحد أهمّ القطاعات الاستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الجزائري<sup>1</sup>.

أمّا بالنسبة للمغرب، فلم يُستقبل إعلانها عن تدريب 500 إمام مالي وتدعيم العلاقات بين الدولتين برحب من قبل الجزائر. فالأخيرة تعتبر أنّ السّاحل هي منطقة نفوذها، وهو ما هدّد بتحول شمال مالي إلى ساحة تتواجه فيها الجزائر والمغرب بالوكالة.<sup>2</sup> حيث كشف عديد الصّحف أنّ "المخابرات المغربية رمت بكل ثقلها للتشويش على الوساطة الجزائرية بين الحكومة المالية والجماعات المسلحة التي استأنفت الجولة الخامسة من الحوار للتوصل إلى اتفاق شامل". كما ذكرت الصحيفة أنّ "الدعم الدبلوماسي الفرنسي للجزائر في مساعيها لطي الأزمة شكل أبرز أسباب توتر العلاقة الدبلوماسية بين الرباط وباريس". خاصة وأنّ الأخيرة تحاول توظيف المغرب ضدّ الجزائر من جهة، وتعمل على دعم المغرب في سباقه نحو الحصول على مكانة إقليمية قويّة.<sup>3</sup> خاصة وقد أظهر المغرب سعيه الذّوّب منذ 2012 إلى تدويل النزاع المالي

<sup>1</sup> "عملية تيقنتورين تؤكد صرامتها في التعامل مع التهديد الإرهابي"، *المساء*، 19 يناير 2013، متوفر في: <http://www.djazairss.com/elmassa/67759> (15 يوليو 2014)

<sup>2</sup> Vish Sakthivel, « Mali, Quand le Maroc supplante l'Algérie, » *Courrier International*, 19 Février 2014, disponible sur : <http://www.courrierinternational.com/article/2014/02/17/quand-le-maroc-supplante-l-algerie> (17 Janvier 2015)

<sup>3</sup> بهاء الدين م.، "المخابرات المغربية تشوش على وساطة الجزائر في مالي"، *البلاد*، 11 فيفري 2015، متوفر في: [HTTP://WWW.ELBILAD.NET/ARTICLE/DETAIL?ID=31682](http://www.elbilad.net/article/detail?id=31682) (13 مارس 2015).

وتجاوز منظور الحلّ الأفريقي<sup>1</sup>.

وقد رفضت الجزائر إقحام المغرب في مسير إدارة وحلّ النزاع الماليّ، معتبرة أنّ المغرب لا ينتمي إلى الدّول السّاحليّة وأنّ أمنه واستقراره ليساً مهددان بما يحدث على السّاحة الماليّة والسّاحليّة عامة بقدر ما هو الأمر بالنّسبة لدول الميدان. حيث يمثّل النزاع الماليّ في شكله الحاليّ فرصة استراتيجية بالنّسبة للمغرب للخروج من عزلتها ومواصلة مسيرها الدّبلوماسيّ تجاه أفريقيا بهدف الاكتساب هبة إقليمية تمكّنها من تجاوز الدّور الجزائريّ الرياديّ<sup>2</sup>. ورغم التصريحات الجزائريّة بغياب أيّ خلاف بينها وبين المغرب أو توتر رسميّ بخصوص الصحراء الغربية والملفّ الماليّ<sup>3</sup>، إلاّ أنّ توتر العلاقات بدى واضحة بعد استدعاء القائم بالأعمال المغربية في الجزائر من قبل وزارة الشّؤون الخارجيّة<sup>4</sup>، إضافة إلى مشاركة الجزائر في "مسير نواكشوط لأجل السّلم في السّاحل" Processus de Nouakchott لسنة 2014<sup>5</sup>، في مواجهة مسير الرّباط Processus de Rabat الذي قادته المغرب سنة 2012 كتجسيد لخطة داكر. وتقع مكاسب الاهتمام الجزائريّ بالملفّ

<sup>1</sup> « Le Maroc veut internationaliser la crise malienne, » *Le Monde Afrique*, 01 Juillet 2012, disponible sur: [http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/07/01/le-maroc-veut-internationaliser-la-crise-malienne\\_1727538\\_3212.html](http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/07/01/le-maroc-veut-internationaliser-la-crise-malienne_1727538_3212.html) (22 Décembre 2014).

<sup>2</sup> Mehdi Rais, « Crise malienne : l'enjeu des relations Maroc/Algérie, » *Le Journal International*, 14 Janvier 2013, disponible sur : [http://www.lejournalinternational.fr/Crise-malienne-l-enjeu-des-relations-Maroc-Algerie\\_a369.html](http://www.lejournalinternational.fr/Crise-malienne-l-enjeu-des-relations-Maroc-Algerie_a369.html) (27 Mars 2015)

<sup>3</sup> « Pas de différent entre l'Algérie et le Maroc qui nécessite une médiation internationale, » *Algérie de Presse Service*, 12 Mai 2015, disponible sur : <http://www.aps.dz/algerie/22817-pas-de-diff%C3%A9rend-entre-l-alg%C3%A9rie-et-le-maroc-qui-n%C3%A9cessite-une-m%C3%A9diation-internationale> (17 Mai 2015)

<sup>4</sup> « Escalade verbale marocaine contre l'Algérie : le Chargé d'Affaire du Maroc à Alger convoqué au MAE, » *Algérie de Presse Service*, 19 Octobre 2014, disponible sur : <http://www.aps.dz/algerie/12658-escalade-verbale-marocaine-contre-l-alg%C3%A9rie-le-charg%C3%A9-d-affaires-du-maroc-%C3%A0-alger-convoqu%C3%A9-au-mae> (12 Décembre 2014)

<sup>5</sup> International Crisis Group, Mali : réformer ou rechuter, *op. cit.*, p. 34.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

---

الماليّ ومواجهة التشويش الماليّ على الوساطة الجزائرية، على ثلاث مستويات<sup>1</sup> :

- يضمن لها عدم تجاوز التوجهات التي ترى فيها تهديداً لأمنها الوطنيّ: كتفكك مالي ونشأة دولة الأزواد،
- تسمح لها بالظهور كمصدر للاستقرار في المنطقة الساحلية الصحراوية، وتحمل مسؤوليات جديدة .
- تتوفر على إمكانية فرض توجهها حول الاستقرار في شمال مالي، فهي تدعم رجوع النظام الداخلي إلى ما كان عليه، واستمراره لفضل شبكات محلية قريبة منها، وتمكّنها من الحفاظ على هامش تأثير في المنطقة.

---

<sup>1</sup> International Crisis Group, Mali : dernière chance à Alger, *op. cit.*, p. 4.

## المبحث الثاني

### الجهود الجزائرية السياسيّة والأمنيّة للتعامل مع الأزمة في مالي

تفضّل الجزائر التسوية السلمية والتفاوضية للنزاعات الإقليمية والدوليّة في إطار المبادئ العالمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ذلك أنّها لا تؤمن بنجاح الحلول العسكريّة المبنية على علاقات القوة بين الأطراف المتنازعة. وهو ما أكده وزير الشؤون الخارجية للجزائر "رمطان لعامرة" رداً على التساؤلات حول الدور الجزائري كوسيط في النزاع الماليّ،<sup>1</sup> معتبراً أن مسار الحل السياسي هو أفضل إطار لحلّ النزاع المالي برغم كل الجهود الأمنيّة والإقليمية والدوليّة المتخذة لتسوية الوضع الماليّ.

ويتصدّر تمرّد الطوارق قائمة الاهتمامات الجزائريّة لإدارة النزاع الماليّ، ذلك أنّ الجزائر اتّجهت نحو تصميم اتفاقيات مفادها الابتعاد عن خيار التسوية غير الوديّة للنزاع الماليّ بكل مظاهره. فبالرجوع إلى تسعينيات القرن الماليّ، يمكن تلخيص محطتين هامتين قادتهما الجزائر، أولاً بين 1991 و1996 وثانيهما بين 2006 و2010. وقد أفضت مرحلتي التفاوض عن اتفاقية تمناست 1991 واتفاقية الجزائر 2006. وكان التركيز الجزائريّ يقع في كل مرّة على الحدة الترابيّة لمالي وقديسية حدودها الموروثة عن الاستعمار، الوضع الأمني للمتمردين: حمايتهم من الانتقام وادماجهم اقتصادياً واجتماعياً، والوضع الإنساني للعائلات اللاجئة لدول الجوار التي يجب ارجاعها للشمال وتوفير الظروف الملائمة لعيشها بكرامة.

إنّ عدم احترام السلطات المركزيّة في مالي لبنود الاتفاقيات المتوصّل إليها في كلّ مرة جعل الطوارق

<sup>1</sup> Ramtane Lamamra, « L'Algérie préconise toujours des solutions démocratiques et négociées, » 22 Décembre 2013, disponible sur :

<http://www.mae.gov.dz/images/sce/documents/jeune%20afrique%2022-12-2013.pdf> (13 Février 2015)

يعودون التّمرد من جديد رداً على ظروفها الإنسانيّة الصّعبة. أما التّمرد الطوارقي لسنة 2012، وما صاحبه من تفشٍ للإرهاب والجريمة المنظّمة عابريّ الحدود، فيعود لمصادر داخلية مرتبطة بتفكك البناء الوطنيّ الماليّ، ومصادر خارجيّة مردها توفر ظروف إقليمية ملائمة بعد سقوط النّظام الليبيّ. وهو ما جعل الجزائر تركز جهودها على تشجيع حلّ سياسيّ ومحاولة انجاز وساطة اقليمية من جهة. ومن جهة أخرى، تكثيف الجهود الإقليمية لمجابهة المظاهر الأمنيّة والإنسانيّة بالتعاون مع الشركاء الدّوليين.

### المطلب الأول: تشجيع الحل السياسي والوساطة الدولية لحلّ النزاع المالي

قبل استعراض الجهود الجزائريّة السياسيّة والتّعاونية لحلّ النزاع الماليّ، ينبغي التّنويه إلى أن أية عملية إدارة للنزاع الماليّ يجب أن تهتمّ بالعناصر التّالية:

- عمل السّلطة في مالي ومدى مرونتها من جهة. إذ تتعدّ التنازلات المقبولة بشأن إشراك جميع فئات المجتمع؛ وذلك عبر تبني هندسة سياسيّة وانتخابيّة مستوعبة، وسياسة تنموية تستجيب للاحتياجات الأساسيّة للسكان عامةً وللمناطق الأكثر تخلفاً وفقراً خاصة، وإدماج المعارضة المسلّحة في المؤسسات الرّسميّة. وبالجهة المقابلة، تستدعي المصلحة الوطنية والخاصة من المعارضة تقديم تنازلات والقبول بمنطق الدّولة والولاء لها. حيث كان على الجزائر أن تراعي مصالح الأطراف المختلفة وتساعدهم على تحقيق مطالبهم، وتقليص الفجوة بينهم، وتقديم الدّعم الماليّ واللوجستيّ والتمويّ لمالي، وهو ما فعلته الجزائر إلى حدّ ما.
- ومن جهة أخرى، يتطلب الوضع المعقد في مالي -الذي تتداخل فيه العوامل الدّاخلية والإقليمية والدّوليّة- العمل بجِدّ وأخذ كل عناصر المعادلة في الحسبان عند الاقبال على سلوك قد يفسره بعضهم على أنّه يضر بمصالحه. فهناك فرنسا والولايات المتّحدة الأمريكيّة (كما تمّ توضيحه)، يضاف إليهما دخول المغرب إلى مالي والتشويش على الدبلوماسية الجزائريّة. وتلعب هذه النقاطات



## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حلّ النزاع في مالي

المختلفة دوراً كبيراً في تعقيد النزاع في مالي وترفع كلفة الطرف الوسيط، وتصعب مأموريته، وتجعل مسلكه مليئاً بالمعوقات. ومن تمّ يتوجب على السياسة الجزائرية الموجهة لإدارة النزاع في مالي أن تعمل في مستويات متعدّدة: داخل مالي وفي محيطها الإقليمي وعلى المستوى الدولي. وكل ذلك من أجل إيجاد البيئة المساعدة لحلّ النزاع وإزالة أو تقليص تأثيرات القوى المعوّقة. وقد تطلب ذلك من الجزائر جهوداً كبيرةً لاغتنام الفرص المناسبة، خاصة بعد الضربات القوية التي سدّتها القوات الفرنسية للحركات الإرهابية والتمردية.

وتطلبت أزمة 2012 وما صاحبها من نزاع دام في الشمال من مالي إعادة النظر بعمق في هياكل ومهام القوات المسلحة المالية. فالمشكل الأمني في شمال مالي صاحبه الحاجة الوطنية إلى اصلاح الجيش. إذ توجب على هذا الجهاز أن يتضمن عاملين هامين هما: أداء مهمّة حماية التراب المالي، وضمان الطابع الجمهوري لأجهزته والولاء الوطني لقواه البشرية. حيث قام التّدخل الفرنسي في مالي باسترجاع المدن الهامّة وطرد الجماعات الإرهابية منها، خاصة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (MUJAO)، إلا أنه لم يمهّد للمواجهة بين السلطات المالية والتمرديين في الشمال.<sup>1</sup>

وقد ارتبط المشكل الأساسي الذي واجهه مالي ابتداءً من يناير 2014 بمدى نجاح المفاوضات بين الحكومة والجماعات المتمردّة. فبعدما أخذت المفاوضات وقتاً طويلاً حتى تبتدأ، اصطدمت بعدم اتّفاق الحكومة والأجنحة السياسيّة والعسكرية لحركات الأزواد. وهذا حول مستقبل منطقة الأزواد، والأطراف المشاركة في المفاوضات. وقامت الجزائر باستعادة الملفّ الماليّ كقائد لفريق الوساطة بعد صدور قرار مجلس الأمن 2164 في 25 جوان 2014، والذي قضى بتقوية دعم المينوسما (MINUSMA).

<sup>1</sup> International Crisis Group, Mali : Dernière Chance à Alger, *op. cit.*, p. 20.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

فمنذ التسعينيات، والجزائر تتبنى دور الوسيط الرئيسي في النزاع المالي. حيث لعبت دوراً مركزياً في إمضاء

اتفاقية تمناست في يناير 1991، يليها الميثاق الوطني في أبريل 1996، فاتفاقية الجزائر 2006.<sup>1</sup>

ويؤكد الإعلام الغربي وجود علاقات وطيدة، وإن كانت خفية، بين الجزائر وعديد الشخصيات

والحركات المالية في الشمال كما في الجنوب،<sup>2</sup> إذ اعتبر أنوار بوخرص أن إياد أق غالي هو رجل الجزائر

في مالي (\*). حيث شكّل دوره المهيمن وعلاقاته مع الجزائر ونفوذ حركة أنصار الدين وانتشارها في شمال

مالي دعماً للتوجه الجزائري في رفض تقسيم مالي، خاصة وأنّ حركة أنصار الدين وإياد أق غالي بالتحديد

رفضاً لإعلان نشأة دولة الأزواد. وهذا الرفض نتج عنه الانفصال عن حركة الـ (MNLA) التي تمّ التحالف

---

<sup>1</sup> هناك دول أخرى لعبت أدواراً هامة في النزاع المالي منذ ستينيات القرن الماضي، إلا أنها تعمل على إدارة النزاع والإدارة به على الصعيد الإقليمي. وعلى رأس هذه الدول تظهر ليبيا خلال فترة حكم معمر القذافي، وموريتانيا، وفرنسا. فمثلاً ساهم الموريتاني "أحمد بابا ميسكي Ahmed Baba Miské"، والفرنسي "إدغار بيسانى Edgar Pisani" في تسهيل إمضاء الميثاق الوطني لعام 1992. في حين عمل معمر القذافي على تأجيج الخلافات بين الحكومة المالية والطوارق وطرح إمكانية انفصالهم لإدارة الوضع الإقليمي لصالحه؛ ينظر:

Pierre Boilley, *Les Touaregs Kel Adagh : dépendances et révoltes – du Soudan français au Mali contemporain* (Paris : Karthala, 1999), p. 524.

<sup>2</sup> تدعم الجزائر عديد مجموعات المصالح في مالي. إلا أنّها تحافظ على علاقات تفضيلية مع أعضاء الإيفوغاس Ifogas في منطقة كيدال. ما يظهر في نقل زعيم الإيفوغاس إلى الجزائر سنة 2014 لتلقيه العلاج، ومنح الهلال الأحمر الجزائري مساعدات هامة لمخيم HCUA، دو القادة الإيفوغاس، ينظر :

Abdoulaye Diarra, «Kidal : le vieux Ag Intalla très souffrant évacué d'urgence en Algérie », *L'Indépendant*, 7 Février 2014, disponible sur : <http://www.maliweb.net/la-situation-politique-et-securitaire-au-nord/kidal-le-vieux-ag-intalla-tres-souffrant-evacue-durgence-en-algerie-194545> (20 Juillet 2014)

\* يؤكد أنور بوخرص أن أق غالي يمثل تهديداً لرغبة حركة الأزواد في أن تكون ممثلةً لشمال مالي. ذلك أن لديه اتصالات سياسية وقبلية وإيديولوجية تجعل حركته أكثر فعالية من الحركة الوطنية لتحرير الأزواد. كما أن أق غالي يجد دعماً حثيثاً من قبل الجزائر المناوئة للـ (MNLA) بسبب ارتباطها بالجماعات الانفصالية الجزائرية المتواجدة في فرنسا مثل القوميين البربر الجزائريين.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

معها للتفوق على القوات الحكومية<sup>1</sup> وهو ما يتطابق مع الموقف الجزائري الراض رسمياً لإعلان دولة الأزواد.

وقد مرّ الحلّ السياسيّ بالنسبة للجزائر تجاه النزاع الماليّ بعدّة مراحل، كان أولها تنصيب حكومة تكرس الوحدة الوطنيّة وهو ما تمّ في أوت 2012 مع الحكومة الانتقالية برئاسة "ديانكوندا تراوري" Dioncounda Traoré. أمّا ثانيها فابتدأ بإقناع كل من حركة (MNLA) وجماعة أنصار الدين بضرورة التخلي عن فكرة تقسيم الدولة بالنسبة للأولى، وفرض الإسلام الراديكالي بالقوة بالنسبة للثانية. حيث أشرفت الجزائر بدءاً من نوفمبر 2012 مفاوضات تجمع حركة (MNLA) وجماعة أنصار الدين في العاصمة البوركيناابية ثم في الجزائر، إذ تمّ التّوصل إلى اتفاق في ديسمبر 2012 يقضي بضرورة رفض الطرفين للإرهاب، وقبول المحادثات مع باماكو، وتحرير الرهائن الغربيين والجزائريين من قبضة جماعة التّوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (MUJAO) والقاعدة في بلاد المغرب الإسلاميّ (AQMI). إلّا أنّ عدم احترام جماعة أنصار الدين للاتّفاق وضربها لمواقع في مدينة "موبتي" Mopti بعد سقوط مدينة "كونا" Konna، جعل الجزائر تتّجه نحو إعادة النّظر في مواقفها تجاه المهمّة الأفريقية في مالي والتّدخل الفرنسيّ فيها.<sup>2</sup>

وبالنّظر إلى الصعوبات التي واجهتها هذه المرحلة الأولى، فقد تمّ في المرحلة الثانية منها والتي بدأت في الفاتح من سبتمبر 2014 إلى تشكيل أربع لجان تقنية تختص الأولى في القضايا السياسية والمؤسّساتية والثانية بالمسائل الأمنية، ولجنة للعدالة ولجنة رابعة للتنمية والقضايا الاجتماعية. وقد انتهت هذه المحادثات بتوقيع "اتفاق السلام والمصالحة في مالي" بتاريخ 15 ماي 2015، حيث وقع عليه الحكومة

<sup>1</sup> Anouar Boukhars, "The Paranoid Neighbor: Algeria and the Conflict in Mali," *The Carnegie Papers*, Middle East, October 22<sup>nd</sup>, 2012, p. 11-12.

<sup>2</sup> Lounès, *op. cit.*

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

المالية وممثلون عن الحركات السياسية المسلحة الناشطة في الشمال المالي. وتضمن الاتفاق 72 مادة موزعة على ثمانية محاور إلى جانب ثلاثة ملاحق تخص القضايا الأمنية ومرحلة انتقالية ومشروعاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستبعدت الوثيقة أي مشروع استقلال لمناطق الشمال،<sup>1</sup> الاتفاق إنشاء مجلس الشيوخ لتمثيل السلطات المحليّة والتقليدية والوجهاء الدينيين ليشكّل مع الجمعية الوطنية الحالية البرلمان في مالي. وكذلك تأسيس هيئة للتنمية في المناطق الشمالية تتوفر على مجلس استشاري يُعنى بأمر التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وإعادة انتشار قوات الأمن المختلط.<sup>2</sup>

حيث تجمع الوساطة الدوليّة في النزاع المالي بين الأطراف التّالية: من جهة الحكومة المالية مع حضور أحزاب المعارضة المعترف بها وعديد القيادات الماليّة النافذة، ومن جهة أخرى، الحركة الوطنيّة لتحرير الأزواد (MNLA)، التنسيقية لأجل شعب الأزواد (CPA)، المجلس الأعلى لوحدة الأزواد (HCUA)، الحركة العربية للأزواد (MAA)، تنسيقية الحركات والجبهات النضالية للمقاومة (CM-FPR).<sup>3</sup> في حين تتكوّن الوساطة الذي تقودها الجزائر من فريق دولي يضم: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO)، الاتحاد الأفريقي (UA)، منظمة الأمم المتحدة (ONU)، الاتحاد الأوروبي (UE)، منظمة التعاون الإسلامي (OCI)، بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر، التشاد، الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> م.هدنة، "الوساطة تقترح برلماناً لسكان شمال مالي وتعديل الدستور ودمج المعارضة في الجيش"، *الشروق أونلاين*، 30 نوفمبر 2014، متوفر في <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/224644.html> (09 يونيو 2015)

<sup>2</sup> "التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي: الماليون يفتحون صفحة جديدة في تاريخ بلدهم"، *وكالة الأنباء الجزائرية*، 16 ماي 2015، متوفر في: <http://www.aps.dz/ar/monde/15981-%D8%A7%D9%8>

4 (09 يونيو 2015) 4%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8

<sup>3</sup> « Le Paraphe de l'accord d'Alger par la CMA jette les fondations de la paix au Mali, » *Agence Presse Service*, 14 Mai 2015, disponible sur : <http://www.aps.dz/algerie/22931-le-paraphe-de-l-accord-d-alger-par-la-cma-jette-les-fondations-de-la-paix-au-mali-lamamra> (25 Mali 2015)

<sup>4</sup> International Crisis Group, Mali : La paix à marche forcée, *op. cit.*, p. 4.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

كما جاءت في نفس سياق الوساطات السابقة بين الحكومة المركزية والفرقاء الطوارق: قمة جانيت، واتفاق تمنراست، واتفاقيات السلام لسنة 1995، مع المبادرة بالمحادثات في النيجر لاحتواء النزاع، والتي تضمنت:

- زيارات إلى المنطقة لاحتواء الأوضاع؛
- النجاح في افضال مخطط بناء الدولة؛
- دعم السياسة الخارجية الجزائرية بسياسة داخلية قائمة على تنمية مناطق الجنوب.

يعود سعي الجزائر إلى إنجاح وساطة إقليمية في النزاع المالي إلى جذور النزاع ذاته، خصوصاً مع تماطل الحكومات المالية التي عايشت تمرد الطوارق في تنفيذ بنود الاتفاقيات التي تم الوصول إليها في كل مرة. ولعلّ السعي الجزائري إلى إنجاح وساطة إقليمية حول النزاع مع ادماج القوى الدولية التي تعتبر نفسها راعية السلام في المنطقة مرده سببين هما :

- تأكيد الجزائر على المبدأ الأممي في ضرورة حل النزاعات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية، وتدخلها لحلها دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛
- محاولة الجزائر لتجنب تداعيات التدخل الفرنسي في مالي التي قد يتحوّل في حالة الفراغ السياسي والأمني إلى مرتعاً للأمن على الشاكلة الليبية .

يمكن تلخيص الوساطة الجزائرية منذ عودة التمرد المالي ابتداءً من التسعينيات في اتفاقية تمنراست لسنة 1991 والتي تمّ التوصل فيها إلى الحفاظ على الوحدة الترابية بالإضافة إلى إدماج مطالب سياسية وتنموية اعتبرتها الحكومة المالية آنذاك تعجيزية. ورغم أن الاتفاقية مكّنت من وقف إطلاق مؤقتاً بين الحكومة والمتمردين إلا أن عدم احترام الحكومة المالية لمطالب الطوارق، والانشقاق داخل الحركة الشعبية للأزواد وظهور الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد (FLPA) والجيش الثوري لتحرير الأزواد، ثم الانقلاب على

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حلّ النزاع في مالي

"موسه تراوريه Moussa Traoré"، والضغط الذي مارسته فرنسا أدوا إلى رجوع المناوشات بين الطرفين .

وأكد "جون فيليب ريميه Jean-Philippe Rémy" أن اتفاقية الجزائر لأجل السلام من أهم الفرص التي قد لا تتاح بالنسبة لمالي مرة ثانية<sup>1</sup>. حيث قامت أطراف النزاع المالي في 15 ماي 2015 بتوقيع الاتفاقية المتوصل إليها بعد ثمانية أشهر بعد بداية المفاوضات بينهم بوساطة الفريق الدولي الذي تقوده الجزائر. إلا أن شمال ووسط مالي لازالا يعرفان مواجهات عنيفة. ففي ماي 2015 اندلعت مواجهة دامية بين متمردي تنسيقية حركات الأزواد (CMA) وبين الجنود الماليين أنتجت تسعة قتلى وأربع عشرة جريح. إذ لم يمضِ كل أعضاء التنسيقية على نصّ الاتفاق، وحتى الماضون عليها لازالوا يطالبون بمحادثات إضافية لقبول الاتفاق في صيغته النهائية. هذا الموقف يهدد فعالية تطبيق النص خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح. أمام هذه الأخطار، من المؤكد أنّ على الوساطة أن تعيد الأطراف إلى طاولة المفاوضات<sup>2</sup>.

ومن المبادئ التي أكد عليها الاتفاق والتي يتوجب على أطراف النزاع المالي احترامها هي:<sup>3</sup>

- احترام الوحدة الترابية المالية، وسلامته الإقليمية، والسيادة الوطنية لدولة مالي، وكذلك شكلها الجمهوري وطابعها اللائكي؛
- الاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي وترقيتهما، وتحسين مشاركة كل مكونات الشعب المالي في اكمال مسار البناء الوطني، خاصة النساء والشباب؛

<sup>1</sup> Jean-Philippe Rémy, « Accords de paix d'Alger : une dernière chance pour le Mali, » *Le Monde Afrique*, 01 Mars 2015, disponible sur : [http://www.lemonde.fr/afrique/article/2015/03/01/accords-de-paix-d-alger-une-derniere-chance-pour-le-mali\\_4585406\\_3212.html](http://www.lemonde.fr/afrique/article/2015/03/01/accords-de-paix-d-alger-une-derniere-chance-pour-le-mali_4585406_3212.html) (15 Mars 2015)

<sup>2</sup> International Crisis Group, *Mali : La paix à marche forcée*, Rapport Afrique, n° 226 (Bruxelles : ICG, 22 mai 2015), pp. 2-3.

<sup>3</sup> *Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger*, Alger, 1<sup>er</sup> mars 2015.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

- ترقية التنمية المتوازنة بين كافة المناطق في مالي، والآخذ بعين الاعتبار ميزات كل منطقة؛
- رفض العنف كوسيلة للتعبير السياسي، واللجوء إلى الحوار والتشاور لتسوية الخلافات؛
- احترام حقوق الانسان، والكرامة الانسانية والحريات الأساسية والدينية؛
- محاربة الفساد والإفلات من العقاب؛
- مكافحة الإرهاب، وتجار المخدرات، وكل أشكال الجرائم المنظمة العابرة للحدود.

فمعالجة مشكلة الشمال حسب المنظور الجزائري لا يجب أن تكون على حساب إصلاح شامل لمشاكل الحكم الرأشد والبناء الوطني، التي تسببت في أزمة 2012. إذ يحتاج كل الإقليم المالي لا المنطقة الصحراوية فقط إلى حضور فعلي للدولة، وديناميكية اقتصادية جديدة تنعش الوضع الداخلي. ومما لا شك فيه أن الوضع الزاهن في مالي بحاجة إلى تجسيد استقرار سياسي مستعجل، إلا أن تحقيق هذا الهدف لا يجب أن يمر برجوع القوى السياسية التقليدية التي مارست الفساد وسوء التسيير. فإن كان الفريق الحكومي الحالي يظهر خطاباً ارادياً حول إصلاح الدولة، فإنها لازالت تكرس خطابها على أرض الواقع. لهذا شدد فريق الوساطة على النقاط التالية:<sup>1</sup>

- إقرار اللامركزية وتقريب الخدمات العمومية من المواطنين،
- وضع حدّ للإفلات من العقاب خاصة في قضايا الفساد،
- اصلاح قطاع الأمن.

وأخيراً، قرّر الاتفاق أن على مالي المشاركة في محاولة بناء هندسة أمنية إقليمية. ففي السابق كان ينظر إلى مالي كأضعف حلقات الأمن في الساحل الأفريقي. بالتالي عليها المشاركة بشكل فعال في التعاون

<sup>1</sup> International Crisis Group, Mali : La paix à marche forcée, *Op. cit.* p.7.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

الإقليمي الخاص بالأمن. فإن كانت التهديدات عابرة للقارات، فأساليب مواجهتها غالباً ما تصطدم بمصالح

محصورة على المستوى الوطني وحتى الشخصي.<sup>1</sup> وقد تمّ الوصول إلى التوصيات التالية:<sup>2</sup>

- أنه يتعيّن على المينوسما (MINUSMA)، المساعدة من قبل فرنسا عسكرياً في مالي، تبني موقف أكثر صرامة أمام انتهاكات وقف إطلاق النّار. إذ عليها إظهار إصرارها بالتعاون مع مجلس الأمن على تطبيق عقوبات محددة ضدّ العنف الممارس في الشّمال؛
- على فرنسا ضبط مهمّات القوات الفرنسية "برخان" Barkhane (\*) لمساعدة المينوسما في ضمان احترام وقف إطلاق النّار، وضمان الأمن في مدينة ميناكا، وتوسيع مهمّة برخان لإحباط نشاط تجّار المخدرات في احتلال أو محاصرة شمال مالي، والتأثير على "إبراهيم أبوبكر كايّتا" مع باقي شركاء مالي، وإقناعه بإعطاء الأفضلية للحوار على الخيار السّياسي؛
- وتتحمل كل الأطراف مسؤولية الاختراقات الحالية في مالي، جزء من المسؤولين السياسيين والعسكريين الماليين لم يتنازلوا عن الانتقام العسكري، ويوظفون في هذا الاتجاه الجماعات

<sup>1</sup> Yahia H. Zoubir, Louisa Dris-Ait-Hamadouche, *Global Security Watch- The Maghreb* (California: Praeger, 2013), p. 100.

<sup>2</sup> International Crisis Group, Mali : La paix à marche forcée, *op. cit.*, pp. 1-2.

\* هي عملية فرنسية تخصّ السّاحل، أطلقت في أوّل آب 2014 لتعويض قوّات سيرفال (Serval) الخاصة بمالي وقوات إبرفيه (Epervier) في السّاحل. وتسجل هذه العملية ضمن استراتيجية محاربة الإرهابيين والمتطرفين في السّاحل وتقوية الوجود الفرنسي في المنطقة. حيث تخصّ هذه العملية خمس (05) دول ساحليّة هي: موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، والتشاد. وتضم العملية قوات قدرها 3000 جنديّ من بينهم 1000 مجندين في مالي. وهذا مع احتمال تمديد مهامها إلى غينيا بيساو؛ ينظر:

Nathalie Guibert, « Barkhane : Le plus grand théâtre français depuis la fin de la seconde guerre mondiale, » *Le monde*, 23 Octobre 2014, disponible sur : [http://www.lemonde.fr/afrique/article/2014/10/23/guerre-secrete-au-sahel\\_4511410\\_3212.html](http://www.lemonde.fr/afrique/article/2014/10/23/guerre-secrete-au-sahel_4511410_3212.html) (29 Novembre 2014)



## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

السياسية والعسكرية لقاعدة 14 جوان (\*)، والذين أعادوا أخذ مدينة ميناكا في 27 أبريل. من

جهتها تقبع تنسيقية حركات الأزواد على مطالبها غير الواقعية، والتي تغفل التنوع الاثني

والثقافي لشمال مالي، خاصة في ظل عدم اتفاق مكونات الشمال على المشروع الانفصالي.

- فالأطراف المتنازعة لم تلتزم بوقف إطلاق النار وقياس النتائج الخطيرة التي تتعرض لها مع

اختراقه. مع قيام الأطراف الممضية على الاتفاقية بقطع علاقاتها مع الأطراف غير الممضية

لها، وكل الجماعات الرافضة للسلام. وعليها قبول اقتراح فرقة الوساطة الدولية بمواصلة

المحادثات لحصول على أكبر دعم من الفرقاء الماليين، والبحث عن آليات لتطوير الاتفاق؛

- أما بالنسبة للوساطة الدولية فقد سارعت في فرض أجندة أمنية مغلقة بذلك باب التفاوض

السياسي بشكل مبكر. ورغم الضغوط الدولية، فإنها لم تقدر الحصول على إجماع CMA

(موافقة جماعية) لاتفاقية السلام، إلا أنها صممت على تنظيم التوقيع على الاتفاقية.

بالإضافة إلى ضرورة تفضيل الحوار السياسي، لهذا يجب الاتجاه نحو الاعتدال بدل تشجيع

العمليات العسكرية؛

- أما تنسيقية حركات الأزواد قبول الحوار المباشر مع الحكومة ومجموعة 14 جوان، والتخلي

عن المطالب غير الواقعية، وأخذ في عين الاعتبار تعدد المواقف في شمال مالي.

من الواضح أنّ نجاح الحلّ السياسيّ المقترح من الجزائر والتأكيد على دور الوسطاء الأفارقة ضمن

الفريق الدوليّ مرّ بقبول تنسيقية حركات الأزواد (CMA)، بالتخليّ عن مطالبها الانفصالية غير الواقعية. وقد

تطلب الأمر من الجزائر ومالي الالتزام بتنمية الشمال الماليّ اقتصادياً واجتماعياً وتقديم الرعاية والدعم

\* قاعدة 14 جوان هي المجموعة المكوّنة من تنسيقية حركات الأزواد (CMA) التي تمّ الاتفاق على التفاوض معها. وهي

مجموعة مكوّنة من 5 حركات، تمّ تسريب أن الجزائر أنشأت 3 منها هي: التنسيقية لأجل شعب الأزواد (CPA)، المجلس

الأعلى لوحدّة الأزواد (HCUA)، الحركة العربية للأزواد (MAA)، تنسيقية الحركات والجهات النضالية للمقاومة (CM-FPR).

للجماعات الأكثر بؤساً. وهو ما نصّ عليه الاتفاق الموقع من قبل جميع مكوّنات التنسيقية في 20 جوان 2015، بعدما تمّ قبوله من ثلاث مكوّنات للتنسيقية فقط ظهرت كمالية للجزائر ومدافعة على التّوجهات والمواقف الجزائرية منذ بداية المفاوضات في منتصف سنة 2014.

### المطلب الثاني: الجهود المشتركة لمواجهة التحديات الأمنية في مالي والسّاحل

عرفت الدبلوماسية الجزائرية منذ نهاية التسعينات انفتاحا على الساحة الدولية، وتصادت الاصوات المعترفة بكفاءتها في مجال محاربة الارهاب، اد اعترف بها على الصعيد الدولي بشهادة عدة قوى دولية في ذلك. إذ عملت أحداث 11 سبتمبر 2001 على تغيير نظرة الغرب الى الجزائر والاعتراف بما عانته طيلة العشرية السوداء.<sup>1</sup> بناءً على هذا الإطار نشطت الدبلوماسية الجزائرية وتم عقد عديد اتفاقيات الشراكة مع دول المتوسط في شتى المجالات، خاصة في ميدان مجال اقتناء احدث الأسلحة. كما نسقت الولايات المتحدة مع قوى الدفاع الجزائرية لتدريب الضباط الجزائريون بأمريكا ، وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الارهاب، باعتبارها ظاهرة دولية تتطلب مقاربة شاملة، تعمل وفقها كل الدول على اخذ التدابير اللازمة سياسيا وقانونيا لمنع انتشارها واستفحالها. وأمام التغيرات الجيو- استراتيجية الراهنة في أفريقيا، و ما عايشته الجزائر من تحديات أمنية على معظم حدودها، من الشرق بكل من تونس وليبيا ، وبالجنوب امام حرب شمال مالي والحركات الانفصالية بالنيجر، تعاملت الجزائر بحيطه وحذر مع هذه التغيرات خوفا من انتشار عدوى الاضرابات الى داخل حدودها، وتهديد امنها الوطنيّ واحتسابا لمنع تدخل قوى اجنبية في المنطقة.

وقد أقرّ "جليل لوناس" Djallil Lounès أن الجزائر استفادت دروساً هامّة من سياستها في مكافحة الإرهاب خلال التسعينيات. وهو ما جعلها توقن أنّ "الكلّ السياسيّ" غير ممكن في ظلّ إخلاف المنطلقات

<sup>1</sup> Djallil Lounnas, "Confronting Al-Qa'ida in the Islamic Maghrib in the Sahel: Algeria and the Malian Crisis," *The Journal of North African Studies*, vol. 19, no. 5 (2014), pp. 810-827.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

والأهداف. كما أنّ "الكلّ الأمنيّ" غير ممكن، لأن الحرب على الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظّمة على "غير متكافئة" *Guerre Asymétrique*. هذا ما يجعل الجزائر تزوج بين الخيار السياسي التعاوني على المستويين الإقليمي والدوليّ، والخيار الأمنيّ الذي يفرض عليها تأمين حدودها الوطنيّة وتكثيف مراقبتها وغلقها أمام الجماعات الإجراميّة.<sup>1</sup>

وبالنسبة للجزائر فمن الضروري تحقيق التوازن بين المقاربات الأمنية الوطنيّة والتي تقدرها كل دولة لنفسها مع المقاربة الأمنية الإقليمية والتي تركز على تحقيق الأمن الإقليمي، ولا يوجد أي مانع يحول دون تفكير الدول في أمنها الوطنيّ ولكن مع احترام التزاماتها الأمنية الإقليمية. حيث تبني سياسة خارجية داعية إلى تعزيز النزعة التضامنية بين دول المنطقة والتي تقوم على أقصى درجات الإحساس المشترك بالتهديد بغض النظر عن اختلاف مستوياته بين دولة إلى أخرى بحيث لا يجب أن يطغى التقدير المحلي لخطورة التهديدات على العمل الأمنيّ الإقليمي لمواجهة (\*).

كما ترفض الجزائر اللجوء إلى الوسائل الغير شرعية في محاربة التهديدات الأمنية في المنطقة كالإرهاب سيما ما تعلق بمنح الفدية، حيث وحسب المقاربة الجزائرية فإن ذلك بمثابة إثراء ماليّ لهذه الجماعات الإرهابية، فهي مداخل مالية تسمح لهم بشراء الأسلحة. واستعمال الخطف لتحصيل المال مرفوض في المقاربة الجزائريّ التي سعت إلى منعه على الصعيد الدوليّ في إطار ما يعرف بمبدأ تجريم

<sup>1</sup> *Loc. cit.*

\* أصبحت الجزائر تساهم بنسبة 17.5% في ميزانية الاتحاد الأفريقي ابتداءً من سنة 2006 بـ: 10.4 مليون دولار، لتعد بهذا من أكبر الدول المساهمة في ميزانية الاتحاد التي قدرّت نفس السنّة بـ: 59.49 مليون دولار.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

الفدية، والذي تمّ تبنيه على مستوى الاتحاد الإفريقي وبقرار من مجلس الأمن (\*\*).

وتعتمد الجزائر في تعاملها مع القوى الكبرى فيما تعلق بمنطقة الساحل على توجه استراتيجي يعتمد على منظورين الأول: هو الدفاع عن ريادةتها المغاربية والإقليمية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب والثاني: هو رفض التدخل الأجنبي تحت أي مبرر لكن دون استبعاد التعاون مع القوى الكبرى. إذ ارتكزت السياسة الردعية للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب على تدابير داخلية مرتبطة بالتشريعات الوطنية والمنظومة الأمنية الجزائرية، وأخرى خارجية. فعلى المستوى الإقليمي هناك عديد الاتفاقيات التي أستحدثت لقمع ومواجهة الإرهاب، والتي تعتبر من أهمها اتفاقية الاتحاد الأفريقي للوقاية من الإرهاب ومكافحته، الموقعة في 08 يوليو 2004. حيث تم تعريف الإرهاب، في الاجتماع رفيع المستوى للحكومات الأفريقية بالجزائر بين 11 و14 سبتمبر 2002، على أنه شكل من أشكال العنف يظهر في شكل جريمة ما فوق وطنية؛ تستغل محدودية الاختصاص القانوني للدول، وضعف آليات الحكم والإجراءات القضائية، ونفاذ الحدود الوطنية ووجود شبكات غير رسمية وغير مشروعة للتجارة وتمويل الإرهاب.<sup>1</sup> كما تمّ الاعتراف بالأضرار الخطيرة التي يلحقها الإرهاب والجريمة المنظمة بالقارة الأفريقية عامةً وبالساحل الأفريقي على وجه الخصوص. إذ تمّ تصنيف التهديدات الإرهابية في خمسة أصناف هي :

• الضربات الإرهابية ضدّ المصالح الأفريقية؛

• الضربات الإرهابية ضدّ المصالح الغربية؛

---

\*\* وهو ما قامت الجزائر بالتأكيد عليه من خلال مرسوم تنفيذي رقم 13-318 مؤرخ في 16 سبتمبر 2013 الذي يتعلق بإجراءات الكشف عن الأموال والأموال وتحديد مواقعها وتجميدها في إطار مكافحة الإرهاب طبقاً للستور وميثاق الأمم المتحدة وكذلك ميثاق الاتحاد الأفريقي.

<sup>1</sup> République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Affaires Etrangères, « Passage de l'OUA à l'Union Africaine », disponible sur : <http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA.aspx> (18 février 2015)

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

- استعمال الأقاليم الأفريقية كفضاء لجوء الجماعات الإرهابية؛
- تجنيد الشعوب الأفريقية في العمل الإرهابي واستغلالهم عبر نشاطات إجرامية لتمويله؛
- الاعتماد على القارة الأفريقية للجوء وتقلّ الإرهابيين والشبكات الاجرامية .

تعمل الجزائر في المحافل الدّوليّة والاجتماعات على التذكير بأهمية التنسيق الدولي لمواجهة مثل هذه المشاكل الدّوليّة، اد نادت في إطار اعمال الملتي الدولي لمحاربة الارهاب والجريمة المنظمة، بالعاصمة الجزائرية يومي 7 و8 اوت 2011، على لسان الوزير المكلف بالشؤون المغاربية-الافريقية" انه يتعين وضع خطة امنية مشتركة، تدمج العامل الامني للمجتمعات مع الجانب الاقتصادي لما له من دعم كبير في استقرار الدول وسلامتها. وشارك في هذا اللقاء هياكل من منظمة الامم المتحدة، والاتحاد الافريقي والجامعة العربية الى جانب ممثلي الدول من الولايات المتحدة، وفرنسا، واسبانيا، والمانيا، وايطاليا، وكندا، واستراليا، وهولندا.<sup>1</sup> كما شاركت الجزائر في أعمال الندوة العالمية للمنتدى الدولي لمكافحة الإرهاب (\*)، وأعلن خلالها المستشار التابع لرئاسة الجمهورية الى ارتياحه لأجل تبني مذكرة الجزائر حول رفض دفع الفدية للجماعات الارهابية المحتجزة للرهن داخل عدة معطيات به.<sup>2</sup>

ولقد نشطت الزيارات الدبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة في الفترة الاخيرة، اد كانت هناك عدة زيارات متتالية لقيادة اركان الجيش الأمريكي، ولقيادة افريكوم (AFRICOM)، بهدف التعاون الامني لمحاربة الإرهاب. إذ اشادت الولايات المتحدة الى جانبها روسيا بالدور الجزائري الريادي في المنطقة لمحاربة

<sup>1</sup> Amine Esseghir, « Lutte contre le terrorisme et le crime organisé transnational : Priorité aux définitions, » *Horizons*, n° 4466, 17 octobre 2011, p. 17.

\* تعتبر الجزائر واحدة من الدول 30 المؤسسين للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

<sup>2</sup> Rezag Bara, « Lutte contre le terrorisme : La communauté internationale a adopté l'approche algérienne, » *EL Moudjahid*, n° 14661, 11 novembre 2012, p. 32.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

الارهاب و الجريمة المنظمة لما تكتسبه من خبرة في المجال، و لتمتعها بقوة جيش كبيرة افريقيا.<sup>1</sup> فالإضافة إلى التعاون الثنائي الذي طورته الجزائر مع دول الجوار (لجنة جزائرية مالية، لجنة الجزائر النيجر، واللجنة المشتركة بين الجزائر وموريتانيا)، قامت الدول الساحلية بالبحث عن آليات التعاون الجماعي بزعامة الجزائر على اعتبار أنها أقوى دولة في المنطقة. فكما وضّح الرئيس المالي السابق "أمدو توماني توريه" كل التهديدات (في الساحل والصحراء) عابرة للحدود، ولا يمكن لأية دولة مهما كانت قوتها أن تواجهها انفراديا". وهناك ثلاث دوافع قادت دول الساحل الأفريقي نحو زيادة مستوى التعاون فيما بينها وتقوية التعاون الإقليمي مؤسساتيا ورسميا، هي:<sup>2</sup>

- زيادة حضور الإرهابيين،
- خطر الانفصال في الساحل مثل: الحركة النيجرية للعدالة (MPJ)، والحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA)؛
- التهديدات الناشئة عن الحركات الجهادية مثل أنصار الإسلام في صحراء موريتانيا.

ظهرت أهم مظاهر التعاون بين دول الساحل الأربع، الجزائر، موريتانيا، مالي، والنيجر تجلت في أبريل 2009، عندما قرّرت القوات الجوية الجزائرية استعمال طائرات بدون طيار لمراقبة المنطقة كلّها ومنع تحرك الإرهابيين. وتميل أجهزة المخابرات في دول الساحل الأفريقي إلى التنسيق مع بعضها لإحباط نشاط الإرهابيين داخل حدود دولهم. وتجسّد ذلك في لقاء تمناست 2009 في الناحية العسكرية السادسة، الذي جمع ممثلي جيوش دول الساحل الأربع، مع تغيب ليبيا بسبب رفضها لوجهات النظر الجزائرية خاصة حول

<sup>1</sup> تنظيم فتحي، "تعميق العلاقات الجزائرية الامريكية في محاربة الإرهاب بعد هجمات 11 09"، المغاربية، 2011/09/11 متوفر في: <http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2011/09/11/feature-01> (10 جوان 2015)

<sup>2</sup> Yahia H. Zoubir, Louisa Dris-Ait-Hamadouche, *op. cit.*, pp. 103-104.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

التدخل خارج حدودها، والأسلوب الأمثل للتعامل مع الجماعات الإرهابية على الشريط الحدودي الممتد من موريتانيا إلى ليبيا.<sup>1</sup>

- الدور الجزائري خارج حدودها يقتصر على توفير المعلومات والعمل الاستخباراتي،
- الملتي الجزائر حول الأمن في الساحل والصحراء.

وقد اختلف الأطراف حول الفدية، لكن اتفقوا حول ضرورة الوصول إلى وجهة نظر مشتركة، واستراتيجية واحدة مؤداها تقوية التعاون الإقليمي والثنائي بين دول الساحل وتدعيم التعاون الدولي متعدد المستويات، بما في ذلك توحيد التشريعات الوطنية حول دفع الفدية وأشكال تمويل الإرهاب. إذ تعددت مساهمات الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة المشكلات التي يعانها الساحل الإفريقي بمختلف أبعادها من الجريمة المنظمة ومرورا بالهجرة غير الشرعية إلى الإرهاب، حيث كان لها الفضل الأساس في إعادة الأمن إلى دول المنطقة في كثير من الأحيان. وكتوضيح عن ذلك يمكن التطرق لما يلي:

❖ إبرام الاتفاقيات الجماعية والثنائية: التوقيع على اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب

والوقاية منه في 14 يوليو 1999؛

❖ إنشاء المركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب (ACSRT) في 13 أكتوبر 2004،

الذي يضم خبراء يقومون بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية والسبل الكفيلة

لمحاربتها؛

❖ الاتفاقيات الثنائية في مجال تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله والاتفاقيات القاضية

بعدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية وعدم تقديم الفدية " الجزائر مالي".

<sup>1</sup> Yahia H. Zoubir, Louisa Dris-Ait-Hamadouche, *op. cit.*, pp. 115.16.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

حيث تمّ انشاء لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة Comité d'Etat Major Opérationnel Conjoint (CEMOC) المكوّنة من القوات الجوية الجزائرية، القوات البرية المالية، والمشاة الموريتانيون، ولوجستية من النيجر، كما تحصلت بوركينا فاسو على دور مراقب، وتغطي هذه اللجنة فضاء صحراوي طوله 1956 كلم وعمقه 933 كلم.<sup>1</sup> لكن سرعان ما ظهرت عدم فعالية هذه اللجنة، ففي جويلية 2010، قامت القوات الموريتانية مدعومة من قبل فرنسا بالتدخل في شمال مالي لضرب AQMI. وهو ما شكّل ضربة قاسية للتعاون الإقليمي ورفض التدخل الخارجي في المنطقة. خاصة وأنّ موريتانيا لم ترجع إلى شركائها في CEMOC قبل التدخل. وقد فشل العملية الموريتانية الفرنسية في تحرير الرهينة Michel Germaneau.<sup>2</sup>

حيث أشاد محافظ السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي بالتقدم المسجل في مجال مكافحة الإرهاب في الساحل الأفريقي ووسط أفريقيا بفضل الجهود الجزائرية، كما أكدّ سنة 2014 أنّه لا يمكن القضاء على الإرهاب مادياً، إنما يجب الرجوع إلى العوامل التي تساعد على ظهور الجماعات الإرهابية، مثلما يجب الانتباه للآثار الإنسانية للنزاع المالي التي تزيد من خطورة الأوضاع في الساحل.<sup>3</sup> إذ تؤكد المقاربة الجزائرية على أنّ ترقية الأمن الجماعي Collective Security في الفضاء الساحلي-الصحراوي يعدّ تحدياً مشتركاً من الضروري رفعه من أجل تحقيق مكافحة أنجح للتطرف والإرهاب والجرائم العابرة للحدود.<sup>4</sup> وهو ما شدد عليه وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة في "الاجتماع السابع لرؤساء مصالح الاستعلامات والأمن في

<sup>1</sup> *Ibid.*, p. 116.

<sup>2</sup> Salima Tlemçani, « Al Qaida exécute l'otage français après 3 mois de captivité », *El Watan*, n° 6006, 27 juillet 2010, p. 4.

<sup>3</sup> "شرقي يشيد بالتقدم المسجل في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة وسط أفريقيا"، وكالة الأنباء الجزائرية، متوفر في:

<http://www.aps.dz/ar/monde/16345> (06 جوان 2015)

<sup>4</sup> "ترقية الأمن الجماعي في فضاء الساحل الصحراوي تُعدّ مشتركاً"، وكالة الأنباء الجزائرية، 15 أبريل 2015، متوفر

في: - <http://www.aps.dz/ar/algerie/14900> (05 مايو 2015)



## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حلّ النزاع في مالي

الساحل الصحراوي" الذي نضمه الاتحاد الأفريقي سنة 2015. إذ أعرب عن ارتباط الجزائر بالعمل المشترك أفريقياً، وضرورة تجاوز اللاإستقرار الأمني والسياسي في مالي لنجاح استراتيجية مكافحة الإرهاب في الساحل.<sup>1</sup>

ولعل الدور الجزائري في تنسيق الجهود الإقليمية لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة في الساحل الأفريقي عموماً، وتلك الناتجة عن النزاع في مالي على وجه الخصوص، تجسد منذ 2009 في خطة تمارست، الذي عقد برعاية مجلس السلم والأمن الأفريقي. إذ تمّ تحديد خطة أمنية لمحاربة القاعدة جماعياً عبر وضع آليات إقليمية مشتركة. وقضت هذه الخطة بعد دخولها حيز التنفيذ في سبتمبر 2009 بتشكيل جيش نظامي موحد للدول الساحلية الخمس يعتمد على القوى العسكرية الإقليمية دون رعاية أجنبية أو تدخل خارجي<sup>2</sup>، وهو ما يتوافق والتصوير الجزائري لدورها الإقليمي ولآليات حلّ الأزمات الإقليمية والنزاعات المجاورة. وتضمن خطة تمارست على ضرورة بناء قوة عسكرية قوامها خمس وعشرون (25) ألف جندي؛ ودعم الحدود الوطنية بتركيز الجهود المشتركة عليها. حيث تشارك الجزائر بسبعة (7) آلاف جندي، بينما تساهم ليبيا مالياً وتقوم الجزائر بقيادة وتدريب جيوش كل من مالي، والنيجر. وموريتانيا للتصدي للضربات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة.<sup>3</sup> إلا أن هذه الجهود الإقليمية لازالت غير كافية لمواجهة التهديدات

<sup>1</sup> "لعمامرة أمام رؤساء مصالح الاستعلامات والأمن في منطقة الساحل،" *يومية النصر*، 16 أبريل 2015، متوفر في: <http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-15/8167-13-11-00-16-00-2015> (19 أبريل 2015)

<sup>2</sup> بوعلام غمراسة، "قادة جيوش أربعة دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الأفريقي،" *الشرق الأوسط*، ع. 11216، 13 أغسطس 2009، متوفر في:

[http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=531671&issueno=11216#.VYHmgvl\\_Oko](http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=531671&issueno=11216#.VYHmgvl_Oko) (13 ماي 2014)

<sup>3</sup> Salima Tlemçani, « Des chefs militaires des Etats du Sahel à Tamanrasset, » *El Watan*, n° 5712, 13 Aout 2009, p. 3.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

---

اللاتمائية، خاصة مع وجود نشاط للقوى الدولية الكبرى على الساحة الأفريقية وخصوصاً في الساحل حيث تتجه مصلحة بعض الفاعلين نحو الحفاظ على الوضع اللأمني القائم.

## المبحث الثالث

### الجهود الجزائرية الاقتصادية والاجتماعية للتعامل مع النزاع

أكد "برتران بادي" Bertrand Badie أن الحلول الأكثر نجاعة هي التي تعتمد على معالجة اجتماعية للأزمات، معتبرا أنه لا يجب إهمال وزن الأمراض الاجتماعية التي تقاوم من خطورة النزاعات الأفريقية.<sup>1</sup> وفي دراستهم لمسألة الأمن ركز كل من بوزان ، ويفر و وايلد (Wilde) على خمسة مستويات أساسية: المستوى العسكري و تدرس فيه علاقات القوة بين الوحدات الدولية الأساسية، المستوى السياسي ويتعلق بعلاقات السلطة، المستوى الاقتصادي ويركز على العلاقات الاقتصادية، المستوى البيئي يتناول علاقة الإنسان مع الطبيعة، وأخيرا المستوى المجتمعي للأمن ويرتبط بالمجموعات الاجتماعية، وبالتهديدات التي تنشأ عندما يتصور المجتمع أن إمكانية بقاءه على قيد الحياة كمجتمع له خصوصياته الثقافية، واللغوية، والدينية، والهوية قد أصبحت مستحيلة.<sup>2</sup>

ويؤدي عدم الاستقرار السياسي وانتشار العنف داخل الدولة إلى العديد من التداعيات، التي تؤثر على الدولة ككيان قائم بذاته وعلى المكانة التي يحتلها هذا الكيان في المنظومة الدولية، لكنّها بدرجة أكبر تؤثر على وضعيته الأمنية، على استقرار المجتمع وعلى مستوى الحماية الذي يُفترض أن يتمتع بها الأفراد داخله. التأكيد على أنّ "لا أمن بدون تنمية" وأن على المنطقة الخروج من الأزمات والمشاكل التي تعانيها

<sup>1</sup> Bertrand Badie, « Plus on fera la guerre en Afrique, plus on la transformera en société guerrière, » *Le Monde*, 21 Mars 2013, disponible sur : [http://www.lemonde.fr/idees/article/2013/03/21/plus-on-fera-la-guerre-en-afrique-plus-on-la-transformera-en-societe-guerriere\\_1852240\\_3232.html](http://www.lemonde.fr/idees/article/2013/03/21/plus-on-fera-la-guerre-en-afrique-plus-on-la-transformera-en-societe-guerriere_1852240_3232.html) (25 Novembre 2014)

<sup>2</sup> Salim Chena, « L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la Notion de "Sécurité Sociétale"- une Théorie à la Manière de Huntington, » *Revue d'Asylons*, vol.49, n°78 (2007), pp.01-48.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حلّ النزاع في مالي

مع ضرورة تعزيز اقتصاداتها وتحقيق مستوى تنمية يكفل لها الخروج من الأزمات الداخلية.

كل هذا، يضاف إليه التكلفة التي تمس القطاع الاقتصادي، حيث تناولت العديد من الدراسات موضوع نمو واستقرار الاقتصاد الوطني للدول في ظل حالات العنف السياسي والتوتر الاثنائي وحتى وجود الإرهاب؛ ولما لذلك من أهمية بالغة في التأثير على الدولة باعتبار أن الاقتصاد هو المحرك الأساس لنموها والعجلة المباشرة المسؤولة عن تطورها. وقد خلصت في إجمالها إلى تأكيد الأثر السلبي الذي تشكله حالات النزاع على الأمن الاقتصادي للدولة. وعليه تتوجب دراسة المبادرات التنموية التي تبنتها الجزائر بالنسبة للمناطق الجنوبية فيها، والمبادرات التنموية الخاصة بشمال مالي، والتي شاركت فيها الجزائر محاولة تقادي آثار النزاع المالي عليها.

### المطلب الأول: المبادرات التنموية الخاصة بالجنوب الجزائري

لقد أسس الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا لإنقسام المجتمعات المحليّة، وتأجيج الصراعات الداخليّة. فتقسيم الحدود مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت خاضعة للمصلحة الفرنسية، غير محترمة للحدود الاثنائية والقبلية والطبيعية الجغرافية للمناطق المستعمرة. وهو ما نتج عنه نشأة، ما أسماه "هنري دوفيرييه" Henry Duveyrier، طوارق الشمال المتواجدين في الجزائر وليبيا<sup>1</sup>. حيث يعرف الطوارق الجزائريين على أنهم سكان الأداغ (قسّموا بين مالي والجزائر)، والآقار (بين الجزائر وليبيا والنيجر)، والآهقار في الجزائر (\*). إلا أن هذا التقسيم الجيوسياسي بين أفراد المجتمع الطوارقي لم يؤد إلى قطع العلاقات بينهم والاندماج الكلي في مجتمعات الدول التي تنتمي إليه. ومن هنا جاءت أهمية المبادرات التنموية الجزائرية

<sup>1</sup> Henri Duveyrier, *Les Touaregs du Nord – Exploration du Sahara* (Paris : Challamel, 1864), pp. 17-19.

\* خريطة رقم (08)، ص. 112.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حلّ النزاع في مالي

بغرض إنعاش الاقتصاد المحليّ في الجنوب وإدماج سكّان الجنوب لضمان الأمن والاستقرار الجزائريّ من جهة؛ ومن جهة أخرى لإجهاض إمكانية انتشار النزاع المالي على الحدود الجزائرية.

وتقع أهميّة المبادرات التّموية الجزائرية الخاصة بالجنوب في صلب سياستها تجاه النزاع المالي. إذ تعتبر السياسة الخارجيّة انعكاساً للسياسة الداخليّة ومرآة لها في الجزائر طبقاً لما صرّح به الرئيس هواري بومدين في السبعينيات. ومنه فللسياسة الخارجية علاقة وطيدة بالتّمية المحليّة والإقليميّة العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية للدولة. إذ تحاول الجزائر تقيدي أثر أزمة طوارق مالي منذ التسعينات على جنوبها، عبر القيام بإصلاحات اجتماعية وإدارية وسياسية؛ كان أساسها إدماج الطوارق في المجتمع الجزائري على جميع الأصعدة. وقد تمّ تحويل تمرّسات وإلزي إلى ولاتين، ومُنح للطّوارق نسبة تمثيل في البرلمان بغرفتيه، بالإضافة إلى التسيير الذاتي من خلال المجالس الشعبيّة البلدية والولائية.

وعليه، ركزت الجزائر في سياستها تجاه الجنوب على العاملين الاقتصادي والاجتماعي، معتبرة أنّهما الحل الأمثل للمشاكل المعقدة التي يعاني منها جنوبه؛ مثله مثل كل منطقة الساحل الأفريقي. حيث تسعى الجزائر إلى تحقيق الاستقرار عبر التنمية، متبعة في ذلك مقارنة "روبرت ماكنمارا" Robert Mcnamara لأمن<sup>1</sup>. وهي المقاربة التي تعتبر التنمية بعداً أساسياً لتحقيق الأمن. ففي دراستهم للآثار الاقتصادية للإرهاب على اقتصاد الدّول، صنف المتخصصون خمسة مستويات أساسية لذلك والتي تشمل الآثار على السياحة، على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على النشاط الاستهلاكي والادخاري والاستثماري، على التجارة الوطنيّة وأخيراً على التنمية<sup>2</sup>. وقد حصل الجنوب الجزائري على رعاية بالغة من قبل السلطات

<sup>1</sup> Jo Beall, "Introductory Article: On the Discourse of Terrorism, Security, and Development," *Journal of International Development*, vol. 18, no. 1 (Jan. 2006), pp. 51-67.

<sup>2</sup> Peter Gordon, « Analyse de l'impact économique des actes de terrorisme : Avancées et conclusions méthodologiques, » *Papier de l'OCDE*, n° 2008-22 (11-12 Décembre 2008), pp. 5-30.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

الجزائرية المحلية والمركزية، عبر عنه برنامج "تنمية الجنوب الكبير"، الذي يتخذ التدابير التالية<sup>1</sup> :

- معالجة ظاهرة اللاجئين إما عبر توفير الشروط اللازمة لعودتهم إلى بلدانهم الأصلية، أو عبر تقديم المعونة الذي تمخض عنه برنامج المساعدة للعودة والاندماج الاجتماعي والاقتصادي سنة 1989 المشترك بين الجزائر ومالي والنيجر والصندوق العالمي للتنمية والزراعة (IFAD)؛
- بناء مراكز عبور في جانبيت، وعين قزام، وتينزاوتين التي تهدف إلى توفير شروط العيش الأساسية وتسهيل التفرقة بين اللاجئين، المهاجرين غير الشرعيين، والمهربين أثناء تقديم المساعدات الجزائرية أو الدولية؛
- تعزيز عملية مراقبة الحدود الجنوبية لمحاربة الهجرة غير الشرعية ومختلف أشكال التهريب، من خلال إحصاء سكان ولايات الجنوب الجزائري؛

كما اتخذت إجراءات طويلة المدى بهدف تنمية الجنوب الجزائري مثل تخصيص مبلغ 35 مليار لتمويل المشاريع الكبرى لتطوير الهياكل القاعدية، كالمطارات، الطرقات، السياحة والري؛ إدراج العنصر الطرقي كعنصر مشكل للمجتمع الجزائري؛ القيام بإصلاحات إدارية تمثلت في تحويل إليزي وتمنراست إلى ولايتين يقوم الطوارق فيهما بتسيير شؤونهم عن طريق "الأمينوكال" الذي يعين بمرسوم رئاسي، مهمته رفع انشغالات الطوارق وشكاويهم.<sup>2</sup> مع تكفل الدولة بإنشاء غرف للصناعات التقليدية حفاظاً على الإرث التقليدي وضمان استمراريته. بالإضافة إلى القيام بتعزيزات أمنية في المناطق الحدودية لضبط عمليات تهريب

---

<sup>1</sup> دليلة بلخير، حسان دويشة، "صندوق الجنوب... 20 ألف مليار في مهبّ الريح"، *الشروق*، 02 فيفري 2015، متوفر في: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/231939.html> (15 مارس 2015).

<sup>2</sup> Dida Badi, « Les relations des Touaregs aux Etats, le cas de l'Algérie et de la Libye, » *IFRI*, 2010, disponible sur : [http://www.academia.edu/3265557/Les\\_Relations\\_des\\_Touaregs\\_aux\\_Etats\\_Le\\_cas\\_de\\_lAlg%C3%A9rie\\_et\\_de\\_la\\_Libye](http://www.academia.edu/3265557/Les_Relations_des_Touaregs_aux_Etats_Le_cas_de_lAlg%C3%A9rie_et_de_la_Libye) (18 juin 2014)

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

الأسلحة المتسربة من مالي والنيجر إلى أقصى الجنوب الجزائري.<sup>1</sup>

فقد صممت السلطة الجزائرية، إضافة إلى المشاريع السابقة، برنامجاً استعجالياً للمناطق الجنوبية بعد التوترات وأعمال العنف التي شهدتها ولاية تمنراست سنة 2005، وأحداث "بريان" بغرداية وتينزروتين بتمنراست في أبريل 2009. إذ اتخذت شكل تمرد ضد السلطات المحلية والمركزية بسبب التهميش والأوضاع المزرية التي يعيشها سكانها، وحالة الطوارئ المفروضة، وعدم التزام الدولة بتطبيق المشاريع التي سطرته في مراحل سابقة.

وتعمل الجزائر من خلال سياستها هذه على تخصيص أكبر قدر ممكن من ميزانيتها للتنمية، وذلك كبديل لظاهرة التهريب والجريمة التي اضطر بعض السكان ممارستها، وضمان استقرار الوضع الأمني للحدود الجزائرية مع مالي والنيجر، واستقرار الطوارق الجزائريين وتقليص حركتهم تجاه دول الجوار خاصة في ظل المعطيات الدولية الجديدة ورغبة كل من ليبيا قبل سقوط نظام القذافي، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من توظيف الملف الطوارقي لصالحها.<sup>2</sup>

واهتمت الجزائر بدءاً ببدء بولاية تمنراست، نظراً لخصوصية المنطقة من حيث الاتساع وعدد الطوارق الذين تضمهم، حيث تم تدشين عدة مشاريع فيها؛ مثل: مشروع تحويل مياه عين صالح نحو تمنراست بتكلفة تفوق 197 مليار دينار جزائري ويمتد إلى 750 كلم؛ ومشروع "القطب الحضاري أدريان" في إطار المخطط الخماسي 2005-2009؛ وتدشين 420 كلم من المشروع العابر للصحراء، ربطاً بين تمنراست وعين قزام. بالإضافة إلى العمل على ترقية ودعم الاستثمار في الجنوب الجزائري كتخفيف الضغط

<sup>1</sup> سميرة بلعمري، "بوتقالية يختار التوارق لتمرير لرسائله السياسية"، *الشروق*، ع. 3253، 04 أبريل 2011، ص. 08.

<sup>2</sup> *المكان نفسه*.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

الجبايي وإعطاء الأولوية لأبناء الجنوب عند التوظيف وضمان منحة المنطقة والامتياز التي يستفيد منها الموظفون طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 95-28 المؤرخ في 12 يناير 1995<sup>(\*)</sup>.

إلا أن ما أعيب على هذه السياسة أن الامتيازات المقدمة ابتداءً من 1995 حدّدت على أساس الأجر القاعدي لسنة 1989 لمنحة المنطقة والأجر القاعدي لسنة 2002 لمنحة الامتياز، وعليه أصبح مطلب عمال وموظفي الجنوب يشمل تحيين منحتي المنطقة الجغرافية والامتياز عبر احتسابهما انطلاقاً من الأجر القاعدي الجديد المنصوص عليه في الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم التي تضمنها المرسوم الرئاسي 07-304 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007<sup>(\*)</sup>. حيث قررت السلطات المركزية اتخاذ التدابير التالية:

- فيما يخص منح الأراضي عن طريق الامتياز، تستفيد المشاريع الاستثمارية المنجزة بولايات الجنوب من تخفيض في مبلغ الأتاوى السنوية بالدينار الرمزي لمدة عشر (10) سنوات، وتخفيض بنسبة 50% من مبلغ هذه الأتاوى بعد هذه الفترة.
- رفع مستوى التخفيض بالنسبة لنسبة الفوائد للمؤسسات المنشأة في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري وكذا الصناعة التحويلية إلى 95% بمناطق الهضاب العليا والجنوب.

---

\* يحدد هذا المرسوم الامتيازات الخاصة التي تمنح للمستخدمين المؤهلين في الدولة والعمالين في مؤسسات مصنفة تقع في ولايات الجنوب الكبير، ويوضح المرسوم التنفيذي رقم 300-95 المؤرخ في 04 أكتوبر 1995 الامتيازات الخاصة التي تمنح للعمالين في مؤسسات تقع في ولايات الجنوب الأخرى. كما يوطر المرسوم التنفيذي رقم 95-330 المؤرخ في 25 أكتوبر 1995 الامتيازات الخاصة التي تمنح للعمالين في مؤسسات تقع في بعض بلديات ولايات السهوب والهضاب العليا.

\* منحة المنطقة والامتياز تعني العمال والموظفين العاملين في بلديات 22 ولاية من ولايات الوطن. إلا أن الاستفادة منها يتفاوت من ولاية لأخرى وداخل الولاية نفسها من بلدية لأخرى. فهناك ولايات كل بلدياتها تستفيد منها كالولايات الجنوبية الـ13: تمنراست - إليزي - أدرار - تندوف - ورقلة - بشار - الوادي - بسكرة - غرداية - الجلفة - الأغواط - البيض - النعامة، والبعض الآخر يستفيد فقط الموظفون العاملين في البلديات النائية والريفية على غرار ولايات كخنشلة - تبسة - سعيدة - قالمة - تيارت - باتنة - تسميلت - المسيلة - سوق أهراس.



## الفصل الثالث: آليات الجوائز في حل النزاع في مالي

- قرر المجلس الوطني للاستثمار بتاريخ 06 ديسمبر 2011، اعتبار جميع بلديات الولايات التي تدخل في الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب، كمناطق تخض تنميتها لدعم خاص من الدولة. في مجال تشجيع عمليات توظيف الشباب طالبي العمل من قبل أرباب العمل:
- رفع مستوى تخفيض أعباء صاحب العمل في الاشتراك في الضمان الاجتماعيين التي يتم التكفل بها في إطار ميزانية الدولة، حيث ينتقل إجمالي التخفيض مع ذلك الذي يتم التكفل به من قبل الصندوق الوطني للتأمين من البطالة إلى 90% على مستوى مناطق الهضاب العليا وجنوب البلاد (تمثل هذه النسبة 80% بالنسبة لشمال البلاد)<sup>(\*)</sup>
- طبقا لتعليمية الوزير الأول رقم 01 المؤرخة في 11 مارس 2013،<sup>1</sup> تقرر اتخاذ عدة إجراءات تتعلق بتسيير ملف التشغيل بولايات الجنوب، تتمثل لا سيما فيما يلي:<sup>2</sup>
- تلبية احتياجات المؤسسات المتمركزة في ولايات الجنوب من اليد العاملة يكون حتما باللجوء من باب الأولوية لليد العاملة المحلية، خاصة اليد العاملة الغير مؤهلة.
- إلزام المؤسسات التي توظف أعوانا غير مؤهلين تأهيلا كافيا، بالتكفل، عند الضرورة، بضمان التكوين مباشر أو بواسطة مراكز التكوين المهني.

\* وقد تم رصد مبلغ 223,8 مليون دج سنة 2013، وهو نفس المبلغ المزمع تسجيله 2014، على حساب ميزانية تسيير وزارة الداخلية والجماعات المحلية لاقتناء مواد غذائية، مواد صيدلانية، خيم ويطانيات، وتوزيعها على عائلات البدو الرحل بالمناطق الجنوبية الحدودية.

<sup>1</sup> "إعداد خطة طريق لفائدة الهيئات المعنية بتنفيذ تعليمية الوزير الأول لتشغيل في الجنوب،" *النهار أونلاين*، 18 مارس 2013، متوفر في: [http://www.ennaharonline.com/ar/algeria\\_news/152364](http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/152364) (22 أبريل 2015)

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "تعليمية الوزير الأول"، رقم 01 مؤرخة في 11 مارس 2013، متوفرة في: <http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn-->

(11 يناير 2015). [lgbat1ad8j/index.php?option=com\\_content&task=view&id=2137&Itemid=1](http://lgbat1ad8j/index.php?option=com_content&task=view&id=2137&Itemid=1).

- في حالة استحالة إيجاد الاختصاصات المطلوبة في سوق العمل المحلية، يجب الحصول على ترخيص استثنائي من قبل والي الولاية المختص إقليمياً للجوء إلى يد عاملة خارج الولاية.
  - إنشاء لجان قطاعية مشتركة على مستوى كل ولاية مكلفة بضمان تنفيذ تعليمات السيد الوزير الأول.
- كما قررت السلطات العمومية، ابتداءً من 2013 رفع مستوى الدعم المخصص للبناء الريفي بالنسبة للولايات الجنوبية.

### المطلب الثاني: المبادرات التنموية الخاصة بشمال مالي

إن الترابط الأمني الذي تفرضه طبيعة المنطقة الساحلية-الصحراوية تجعل الرد عليها تنموياً يكون مشتركاً مثلما هو الرد الأمني تعاوني. لهذا توجهت الجزائر نحو مبادرات تنموية خاصة بالشمال المالي ثنائية ومتعددة الأطراف، تشترك فيها دول الساحل بالإضافة إلى بعض الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية. ولعل اهتمام الجزائر بالبعد التنموي راجع إلى اتباعها سياسة الرد الشامل على التهديدات، إيقانا منها أن الرد الأمني-العسكري وحده غير كافٍ وأنه لا أمن دون تحقيق للتنمية خاصة في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة اللتان أدرجتها في قوانينها الداخلية<sup>1</sup> وحتى في ميثاق الوحدة الأفريقية مع التأكيد عليهما في قمة داكار بالسنغال حيث تم وضع آليات للوقاية من النزاعات الناتجة عن الإرهاب والجريمة المنظمة، وحلها.<sup>2</sup>

تبعاً لهذا، قامت الجزائر بتمويل عديد المشاريع في شمال مالي بالتنسيق مع الحكومة المركزية المالية، يمكن إجمالها في جمع مبلغ قدره مليار ونصف مليار فرنك إفريقي (ساهمت الجزائر فيه ب 500

<sup>1</sup> طبقاً لما هو موضح في مهام نائب وزير الدفاع؛ ينظر: مرسوم رئاسي رقم 13-317 مؤرخ في 16 سبتمبر 2013، في: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *الجريدة الرسمية*، ع. 46، 22 سبتمبر 2013، ص ص. 8-9.

<sup>2</sup> Noel Stott, "Armed non-State Actors in Africa and the Ban on Anti-Personal Landmines", *African Security Review*, vol. 19, no. 3, 2004, pp. 4-11.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

مليون) يهدف إلى تنمية مناطق غاو، وتمبكتو، وكيدال؛<sup>1</sup> تقديم هبة تقدر ب عشر ملايين دولار لمالي مقابل مباشرة مخطط أممي-تنموي مختلط محوره تنمية البنى التحتية لتقادي تمرد جديد في شمال مالي بعد 2009؛<sup>2</sup> عقد اتفاق بين شركة سونطراك والحكومة المالية للتغيب عن البترول في "حوض توديني" بعد موافقة الطوارق على محاصرة الجماعات الإسلامية في مناطق تواجدهم ابتداءً من 2011.<sup>3</sup>

في حين أن الحكومة المالية باشرت بمكافحة تداول الأسلحة الخفيفة في السوق السوداء عبر تقديم مكافآت مالية لكل من يسلم الأسلحة غير المرخصة، ومحاولة خلق فرص جديدة للعمل للعائلات التي تتخلى عن تجارة الأسلحة. وقد أحصى البرنامج المالي إدماج عشر آلاف شخص اجتماعياً ومهنياً بتمكينهم من الاستفادة من مشاريع تنموية بعد توعية البدو الرحل في الشمال ولقاء أعيان القبائل في تمبكتو، كيدال وغاو وقدرت التكلفة الأولية ب 22.6 مليار فرنك أفريقي ما يعادل 50 مليون دولار تشارك الجزائر في تمويله إلى جانب الفرع الأوروبي للنشاط الخارجي (SEAE) والولايات المتحدة الأمريكية.<sup>4</sup> تجدر الإشارة في هذا السياق، أنّ أولويات سياسة المساعدات الفرنسية في الساحل عامةً لا تتطابق مع مصالح الشعوب بل الرهانات الاستراتيجية الفرنسية. فبدلاً من استباق العوامل المؤلدة للأزمة، يتم التدخل بعد تطوّر النزاع عبر

<sup>1</sup> Louisa Dris-Ait Hamadouche, *op. cit.*, p. 119.

<sup>2</sup> Sadio Lamine Sow, « Coopération Sud-Sud : l'Algérie octroie un don de 10 millions de dollars au développement des régions du nord mali, » 19 Mai 2011, disponible sur : [http://www.primature.gov.ml/index.php?option=com\\_content&view=article&id=6891:cooperation-sud-sud-lalgerie-octroi-un-don-de-10-millions-de-dollars-au-developpement-des-regions-du-nord-mali&catid=19&Itemid=100092](http://www.primature.gov.ml/index.php?option=com_content&view=article&id=6891:cooperation-sud-sud-lalgerie-octroi-un-don-de-10-millions-de-dollars-au-developpement-des-regions-du-nord-mali&catid=19&Itemid=100092) (23 Janvier 2015)

<sup>3</sup> عاطف قدارة، "بماكو تطلق حملة أمنية واسعة لمواجهة القاعدة في الساحل"، *اليومية الجزائرية الخبر*، 11 أغسطس 2011، متوفر في: <http://www.djazair.com/elkhabar/261754> (14 مارس 2015).

<sup>4</sup> Mediapart, « Pétrole Malien et appétits internationaux, » 20 janvier 2013, disponible sur : <http://blogs.mediapart.fr/blog/koszayr/200113/petrole-malien-et-appetits-internationaux> (22 juillet 2014)

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

المساعدات الإنسانية، الدبلوماسية و/ أو العسكرية.<sup>1</sup>

إن السياسة التنموية لمالي في المناطق الشمالية سواء كانت بالتعاون مع الجزائر أو باقي دول الساحل، أو حتى مع القوى الغربية فهي تقوم أساساً على الاهتمام بالسكان المحليين من خلال: تلبية حاجياتهم، وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، تقوية برامج مصادرة الأسلحة الخفيفة والمتوسطة ومحاربة انتشارها.<sup>2</sup> كما أن الكثير من المبادرات اتخذت في اتجاه تطوير الشمال، مثل مبادرة وتمويل لقاءات بين مختلف الاثنيات، وتوجيه المشاريع التنموية الكبرى نحو الشمال كطريق "نيونو-ليري-تمبكتو"، وبناء جسر أوعرابية وسد توسا، وإعادة احياء النشاطات الفلاحية حول بحيرة ماجويبين، وكذا مشروع بناء طريق غاو-بورام-كيدال. كل هذه المبادرات تمّ دعمها بدمج استراتيجية مكافحة اللأمن والإرهاب في شمال مالي في برنامجين للتنمية المحلية.<sup>3</sup>

البرنامج الأول كان عليه أن يقي مالي من أخطار أزمة أو تمرد جديد، وحمل اسم البرنامج المستعجل للتخفيض من اللأمن ومكافحة الإرهاب في شمال مالي (PIRIN) في الفترة 2010-2012، والذي هدف إلى الحد من مسببات اللأمن في شمال مالي، حيث قام على إعادة تهيئة الجيش والشرطة في المناطق الريفية والقاحلة لحماية تنقل الطوارق الرّحل وقطع الطريق أمام تنقل الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة

<sup>1</sup> Philippe Hugon, « Crise au Mali, Quels enjeux pour la France ? » *Le Monde*, 9 avril 2012, disponible sur : [http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/04/09/crise-au-mali-quels-enjeux-pour-la-france\\_1682480\\_3232.html](http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/04/09/crise-au-mali-quels-enjeux-pour-la-france_1682480_3232.html) (12 mars 2014)

<sup>2</sup> Sow, *op. cit.*

<sup>3</sup> Ibrahima Sidibé Pommier, « Mali : comment gagner la paix ? » 27 février 2013, disponible sur : [http://www.greens-efa.eu/fileadmin/dam/Documents/Events/27\\_02\\_2013\\_Mali\\_Comment\\_gagner\\_la\\_paix/Intervention%20Mali%20Sidibe\\_Pommier%2027%2002%202013%20%282%29.pdf](http://www.greens-efa.eu/fileadmin/dam/Documents/Events/27_02_2013_Mali_Comment_gagner_la_paix/Intervention%20Mali%20Sidibe_Pommier%2027%2002%202013%20%282%29.pdf) (01 Avril 2015)

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

المنظمة.<sup>1</sup> مع انشاء بنى تحتية لصالح السكان المحليين كمراكز الصحة، والمدارس والمسكن للموظفين ومكاتب الإدارات.<sup>2</sup>

أما البرنامج الثاني فهو البرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في الشمل (PSPSDN) الذي صمّم بموجب المرسوم الرئاسي المالي رقم 10-381 في 20 يوليو 2010. حيث تتبنى مالي رسمياً مقاربة تنموية لمواجهة الإرهاب في المنطقة ووقف التقارب المتزايد بين القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، والطوارق في شمال مالي خاصة. وهذا بغلاف قدره اثنان وثلاثون مليار فرنك أفريقي بدعم من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية. وتقدر المساهمة الجزائرية بالنسبة لهذا البرنامج بعشرة ملايين دولار (\*)، كما تهتم بالإشراف على تكوين قوة عسكرية مشتركة في الساحل تتكوّن من خمسة وسبعين جندياً من بين شباب الطوارق للحد من القدرة التجنيدية للقاعدة وباقي الجماعات الإرهابية.<sup>3</sup> حيث سيرتكز هذا البرنامج حول ثمان محاور هي:<sup>4</sup>

- التعرف على ظاهرة اللأمن، الوقاية منه، الردع والتدخل اثنائه؛
- ضمان حضور الإدارة العمومية وعملها الفعلي على كل المستويات؛
- تأطير، وحماية، ومساعدة سكان المناطق الحساسة؛
- تسهيل الاتصالات والنقل للأفراد والسلع؛

<sup>1</sup> Institut Thomas More, « Le Mali, « maillon faible » de la lutte contre le terrorisme », 15 novembre 2010, disponible sur : <http://www.institut-thomas-more.org/fr/actualite/le-mali-maillon-faible-de-la-lutte-contre-le-terrorisme-.html> (18 mai 2014)

<sup>2</sup> Kalilou Sidibé, *op. cit.*, p. 56.

\* أي ما يقارب الست ملايين فرنك أفريقي.

<sup>3</sup> République du Mali, *Journal Officiel*, n° 36, décret présidentiel n°10-381, 20 juillet 2010, disponible sur : <http://www.abamako.com/JO/JO/1032012.asp> (21 mars 2015).

<sup>4</sup> République du Mali, Rapport National sur le Développement Humain, *op. cit.*, p. 111-116.

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حلّ النزاع في مالي

- تقوية مراقبة الطرقات الهامة؛
- التعاون مع الدول والمؤسسات الدوليّة لتحسين التّحرك المحلي؛
- مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة، وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة؛
- التنسيق ومتابعة وتقييم استراتيجية مكافحة اللأمن والإرهاب.

ويشير الوضع المالي إلى أزمة تنمية وتعثر مسار الديمقراطية على نطاق الجماعات المحليّة، أي الإدارات اللامركزية. إذ أطلقت برامج التنمية المحليّة قبل اندلاع النزاع بين السلطة والتمرديين، إلا أن مفعولها لم يُلحظ. بل أكثر من ذلك، يتهم الكثير من السكّان الإدارات المحليّة بالفساد. وهو ما يجعل الأموال المخصّصة لبرامج التنمية وتوفير الضروريات للسكّان، خاصة في المناطق الشماليّة المعزولة، تحقق غاية المسؤولين في الاغتناء. حيث كشف "إبراهيم أبوبكر كايتا" Ibrahim Boubacar Keita، في خطابه للأمم سنة 2014 أنّ 72.97 مليار فرنك أفريقي استعملت دون تبرير، استغلت من بينها 34 مليار فرنك أفريقي بالتزوير و39.02 مليار فرنك سببها سوء التسيير.<sup>1</sup> وهو ما يعني أنّ السياسة التنموية لمالي، سواء كانت تعبّر عن مبادرات تنموية وطنيّة أو إقليمية أو دوليّة، هي مجرد غطاء لإضفاء الشّرعية على النظام القائم. إذ لازالت المناطق الشماليّة في مالي تعاني من سوء تسيير وعدم استغلال للموارد في تحسين الظروف المعيشية.

حيث تعبّر حالة مالي عن الوضع المتأزم الذي تعرفه كثير الدّول الأفريقيّة، في ظل فشل حكوماتها المتعاقبة في التخفيف من حدّة الحرمان الماديّ الذي تعاني منه الشعوب. حيثما تستغلّ جِلّ الحكومات

---

<sup>1</sup> Idrissa Sako, « Corruption : IBK s'est dit surpris par le montant, » disponible sur : <http://koulouba.com/politique/corruption-ibk-sest-dit-surpris-par-le-montant-153-milliards-f-cfa-et-par-la-montee-de-la-corruption-dans-le-pays> (18 Avril 2015)

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

الأفريقية التعدد الاثني الداخلي لتوظيف سياسة "فرق تسد" Divide & Rule بهدف الإبقاء على ظروف لا أمنة تمكنهم من السيطرة على الجماعة بدل الإقليم، بغرض تكريس استغلالهم للفساد النظامي وعلاقات المصلحة مع الجماعات الاجرامية.<sup>1</sup>

وقد توّدت عن المبادرات التنموية المزعومة، واستغلال الوضع الإنساني في الشمال للجلب المساعدات الدولية أزمة الانتماء لدولة مالي وتراجع الولاء للدولة لصالح الولاء للقبيلة، والعشيرة، وحتى الجماعات الإرهابية وتلك المتطرفة التي تستغل الفراغ الوطني لتنتشر أيديولوجياتها وتوجهاتها الإجرامية. وهو ما وُلد لاحقاً، أزمة بناء الدولة التي تهدد بتحوّل مالي إلى دولة فاشلة.<sup>2</sup>

وأمام هذا الوضع المزمّن، لم تقم المبادرات التنموية الدولية إلاّ بتحسين بعض الظروف التي زادت سوءاً بعد النزاع المسلح منذ 2013. ومن بين البرامج التّنمويّة التي اهتمت بمالي في الفترة الأخيرة هناك:<sup>3</sup>

- خطة العمل لتأطير المهجرين واللاجئين (Pdis)، حيث يهدف البرنامج بعد تحقيق السّلم إلى تأطير رجوع 75% من اللاجئين والمهجرين إلى الجنوب؛
- البرنامج الاستعجالي لتطوير الطاقات المتجددة في المناطق المعزولة. وهو نفس البرنامج الذي تبنته الجزائر للمناطق المنعزلة في الجنوب سنة 2012، وقد كرست له ميزانية قدرها 114.4 مليون دولار. حيث خصص البرنامج لتطوير قطاع المياه والكهرباء وتمديد شبكة

<sup>1</sup> جمال محمد السيد ضلع، *قضايا الدولة والشّرعية السّياسيّة في أفريقيا* (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2011)، ص. 140.

<sup>2</sup> *المرجع نفسه*، ص. 128.

<sup>3</sup> « Mali : Bilan 2014 du ministère de la solidarité, de l'action humanitaire et de la reconstruction du nord et perspectives 2015 », disponible sur : <http://maliactu.net/mali-bilan-2014-du-ministere-de-la-solidarite-de-laction-humanitaire-et-de-la-reconstruction-du-nord-et-perspectives-2015/> (22 fevrier 2015)

## الفصل الثالث: آليات الجزائر في حل النزاع في مالي

الغاز الطبيعي، وتطوير التعاون اللامركزي بين الجنوب الجزائري والشمال المالي<sup>1</sup>؛

- اصلاح الأوضاع التعليمية وتصلح الأماكن الدراسية المدمرة باللجوء إلى الشباب، وحماية التراث الثقافي بالتعاون مع اليونسكو وتكريس العدالة الوطنية والدولية؛
- دعم النساء والأطفال في إطار برامج الأمم المتحدة وخارجها. إذ تسعى بعثات الأمم المتحدة بالتعاون مع دول الساحل الأفريقي إلى تقديم الرعاية والدعم بالنساء والأطفال. وهذا خلال تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية في الشمال وتحسين إدارة الدولة وإعادة بناء قطاع الأمن طبقاً لما نصّ عليه قرار مجلس الأمن رقم 2100.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> "114.4 مليون دولار لتطوير البني التحتية بالجزائر"، *الأخبار*، 12 سبتمبر 2009، متوفر في:

[HTTP://WWW.DJAZAIRESS.COM/AKHBARELYOUM/67024](http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/67024) (15 جوان 2014)

<sup>2</sup> "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي"، 25 أبريل 2013، متوفر في:

<http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minusma/mandate.shtml> (25 ديسمبر 2014)



## الاستنتاجات:

اهتمت الدراسة بتحليل السياسة الجزائرية تجاه جزء هام من فضاءها الإقليمي، وهو مالي. حيث عرفت مالي، ابتداءً من عام 2012، مواجهات عنيفة بين جيش المالي ومرتدين طوارق في منطقة أزواد، شمال البلاد. مما أدى إلى الانقلاب الذي أظهر الوجه الحقيقي للحكومة في مالي "المنتخبة ديمقراطياً". وقد خلصت الدراسة إلى توضيح الأساس الذي تتقرر بموجبه السياسة الجزائرية تجاه النزاع في مالي ومحدداتها والأساليب المنتهجة لحل هذا النزاع، مجيبة بهذا على المشكلة البحثية المطروحة. فالسياسة الخارجية الجزائرية عموماً تعتبر محصلة سمات تجمع بين المبادئ والمصلحة الوطنية وانعكاس شخصية رئيس الجمهورية على القرار الخارجي ومنه السياسة الجزائرية تجاه الساحة الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى كونها منتوجاً لثورة التحرير والتجربة الجزائرية في محاربة الاستعمار ورفضه داخلياً وخارجياً.

كما قامت الدراسة بتوضيح السياق الذي يؤثر على السياسة الجزائرية تجاه الخارج، ومنه النزاع المالي. وقد تمّ الوصول إلى أن السياقين الداخلي والخارجي يجتمعان للتأثير في السياسة الخارجية الجزائرية. إلا أن السياق الخارجي هو ما يحدد في أغلب الأحيان مدى اهتمام الجزائر بالفضاء الذي تنشط فيه أو تراجع هذا الاهتمام لصالح السياق الداخلي. وهو ما اتضح في كون السياسة الجزائرية تجاه النزاع المالي الأخير مرتتبة بالعديد من المراحل أهمها كانتا مرحلتا الابتعاد عن الملف المالي وتركيز الجهود على حماية الإقليمي الوطني، وتجنب تداعيات "الربيع العربي" على النظام الجزائري، وتجنب تداعيات النزاع المسلح ونشاط الجماعات الإرهابية في مالي. تلتها مرحلة الاهتمام المكثف بالنزاع المالي على المستوى الدبلوماسي وتكثيف الجهود الأمنية المشتركة لحله لعدد الأسباب المبيّنة في خضم الدراسة.

وانطلاقاً إلى الإطار النظري المعتمد، أكدت الدراسة صحة الفروض المطروحة، وتطابقها مع

السياسة الجزائرية تجاه النزاع المالي منذ بداياته وإلى الفترة الراهنة.

الفرضية الأولى المتعلقة بالارتباط بين القرب الجغرافي ومستوى الاهتمام بموضوعات المطروحة في الفضاء الإقليمي، أظهرت جدواها في أنه يزداد الاهتمام بالقضايا التي تحدث على الحدود أو في البلدان المجاورة. وهو ما يزداد حدة إذا كانت القضايا المطروحة ذات طابع أمني، ومقترنة بتهديدات عابرة للحدود لا يمكن مواجهتها على مستوى الدولة. فبازدياد القرب الجغرافي، يزداد الانكشاف للمخاطر والتهديدات الأمنية التي أصبحت عابرة للحدود الوطنية. ذلك أن الموقع الجغرافي لأية دولة يعد حجر أساس في بناء هويتها الوطنية، وتصميم سياستها الخارجية. كما أن العوامل الجيوسياسية تمكن من تحليل السياسة الخارجية للدولة في حيزها الإقليمي، وفهم دوافع تحركها النشط تجاه القضايا التي تمسها في هذا الحيز.

أما الفرضية الثانية التي تبين أن هناك ارتباط بين تصور الدور وأداء الدور، فإن الشواهد جاءت تؤكد صحتها. ذلك أن، سلوك صانع السياسة الخارجية يتوقف على تصوره لدور بلده إقليمياً ودولياً والمكانة التي ينبغي أن يحتلها. فالفاعل الإقليمي النشط يتدخل إيجاباً في كل القضايا الإقليمية التي يمتد دوره لها، حماية لهذا الدور وللأوضاع الإقليمية. وبناءً عليه، يبحث الفاعل/الوسيط حلول سلمية للنزاعات الإقليمية، وإيجاد آليات لإدارتها بأقل الأضرار الإقليمية والمحلية. حيث تنعكس الصورة التي يحملها صناع القرار عن الدور الوطني لدولتهم، ومدى إدراكهم الجيد لهذا الدور على أدائه خلال تصميم سياسات واتخاذ قرارات تتماشى مع تصور الدور وتعبر عنه.

في حين أن، في الفرضية الثالثة جاءت الأدلة تظهر أن الارتباط بين نزاهة الوسيط ومخرجات الوساطة فعلياً. إذ أن نزاهة الوسيط، وعدم انحيازه تمكن الأطراف المتنازعة من الايمان بمصداقية الاقتراحات المقدمة من طرفه، وتحقيقها لأكبر مصلحة "ممكنة" لكل طرف في ظل التأكيد على ضرورة الوصول إلى حل يستتب السلم والأمن. وهو ما اتضح جلياً بالنسبة للوساطة الجزائرية بين الأطراف المالية المتنازعة،

حيث أثبتت الدراسة عدم قدرة كل المبادرات الإقليمية والدولية على وقف الصراع بين أطراف النزاع المالي في الشمال إلى حين استعادة الجزائر للملف المالي، وإبدائها لبعد كبير عن الأطماع والشبهات التي من شأنها تعطيل مسير تسوية النزاع.

كما تأكد في الفرضية الرابعة وجود ارتباط بين مستوى التنمية ومستوى الاستقرار السياسي. فالدول التي لم تنجح في تحقيق تنمية متوازنة تراعي احتياجات مختلف الأطراف، تعاني من لإستقرار سياسي واختلال الوضع الأمني الداخلي. وتعرش الدول في توفير الاحتياجات الأساسية والضرورية لمكوناتها المجتمعية تزداد خطورته عند تعدد هذه المكونات اثنياً أو دينياً. وهو ما كان واضحاً بالنسبة لمالي، ففشل السلطة المركزية والسلطات اللامركزية المتفرعة عنها في توفير أبسط الضروريات للماليين في الشمال، جعلهم يوالون للقبائل التي ينتمون إليها بدل الدولة. لهذا قامت الجزائر، في كل الوساطات التي بادرت بها في النزاع المالي، بالتركيز على الجانب التنموي، موقنة أنه لا يمكن استتباب أمن دون تنمية تغذي الشعور بالانتماء لدى كل المكونات الاجتماعية.

وتتعلق الفرضية الخامسة، والأخيرة، بالعلاقة بين نمط الهندسة السياسية المؤسسية ومستوى الاستقرار السياسي. فالبلد الذي يبني على مؤسسات تراعي مختلف المكونات الاجتماعية تميل إلى أن تكون أكثر استقراراً من البلدان التي لا تراعي ذلك. في هذا الاتجاه، تأتي سياسات اللامركزية والإدارة المحلية لتلقي الضوء على مصادر سوء التسيير في الكثير من الأنظمة التي تزعم قيامها على هندسة مؤسسية ديمقراطية. فالحالة المالية تؤكد أن عدم الاستقرار السياسي راجع بالأساس إلى وجود إدارات محلية غير مفعلة، وإن وجدت فهي فاسدة.

وخلال دراسة دور السياسة الجزائرية في إدارة الملف المالي ومنه جوارها الإقليمي، تم الوصول إلى

ما يلي ذكره:

- ظهر في مرحلة أولى غموض في المواقف الجزائرية تجاه غالبية القضايا الإقليمية في فترة ما بعد الثورات العربية، خاصة فيما تعلق بحركات التمرد في مالي والتدخل الفرنسي فيه. على غرار تحرك الحركات الإرهابية في منطقة تعبر من الناحية الجيو-ستراتيجية عن العمق الاستراتيجي للجزائر؛ بهذا تواجه الجزائر لمعادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين ضرورة التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على الصعيد السياسي، والرفض التام لتحمل عبء التدخل العسكري المباشر ونتائجه. مما جعل الجزائر تظهر على الساحة الدولية كفاعلٍ مترددٍ أمام ما يحدث من تنامٍ لتحد الانفصال وللخطر الإرهابي في دول الجوار؛
- توقع كثير الباحثين والسياسيين فشل الأداء الدبلوماسي الجزائري في التعامل مع النزاع المالي بعد ابتعادها عن الساحة الإقليمية لمدة سنتين، وعدم قدرتها على منع التدخل العسكري في مالي. إلا أنّ الجزائر أبدت رغبة حاسمة في إيجاد حلّ سياسي لهذا النزاع، وتلافي نتائج التدخل العسكري الأفريقي والفرنسيّ شمال مالي. فرغم نجاح فرنسا في طرح النزاع المالي للنقا، وفي استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن الدفع بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بإرسال قوات إلى مالي للحفاظ على الوحدة الترابية لحماية المصالح الفرنسية. لكنّ هذه المبادرات العسكرية والأمنية لم تكن كافية ما دعا إلى استعادة الجزائر للملف ومبادرتها بحلّه وفقاً لمقاربة تعاونية متعددة الأبعاد؛
- لقد بدا واضحاً أنّ مطالبة مالي لفرنسا بالتدخل في أراضيها، لم تكن ضربة موجعة للسياسة الخارجية الجزائرية وعجز هذه الأخيرة عن إيجاد حل للنزاع المالي كما تمّ الترويج له من قبل الاعلام الغربي. إذ أظهرت الجزائر أنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن في جوارها أثناء غيابها، فتعثر مسار السلام في مالي كان راجعاً لغياب الإرادة المالية في إيجاد حل وغياب أهمّ وسيط في المعادلة بين الطوارق والسلطة منذ أن طرحت. وهذا رغم عدم وضوح المواقف الجزائرية وضعف الحضور الدبلوماسي

الجزائري في بداية النزاع المالي، اللذان أعطاً فرصة لأطراف إقليمية عديدة لتصدر المفاوضات بين أطراف النزاع، والتحدث باسم المنطقة مع القوى الكبرى، على غرار المغرب الذي يحاول التغلغل في مالي والساحل وأن يكون طرفاً في المفاوضات، وكذلك بوركينا فاسو والنيجر.

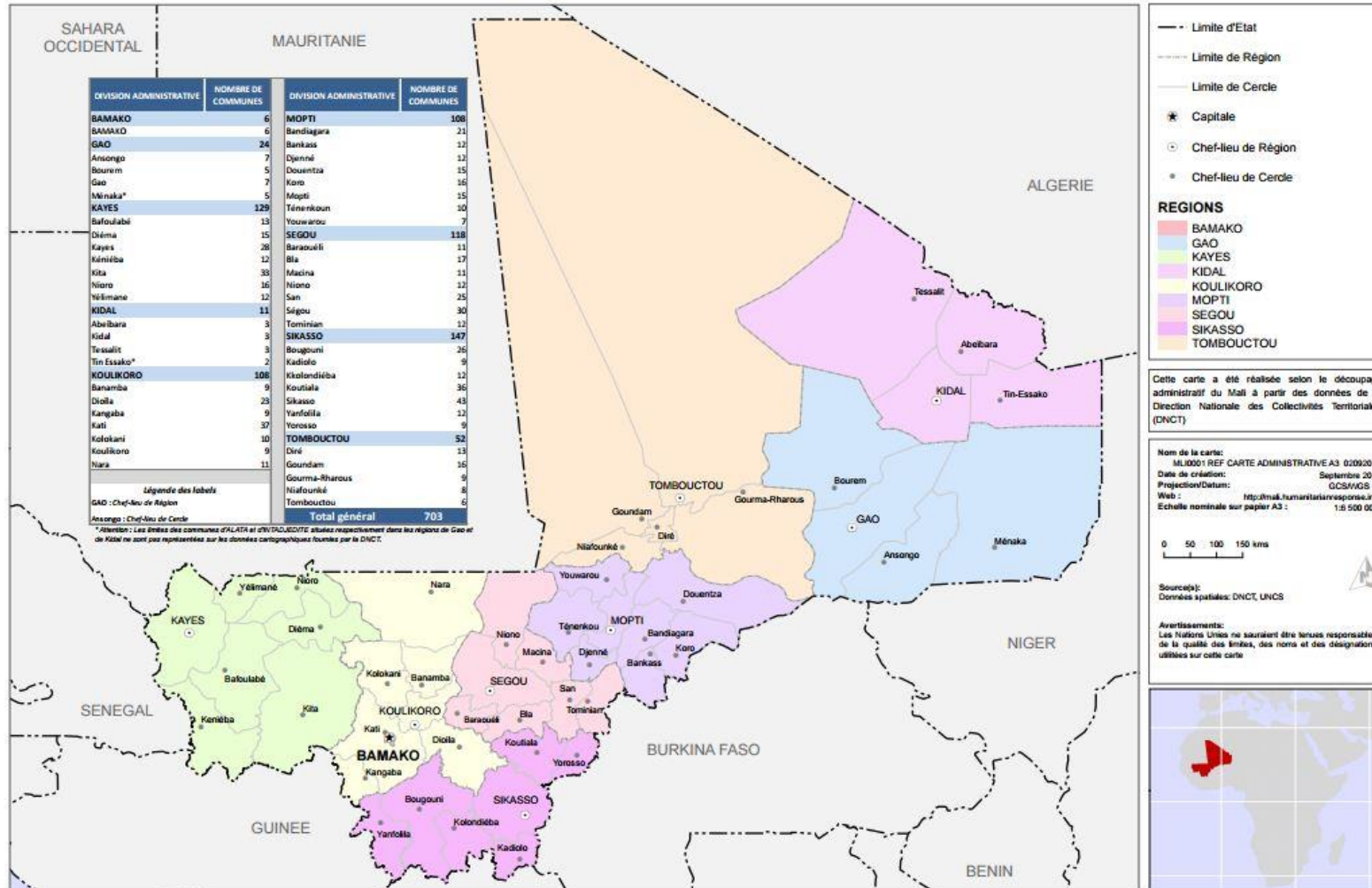
ففي المحصلة يمكن القول أنّ هناك جملة عوامل تقيد سياسة الجزائر تجاه النزاع في مالي، إلى جانب ما لديها من فرص وإمكانات. وتتمثل هذه القيود في عدم وجود تصوّر موحد لدى صنّاع السياسة الخارجية الجزائرية، والذي ينعكس على عملية صناعة القرار المتعلقة بالنزاع في مالي. وكذلك ما يتركه الخلاف المغربي-الجزائري بشأن الصحراء الغربية من أثر، حيث يعقد حلّ هذه المشكل، ويقلل من فرص نجاح الدبلوماسية الجزائرية.

ويضاف إلى ذلك، اختلافات مصالح القوى الدولية وتعارضها. فللولايات المتحدة الأمريكية مصالحها التي تغطي خلف مكافحة الإرهاب وعلى رأسه القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وفرنسا مصالحها المتعددة في المنطقة من نفط وأورانيوم وفرنكوفونية... إلخ. هذا علاوة على تناقضات مصالح القوى الداخلية في مالي ومطالبهم.

وهكذا تتجمّع كلّ العناصر وتتقاطع أحياناً وتتعارض في أغلب الأحيان. فتؤدي في المحصلة إلى معضلة معقدة تحتاج إلى قدرة استيعاب كبيرة لمكونات الوضعية المالية من قبل صنّاع السياسة الخارجية الجزائرية. حيث يعمل هذا الأخير ضمن جملة من القيود والفرص حتى يتمكن من الوصول إلى حلول مرضية تستجيب لاحتياجات جميع الفرقاء في مالي، وتكون في مستوى تصور الدور الوطني الجزائري لاحتياجات جميع الفرقاء في مالي، وتنعكس نتائج ذلك على المصلحة الوطنية.

الملاحق

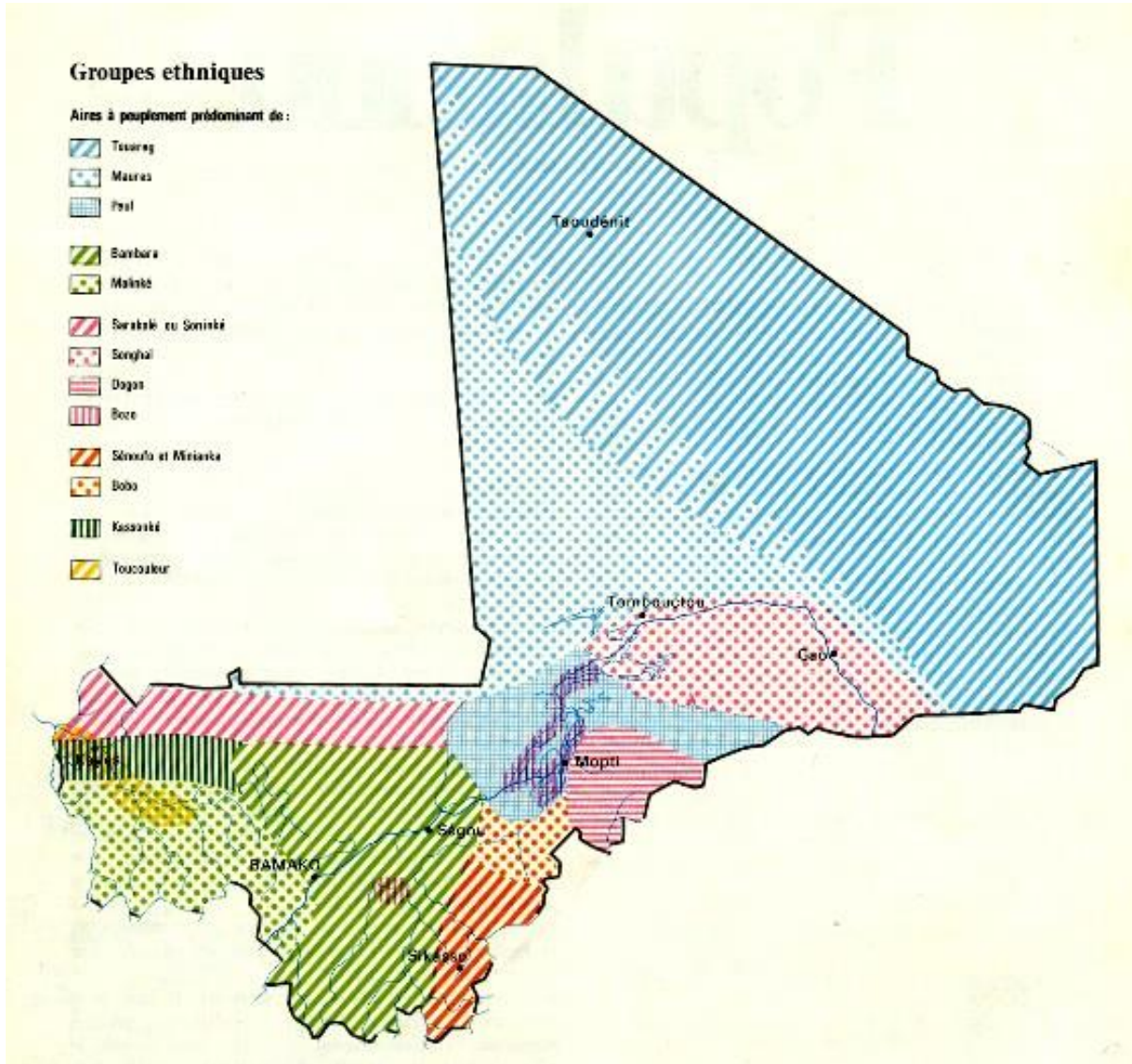
## ملحق رقم (01): التقسيم الإداري لمالي في سبتمبر 2013



المصدر: <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Mali%20carte%20de%20reference%20sep2013.pdf>

## قائمة الملاحق

ملحق رقم (02): خريطة تبيّن أهمّ الجماعات الإثنية في مالي



المصدر: <http://www.fao.org/ag/agp/AGPC/doc/Counprof/Mali/ethnicmap.htm>



ملحق رقم (03): مقتطف من اعلان استقلال الازواد من قبل الحركة الوطنية لتحرير الازواد سنة

2012

نظرا للرغبة الواضحة والمبينة في رسالة نبلاء ومرشدي الازواد المبعوثة للرئيس الفرنسي في 30 ماي 1958 وباعتبار ان سنة 1960 بمناسبة استقلال شعوب افريقيا الغربية سلمت فرنسا منطقة الازواد لدولة مالي حديثة النشأة.

وبالتذكير بالمجازر والاعتصاب والتدعي على الحقوق والابادة الجماعية التي حدثت في 1963-1990-2006-2010 و2012، والتي استهدفت حصريا شعب الازواد حتى الفاتح من أبريل 2012.

وبالرجوع إلى السلوك اللإنساني للسلطة في مالي والذي وظف مختلف موجات الجفاف (1967. 1973. 1984. 2010) لإبادة شعب الازواد رغم انه حصل على مساعدات وفيرة بشأن هذه الازمات.

وبالاستناد الى تراكم سوء التسيير والفساد والتواطئ العسكري السياسي المالي المهدد لوجود شعب الازواد ولاستقرار المنطقة الساحلية وللسلام الدولي.

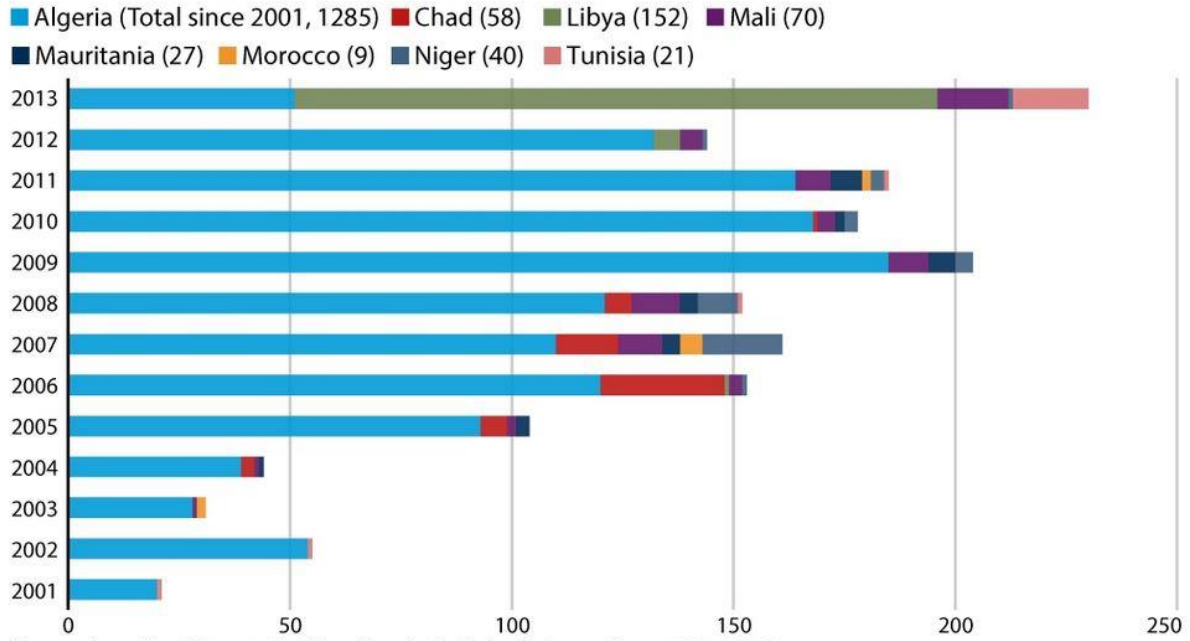
وبالرجوع الى ضرورة الاستقلال التام لإقليم الازواد نعلن عن قرار لا رجعة فيه يقضي بإنشاء دولة الازواد المستقلة ابتداء من تاريخ الجمعة 6 ابريل 2012.

المصدر : [http://www.mnlamov.net/component/content/article.html?id=169:declaration-](http://www.mnlamov.net/component/content/article.html?id=169:declaration-dindependance-de-lazawad)

dindependance-de-lazawad

## قائمة الملاحق

ملحق رقم (04): عدد الضحايا الإرهاب في الجزائر مقارنة بباقي دول الساحل منذ 2011



### Terrorism Incidents in Maghreb & Sahel since Sept 11, 2011

Source: International Center for Terrorism Studies, Potomac Institute for Policy Studies

Copyright © Jun 2015

المصدر:

<http://search.proquest.com/textgraphic/1612326431/TextPlusGraphics/6EB60557FB584F43PQ/1/1?accountid=9630>

ملحق رقم (05): مقتطفات من اتفاقية الجزائر بين الحكومة المالية وتنسيقية حركات  
الأزواد ماي 2015

Paraphé à Alger, le 1<sup>er</sup> Mars 2015

Préambule

Nous, Gouvernement de la République du Mali et Mouvements signataires à Alger de la Feuille de route du 24 juillet 2014, ci-après dénommés les Parties ;

Réunis à Alger dans le cadre du processus de négociations défini par la Feuille de route en vue de parvenir à un Accord pour une paix globale et durable garantissant une solution définitive à la crise qui affecte le Nord du Mali appelé par certains Azawad ;

Exprimant notre profonde reconnaissance à l'Algérie, en tant que Chef de file de la Médiation, ainsi qu'à la Communauté économique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), l'Union africaine (UA), les Nations unies, l'Union européenne (UE) et l'Organisation de la Coopération islamique (OCI), le Burkina Faso, la Mauritanie, le Niger, le Nigeria et le Tchad, membres de l'Equipe de Médiation ;

Ayant procédé à une analyse approfondie de la situation au Mali, en général, et en particulier la nature des crises que connaissent périodiquement les régions du Nord du Mali ;

Déterminés à éliminer définitivement les causes profondes de la situation actuelle et à promouvoir une véritable réconciliation nationale fondée sur une réappropriation de l'Histoire à travers une unité nationale respectueuse de la diversité humaine caractéristique de la Nation malienne ;

Convaincus de la nécessité de reconstruire l'unité nationale du pays sur des bases novatrices, qui respectent son intégrité territoriale, tiennent compte de sa diversité ethnique et culturelle, ainsi que de ses spécificités géographiques et socio-économiques ;

Reconnaissant la nécessité d'accélérer le développement économique, social et culturel du Nord du Mali à travers un système adapté ;

Reconnaissant la nécessité d'une gouvernance conforme aux spécificités géo historiques et socio-culturelles des régions du Nord, dont l'histoire a été marquée d'épreuves ayant profondément affecté les conditions de vie des populations ;

Reconnaissant la nécessité de restaurer sans délai la sécurité, promouvoir durablement la paix et la stabilité dans notre pays et traduire dans la réalité les règles de bonne gouvernance, de transparence dans la gestion, de respect des droits de l'homme, de la justice et de lutte contre l'impunité ;

Reconnaissant l'impératif de la lutte contre le terrorisme et la criminalité transnationale organisée ;

Réitérant notre attachement aux instruments africains et internationaux pertinents ;

Ayant à l'esprit les Accords antérieurs, ainsi que les difficultés rencontrées dans leur mise en œuvre et leur suivi ;

Convenons de ce qui suit :

**TITRE I : PRINCIPES, ENGAGEMENTS ET FONDEMENTS POUR UN REGLEMENT DURABLE DU CONFLIT**

**Chapitre 1 : Principes et Engagements**

**Article 1 :** Les Parties, dans l'esprit de la Feuille de route, réitèrent leur attachement aux principes ci-après :

- a) respect de l'unité nationale, de l'intégrité territoriale et de la souveraineté de l'Etat du Mali, ainsi que de sa forme républicaine et son caractère laïc;
- b) reconnaissance et promotion de la diversité culturelle et linguistique et valorisation de la contribution de toutes les composantes du peuple malien, particulièrement celle des femmes et des jeunes, à l'œuvre de construction nationale;
- c) prise en charge par les populations de la gestion effective de leurs propres affaires, à travers un système de gouvernance prenant en compte leurs aspirations et leurs besoins spécifiques;
- d) promotion d'un développement équilibré de l'ensemble des régions du Mali tenant compte de leurs potentialités respectives;
- e) rejet de la violence comme moyen d'expression politique et recours au dialogue et à la concertation pour le règlement des différends;
- f) respect des droits de l'Homme, de la dignité humaine et des libertés fondamentales et religieuses;
- g) lutte contre la corruption et l'impunité;
- h) lutte contre le terrorisme, le trafic de drogues et les autres formes de criminalité transnationale organisée.

**Article 2 :** Les Parties s'engagent à mettre en œuvre, intégralement et de bonne foi, les dispositions du présent Accord en reconnaissant leur responsabilité première à cet égard.

**Article 3 :** Les Institutions de l'Etat malien prendront les dispositions requises pour l'adoption des mesures réglementaires, législatives, voire constitutionnelles nécessaires à la mise en œuvre des dispositions du présent Accord, en consultation étroite avec les Parties et avec le soutien du Comité de suivi prévu par le présent Accord.

**Article 4 :** Les dispositions de portée nationale arrêtées dans le présent Accord seront mises en œuvre prioritairement dans les régions du Nord du Mali, sans préjudice des mesures spécifiques convenues pour cette partie du pays. Ces dispositions sont applicables aux autres régions du pays.

*Signature*

*Signature*

**Chapitre 2 : Fondements pour un règlement durable du conflit**

**Article 5 :** Le présent Accord vise à créer les conditions d'une paix juste et durable au Mali, contribuant à la stabilité sous-régionale, ainsi qu'à la sécurité internationale. Il consacre solennellement le règlement concerté du conflit sur la base des éléments suivants :

**De l'appellation Azawad**

L'appellation AZAWAD recouvre une réalité socio-culturelle, mémorielle et symbolique partagée par différentes populations du Nord du Mali, constituant des composantes de la communauté nationale. Une compréhension commune de cette appellation qui reflète également une réalité humaine, devra constituer la base du consensus nécessaire, dans le respect du caractère unitaire de l'Etat malien et de son intégrité territoriale.

**Des mesures destinées à instaurer la paix et la réconciliation nationale**

La dimension socio-politique des crises cycliques qui ont jalonné le Septentrion malien nécessite un traitement politique. A cet égard, une Conférence d'Entente Nationale sera organisée durant la période intérimaire, avec le soutien du Comité de Suivi et sur la base d'une représentation équitable des Parties, en vue de permettre un débat approfondi entre les composantes de la Nation malienne sur les causes profondes du conflit. Ce débat aura à prendre en charge, entre autres, la problématique de l'Azawad. Il devra dégager les éléments d'une solution devant permettre au Mali de transcender sa douloureuse épreuve, de valoriser la contribution de ses différentes composantes à l'identité du pays et de promouvoir une véritable réconciliation nationale. Une Charte pour la Paix, l'Unité et la Réconciliation nationale sera élaborée, sur une base consensuelle, en vue de prendre en charge les dimensions mémorielle, identitaire et historique de la crise malienne et de sceller son unité nationale et son intégrité territoriale.

**Des mesures destinées à assurer une meilleure gouvernance**

Outre les mesures visées ci-dessus, le règlement définitif du conflit nécessite une gouvernance qui tienne compte des spécificités locales et qui s'articule autour des éléments suivants :

- la mise en place d'une architecture institutionnelle fondée sur des Collectivités territoriales dotées d'organes élus au suffrage universel et de pouvoirs étendus ;
- la gestion par les populations des régions concernées de leurs propres affaires sur la base du principe de la libre administration ;
- une plus grande représentation des populations du Nord au sein des institutions nationales ;
- le renforcement de l'État de droit en rapprochant la justice des justiciables ;
- la mise en place d'un système de défense et de sécurité basé sur les principes d'unicité, d'inclusivité et de représentativité ;

Paraphé à Alger, le 1<sup>er</sup> Mars 2015

**Chapitre 11 : La lutte contre le terrorisme**

**Article 29 :** Les Parties réitèrent leur engagement à combattre le terrorisme et ses multiples connexions que sont le crime organisé et le trafic de drogue, y compris à travers les stratégies et mécanismes régionaux existants.

**Article 30 :** Les Parties conviennent de la mise en place, en tant que de besoin, d'unités spéciales aux fins de lutter contre le terrorisme et la criminalité transnationale organisée.

**TITRE IV : DEVELOPPEMENT SOCIO-ECONOMIQUE ET CULTUREL**

**Chapitre 12 : Stratégie Spécifique de Développement**

**Article 31 :** Les Parties conviennent de la nécessité pour l'Etat de refonder sa vision du développement local au profit d'une plus grande habilitation des collectivités locales à formuler leurs stratégies de développement dans le cadre d'une approche solidaire, participative et adaptée aux réalités socio-culturelles et géographiques locales et assurant la transparence et la reddition des comptes à tous les niveaux.

**Article 32 :** Deux ou plusieurs régions peuvent, dans des conditions déterminées par la loi, mettre en place les instances appropriées, afin de mieux promouvoir leur développement économique et social, dans la limite de leurs compétences telles qu'énoncées dans le présent Accord.

**Article 33 :** Il est créée une Zone de Développement des Régions du Nord, dotée d'un Conseil consultatif interrégional constitué des représentants des Assemblées Régionales concernées et chargé exclusivement de la coordination des efforts et de la mutualisation des moyens en vue d'accélérer le développement socio-économique local et d'autres questions connexes.

**Article 34 :** La Zone est dotée d'une Stratégie spécifique de développement élaborée conjointement par les Parties avec l'appui des partenaires internationaux et financée notamment par un Fonds pour le développement durable.

**Article 35 :** La Stratégie est destinée à hisser les régions du Nord au même niveau que le reste du pays en termes d'indicateurs de développement, et ce dans un délai n'excédant pas une période de 10 à 15 ans. Le suivi de sa mise en œuvre sera assuré par le Conseil Consultatif de la Zone de Développement avec le soutien des Institutions et autorités compétentes.

**Article 36 :** Les Parties conviennent de la mise en place, sous l'égide du Comité de Suivi du présent Accord (CSA), d'une «Mission d'évaluation conjointe au Nord du Mali (MIEC/NordMali)», afin de procéder à l'identification des besoins en matière de relèvement rapide, de réduction de la pauvreté et de développement dans la Zone. La mission sera menée au plus tard dans les trois mois suivant la signature de l'Accord.

La Banque Mondiale, la Banque Africaine de Développement (BAD), et la Banque Islamique de Développement (BID) seront invitées à conduire la mission, en concertation avec le Gouvernement, les autres institutions internationales compétentes, et les représentants de la Zone.

**Article 37 :** Une Conférence d'appel de fonds sera convoquée dans les deux mois suivant l'élaboration de la Stratégie spécifique de Développement. La Conférence instituera un Fonds pour le Développement Durable qui servira d'outil de financement de la stratégie spécifique de Développement.

**Chapitre 13 : Mobilisation en faveur d'un développement des régions du Nord**

**Article 38 :** La Zone de Développement des Régions du Nord bénéficiera, de façon prioritaire, des dispositifs de soutien de l'Etat prévus dans le présent Accord.

A cet égard, les Parties conviennent de mettre en œuvre toutes les mesures à court, moyen et long termes énoncées dans l'annexe relative au développement socio-économique et culturel.

Le Gouvernement soumettra, dès les premières sessions au Comité de Suivi de l'Accord, un document précisant ses engagements en la matière, les moyens propres qu'il envisage de mobiliser ainsi que le calendrier de mise en œuvre des engagements tels que convenus et concernant notamment les domaines suivants :

- services sociaux de base;
- développement des ressources humaines;
- sécurité alimentaire;
- développement rural (agriculture, élevage et activités pastorales);
- infrastructures structurantes, en vue d'assurer le désenclavement des régions du Nord;
- mines et énergie solaire;
- emploi, en particulier pour les femmes, les jeunes et les anciens combattants ;
- création d'entreprises locales;
- réinsertion et réhabilitation des rapatriés, des personnes déplacées et autres groupes vulnérables;
- artisanat, tourisme, commerce et communications; et
- éducation et culture.

**Article 39 :** Les Parties conviennent, s'agissant des domaines de l'éducation et de la culture, de prendre les mesures suivantes :

- adaptation des programmes d'enseignement aux réalités socioculturelles des régions;

Afrique et la Convention 2009 (Convention de Kampala) sur la protection et l'assistance aux personnes déplacées en Afrique.

**Article 48 :** Les Parties invitent les agences et organisations humanitaires à appuyer les efforts visant à assurer le retour, le rapatriement, la réintégration et la réinsertion rapides de toutes les personnes déplacées et des réfugiés.

**Article 49 :** Les Parties s'engagent à promouvoir et à respecter les principes d'humanité, de neutralité, d'impartialité et d'indépendance guidant l'action humanitaire. Elles s'engagent également à prévenir toute utilisation à des fins politiques, économiques ou militaires de l'aide humanitaire, à faciliter l'accès des agences humanitaires et à garantir la sécurité de leurs personnels.

#### **TITRE VI : GARANTIES ET ACCOMPAGNEMENT D'ORDRE INTERNATIONAL**

##### **Chapitre 16 : Responsabilité des Parties**

**Article 50 :** Les Parties reconnaissent que la première garantie de l'aboutissement de l'Accord réside dans leur sincérité, leur bonne foi et leur engagement à assumer le contenu de l'Accord et à œuvrer à la mise en œuvre de l'ensemble de ses dispositions dans l'intérêt de la réconciliation de leur pays, ainsi que de la paix, de la sécurité et de la stabilité du Mali et dans la région dans son ensemble.

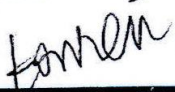
**Article 51 :** Les Parties demandent à la classe politique ainsi qu'à la société civile, notamment les organisations de femmes et de jeunes, les médias, les communicateurs traditionnels et les autorités traditionnelles et religieuses, d'apporter leur plein concours à la réalisation des objectifs de l'Accord.

##### **Chapitre 17 : Rôle de la Médiation**

**Article 52 :** La Médiation, sous l'égide de l'Algérie en tant que Chef de file, est le garant politique de l'Accord et du respect de ses dispositions par les Parties. A ce titre, elle :

- continue d'offrir ses bons offices aux Parties ;
- conseille les Parties, en tant que de besoin, dans le processus de mise en œuvre et ;
- joue le rôle de dernier recours au double plan politique et moral en cas de graves difficultés de nature à compromettre les objectifs et buts du présent Accord.

**Article 53 :** La Médiation contribue activement au plaidoyer international pour l'application optimale de l'Accord et la mobilisation du soutien nécessaire en faveur du Mali.





Au titre du développement des infrastructures structurantes, il sera procédé à ce qui suit :

- La réalisation des axes routiers :
  - Relier Kidal, Gao et Tombouctou à la Route transsaharienne ;
  - Gao — Bourem· Taoussa ;
  - Bourern — Kidal ;
  - Kidal — Timiaouine (Frontière algérienne) ;
  - Anefis — Tessalit — BordjBajiMoctar ;
  - Kidal Menaka ;
  - Ansongo - Menaka - Anderamboukane - Frontière Niger ;
  - Goma Coura- Tombouctou ;
  - Douentza – Tombouctou ;
  - Douentza - Gao (réhabilitation) ;
  - Gossi — Gourma — Rharous ;
  - Piste Boré — Korientzé–Aka ;
  - Piste Mounia — Diafarabé — Dia - Tenenkou — Youwarou ;
  - Piste Indelimane — frontière Niger ;
  - Piste Ansongo — Tessit — Frontière Burkina Faso ;
  - Léré— Fassala.
- La réalisation des aéroports de Kidal, Tessalit, Taoudeni, Menaka, Gao (réhabilitation) et Goundam.
- La réalisation des centrales solaires et diesel dans les localités de Tombouctou, Goundam, Dire, Niafunke, Gao, Menaka, Kidal, Tessalit, Gourma Rharous, Ansongo, TinEssako, Abeibara, Bourem, Douentza, Tenikou, Youwarou, Léré.
- Relier les trois régions du Nord au projet structurant régional de Gazoduc transsaharien.

Au titre de l'amélioration de l'accès aux Services Sociaux de Base, il sera procédé à ce qui suit :

- La poursuite des actions de réhabilitation des formations sanitaires détériorées et la construction et l'équipement de nouveaux centres de santé communautaire ;
- La construction d'un hôpital régional à Kidal et à Ménaka ;
- Renforcement de l'accès des étudiants issus du Nord aux programmes de bourses d'études de coopération ;
- Le renforcement de la fourniture des soins aux populations en milieu nomade, par le déploiement d'équipes mobiles polyvalentes itinérantes pour l'offre des soins préventifs et curatifs ;
- La mise en œuvre de la stratégie avancée dans les aires de santé et la stratégie des soins essentiels dans la communauté ;
- La construction de nouvelles écoles conformément à la carte scolaire dans les régions de Tombouctou, Gao et Kidal ;
- L'appui au fonctionnement des cantines scolaires ;
- La dotation des écoles de personnel enseignant en qualité et en nombre suffisant ;
- La dotation des élèves en fournitures et manuels scolaires et les enseignants en matériel didactique ;
- Le lancement d'un vaste programme de communication pour soutenir le maintien des enfants, particulièrement celui des filles, à l'école ;
- Le développement des pôles universitaires dans les régions du Nord avec la création des facultés selon les spécificités de chacune desdites régions ;
- L'accélération de la déconcentration de l'enseignement supérieur par la réalisation d'Institutions d'Enseignement Supérieur dans les régions du Nord ;
- La réhabilitation des centres de formation et des services déconcentrés de l'emploi dans les régions de Kidal, Gao et Tombouctou ;
- La création d'un lycée technique public dans chaque région ;
- La construction d'un centre de formation professionnelle par cercle dans les régions du Nord ;
- L'approvisionnement des populations vulnérables en eau potable ;
- Le renforcement de l'adduction d'eau de la ville de Gao ;
- Le renforcement de l'adduction d'eau de la ville Tombouctou ;
- La réalisation de l'Aqueduc In Esseri - In Tebzaz—Kidal.

**Motion de remerciement de la Médiation Internationale des pourparlers inter-maliens dans le cadre du processus d'Alger à Son Excellence Monsieur Abdelaziz Bouteflika, Président de la République Algérienne Démocratique et Populaire.**

Excellences Mesdames et Messieurs,

Distingués invités,

Au moment de l'aboutissement des pourparlers inter-maliens dans le cadre du processus d'Alger et de la finalisation d'un accord de paix et de réconciliation au Mali,

J'ai l'insigne honneur au nom de tous les membres de la Médiation internationale dirigée par l'Algérie, et composée du Burkina Faso, de la Mauritanie, du Niger, du Nigeria, du Tchad, ainsi que de la Communauté économique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), de l'Union africaine (UA), des Nations unies, de l'Union européenne (UE) et de l'Organisation de la Coopération islamique (OCI), d'exprimer notre gratitude à Son Excellence Monsieur le Président Abdelaziz Bouteflika, Président de la République Algérienne Démocratique et Populaire, pour son engagement personnel et le soutien constant pour la cause de la paix au Mali.

La Médiation tient également à faire part de ses sincères remerciement à Son Excellence Monsieur le Président de la République ainsi qu'au Gouvernement et au peuple Algériens, pour les moyens et facilités mis à la disposition de la Médiation qui ont contribué à la réussite de ce processus.

Tous les autres participants au Processus d'Alger s'associent à ces remerciements à l'Algérie et à son Président et leur témoignent leur pleine reconnaissance.

Je vous remercie

Alger, 1<sup>er</sup> Mars 2015

# قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

• الوثائق الرسمية:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **خطاب الرئيس هواري بومدين بمناسبة افتتاح مؤتمر القمة الرابع للبلدان غير المنحازة**. الجزائر: مديرية الاعلام برئاسة الجمهورية، سبتمبر 1973.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الميثاق الوطني"، **الجريدة الرسمية**، ع. 61، السنة 13، 30 يوليو 1976.
- 3- جبهة التحرير الوطني. **خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية-الأمين العام للحزب حول وضع الأمة**. الجزائر: اللجنة المركزية للحزب، 15 ديسمبر 1987.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 1996**، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، معدل ب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 1989**، مرسوم رئاسي رقم 89-18، الجريدة الرسمية عدد 09، مؤرخة في 28 فبراير 1989.
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، عدد 37، مؤرخة في: 07 جوان 2007.
- 7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، عدد 44، مؤرخة في: 15 سبتمبر 2013.
- 8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 79، مؤرخة في 01 ديسمبر 2002.
- 9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 08-162، مؤرخ في 2 يونيو 2008، **الجريدة الرسمية**، عدد 29، مؤرخة في 4 يونيو 2008.
- 10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، هيكل وزارة الدفاع الوطني، متوفر في:

## قائمة المراجع

- 11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *الجريدة الرسمية*، ع. 46، 22 سبتمبر 2013
- 12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "تعليمية الوزير الأول"، رقم 01 مؤرخة في 11 مارس 2013، متوفرة في: <http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn-->
- lgbbat1ad8j/index.php?option=com\_content&task=view&id=2137&Itemid=1 (11 جانفي 2015).
- 13- وزارة الشؤون الخارجية، "الاستقرار في مالي وليبيا سيعزز مكافحة الإرهاب"، 15 ديسمبر 2014، متوفر في: [http://www.mae.gov.dz/news\\_article/2747.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/2747.aspx) (13 يناير 2015)
- 14- وزارة الشؤون الخارجية، "مسهل يثمن دور الجزائر في الدفاع عن مصالح أفريقيا في إطار الشراكة مع الخارج"، 21 نوفمبر 2014، متوفر في: [http://www.mae.gov.dz/news\\_article/2690.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/2690.aspx) (17 ديسمبر 2014)
- 15- وزارة الشؤون الخارجية، "الجزائر تدين الاعتداء الإرهابي على قوات المينوسما في مالي"، 18 نوفمبر 2014. متوفر في: [http://www.mae.gov.dz/news\\_article/2424.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/2424.aspx) (17 ديسمبر 2014)
- 16- وزارة الشؤون الخارجية، "السيد مدلسي يتأسس الوفد الجزائري في أشغال الدورة الـ 23 للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي"، 20 ماي 2015، متوفر في: [http://www.mae.gov.dz/news\\_article/1270.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/1270.aspx) (23 جوان 2014)
- 17- وزارة الشؤون الخارجية، "الحوار المالي الشامل: لعمامرة يدعو إلى اغتنام فرصة مفاوضات الجزائر للتوصل إلى السلام"، 21 نوفمبر 2014، متوفر في: [http://www.mae.gov.dz/news\\_article/2692.aspx](http://www.mae.gov.dz/news_article/2692.aspx) (25 ديسمبر 2014)

### • الكتب والموسوعات:

- 18- أحمد النعيمي. *السياسة الخارجية*. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.
- 19- أحمد جلال عز الدين. *الإرهاب والعنف السياسي*. القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، 1988.
- 20- إجلال محمد رفعت. إبراهيم أحمد نصر الدين، *القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية*. القاهرة: دار النهضة العربية، 2006.

## قائمة المراجع

- 21- إسماعيل صبري مقلد. *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*. الكويت: منشورات دار السلاسل، ط 4، 1985.
- 22- أمين زين العابدين. *اتفاقية السلام الشامل وخلفية الصراع الفكري*. الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2007.
- 23- إمام حسنين عطا الله. *الإرهاب والبنبان القانوني للجريمة*. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2004.
- 24- بهجت قرني. عليّ الدين هلال. *السياسات الخارجية للدول العربية*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002.
- 25- جمال محمد السيد ضلع. *قضايا الدولة والشريعة السياسية في أفريقيا*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2011.
- 26- جون جوزيف. *الإسلام في ممالك وامبراطوريات أفريقيا السوداء*، ترجمة مختار السويفي. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1984.
- 27- الجيلالي عجة. *قانون المؤسسات العمومية من اشتراكية التسيير إلى الخصوصية*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006.
- 28- جيمس دورتي. روبرت بالاستغراف. *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، تر: وليد عبد الحي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 01، 1985.
- 29- جيوفر روبرت. أليستر إدوارد. *المعجم الحديث لتحليل السياسي*، تر: عبد الحليم الجبلي. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.
- 30- حازم محمد عتلم، *قانون النزاعات المسلحة الدولية -مدخل للنطاق الزماني*. القاهرة: دار النهضة العربية، ط 2، 2002.
- 31- سامي الصمادي. *إدارة الأزمة بين نقطتي التحول والغليان*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001.

- 32- صالح بلحاج. *المؤسسات السياسية والقانون الدستوري*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 33- علي الدين هلاي. بهجت القرني. *السياسة الخارجية للدول العربية*، ترجمة: جابر سعيد عوض. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الدولية، ط. 3، 2002.
- 34- لخميسي شيببي. *الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية -فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)*. الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010.
- 35- محمد السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
- 36- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. *مختار الصحاح*. بيروت: دار الكتاب العربي، 1986.
- 37- محمد جاد الله، *إدارة الأزمات*. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015.
- 38- محمد شلبي. *المنهجية في التحليل السياسي - المفاهيم، المناهج، الإقترايات، والأدوات*. الجزائر: دار المطبوعات الجامعية، 1997.
- 39- مهنا محمد نصر. معروف خلدون ناجي. *تسوية المنازعات الدولية*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1996.
- 40- ميلود ذبيح. *الفصل بين السلطات في التجربة الدستورية الجزائرية*. الجزائر: دار الهدى، 2007.
- **الدوريات والجرائد:**
- 41- أحمد إدريس. "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، *مركز الدراسات المتوسطة والدولية*، ع. 6 (سبتمبر 2011)، ص ص. 3-4.
- 42- حامد الحدراوي. "أسباب نشوء الأزمات وإدارتها - دراسة استطلاعية لآراء عينة أعضاء مجلس النواب العراقي-،" *مجلة الكوفة*، عدد 5 (2010)، ص ص. 192-214.
- 43- ريتشارد ساندبروك. "الأزمة الاقتصادية والتكيف الهيكلي في دول أفريقيا جنوب الصحراء"، ترجمة: أحمد هاشم خاطر، *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، ع. 1-2 (1993)، ص ص. 317-323.



## قائمة المراجع

44- سليمان عبد الله الحربي. "مفهوم الأمن: مستوياته، صيغته، تهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"،

المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 19 (2008/7)، ص ص. 9-30.

45- فاضل زكي محمد. "الأزمة الدولية بين مقتربات ومفترقات المصطلحات"، مجلة أم المعارك، ع. 8-9

(1996)، ص ص 41-53.

46- وليد محمد سعيد الأعظمي. "الأزمة الدولية"، مجلة العلوم السياسية، ع. 03 (تشرين الثاني 1998)، ص

ص. 28-39.

### • الرسائل الجامعية:

47- تاسعديت مسيح الدين. دور البرلمان الجزائري في السياسة الخارجية للفترة 1997-2002. جامعة

الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2003.

48- عديلة محمد الطاهر. أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، مذكرة

ماجستير غير منشورة. جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2005.

49- مرابط رابح. أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو، أطروحة دكتوراه غير منشورة.

جامعة الحاج لخضر: كلية العلوم السياسية، 2009.

### • المواقع الالكترونية:

50- إبراهيم سعدي، "من التدخل العسكري الفرنسي إلى مجزرة عين أميناس"، وقت الجزائر، متوفر في:

[http://www.wakteldjazair.com/index.php?id\\_rubrique=339&id\\_article=47087](http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=339&id_article=47087)

(2013/02/19)

51- بهاء الدين م.، "المخابرات المغربية تشوش على وساطة الجزائر في مالي"، البلاد، 11 فيفري 2015، متوفر في:

HTTP://WWW.ELBILAD.NET/ARTICLE/DETAIL?ID=31682 (13 مارس 2015).

52- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "بعد هجوم الجماعات الجهادية على النيجر.. على من سيكون الدور؟" مركز الجزيرة

للدراسات، متوفر في:

- (27 أبريل 2015) <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/201352618482142221.htm>
- 53- عاطف قدارة، "بماكو تطلق حملة أمنية واسعة لمواجهة القاعدة في الساحل"، *اليومية الجزائرية الخبر*، 11 أغسطس 2011، متوفر في: <http://www.djazairiess.com/elkhabar/261754> (14 مارس 2015).
- 54- "إعداد خطة طريق لفائدة الهيئات المعنية بتنفيذ تعليمة الوزير الأول لتشغيل في الجنوب"، *النهار أونلاين*، 18 مارس 2013، متوفر في: [http://www.ennaharonline.com/ar/algeria\\_news/152364](http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/152364) (22 أبريل 2015)
- 55- "هل يعلن طوارق الجزائر دولتهم أيضاً؟ ... أحداث شمال مالي تترك النظام الجزائري"، 04 سبتمبر 2012، متوفر في: <http://www.doualia.com/2012/04/09/%D9%87%D9%84-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%87> (14 يناير 2015)
- 56- "عملية تيقنتورين تؤكد صرامتها في التعامل مع التهديد الإرهابي"، *المساء*، 19 جانفي 2013، متوفر في: <http://www.djazairiess.com/elmassa/67759> (15 يوليو 2014)

### ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية:

#### ● Ouvrages officiels :

- 57- République Algérienne Démocratique et Populaire, « Discours du président Houari Boumediene à l'Assemblée Générale Extraordinaire des Nations Unis le 9 avril 1974, » dans : « Documents Algérie, » *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 13 (1975), pp. 681-696.
- 58- Ministère des Affaires Etrangères, *Revue Algérienne des Relations Internationales*, no. 2 (2/1986).
- 59- Allocution de Lakhdar Brahimi, Ministre des Affaires Etrangères, durant la 47<sup>e</sup> session de l'Assemblée Générale, le 28 septembre 1992, *Revue Algérienne des Relations Internationales*, no. 23, Troisième trimestre, 1992, p. 123-124.
- 60- Le président, Messages et discours, disponible sur : <http://www.el-mouradia.dz/francais/president/recherche/Presidentrech.htm> (25 Mars 2015)
- 61- République Algérienne Démocratique et Populaire, *Discours du président Chadli Bendjedid*,

*Président de la République, Secrétaire Général du Parti du Front de Libération Nationales 1979-1980*, (Alger : Présidence-Direction de l'Information, 1981).

62- Ahmed Taleb Ibrahim, « Intervention devant la 12 e réunion ministérielle du Groupe des 77, » *Revue Algérienne des Relations Internationales*, no. 12 (Quatrième trimestre, 1988) p.p. 181-184.

63- *Revue Algérienne des Relations Internationales*, n° 13, premier trimestre, 1988, pp. 127-134, 147-152.

64- République Française. Ministère des Affaires Etrangères et du Développement International, « Présentation du Mali », *Dossier Pays*, 12 janvier 2015, disponible sur: <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/presentation-du-mali/> (24 janvier 2015)

65- République Algérienne Démocratique et Populaire. Ministère des Affaires Etrangères, « Passage de l'OUA à l'Union Africaine », disponible sur : <http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA.aspx> (18 février 2015)

66- République du Mali. *Journal Officiel*, n° 36, décret présidentiel n°10-381, 20 juillet 2010, disponible sur : <http://www.abamako.com/JO/JO/1032012.asp> (21 mars 2015).

● **Livres et dictionnaires :**

67- Alcaud, David. *Dictionnaire de Sciences Politiques*. Paris, SIREY, 2<sup>nd</sup> éd, 2010.

68- Aron, Raymond. *Paix et Guerre entre la Nations*. Paris : Calmann-Lévy, 3<sup>e</sup> éd, 2004.

69- Badie, Bertrand. Smouts, Marie Claude. *Le retournement du Monde, Sociologie de la Scène Internationale*. Paris : Presses de la Fondation nationale des Sciences Politiques, 1992.

70- Barrea, Jean. *Théories des Relations Internationales, de l'idéalisme à la grande stratégie*. Bouge : Erasme, 2002.

- 71- Battistella, Dario. *Théories des Relations Internationales*. Paris : Les Presses de Sciences Po, 3<sup>e</sup> édition, 2009.
- 72- Battistella, Dario. *Paix et Guerres au XXI<sup>e</sup> Siècle*. Paris : éditions des Sciences Humaines, 2011.
- 73- CEAN. *L'Afrique politique : démocratie plurielle et démocratie non libérale, guerre et paix de la Corne à Pretoria*. Paris : Karthala, 2000.
- 74- Chikh, Slimane. *L'Algérie. Porte de l'Afrique*. Alger : Casbah éditions, 2000
- 75- Fontaine, André. *La guerre Froide, 1917-1991*, collections points d'histoire. Paris : éditions le Seuil, 2006.
- 76- Galy. Michel (dir.). *La Guerre au Mali. Comprendre la Crise au Sahel et au Sahara. Enjeux et zones d'ombres*. Paris : La Découverte, 2013.
- 77- Gazibo, Mamoudou. *Introduction à la Politique Africaine*. Canada : Les presses de l'université de Montréal, 2010.
- 78- Gonin, Patrick. Kotlok, Nathalie. Pérouse de Montclos, Marc-Antoine. *La Tragédie Malienne*. Paris : Vendémiaire éditions, 2013.
- 79- Grimaud, Nicole *La politique extérieure de l'Algérie*. Paris : Karthala, 1984.
- 80- Houdecek, François. Madec, Gabriel. *Ruptures et fondation, 1803-1804*, collection La Correspondance. Paris : Editions Fayard, 2007.
- 81- Jansen, Jan. *Les secrets du Manding – Les récits du sanctuaire Kamabolon de Kangaba (Mali)*. Leyde : CNWS publications, 2002.
- 82- Keita, Oumar. *Le Mali d'abord : pour l'honneur du Mali, pour le bonheur des maliens*. Paris : L'Harmattan, 2013.
- 83- Laurent, Samuel. *Sahelistan, de la Libye au Mali, au cœur du nouveau jihad* (Paris : éd. Seuil, 2013

- 84- Mameri, Khelfa. *Réflexions sur la Constitution algérienne (du 22 novembre 1976)*. Alger : E.N.A.L/O.P.U., 1983.
- 85- Djibril Tamsir Niane (dir), *Histoire Générale de l'Afrique*, vol. 4, l'Afrique du XII<sup>e</sup> au XVI<sup>e</sup>. Paris : UNESCO, 1987.
- 86- Ploquin, Jean-Christophe. *Irak : Le Moyen-Orient sous le Choc*. Paris : L'Harmattan, 2003.
- 87- Ravenel, Bernard. *Mitterrand, Le Nord contre le Sud ?* Paris : L'Harmattan, 1990.
- 88- Rosoux, Valerie Claude. d'Estmael, Tanguy de Wilde. *La politique étrangère – le modèle classique à l'épreuve*, Géopolitique et résolution des conflits. Bruxelles : Wein, 2004.
- 89- Ruf, Werner k. *Introduction à l'Afrique du Nord contemporaine*, Connaissance du Monde Arabe. Paris : éditions du CNRS, 1975.
- 90- Shawartzenberg, Roger Gérard. *Sociologie politique*. Paris : éditions Montchrestien, 4<sup>e</sup> éditions, 19880.
- 91- Varlet, Martin. *L'Afrique, avenir du monde : entre chaos et renaissance – Le continent du futur sous les feux de l'actualité*. Paris : Publisud, 2012.

● **Périodiques et Journaux :**

- 92- A. Z. «Lutte contre le terrorisme, » *El Watan*, n° 7482, 14 Mai 2015, p.7.
- 93- Abi, Mounir. « L'intervention militaire étrangère est un complot contre le Mali et les pays de la région, » *Le temps d'Algérie*, n° 1216, 23 décembre 2012, p. 03.
- 94- Acharya, Amitav. « Mondialisation et souveraineté : réévaluation de leur lien », *Revue Internationale de Politique Comparée*, vol. 8 (Mars 2001), pp. 383-394.
- 95- Ait-Chaalal, Amine. « L'Algérie depuis 1962, retour sur une histoire contrastée, » *La revue internationale et stratégique*, n° 46 (2002), pp. 61-72.
- 96- Alilat, Farid. « Algérie : Bouteflika et les femmes, » *Jeune Afrique*, n° 2824, 22-28 Février 2015, pp. 22-27.
- 97- Allison, Graham T. Zelikowv, Philip D. « L'essence de la décision. Le modèle de l'acteur

rationnel,» *Cultures & Conflits* [En ligne], vol. 36 (2000), disponible sur : <http://conflits.revues.org/579>, (12 Octobre 2014)

- 98- Antil, Alain. Touati, Sylvain. « Mali et Mauritanie : Pays Fragiles et Etats Résilients, » *Politique Etrangère*, vol. 76, no. 01 (printemps 2011), pp. 59-69.
- 99- B., Amal. « Abdelaziz Bouteflika pourrait partir, » *Le Monde Diplomatique*, Mars 2011, p. 10.
- 100- Balzacq (de), Thierry. « la Sécurité : Définitions, Secteurs et Niveaux d'Analyse, » *Fédéralisme/Régionalisme*, vol.04 (2003), pp.180-204.
- 101- Bara, Rezag. « Lutte contre le terrorisme : La communauté internationale a adopté l'approche algérienne, » *EL Moudjahid*, n° 14661, 11 novembre 2012, p. 32.
- 102- Bedzigui, Yann. « Une coopération régionale en demi-teinte », *Questions Internationales*, n° 58 (Novembre-Décembre 2012), pp. 68-71.
- 103- Bellani, Amar. « L'Algérie se reconnaît dans les termes de la résolution 2058 de l'ONU, » *Le temps d'Algérie*, n° 1217, 24 Décembre, p. 03.
- 104- Benantar, Abdennour. « Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration, » *L'Année du Maghreb*, vol. IX (2013), pp. 57-75.
- 105- Benhamed, Wassila. « Quand l'AFP fait dans la désinformation, » *El Moudjahid*, n° 14725, 23 Janvier 2013, p. 3.
- 106- Beratto, Laïla. « Sahel, plus de trois millions de personnes ont fui leur foyer », *El Watan Weekend*, n° 320, 05 juin 2015, p. 9.
- 107- Bonzon, Suzanne « Modernisation et conflits Tribaux en Afrique noir, » *Revue Française de Science Politique*, vol. 17, n° 5 (1967), pp. 862-888.
- 108- Bouhou, Kassim. « L'Algérie des réformes économiques : Un gout inachevé, » *Politique étrangère*, n° 2 (2009), pp. 323-335.
- 109- Bouquet, Christian. « Peut-on parler de « seigneurs de guerre » dans la zone sahélo-saharienne ? » *Afrique Contemporaine*, n°245 (Janvier 2013), pp. 85-97.

- 110- Bretton, Philippe. « Les Protocoles de 1977 additionnels aux Conventions de Genève de 1949 sur la protection des victimes des conflits internationaux et non internationaux 10 ans après leur adoption, » *Annuaire Français de Droit International*, vol. 33, no. 33 (1987), pp. 540-557.
- 111- Brève, « Mali », *El Watan*, n° 7496, 31 Mai 2015, p. 13.
- 112- Bussi, Michel. Lima, Stéphanie. Vigneron, David. « L'État-nation africain à l'épreuve de la démocratie, entre présidentialisation et décentralisation : l'exemple du Mali, » *L'Espace Politique* [En ligne], n° 7 (2009, disponible sur : <http://espacepolitique.revues.org/1270>) (13 Avril 2015)
- 113- Caro, Jean-Yves. « Structure de la puissance : pour une méthodologie quantitative, » *Annuaire Français des Relations Internationales*, n° 01, 2000, 87-89.
- 114- Chabbi, Mohamed. « Un Rôle Militant au sein de l'OPEP, » *Le monde Diplomatique*, Novembre 1982, p. 20.
- 115- Charpentier, Jean. « La reconnaissance du G.P.R.A. » *Annuaire Français de Droit International*, vol. 05, n° 05 (1959), pp. 799.801.
- 116- Chena, Salim. « L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la Notion de "Sécurité Sociétale"- une Théorie à la Manière de Huntington, » *Revue d'Asylons*, vol.49, n°78 (2007), pp.01-48.
- 117- Chena, Salim. Tisseron, Antonin. « Rupture d'équilibres au Mali, entre instabilité et recompositions, » *Afrique Contemporaine*, no. 245 (Janvier 2013), pp. 71-84.
- 118- Chenu, Georges-Marie. « Le Mali entre l'ONU et l'Europe, » *Commentaire*, n° 143 (Mars 2013), pp. 509-514.
- 119- Cherfaoui, Zine. « Derrière AQMI se cache un projet de reconcolisation de l'Afrique », *El Watan*, n° 6071, 12 janvier 2010, p. 5.
- 120- Cheriguen, Foudil. « Barbaros ou Amazigh, Ethnonymes et histoire politique en Afrique du

Nord, » *Revue Mots*, vol. 15, n° 15 (1987), pp.7-22.

121- Chikh, Slimane. « La Politique Africaine de l'Algérie, » *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 17 (1979), pp. 1-53.

122- Cubertafond, Bernard. « L'Algérie du président Chadli, » *Politique étrangère*, no. 01, année 46 (1981), pp.151-162.

123- Del Aguila Tejerina, Rafael. « Politique, Droit et Raisons d'Etat, » *Erytheis*, no. 02 (Novembre 2007), pp. 15-35.

124- Delcroze Jacques, « Effondrement du rêve démocratique au Mali, Menaces de partition, rumeurs d'intervention, » *Le Monde Diplomatique*, septembre 2012, p.9.

125- Desloire, Constance. « Quand Washington tente d'implanter son armée, » *Le Monde Diplomatique*, Décembre 2009, p. 10.

126- Deycard, Frédéric. « Une région à l'importance internationale croissante, » *Questions Internationales*, n° 58 (Novembre-Décembre 2012), pp. 8-17.

127- Lounnas Djallil, « AQMI, filiale d'Al-Qaïda ou organisation algérienne ? » *Maghreb-Machrek*, n°. 208 (Juillet 2011), pp. 37-57.

128- Djazairi, Ahmed. « Lutttes d'influence autour de Sonatrach, » *Le Monde Diplomatique*, Janvier 2010, pp. 11-12.

129- Dris, Chérif. « La question migratoire dans les relations euro-méditerranéennes,» *Hommes et migrations*, n° 1266 (mars-avril 2007), pp. 126-139.

130- Dris-Ait Hamadouche, Louisa. « L'Algérie et la Sécurité au Sahel : Lecture critique d'une approche paradoxale, » *Confluences Méditerranée*, n° 90 (Mars 2014), pp. 105-121.

131- Dumont, Gérard François « Des Dynamiques sociodémographiques génératrices d'instabilité, » *Questions Internationales*, n° 58 (Novembre-Décembre 2012), pp. 42-49

132- Esseghir, Amine. « Lutte contre le terrorisme et le crime organisé transnational : Priorité aux définitions, » *Horizons*, n° 4466, 17 octobre 2011, p. 17.



- 133– Etienne, Bruno. « Chronique Diplomatique », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. 13 (1975), pp. 413–419.
- 134– Etienne, Bruno. « La place des matières premières dans la politique extérieure de l'Algérie, » *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. 13, 1975, pp. 71–92.
- 135– Flory, Maurice. « Algérie et Droit international, » *Annuaire Français de Droit International*, vol. 05, n° 05 (1959), pp. 817–844.
- 136– Francesco, Cavatorta. « La reconfiguration des structures de pouvoir en Algérie – entre national et international, » *Revue Tiers Monde* vol. 02, n° 210 (2012), pp. 13–29.
- 137– Goya, Michel. « La guerre de trois mois : l'intervention française au Mali en perspectives,» *Politique étrangère*, no. 02 (été 2013), p. 157–168.
- 138– Grimaud, Nicole. « La diplomatie sous Chadli ou la Politique du Possible, » *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. 30 (1993), pp. 401–435.
- 139– Hachemaoui, Mohammed. « Permanences du jeu politique en Algérie, » *Politique Etrangère*, n° 2 (été 2009), pp. 309–321.
- 140– Haddad, Said. « Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africaine de l'Algérie, » *Dynamiques Internationales* (En ligne), N°07, octobre 2012, disponible sur : <https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/dynamiquesinternationales/DI7/Mernache-DI7.pdf> (30 juillet 2013)
- 141– Hafid, Tarek. « Un Haut Reponsable Sahraoui révèle : Des responsables du MUJAO et d'Ançar Dine sont au Maroc », *Le soir d'Algérie*, n° 6837, 5. 6 avril 2013, p. 5.
- 142– Herland, Michel. « Concilier liberté économique et justice sociale : Les solutions de Keynes, » *Cahiers d'économie politique*, vol. 30, no. 30–31 (1998), pp. 281–310.
- 143– Hubert, Michel. Flory, Maurice. « Documents Sahara occidental 1977, » *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. 16 (1978), pp. 893–910.

- 144– Khader, Bichara. « L'Arabie Saoudite et l'Algérie face à la crise pétrolière de 1986, » *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 24, (1987), pp. 293–309.
- 145– Lamamra, Ramtane. « L'Afrique et le principe de l'intangibilité des frontières, » *Revue Algérienne des Relations Internationales*, no. 01, premier trimestre, 1986, p. 90–94.
- 146– Leymarie, Philippe. « La guerre du « Sahelistan » aura-t-elle lieu ? » *Le Monde Diplomatique*, Janvier 2013, pp. 12–13.
- 147– Lima, Stéphanie. « La frontière « impossible » ? Espace mobile, frontière et territoire. Le cas de la région de Kayes (Mali), » *Espace populations sociétés [En ligne]*, n° 2 (2005), disponible sur: <http://eps.revues.org/docannexe/image/3103/img-1.jpg> (20 mars 2015)
- 148– Macleod, Alex. Masson, Isabelle. Morin, David. « Identité Nationale, Sécurité et la Théorie des Relations Internationales, » *Etudes Internationales*, vol. 35, no. 1 (2004), pp. 7–24.
- 149– Meddi, Adlène. « Mandela, Zuma, Cabral ... mes amis, mes frères de combat ! » Interview de Djelloul Malaika, *El Watan-week end*, n°63, 11 juin 2010, p.7.
- 150– Mernache, Amina. « La diplomatie algérienne, la nostalgie d'une gloire perdue, » *Dynamiques Internationales*, (En ligne), n° 07, disponible sur : <https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/dynamiquesinternationales/DI7/Mernache-DI7.pdf> (17 Octobre 2014)
- 151– Novosseloff, Alexandra. « Le dossier Sahel aux Nations Unies », *Questions Internationales*, n° 58 (Novembre–Décembre 2012), pp. 80–82.
- 152– Pellerin, Mathieu. « Le Sahel et la contagion Libyenne, » *Politique Etrangère*, n° 4, 2012, pp. 835–847.
- 153– Pinto, Roger. « Les règles du droit international concernant la guerre civile, » *Le Monde Diplomatique*, Avril 1967.
- 154– Quandt, William. « Flirt Contrarié entre Washington et Alger, » *Le Monde Diplomatique*, Juillet 2002.

- 155– Ravnigan (de), Antoine. « Mali : un Etat à reconstruire, » *Alternatives économiques*, n° 322 (2013), pp. 32–32.
- 156– Robert, Anne–Cécile. « Que reste–t–il des frontières africaines ? Partition du Soudan, conflit dans le nord Mali, » *Le Monde Diplomatique*, Décembre 2012, pp. 14–15.
- 157– Rulleau, Claudine. « Pionnier du Nouvel Ordre International, » *Le monde Diplomatique*, Novembre 1982.
- 158– Slimani, Mourad. « Situation sécuritaire au Sahel. L’AFRICOM courtise l’Algérie, » *El Watan*, n° 6793, p. 3.
- 159– Tlemçani, Salima. « Nous refusons de jouer le rôle de passeur d’argent, » interview d’Amadou Toumani Touré, président du Mali, *El Watan*, n°5617, pp. 2–3
- 160– Tlemçani, Salima. « Des chefs militaires des Etats du Sahel à Tamanrasset, » *El Watan*, n° 5712, 13 Aout 2009, p. 3.

● **Rapports et Recherches :**

- 161– Amnesty International. *Mali Conclusions Préliminaires d’une Mission de Quatre Semaines*. Londres : Amnesty Internationale Publications 2013.
- 162– Banque Centrale des Etats de l’Afrique de l’Ouest. *Rapport sur la situation de la pauvreté dans les pays de l’UEMOA*. Sénégal : BCEAO, 2012
- 163– Bokova, Irina. *La destruction du patrimoine culturel en situation de conflit*, UNESCO : « Le patrimoine culturel de l’humanité : un outil pour la paix, » Genève, 16 avril 2014.
- 164– Commission Européenne. *Sahel : Crise alimentaire & nutritionnelle*. Bruxelles : Fiches–info ECHO, mai 2015.
- 165– Delarue, Jocelyne. et autres. *Le paradoxe de Sikasso : Coton et pauvreté au Mali*, Document de travail. Paris : DIAL, 2009.

- 166– El Hady Ba, Mahamadou. Mbaye, Pirre Amath. *La crise malienne et ses leçons pour le Sénégal*. Sénégal : IPODE–Think thank, 2013, disponible sur : <https://app.box.com/s/wtvbww5vsiasi2dt5q9q> (24 Janvier 2015)
- 167– Fond Monétaire International. *Perspective de l'Economie Mondiale*, Etudes économique et financières. New York : FMI, Avril 2014.
- 168– International Crisis Group. *Mali : éviter l'escalade*, Rapport Afrique, n°189. Bruxelles : ICG, juillet 2012
- 169– International Crisis Group. *Mali : La paix à marche forcée*, Rapport Afrique, n° 226. Bruxelles : ICG, 22 mai 2015.
- 170– International Crisis Group. *Mali : Réformer ou Rechuter*, Rapport Afrique, n° 210. Bruxelles : ICG, Janvier 2014.
- 171– Organisation Nations Unies, Conseil de Sécurité, *Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali*, n° 219. New York : Distribution Générale – Conseil de Sécurité, 2015.
- 172– Programme des Nations Unies pour le Développement. *Rapport sur le Développement Humain, L'essor du Sud : Le progrès humain dans un monde diversifié*. New York : PNUD, 2013.
- 173– République du Mali. *Rapport National sur le Développement Durable au Mali*. Bamako : Agence de l'Environnement et du Développement Durable, juin 2012.
- 174– République du Mali. *Rapport National sur le Développement Humain*. Bamako : Ministère de la Solidarité, de l'Action Humanitaire et de la Reconstruction du Nord, Septembre 2014.
- 175– Union Africaine. *Rapport du Président de la Commission sur les Mesures de Renforcement de la Coopération dans la Prévention et la Lutte contre le Terrorisme*. Addis Abeba : Conseil de Paix et Sécurité, 22 Novembre 2010.

● **Thèses :**

176– Bouthillette, Jean François. *Une étude des conceptions de l'Opinion Publique chez les chroniqueurs politiques et éditorialistes québécois*, Maitrise en Sciences Politiques. Canada : Université du Québec, 2010.

● Sites internet :

177– Banque Mondiale, « Densité de la population (personnes par kilomètre carré de superficie des terres), » disponible sur : <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/EN.POP.DNST> (25 janvier 2015)

178– Banque Mondiale. « Données – Algérie 2013, » indicateurs de développements, disponible sur : <http://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie> (20 novembre 2014)

179– Banque Mondiale, « Données Mali, » disponible sur : <http://donnees.banquemondiale.org/pays/mali> (12 Janvier 2015)

180– Bayart, Jean François. « Chronique d'une Faillite programmée au Mali, » *Le Monde*, 22 Janvier 2013, disponible sur : [http://www.lemonde.fr/idees/article/2013/01/22/chronique-d-une-faillite-programmee-au-mali\\_1820681\\_3232.html](http://www.lemonde.fr/idees/article/2013/01/22/chronique-d-une-faillite-programmee-au-mali_1820681_3232.html) (09 Mars 2015)

181– Baudais, Virginie. Darles, Etienne. « Un œil sur le Sahel, » *Mediapart*, 04 Mai 2015, disponible sur : <http://blogs.mediapart.fr/blog/virginie-baudais-etienne-darles/040515/instantane-politique-malien-trois-ans-apres-la-crise-de-2012> (29 Mai 2015)

182– Benjamin, Adib Bencherif. « Ansar Dine, combien de divisions ? » 05 Février 2013, disponible sur : <http://www.slate.fr/tribune/67971/ansar-dine> (12 mars 2015)

183– Boukhedouni, Yassine. « Les effets de la crise en Libye sur le trafic d'armes légères et lourdes dans la région du Maghreb-Sahel », *ERTA*, 2012, disponible sur : [www.erta-tcr.org/analyses/libye-armes.html](http://www.erta-tcr.org/analyses/libye-armes.html) (20 décembre 2014)

184– Chauprade, Aymeric. « Crise du Mali, Réalités géopolitique, » 20 Janvier 2013, disponible sur : <http://www.realpolitik.tv/2013/01/crise-du-mali-realites-geopolitiques-premiere-partie-par-aymeric-chauprade/> (22 Décembre 2014)

- 185- Coulibaly, **Hawa**. Lima, **Stéphanie**. « Crise de l'État et territoires de la crise au Mali, » **Sur le Vif**, 27 mai 2013, disponible sur : <http://echogeo.revues.org/13374> (24 avril 2015)
- 186- Dagnogo, Mohamed Sangoulé. « L'Afrique et le terrorisme, » 6 avril 2014, disponible sur : [http://www.kas.de/wf/doc/kas\\_38054-1522-3-30.pdf?140613153844](http://www.kas.de/wf/doc/kas_38054-1522-3-30.pdf?140613153844) (22 Décembre 2014)
- 187- Djossou, Giovanni. « AGOA : éclairage sur les relations Etats-Unis – Afrique, » **L'Afrique des Idées**, disponible sur : <http://terangaweb.com/agoa-eclairage-sur-les-relations-etats-unis-afrique/> (22 Mars 2015)
- 188- Essoungou, André-Michel. « Sahel ; une région, plusieurs crises », **Afrique Renouveau**, Décembre 2013, disponible sur : <http://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/d%C3%A9cembre-2013/sahel-une-r%C3%A9gion-plusieurs-crisis> (22 Janvier 2015)
- 189- Gehr, Walter. « Le comité contre le terrorisme et la résolution 1373 (2001) du Conseil de Sécurité, » **Actualité et Droit International**, Janvier 2003, disponible sur : <http://www.ridi.org/adi/articles/2003/200301geh.htm> (le 26 janvier 2015)
- 190- Gèze, François. Mellah, Salima. « Al Qaida au Maghreb Islamique ou la très étrange histoire du GSPC algérien, » **Algeria-Watch**, 22 Septembre 2007, disponible sur : [http://algeria-watch.org/pdf/pdf\\_fr/gspc\\_etrange\\_histoire.pdf](http://algeria-watch.org/pdf/pdf_fr/gspc_etrange_histoire.pdf) (25 Novembre 2014)
- 191- Giovanni Djossou, « AGOA : éclairage sur les relations Etats-Unis – Afrique, » **L'Afrique des Idées**, disponible sur : <http://terangaweb.com/agoa-eclairage-sur-les-relations-etats-unis-afrique/> (22 Mars 2015)
- 192- Ghali, Lilia. « Algérie : Plus de 10 milliards de dollars pour la défense, » 03 Novembre 2012, disponible sur : <http://www.algerie1.com/actualite/algerie-plus-de-10-milliards-de-dollars-pour-la-defense/> (20 novembre 2014)

- 193- Gourdin, Patrice. « Géopolitique du Mali : un Etat Failli ? », *La Revue Géopolitique*, no. 967, 23 septembre 2012, disponible sur : <http://www.diploweb.com/Geopolitique-du-Mali-un-Etat.html> (01 janvier 2014)
- 194- Guenanfa, Hajer. « Abdelaziz Rahabi : Bouteflika résumé la diplomatie à sa personne, » *Tout sur l'Algérie* (En ligne), 24 Novembre 2011, disponible sur : [http://archives.tsa-algerie.com/politique/abdelaziz-rahabi-bouteflika-a-resume-la-diplomatie-a-sa-personne\\_15364.html](http://archives.tsa-algerie.com/politique/abdelaziz-rahabi-bouteflika-a-resume-la-diplomatie-a-sa-personne_15364.html) (03 Aout 2014)
- 195- Haimzadeh, Patrick. « Libye, combien de divisions ? » *Diploweb*, 16 janvier 2015, disponible sur : <http://www.diploweb.com/Libye-combien-de-divisions.html> (19 janvier 2015)
- 196- Hugon, Philippe. « Crise au Mali, Quels enjeux pour la France ? » *Le Monde*, 9 avril 2012, disponible sur : [http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/04/09/crise-au-mali-quels-enjeux-pour-la-france\\_1682480\\_3232.html](http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/04/09/crise-au-mali-quels-enjeux-pour-la-france_1682480_3232.html) (12 mars 2014)
- 197- Institut Thomas More. « Le Mali, « maillon faible » de la lutte contre le terrorisme », 15 novembre 2010, disponible sur : <http://www.institut-thomas-more.org/fr/actualite/le-mali-maillon-faible-de-la-lutte-contre-le-terrorisme-.html> (18 mai 2014)
- 198- Jacques Hogard, « Répercussions Sécuritaires de la Guerre en Libye sur la zone Maghreb-Sahel, » *Intervention Bruxelles*, 16 février 2012, disponible sur : <http://www.epee.fr/wp-content/uploads/2012/06/F%C3%A9vrier-2012-R%C3%A9percussions-s%C3%A9curitaires-de-la-guerre-en-Libye-sur-la-zone-Maghreb-Sahel-Conf%C3%A9rence-Jacques-Hogard.pdf> (17 décembre 2014)
- 199- Keita, Amadou « Etat-Nation du Sahel et Citoyenneté à l'Epreuve de la Démocratie et de la Mondialisation ; l'Exemple du Mali, » disponible sur : <http://www.gabrielperi.fr/%C3%A9tat-nation-du-sahel-et-citoyennet%C3%A9-%C3%A0-l%E2%80%99%C3%A9preuve-de-la-d%C3%A9mocratie-et-de-la-mondialisation.html> (24 Novembre 2014)

- 200- Kourima, Abderrahim. « Les dynamiques internes et externes de la puissance : géopolitique de l'Algérie, » 2008, disponible sur : <http://geopolitics.unblog.fr/2008/10/27/la-geopolitique-de-lalgerie-par-abderrahim-kourima/> (12 septembre 2014)
- 201- Ksentini, Farouk. « Situation des droits de l'homme en Algérie : indicateurs "positifs" mais "insuffisants", » *Radio Algérie*, 03 aout 2014, disponible sur : <http://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20140803/8995.html> (27 octobre 2014)
- 202- Kassibo, **Bréhima**. « La Décentralisation au Mali : État des Lieux, » *Bulletin de l'APAD*, no.14, disponible sur : <http://apad.revues.org/579> (02 février 2015)
- 203- Gilbert Maoundonodji, « L'intervention tchadienne au Mali : Enjeux et limites d'une volonté de puissance régionale, » *Sciences Po*, Juillet 2013, disponible sur : <http://www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/dossiersduceri/lintervention-militaire-tchadienne-au-mali-enjeux-et-limites-dune-volonte-de-puissance-regio> (27 aout 2014)
- 204- Labdelaoui, Hocine. « La gestion des Frontières en Algérie, » Février 2008, disponible sur : [http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/8081/CARIM\\_RR\\_2008\\_02.pdf?sequence=1](http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/8081/CARIM_RR_2008_02.pdf?sequence=1) (06 Avril 2015)
- 205- Massarenti, Joshua. « Le role de l'Algérie dans le contexte sécuritaire actuel, » interview de Laurence A. Ammour *Afronline*, février 2014, disponible sur : [http://www.academia.edu/6318194/Le\\_r%C3%B4le\\_de\\_lAlg%C3%A9rie\\_dans\\_le\\_contexte\\_s%C3%A9curitaire\\_actuel\\_f%C3%A9vrier\\_2014\\_The\\_role\\_of\\_Algeria\\_in\\_the\\_current\\_regional\\_security\\_context\\_February\\_2014\\_](http://www.academia.edu/6318194/Le_r%C3%B4le_de_lAlg%C3%A9rie_dans_le_contexte_s%C3%A9curitaire_actuel_f%C3%A9vrier_2014_The_role_of_Algeria_in_the_current_regional_security_context_February_2014_) (9 mai 2014)
- 206- Mediapart. « Pétrole Malien et appétits internationaux, » 20 janvier 2013, disponible sur : <http://blogs.mediapart.fr/blog/koszayr/200113/petrole-malien-et-appetits-internationaux> (22 juillet 2014)



- 207- Meghlaoui, Hocine. « Intervention militaire en Libye entre légalité et légitimité, » *Journal L'expression*, du 28 mars 2011, disponible sur : <http://www.lexpressiondz.com/autres/dossiers/130468-entre-legalite-et-legitimite.html> (28 aout 2014)
- 208- Organisation des Nations Unies. « Lettre du Secrétaire Général des Nations Unies au Président du Conseil de Sécurité, » 17 Janvier 2012, pp. 6-8, disponible sur : [http://www.un.org/fr/documents/view\\_doc.asp?symbol=S/2012/42](http://www.un.org/fr/documents/view_doc.asp?symbol=S/2012/42) (12 décembre 2014)
- 209- Ouattara, Ladj Karamoko. « Les Frontières en Afrique : Héritage du passé colonial, enjeu actuel, » Juillet 2014, disponible sur : [http://www.thinkingafrica.org/V2/wp-content/uploads/2014/07/Frontieres-en-Afrique\\_NDR.pdf](http://www.thinkingafrica.org/V2/wp-content/uploads/2014/07/Frontieres-en-Afrique_NDR.pdf) (02 Avril 2015)
- 210- Ouedraogo, Malik Delwendé. « Les 10 coups d'Etat qui ont changé l'Afrique, » *Slate Afrique*, 14/08/2012, disponible sur : <http://www.slateafrique.com/89069/10-presidents-olympio-selassie-bokassa-sankara-bourguiba-bedie-mobutu-doe-traore-ravalomanana> (25 aout 2014)
- 211- Plantade, Yidir. « Dans le Nord du Mali, les Touaregs du MNLA lancent un nouveau défi armé à l'Etat, » *Le Monde Afrique*, 25 Janvier 2012, disponible sur : [http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/01/25/dans-le-nord-du-mali-les-touareg-du-mnla-lancent-un-nouveau-defi-arme-a-l-etat\\_1634378\\_3212.html](http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/01/25/dans-le-nord-du-mali-les-touareg-du-mnla-lancent-un-nouveau-defi-arme-a-l-etat_1634378_3212.html) (15 Mai 2014)
- 212- Pommier, Ibrahima Sidibé. « Mali : comment gagner la paix ? » 27 février 2013, disponible sur : [http://www.greens-efa.eu/fileadmin/dam/Documents/Events/27\\_02\\_2013\\_Mali\\_Comment\\_gagner\\_la\\_paix/Intervention%20Mali%20Sidibe\\_Pommier%2027%2002%202013%20%282%29.pdf](http://www.greens-efa.eu/fileadmin/dam/Documents/Events/27_02_2013_Mali_Comment_gagner_la_paix/Intervention%20Mali%20Sidibe_Pommier%2027%2002%202013%20%282%29.pdf) (01 Avril 2015)

- 213- Raffray, Mériadec. « Le problème touareg est aussi vieux que l'Etat Malien, » *L'opinion*, 6 Juillet 2013, disponible sur : <http://www.lopinion.fr/blog/secret-defense/probleme-touareg-est-aussi-vieux-que-l-etat-malien-1775> (25 septembre 2014)
- 214- Rahabi, Abdelaziz. « Quel est l'Impact de la maladie de Bouteflika sur la Diplomatie Algérienne ? » *Tous sur l'Algérie*, 16 avril 2015, disponible sur : <http://www.tsa-algerie.com/20150416/quel-est-l-impact-de-la-maladie-de-bouteflika-sur-la-diplomatie-algerienne/> (17 Avril 2015)
- 215- Rais, Mehdi. « Crise malienne : l'enjeu des relations Maroc/Algérie, » *Le Journal International*, 14 Janvier 2013, disponible sur : [http://www.lejournalinternational.fr/Crise-malienne-l-enjeu-des-relations-Maroc-Algerie\\_a369.html](http://www.lejournalinternational.fr/Crise-malienne-l-enjeu-des-relations-Maroc-Algerie_a369.html) (27 Mars 2015)
- 216- Reporteurs sans Frontières, *Classement Mondial de la Liberté de la Presse*, Paris, Janvier 2012, disponible sur : [http://fr.rsf.org/IMG/CLASSEMENT\\_2012/CLASSEMENT\\_FR.pdf](http://fr.rsf.org/IMG/CLASSEMENT_2012/CLASSEMENT_FR.pdf) (12 janvier 2015)
- 217- Roucaute, Delphine. « Mali : l'opération 'Serval' est-elle légale ? » *Le monde Afrique*, 14 janvier 2013, disponible sur : [http://www.lemonde.fr/afrique/article/2013/01/14/mali-l-operation-serval-est-elle-legale\\_1816877\\_3212.html](http://www.lemonde.fr/afrique/article/2013/01/14/mali-l-operation-serval-est-elle-legale_1816877_3212.html) (15 aout 2014)
- 218- Saïdj, Mustapha. « La diplomatie Algérienne de sait pas s'adapter, » interview de : Fayçal Métaoui, *Algeria-Watch*, 12 novembre 2011, disponible sur : [http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/diplomatie/panne\\_idees.htm](http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/diplomatie/panne_idees.htm) (24 mai 2014)
- 219- Sako, Idrissa. « Corruption : IBK s'est dit surpris par le montant, » disponible sur : <http://koulouba.com/politique/corruption-ibk-sest-dit-surpris-par-le-montant-153-milliards-f-cfa-et-par-la-montee-de-la-corruption-dans-le-pays> (18 Avril 2015)
- 220- Sakthivel, Vish. « Mali, Quand le Maroc supplante l'Algérie, » *Courrier International*, 19 Février 2014, disponible sur : <http://www.courrierinternational.com/article/2014/02/17/quand-le-maroc-supplante-l-algerie> (17 Janvier 2015)

- 221- Sow, Sadio Lamine. « Coopération Sud Sud : l'Algérie octroie un don de 10 millions de dollars au développement des régions du nord mali, » 19 Mai 2011, disponible sur : [http://www.primature.gov.ml/index.php?option=com\\_content&view=article&id=6891:cooperation-sud-sud-lalgerie-octroi-un-don-de-10-millions-de-dollars-au-developpement-des-regions-du-nord-mali&catid=19&Itemid=100092](http://www.primature.gov.ml/index.php?option=com_content&view=article&id=6891:cooperation-sud-sud-lalgerie-octroi-un-don-de-10-millions-de-dollars-au-developpement-des-regions-du-nord-mali&catid=19&Itemid=100092) (23 Janvier 2015)
- 222- Spencer, Herbert. « L'armée malienne : Autopsie d'une institution, » 2013, disponible sur : <http://toumanionmanagement.e-monsite.com/medias/files/armee-malienne-corrige.pdf> (15 octobre 2014)
- 223- Stuart, Douglas T. « Droit de l'Homme : Concilier le principe de non-intervention et les droits de l'Homme, » *Chronique-Nations Unies* (En ligne), 2000, disponible sur : <http://www.un.org/french/pubs/chronique/2001/numero2/0201p32.html> (27 Aout 2014)
- 224- Touati, Mohamed. « Guerre au Mali et attaque terroriste d'In Amenas, un coup fatal pour le tourisme au Sud, » *L'Expression*, 24 janvier 2013, disponible sur: <http://www.lexpressiondz.com/actualite/167874-un-coup-fatal-pour-le-tourisme-au-sud.html> (25 Décembre 2014)
- 225- « Escalade verbale marocaine contre l'Algérie : le Chargé d'Affaire du Maroc à Alger convoqué au MAE, » *Algérie de Presse Service*, 19 Octobre 2014, disponible sur : <http://www.aps.dz/algerie/12658-escalade-verbale-marocaine-contre-l-alg%C3%A9rie-le-charg%C3%A9-d-affaires-du-maroc-%C3%A0-alger-convoqu%C3%A9-au-mae> (12 Décembre 2014)
- 226- « Cinq pays du Sahel appellent l'ONU à intervenir militairement en Libye, » *Le Monde Afrique*, 19 décembre 2014, disponible sur : [http://www.lemonde.fr/libye/article/2014/12/19/cinq-pays-du-sahel-appellent-l-onu-a-intervenir-militairement-en-libye\\_4544062\\_1496980.html?xtmc=carte\\_des\\_groupe\\_terroristes\\_au\\_mali&xtcr=2](http://www.lemonde.fr/libye/article/2014/12/19/cinq-pays-du-sahel-appellent-l-onu-a-intervenir-militairement-en-libye_4544062_1496980.html?xtmc=carte_des_groupe_terroristes_au_mali&xtcr=2) (12 Janvier 2015)

- 227- « Interview du Président Abdelaziz Bouteflika, Forum de Crans Montana », **Algérie Watch**, 27 Juin 1999, disponible sur : <http://www.algeria-watch.org/farticle/concorde/concorde2.htm>(22 Février 2015)
- 228- « L'Algérie au Sommet Afrique-USA, » **Radio Algérienne**, 07 Aout 2014, disponible sur : <http://radioalgerie.dz/news/fr/article/20140807/9369.html> (01 Janvier 2015)
- 229- « L'Etat Islamique accepte l'allégeance de Boko Haram, » **Le Huffington Post**, 12 mars 2015, disponible sur : [http://www.huffingtonpost.fr/2015/03/12/etat-islamique-boko-haram-daech-terrorisme-afrique-international\\_n\\_6858516.html](http://www.huffingtonpost.fr/2015/03/12/etat-islamique-boko-haram-daech-terrorisme-afrique-international_n_6858516.html) (12 mars 2015)
- 230- « Le Maroc veut internationaliser la crise malienne, » **Le Monde Afrique**, 01 Juillet 2012, disponible sur: [http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/07/01/le-maroc-veut-internationaliser-la-crise-malienne\\_1727538\\_3212.html](http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/07/01/le-maroc-veut-internationaliser-la-crise-malienne_1727538_3212.html) (22 Décembre 2014).
- 231- « Mali : Bilan 2014 du ministère de la solidarité, de l'action humanitaire et de la reconstruction du nord et perspectives 2015 », disponible sur : <http://maliactu.net/mali-bilan-2014-du-ministere-de-la-solidarite-de-laction-humanitaire-et-de-la-reconstruction-du-nord-et-perspectives-2015/> (22 fevrier 2015)
- 232- « Mali : les atteintes à la liberté de la presse se multiplient », **Jeune Afrique**, 16 mars, 2013, disponible sur : <http://www.jeuneafrique.com/Article/DEPAFP20130316165609/> (25 avril 2015)
- 233- « Niger : l'enquête avance sur le matériel explosif en provenance de Libye, » **RFI**, 28 juin 2011, disponible sur : <http://www.rfi.fr/afrique/20110628-niger-enqu%C3%AAte%20avance-sur-materiel-explosif-provenance-libye/> (13 mars 2014)
- 234- « Pas de différent entre l'Algérie et le Maroc qui nécessite une médiation internationale, » **Algérie de Presse Service**, 12 Mai 2015, disponible sur : <http://www.aps.dz/algerie/22817-pas-de-diff%C3%A9rend-entre-l-alg%C3%A9rie-et-le-maroc-qui-n%C3%A9cessite-une->

m%C3%A9diation-in

ternationale (17 Mai 2015)

235- « Promesses d'aide au Mali », *La Documentation Française*, 19 juin 2013, disponible sur :

<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/la-france-et-le-mali/evenements-19439/article/promesses-d-aide-au-mali-19-06-13> (27 octobre 2014)

236- « Réunion des pays contributeurs de troupes à la MINUSMA (Mali) : L'Algérie présente à

Niamey, » *El Moudjahid*, 04 Novembre 2014, disponible sur :

<http://www.elmoudjahid.com/fr/flash-actu/14792> (27 Mai 2015)

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية:

● **Official References :**

237- United Nations. Security Council, *Resolution 2085 (2012)*, 6898<sup>th</sup> meeting, 20 December 2012.

● **Books :**

238- Brecher, Michael. *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process*. London: Oxford University Press, 1972.

239- Buzan, Barry. *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold war Era*. New York: Rienner Publishing Company, 1991.

240- Cooper, Robert. *The Post-Modern State and the Word Order*. London: Demos, 2<sup>nd</sup> ed., 2000.

241- Doran, Charles François. *System in Crisis*. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

242- Ferguson, Niall. *The War of the World: Twentieth-Century Conflict and the Descent of the West*. New York: Penguin Books, 2007.

243- Hartland Thunberg, Penelope. *National Economic Security: Interdependence and Vulnerability*. New York: Tilberg, 1982.

- 244– Herbest, Jeffrey. *States and Power in Africa, Comparative Lessons in Authority and Control*. New Jersey: Princeton University Press, 2000.
- 245– Hill, Christopher. *The Changing Politics of Foreign Policy*. New York: Palgrave Macmillan, 2003.
- 246– Hudson, Valerie. *Foreign Policy Analysis, Classic and Contemporary Theory*. London: Rowman & Littlefield publishers, 2007.
- 247– Keenan, Jeremy. *The Dying Sahara, US Imperialism and Terror in Africa*. New York: Pluto Press, 2013.
- 248– Kennedy, Paul. *The Rise and Fall of the Great Powers*. New York: Vintage, 1989.
- 249– Robertson, David. *The Routledge Dictionary of Politics*. New York: Taylor & Francis, 3rd ed., 2004.
- 250– Rourke, John T. Boyer, Mark A. *International Politics on the world stage–Brief*. New York: McGraw Hill, 8<sup>th</sup> ed., 2009.
- 251– Roe, Paul. *Ethnic Violence and Societal Security Dilemma*. New York: Routledge, 2005.
- 252– Rosenau, James N. *World Politics, an Introduction*. New York: the Free Press, 1976.
- 253– Snyder, Richard C. Bruck, H. W. Sapin, Burton. *Foreign Policy Decision Making, Revisited* by: Valerie Hudson, Derek H. Chollet, James M. Goldgeier. New York: Palgrave MacMillan, 2002.
- 254– Walker, Stephan G. *Role Theory and Foreign Policy Analysis*. Durham: Duke University Press, 1987.
- 255– Zoubir, Yahia H. Dris–Ait–Hamadouche, Louisa. *Global Security Watch– The Maghreb*. California: Praeger, 2013.
- **Periodicals and Journals:**
- 256– Bah, Mahmoud. & others. “Changing rural–urban linkages in Mali, Nigeria and Tanzania,” *Environment & Urbanization*, vol. 15, no. 1 (April 2003), pp. 13–24.

- 257– Benjaminsen Tor A. & others. “Does Climate Change Drive Land–use Conflicts in the Sahel,” *Journal of Peace Research*, vol. 49, no. 1 (2012), pp. 97–111.
- 258– Bleck, Jaimie. Guino, Boubacar Mody. “Education for all, education for whom, education for what? Lessons from Mali,” *Development in Practice*, vol. 23, no. 8 (2013), pp. 1007–1021.
- 259– Bratton, Michael. & others. “Popular Views of the Legitimacy of the State in Mali”, *Canadian Journal of African Studies*, vol. 36, no. 02 (2002), pp. 197–238.
- 260– Brecher, Michael. “Toward a Theory of International Crisis Behavior: A Preliminary Report,” *International Studies Quarterly*, vol. 21, no. 1 (Marsh 1977), pp. 39–74.
- 261– Burbach David T. Ferttweis, Christopher J. “The Coming Stability? The Decline of Warfare in Africa and Implications for International Security,” *Contemporary Security Policy*, vol. 35, no. 03 (2014), pp. 421–445.
- 262– Burton, John. “Conflict Resolution as a political philosophy,” *Interdisciplinary Peace Research*, vol. 3, no. 01 (1991), pp.62–72.
- 263– Castelli (de), Laurent. “Mali: From Sanctuary to Islamic State,” *The RUSI Journal*, vol. 159, no. 03 (June/July 2014), pp. 62–68.
- 264– David, Steven R. “Explaining Third World Alignment,” *World Politics*, vol. 43, no. 2 (January 1991) pp. 233–256.
- 265– Garrison, Jean A. Kaarbo, Juliet. Foyle, Douglas. Schafer, Mark and Stern Eric K. “Foreign Policy Analysis in 20/20: A Symposium,” *International Studies Review*, vol. 05, no. 02 (June 2003), pp. 155–202.
- 266– Gourvitch, Peter. “The Second Image Reversed: the International Sources of Domestic Politics,” *International Organization*, vol. 32, Issue 04 (autumn 1978), pp 881–912.
- 267– Heller, Mark. “Prospects for Creating a Regional Security structure in the Middle East,” *Journal of Strategic Studies*, vol. 26, no. 3 (Jun. 2010), p.p. 125–136.

- 268– Hevesi, Dennis “Michael Tabor, Black Panther Who Fled to Algeria, Dies at 63”, *The New York Times*, October 24<sup>th</sup>, 2010, p. 28.
- 269– Holsti, K. J. “National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy,” *International Studies Quarterly*, vol. 14, no. 3 (September 1970), pp. 233–309.
- 270– Keita, Kalifa. “Conflict and Conflict Resolution in the Sahel: The Tuareg Insurgency in Mali” *Small Wars & Incurgencies*, vol. 09, no. 03, (1998), pp. 102–128.
- 271– Krause, Keith. “State–making and Region–building: the Interplay of domestic and Regional Security in the Middle East,” *Journal of Strategic Studies*, vol. 26, no. 3 (Jun. 2010), p.p. 94–124.
- 272– Lounnas, Djallil. “Confronting Al–Qa`ida in the Islamic Maghrib in the Sahel: Algeria and the Malian Crisis,” *The Journal of North African Studies*, vol. 19, no. 5 (2014), pp. 810–827.
- 273– Luciani, Giacomo. “The Economic Content of Security,” *Public policy*, vol.08, no.02 (1989), pp.110–151.
- 274– McDougal, Serie. “African Foreign Policy: A Question of methodology,” *The Journal of Pan African Studies*, vol. 2, no. 9 (March 2009), pp. 64–75.
- 275– Mesquita (de), Bruce, B. “Domestic Politics and International Relations,” *International Studies Quarterly*, vol. 46, no. 01, (2002), pp. 1–9.
- 276– Mgonja, Boniface E.S. Makombe, Iddi A.M. “Debating International Relations and its Relevance to the Third World,” *African Journal of Political Science and International Relations* (Online), Vol 03, no. 01 (January 2009), pp. 27–37, disponible sur: [http://www.academicjournals.org/article/article/1379758458\\_Mgonja%20and%20Makombe.pdf](http://www.academicjournals.org/article/article/1379758458_Mgonja%20and%20Makombe.pdf) (22 mai 2014)
- 277– Mohammed Ayoob. “Security in the Third World: The Worm about to Turn?” *International Affairs*, vol. 60, no. 1 (winter 1983–1984), pp. 41–51.



- 278– Mortimer, Robert A. “Global Economy and African Foreign Policy: The Algerian Model,” *African Studies Review*, vol. 27, no. 01 (March 1984), pp. 1–22.
- 279– Naveh, Chanan. “The Role of Media in Foreign Policy Decision–Making: A Theoretical Framework,” *Conflict & Communication*, vol. 01, no. 02 (2002), pp. 1–15.
- 280– Nuechterlein, Donald. “National Interest and Foreign Policy: A conceptual Framework for analysis and decision–making,” *British Journal of International Studies*, vol. 02, no. 03 (1976), pp. 246–266.
- 281– Nye, Joseph S. “Soft Power,” *Foreign Policy*, no. 80 (autumn 1990), pp. 153–171.
- 282– Putnam, Robert. “Diplomacy and domestic politics: The Logic of Two Level Games,” *International Organization*, Vol. 42, no. 03 (Summer 1988), p.p. 427–460.
- 283– Renshon, Jonathan. Renshon, Stanley. “The Theory and Practice of Foreign Policy Decision Making,” *Political Psychology*, Vol. 29, No. 4 (2008), 512, 514.
- 284– Saraceno, Francesco. “Reflections on Azawad Crisis and Malian Democracy: the Statehood, its Deficiencies and Inclusion Failure,” *Journal of Asian and African Studies*, vol. 50, no. 03 (2014), pp. 1–16.
- 285– Sekhri, Sofiane. “Dependency approach: Chance of survival in the 21<sup>st</sup> century,” *African Journal of Political Science and International Relations*, vol. 03, no. 05, May 2009, p.p. 246–248, Available from: [http://www.academicjournals.org/journal/AJPSIR/edition/May\\_2009](http://www.academicjournals.org/journal/AJPSIR/edition/May_2009) (June 21<sup>st</sup>, 2014)
- 286– Sekhri, Sofiane. “The Role Approach as a Theoretical Framework for the Analysis of Foreign Policy in the Third World Countries,” *African Journal of Political Science and International Relations* (Online), vol. 3, no. 10 (October 2009), pp. 423–432, Available from: [http://www.academicjournals.org/article/article1381823728\\_Sekhri.pdf](http://www.academicjournals.org/article/article1381823728_Sekhri.pdf) (October 18<sup>th</sup>, 2014)

- 287– Shaw, Malcolm M. “The Heritage of States: The Principle of UTI POSSIDETIS JURIS Today,” *British Yearbook of International Law*, vol. 67, no. 1 (1996), pp.75–154.
- 288– Stavenhagen, Rodolfo. “Ethnic Conflicts and their Impact on International Society,” *International Social Science Journal*, vol. 50, no. 157 (September 1998), pp. 433–445.
- 289– Stewart, James G. “Towards a Single Definition of Armed Conflict in International Humanitarian Law: A critique Internationalized Armed Conflict,” *International Review of Red Cross*, vol. 85, no. 850 (June 2003), pp. 313–350.
- 290– Stott, Noel. “Armed non–State Actors in Africa and the Ban on Anti–Personal Landmines” *African Security Review*, vol. 19, no. 3, 2004, pp. 4–11.
- 291– Walker, Stephen G. “The Correspondence between Foreign Policy and Behavior: Insights from Role Theory and Exchange Theory,” *Behavioral Science*, vol. 26, no. 3 (July 1981), pp. 272–280.
- 292– Young, Sam. “Ideology and Pragmatism in Algerian Foreign Policy,” *The World Today*, vol. 34, no.3 (March 1978), pp. 107–114.
- 293– Zenn, Jacob. Barkindo, Atta. Heras, Nocholas A. “The Ideological Evolution of Boko Haram in Nigeria, Merging Local Salafism and International Jihadism,” *The RUSI Journal*, vol. 158, no. 4 (2013), pp. 46–53.

● **Reports and Papers:**

- 294– Boukhars, Anouar. “The Paranoid Neighbor: Algeria and the Conflict in Mali,” *The Carnegie Papers*, Middle East, October 22<sup>nd</sup>, 2012.
- 295– Cohen, Richard. Mihalka, Michael. “Cooperative Security: New Horizons for International Order,” *The Marshall Center Papers*, European Center for Security Studies, no. 3 (April 2001), pp. 1–80.

- 296– Engel, Andrew. “Libya as a Failed State, Causes, Consequences, Options,” *Research Notes*, The Washington Institute, no. 4 (November 2014), pp. 2–36.
- 297– Haken, Nate. & others. *Failed States Index – 2014*. New York: Fund for Peace, August 2014. Available from: <http://library.fundforpeace.org/library/cfsir1423-fragilestatesindex2014-06d.pdf> (February 18<sup>th</sup>, 2015)
- 298– International Organisation of Migration, “Returns from Libya: The Bittersweet Experience of Coming Home,” *Policy in Brief*, May 2012.
- 299– Sidibé, Kalilou. “Security Management in Northern Mali: Criminal Networks and Conflict Resolution Mechanisms,” *Research Report*, no. 77. Brighton: IDS, 2012.
- 300– Tlemçani, Rachid. “Algeria under Bouteflika – Civil Strife and National Reconciliation,” *Carnegie Papers*, no. 07 (February 2008), pp. 1– 17.
- 301– United Nations Organization. *Human Development Report 2014, Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience*. New York: UNDP, 2014.
- 302– United Nations Organization. *Transnational Organized Crime in West Africa Report*. New York: United Nations Office on Drugs and Crime, February 2013.
- 303– Youngblood Coleman, Denise. *Mali: 2015 Country Review*. Houston: Country Watch, 6<sup>th</sup> Ed, 2015.
- **Thesis:**
- 304– Bougherira, Mohamed-Redha. *Algerian, Foreign Policy 1979–1992 : Continuity and / or change*, Phd of Philosophy. University of Salford: European Studies Research Institute, 1999.

305– Kesseiri, Radia. *Ideologised Foreign Policy and the Pragmatic Rational: The case of Algeria under Houari Boumedienne*, PhD of Philosophy. University of Leeds: Arabic and Middle Eastern Studies, November 2005.

306– Mortimer, Robert Amsden. *Foreign Policy and its Role in Nation-Building in Algeria*, PhD. Columbia University: Faculty of Political Science, 1968

307– OROSZ, Malenia G. *Idiosyncrasies in Foreign Policy*, Ph.D Thesis. Roumania: University Babes Bolyai, International Relations and European Studies, 2012.

● **Websites:**

308– Aghrout, Ahmed. "Bouteflika, again, and again ...," *The Guardian*, April 12<sup>th</sup>, 2009, Available from: <http://www.theguardian.com/commentisfree/2009/apr/10/algeria-middleeast> (22 Juillet 2014)

309– Diop, Abdoulaye. "The Crisis in Libya Triggered Destabilization and Continues to Worsen the Situation Mali," *Sputnik*, January 7<sup>th</sup>, 2015, available from: <http://sputniknews.com/africa/20150107/1016586658.html> (February 5<sup>th</sup>, 2015)

310– Lebovich, Andrew. "Mali's Bad Trip, Field notes from the West African drug trade," *Foreign Policy*, <http://foreignpolicy.com/2013/03/15/malis-bad-trip/> (June 25<sup>th</sup>, 2014)

311– "Algerian Diplomats Held by Islamists are Freed in Mali," *France 24*, August 31<sup>st</sup> 2014, available from: <http://www.france24.com/en/20140831-algerian-diplomats-kidnapped-mali-2012-freed-guessas-miloudi/> (September 7<sup>th</sup> 2014)

312– "Seventh French Citizen Kidnapped in Mali," *The Guardian*, November 21<sup>th</sup> 2012, available from: <http://www.theguardian.com/world/2012/nov/21/mali-kidnap-seventh-french-citizen> (February 16<sup>th</sup> 2015)

**Abstract:**

This dissertation entitled “Algerian Policy toward the Malian Conflict”, tries to study how do Algeria deal with an important part of its regional zone. It aims to investigate Algeria’s a role in shaping the evolution of Malian conflict, in a way to resolve. Starting from four (04) main ideas, the State as a leading actor in IR, an outright sovereignty, the non-violability of borders, and the peaceful resolution of conflict, Algerian diplomacy attempts to manage the Malian conflict by focusing on political dialogues, regional and international mediation to exceed the results of French and African military intervention, besides highlighting the developments aspects of an infallible peace building in Mali. More than the geographical proximity, the Algerian implication in Mali results from ethnic linkage between Southern Algeria and Northern Mali, which is the *Tuaregs* relationships. As well as because of the transnational character of dangers and threats.

Mali knew, from 2012, intense confrontations between the authorities and Azawad Rebellious, leading to a coup d’État that showed the true face of Mali’s democratically elected government. For this reason the study looks on the origins, the aspects and the impacts of the crisis experienced by Mali from its independency. Moreover, it studies the current conflict via making reference to history, politics, economy, and military conflict’s resources. This thesis also shows that despite its threat to the regional peace and security and impacts on the international area, the Malian conflict has been obscured and unheeded. Which allowed Separatist Movements, Islamists and trafficking organizations to control northern Mali and to defeat the national army.

**Algiers 3 University**

**Faculty of Political Sciences and International Relations**

**Department of International Studies**

# **Algerian Policy toward the Malian Conflict**

**between Opportunities and Constraints**

**- Evaluative Study –**

**Magister Thesis Submitted in Political Sciences and International  
Relations**

**Option: African Studies**

**Submitter:**

**Mrs. Amina Bouarour**

**Supervisor:**

**Prof. Mohammed Chelbi**

**Committee**

**Pr. Abdelouaheb Benkhelif\_\_\_\_\_President**

**Pr. Mohammed Chelbi\_\_\_\_supervisor and reporter**

**Dr. Mohammed Mejdane\_\_\_\_\_Member**

**Dr. Fateh Chibani\_\_\_\_\_Member**

**2015<sup>c</sup>/1436<sup>h</sup>**

**Algiers 3 University**

**Faculty of Political Sciences and International Relations**

**Department of International Studies**

# **Algerian Policy toward the Malian Conflict**

**between Opportunities and Constraints**

**- Evaluative Study –**

**Magister Thesis Submitted in Political Sciences and International  
Relations**

**Option: African Studies**

**Submitted by:**

**Mrs. Amina Bouarour**

**Supervised by:**

**Prof. Mohammed Chelbi**

**Committee**

**Pr. Abdelouaheb Benkhelif\_\_\_\_\_President**

**Pr. Mohammed Chelbi\_\_\_\_supervisor and reporter**

**Dr. Mohammed Mejdane\_\_\_\_\_Member**

**Dr. Fateh Chibani\_\_\_\_\_Member**

**2015<sup>c</sup>/1436<sup>h</sup>**